

بِالْإِصْبَاحِ

للشيخ حسن بن علي الشرنبلالي رحمه الله

٩٩٤ - ١٠٦٩ هـ

بتحشية الشيخ محمد إعراف علي رحمه الله

١٣٠٠ - ١٣٧٤ هـ

المسقى

بِالْإِصْبَاحِ

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة البشير

كراتشي - باكستان

نَفْثُ الْأَضْبَاجِ

للشيخ حسن بن علي الشرنبلال رحمه الله

٩٩٣ - ١٠٦٩ هـ

بتحشية الشيخ محمد إعزاز علي رحمه الله

١٣٠٠ - ١٣٤٢ هـ

المسقى

بِالْأَضْبَاجِ

طبعة جديدة صحيحة ماثونة



نور الایضاح

اسم الكتاب :

288

عدد الصفحات :

150/- روبية

السعر :

۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء

الطبعة الأولى :

مکتبہ البشرى

اسم الناشر :

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوزجلستان جوهر، كراتشي، باكستان.

+92-21-7740738

الهاتف :

+92-21-4023113

الفاکس :

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مکتبہ البشرى، کراچی۔ +92-321-2196170

يطلب من :

مکتبہ الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 042-7124656-7223210

بك ليند، شى پلازہ کالج روڈ، راولپنڈى۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانى بازار پشاور۔ 091-2567539

مکتبہ رشيدية، سرکى روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فإنه علم الفقه جليل الشأن، عظيم المكانة، فهو مع الإخلاص مفتاح سعادة الآخرة والدنيا، فلولاها لما صحت العبادات ولا تمت المعاملات، ولا تقرب العباد والزهاد، أو تعامل التجار والصُّنَّاع؛ ولغاية أهميته وعظم فضله اعتنى به العلماء كل الاعتناء، وبذلوا في تدوينه ثم في تذييله جهداً عظيماً، حتى وصل إلينا سهلاً مبسطاً مهذباً مرتباً.

ومن الجهود التي بذلت لتهديب الفقه وتسهيل ضبطه تأليف المتون التي هي بمثابة لباب اللباب؛ ولذا صنف فقهاء المذاهب الأربعة متوناً، بذلوا في تهذيب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك المتون أساس مذهبهم ومرجعاً ومعتمداً للدارسين والمؤلفين؛ لإيجازها وسهولة حفظها. ولسادتنا الحنفية سابقة في تأليف مثل هذه المتون منذ عهد الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمته الله، وقد كثر شراحها ودارسوها، ومن الكتب الأساسية لدارسي علم الفقه في مدارسنا الإسلامية كتابنا هذا **نور الإيضاح** للشيخ الفقيه المحدث حسن بن علي الشرنبلالي رحمته الله، وهو من أهم الكتب الدراسية في فقه العبادات، سهل الحصول، وما زال يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، وترى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطباعة الحجرية القديمة.

وإننا - إدارة مكتبة البشرى - قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذاً لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوة طباعة **نور الإيضاح** وإخراجه في ثوبه الجديد وطبعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا بمجهودهم في تنزيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشرى

كراتشي باكستان

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن كتاب **نور الإيضاح** أحد الكتب الأساسية الرائحة في علم الفقه؛ ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في الطراز الجديد، فالتزمنا في هذه الطبعة الخطوات التالية:

أولاً من ناحية التصحيح والكتابة:

- جعلنا تعليقات سماحة الشيخ محمد إعزاز علي رحمه الله شرحاً لمن الكتاب.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، مع توزيع العبارات في الفقرات.
- وزدنا عناوين المباحث الفقهية على رأس كل صفحة، مع تجلية سائر العناوين والنصوص القرآنية وأقوال النبي ﷺ خاصة باللون الأحمر.
- وبذلنا الجهد في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- و أشرنا إلى تعليقات الشيخ في هامش الكتاب بـ "أسود ثقيل" في المتن.

ثانياً من ناحية التحقيق والتدقيق:

- جعلنا وظيفتنا أن نشكّل ما يلتبس أو يستشكل على إخواننا الطلبة.
- ونقلنا توضيحات الشيخ التي كانت باللغة الفارسية إلى اللغة العربية؛ لأن علاقة الناس بها كادت تنتهي.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بالمعكوفين هكذا: []
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الدليل واقتصرنا بوضعه في الهامش فقط.
- وقمنا بتخريج حاشية الشيخ محمد إعزاز علي رحمه الله.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، خاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نسأله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً بفضله العظيم، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، وأن يرحمنا ويرحم الدين ومشايعنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله: لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء: البسملة والحمدلة والصلاة على النبي ﷺ، افتتح الشيخ كتابه بها، وقدم البسملة على غيرها؛ لقوة حديثها، ولموافقة أسلوب القرآن. واعلم أن البسملة قد اشتملت على خمس كلمات: الأولى الباء، والاحتمالات في متعلقها ثمانية؛ لأنه إما أن يكون فعلاً أو اسماً، وعلى كل إما أن يكون خاصاً أو عاماً، وعلى كل إما أن يكون مقدماً أو مؤخراً، والأولى أن يكون فعلاً؛ لأن الأصل في العمل الأفعال، وما عمل من الأسماء كالمصدر واسم المصدر فهو بطريق الحمل على الأفعال، وأن يكون خاصاً؛ لأن كل شارع في شيء يضم في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له، فالمسافر إذا قال: "بسم الله الرحمن الرحيم" كان المعنى "أسافر"، والأكل إذا قال: "بسم الله الرحمن الرحيم" كان المعنى "أكل" وهكذا، وأن يكون مؤخراً؛ ليفيد القصر أي قصر أفراد إن خوطب به من يعتقد الشركة في الحكم، فالمقصود به الرد على من يعتقد من المشركين أنه يتدعى بأسماء آلهتهم واسمه تعالى وهذا هو الظاهر، أو قصر قلب إن خوطب به من يعتقد خلاف الحكم، فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار أنه يتدعى باسم غيره تعالى لا باسمه وهذا بعيد، أو قصر تعيين إن خوطب به من يتردد في الحكم، فالمقصود تعيين من يتدعى باسمه هل يتدعى باسمه تعالى أو باسم غيره، وهذا بعيد أيضاً.

فالحق عندي أن يقال: تقديره: بسم الله الرحمن الرحيم أولف؛ لما علمت من أن الأولى أن يكون خاصاً، ولتعم البركة جميع التأليف بخلافه على تقدير: أبتدى؛ فإن البركة خاصة بالابتداء، ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك، والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور؛ لأن جعلها للاستعانة يوهم أن اسمه تعالى آلة للشيء وفيه إساءة أدب وإن أحيب عنه بأن المقصود أن البدء في الشيء متوقف على اسمه تعالى كوقوف الشيء على آله.

الثانية: الاسم، ومعناه ما دلّ على مسمى، وهو مشتق عند البصريين من السمو - وهو العلو؛ لأنه يعلو مسماه - فأصله عندهم: سَمَوَ يوزن فَعْلٌ، فخفف بخذف عجزه وسكن أوله وأتي بهمزة الوصل؛ توصلاً إلى النطق بالساكن، فصار وزنه إفْعٌ، وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم؛ لأنه علامة على مسماه، وإنما قلنا ذلك، ولم نقل: "من السمة - وهي العلامة - كما اشتهر؛ لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال، فأصله عندهم وَسَمَ يوزن فَعْلٌ حذف الواو وعوّض عنها الهمزة، فصار وزنه إغْلٌ، فهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز على الأول، ومن الأسماء المحذوفة الصدور على الثاني. الثالثة: لفظ الجلالة، وهو علم على الذات الواجب الوجود، فهو عَلَمٌ شخصي جزئي، وليس فيه غلبة أصلاً لا تحقيقية ولا تقديرية، أما الغلبة التحقيقية فهي أن يسبق للكلّي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه، كالنجم فإنه اسم لكل كوكب ليلى ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها، وأما الغلبة التقديرية فهي أن لا يسبق للكلّي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يقدر ذلك، كالألة فإنه لم يستعمل في غيره، ولفظ الجلالة ليس فيه شيء من ذلك على التحقيق. والرابعة والخامسة: "الرحمن" و"الرحيم"، وسيجيء الكلام عليهما.

الرحمن: اعلم أن الرحمن أبلغ من الرحيم؛ لأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى غالباً، فالأول: معناه المنعم =

الحمد لله رب

= بجلائل النعم، والثاني: معناه المنعم بدقائقها، وجمع بينهما إشارة إلى أنه ينبغي طلب النعم الجليلة والحقيقة منه تعالى، وخرج بقولنا: "غالباً" نحو حذر وحاذر؛ فإن الأول أبلغ من الثاني؛ لأن الأول صفة مشبهة وهي تدل على الدوام والاستمرار، والثاني اسم فاعل لا يدل إلا على اتصاف الشيء بالشيء ولو مرة، واعلم أيضاً أن الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من مصدر "رحم" بعد تنزيله منزلة اللازم، أو نقله من فعل بالكسر إلى فعل بالضم، فلا يرد ما يقال: إن الصفة المشبهة لا تصاغ من المتعدي، و"رحم" متعد: فإنه يقال: رحمك الله.

الحمد لله: لم يعطفها على البسملة؛ إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به. و"ال" في "الحمد لله" إما للاستغراق أو للجنس أو للعهد، و"اللام" في "الله" إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك، والأولى أن تكون "ال" للجنس و"اللام" للاختصاص، فالمعنى حيثئذ: جنس الحمد مختص بالله، ويلزم من اختصاص الجنس اختصاص الأفراد؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره لخرج الجنس في ضمنه، فهو في قوة أن يدعى أن الأفراد مختصة بالله بدليل اختصاص الجنس به، فهو كدعوى الشيء ببيّنة، فالدعوى هي اختصاص الأفراد، والبيّنة هي اختصاص الجنس، والمشهور أن جملة الحمدلة خبرية لفظاً انشائية معنى، ويصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى؛ لأن الإخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الإخبار، وأركان الحمد خمسة: حامد، ومحمود، ومحمود به، والكرم محمود عليه، وصيغته، فإذا قلت: زيد عالم؛ لكونه أكرمك، فأنت حامد، وزيد محمود، والعلم محمود به، والكرم محمود عليه، والصيغة هي قولك: زيد عالم، والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان اعتباراً كما إذا قلت: زيد كريم؛ لكونه أكرمك، فالمحمود به الكرم من حيث أنه مدلول الصيغة، والمحمود عليه الكرم من حيث إنه باعث على الحمد، واعلم أن أفضل المحامد "الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده"، فلو حلف أو نذر ليحمدن الله بأفضل المحامد برّ بذلك، وإنما لم يأت به المصنف اقتصاراً على ما بدأ به الله كتابه العزيز. (حاشية الباجوري)

رب: أصله راب؛ بناء على أنه اسم فاعل فحذفت الألف وأدغمت الباء في الباء، ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف، وهو من الترية، وهي تبليغ الشيء حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي، ويختص المحلى بـ"ال" - وهو الرب - بالله، بخلاف المضاف لغير العاقل كما في قولهم: رب الدار، وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل عليه ما ورد في صحيح مسلم: "لا يقل أحدكم: 'ربي' بل سيدي ومولائي" أي لا يقل أحدكم على غير الله تعالى: "ربي" بل سيدي ومولائي، ولا يرد قول سيدنا يوسف **﴿إِنَّ رَبِّيَ أَحْسَنَ مُنْأَوِيٍّ﴾** (يوسف: ٢٣)؛ لأن ذلك مختص بزمانه كالسجود لغيره تعالى، فكان ذلك جائزاً في شريعته، وقد أتى الرب لمعان نظمها بعضهم في قوله:

قريب محيط مالك ومدبر مرب كثير الخير والمولي للمنعم =

العالمين، والصلاة والسلام.....

وخالقنا المعبود جابر كسرنا
ومصلحننا والصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه
معان أتت للرب فادع لمن نظم

(حاشية الباجوري بحذف)

العالمين: اعلم أن ههنا ألفاظ لا بد من معرفتها، فالأول: اسم جمع، وهو اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كقوم ورهط، والثاني: الجمع، وهو ما دلّ على الأحاد المجتمع كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف كالزبددين في قولك: "جاء الزبدون"؛ فإنه في قوة جاء زيد وزيد وزيد، والثالث: اسم الجنس الإفرادي، وهو ما دل على الماهية بلا قيد، أي من غير دلالة على قلة أو كثرة كماء وتراب، والرابع: اسم الجنس الجمعي، وهو ما دل على الماهية بقيد الجمعية كتمر. إذا عرفت هذا فاعلم أن في "العالمين" بفتح اللام اختلافاً، فذهب بعضهم مثل ابن مالك وأمثاله إلى أنه اسم جمع خاص بمن يعقل لا جمع، ومفرده "عالم" بفتح اللام، ودليله أن العالم اسم عام لما سوى الله، والجمع خاص بمن يعقل، فيلزم أن يكون المفرد أعم من جمعه وهو باطل، والتحقيق أن العالمين جمع العالم؛ لأنه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس، وعلى كل نوع وصنف، فيقال: عالم الإنس وعالم الجن وعالم الملك، وهذا الإطلاق يصح جمعه على عالمين، لكنه جمع لم يستوف الشروط؛ لأنه يشترط في المفرد أن يكون علماً أو صفة، وعالم ليس بعلم ولا صفة، وقيل: إنه جمع استوفى الشروط؛ لأن العالم في معنى الصفة؛ لأنه علامة على وجود خالقه، وقد نص على ذلك جماعة، منهم شيخ الإسلام في شرح الشافية، ودليل ابن مالك وأتباعه كما يطل كونه جمعا يطل كونه اسم جمع؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده، فما هو جوامهم فهو جواب غيرهم.

والصلاة: اعلم أن الصلاة ههنا هي المأمور بها في خير: "أمرنا أن نصلي عليك، فكيف نصلي؟" فقال: **قولوا:** اللهم صل على محمد **الخ** لا مطلق الصلاة، والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة، والصلاة المأمور بها معناها طلب الرحمة؛ لأنها من مخلوق، فيلاحظ كونها مأموراً بها؛ ليحصل امتثال الأمر، فتكون أتم من غيرها، وقيل: معناها العطف. [حاشية الطحطاوي: ١٢]

والسلام: هو بمعنى التسليم - وهو التحية - أو بمعنى السلامة من النقائص، وأتى المصنف بالسلام؛ لكونه من المتأخرين الذين يرون كراهة إفراد الصلاة، فإنهم رأوا كراهته بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون منا، بخلاف ما إذا كان منه **ﷺ**، فإنه حقه، الثاني: أن يكون في غير الوارد، أما فيه فلا يكره الإفراد، الثالث: أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة، أما هو فيقتصر على السلام، قال بعضهم: وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم، ثم مضى العمل على استحبابه.

على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين، قال العبد
 الفقير إلى مولاه الغني أبو الإخلاص حسن الوفاي الشرنبلالي الحنفي: إنه التمس مني
 بعض الأخلاء - عاملنا الله وإياهم بلطفه الخفي - أن أعمل مقدمة في العبادات،
 تقرب على المبتدئ ما تشئت من المسائل في المطولات، فاستعنت بالله تعالى، وأجبتة
 طالباً للثواب، ولا أذكر إلا ما جزم بصحته أهل الترجيح من غير إطناب، وسميته
 "نور الإيضاح ونجاة الأرواح"، والله أسأل أن ينفع به عباده، ويلهم به الإفادة.
 لأنه ينجي الأرواح لأنه ينجي الأرواح قدم المفعول به للحصر الانتفاع والنفع

سيدنا: [أي سيد جميع المخلوقات] مأخوذ من ساد قومه يسودهم سيادة، من باب كتب، والاسم السود وبالضم وهو الجحد والشرف، والسيد: الرئيس والكرام والمالك، وأصل "سيد" سيود، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار سيداً. [حاشية الطحطاوي: ٩] **محمد:** قيل: هو في التسمية سابق على أحمد، قاله ابن القيم، ومن عجائب خصائصه ﷺ أن حمى الله هذين الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه ﷺ مع ذكرهما في الكتب القديمة والأمم السابقة، ومع أنهما من الأعلام المنقولة، فلم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً، أما أحمد فبالاتفاق، وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في "شرح الشفاء". [حاشية الطحطاوي: ١٠]

خاتم: آخر كل شيء ونهايته وآخر القوم. **آله:** المراد بالآل ههنا سائر أمة الإجابة مطلقاً، وقوله ﷺ: "آل محمد كل نقي" حمل على التقوى من الشرك؛ لأن المقام للدعاء. [حاشية الطحطاوي: ١٢] **وصحابته:** جمع صاحب، وهو عند جمهور الأصوليين من طالت صحبته متبعاً، مدة يثبت معها إطلاق صاحب فلان عرفاً، بلا تحديد في الأصح، ولذا صح نفيه عن الوافد اتفاقاً؛ إذ يقال: ليس صحابياً، بل وفد وارثل من ساعته، وقيل: لا يشترط. [حاشية الطحطاوي: ١٢] **الشرنبلالي:** الأصل الشيرابلولي، نسبة لقرية تجاه منف العليا بإقليم المنوفية بسواد مصر المحروسة، يقال لها: شيرابلول، واشتهرت النسبة إليها بلفظ الشرنبلالي. [حاشية الطحطاوي: ١٤]

الأخلاء: جمع خليل كطيب وأطباء وحبيب وأحباء، بمعنى الأصدقاء. **طالباً:** حال من الضمير المرفوع المتصل. **وسميته:** الضمير راجع إلى مقدمة مؤولة بتأويل الكتاب. **ينفع:** النفع إيصال الخير إلى الغير.

كتاب الطهارة

المياه التي يجوز التطهير بها سبعة مياه: ماء السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء البئر، وماء ذاب من الثلج، والبرد، وماء العين.

كتاب: الكتاب والكتابة لغة: الجمع، وأطلق الكتابة على هذه النقوش؛ لما فيه من جمع حروفها بعضها إلى بعض، واصطلاحاً: طائفة من المسائل الفقهية، اعتبرت مستقلة، شملت أنواعاً كهذا الكتاب؛ فإن فيه طهارة الوضوء، وطهارة الغسل، والطهارة بالماء، والطهارة بالتراب إلى غير ذلك، أو لم تشمل بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والأبق والمفقود، وإنما زدنا قولنا: "اعتبرت"؛ ليدخل نحو الطهارة، فإنها من توابع الصلاة إلا إنها اعتبرت مستقلة، أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله أو بعده. [حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح: ١٨]

الطهارة: [بفتح الفاء أفصح من ضمها (حاشية الطحطاوي)] قدمت الطهارة على الصلاة؛ لكونها شرطاً وهو مقدم. [مراقي الفلاح: ١٨] الطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى النظافة، وبكسرهما الآلة كالماء والتراب، وبضمها اسم لما فضل بعد التطهير. [مراقي الفلاح: ١٨] **يجوز:** أراد بالجواز الصحة؛ لئلا يرد ما يرد على ظاهر العبارة من أن الماء المملوك للغير - كما إذا أحرزه في حبّ وغيره - إذا توضع غير المالك به لا يجوز، أي لا يحل به الوضوء، ولكنه يصح أي يترتب عليه صحة الصلاة.

وماء البحر: التنصيص عليه دفعاً لمظنة توهم عدم جواز التطهير به؛ لأنه مرّ متين كما توهم ذلك بعض الصحابة، ومن الناس من كره الوضوء من البحر المالح؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنه أنه رضي الله عنه قال: "لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غازٍ في سبيل الله؛ فإن تحت البحر ناراً، وتحت النار بحراً" تفرد به أبو داود، وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به، ولا الغسل عن جنابة، وكذا روي عن أبي هريرة. [حاشية الطحطاوي: ٢٠]

وماء النهر: قد يحرك، وهو مجرى الماء. **ذاب من الثلج:** احتز به عن الذي يذوب من الملح؛ لأنه لا يطهر؛ يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء. [مراقي الفلاح: ٢١]

والبرد: بفتح الباء الموحدة والراء المهملة. **ماء العين:** [وهو الذي يتفجر من الأرض لازدياده في داخلها] اعلم أن الإضافة في هذه المياه للتعريف لا للتقييد، والفرق بين الإضافتين صحة إطلاق الماء على الأول دون الثاني؛ إذ لا يصح بأن يقال لماء الورد: "هذا ماء" من غير قيد بالورد، بخلاف ماء البئر؛ لصحة إطلاقه فيه.

[أقسام المياه]

ثم المياه على خمسة أقسام: **ظاهر مطهر غير مكروه**: وهو الماء المطلق، و**ظاهر مطهر مكروه**: وهو ما شربت منه الهرة ونحوها وكان قليلاً، و**ظاهر غير مطهر**: وهو ما استعمل لرفع حدث أو لقربة كالوضوء على الوضوء بنيته، ويصير الماء مستعملاً بمجرد انفصاله عن الجسد، ولا يجوز بماء شجر وثمر ولو خرج بنفسه من غير عصر في الأظهر، ولا بماء زال طبعه بالطبخ أو بغلبة غيره عليه.

أولها في نفسه لغيره حدثاً وجباً
ثانيها
مثل سباع الطيور
الثالث
استخراج ما في الشيء باليد

الماء المطلق وهو الذي لم يخالطه ما يصير به مقيداً. **احذر** أي الأهلية؛ إذ الوحشية مؤثرها خمس. [مراقي الفلاح: ٢٢] **قليل** [ومقدار القليل والكثير سيأتي بالتفصيل] ظاهر المذهب أنه ما يعدّه الناظر قليلاً. [حاشية الطحطاوي: ٢٢] **غير مطهر** للحدث لا للحاسة الحقيقية. وهو اعلم أن هذا على سبيل مع الخلو؛ فإنه إذا توصاً بالحدث ونوى الوضوء يرتفع الحدث ويثاب المتوضئ، وإذا توصاً غير المحدث ونوى الوضوء مع اختلاف المجلسين وأداء عبادة توصاً لها لا يرتفع الحدث؛ لأن ارتفاع الحدث فرع ثبوته ولكن يثاب المتوضئ للنية، وإذا توصاً بالحدث ولم ينو الوضوء يرتفع الحدث ولا يثاب، وفي هذه الصور الثلاث يكون الماء مستعملاً، أما إذا توصاً غير المحدث ولم ينو الوضوء لا يكون الماء مستعملاً لانقضاء الأمرين.

أو لقربة هي فعل ما يثاب عليه، ولا ثواب إلا بالنية. [حاشية الطحطاوي: ٢٢] **كالوضوء** الخ أطلقه الشيخ، وهو مقيد باختلاف المجلس؛ فإنه إذا اتخذ المجلسان بكره الوضوء الثاني، ولا يكون الماء الثاني مستعملاً، إذ لم يؤد بالأول عبادة شرع التطهير لها، وإلا فلا يكره.

ويصير الخ أي يصير الماء مستعملاً؛ وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف، واحتار الطحطاوي وبعض مشايخ نسخ أنه لا يستعمل إلا إذا استقر، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا انفصل ولم يستقر فسقط على العضو آخر، وجري عليه من غير أن يأخذه بيده، فعلى ما قاله الشيخ لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء، وعلى قول الطحطاوي عليه السلام يصح. [حاشية الطحطاوي: ٢٣]

سحر المراد به مطبق النبات. **في الأظهر** احتذر به عما قيل بأنه يحور بما يقطر بنفسه؛ لأنه ليس لمخرجه بلا عصر تأثير في نمي' القيد، وصحة نفي الاسم عنه. [مراقي الفلاح: ٢٤] **طعمه** وهو الرقة والسيلان والإرواء والإسات **بالطبخ** قيد به؛ لأنه لو تغير وصف الماء بنحو الحمض، أو بالقليل، بدون طبخ بأن ألقى فيه لبيتل، ولم تذهب رقة الماء، فإنه يجوز التوضؤ به. [حاشية الطحطاوي: ٢٤]

[مسألة غلبة الماء]

والغلبة في مخالطة الجامدات بإخراج الماء عن رفته وسيلانه، ولا يضر تغير أوصافه ^{متداً} كلها بجامد كزعفران وفاكهة وورق شجر.

والغلبة في المائعات بظهور وصف واحد من مائع له وصفان فقط، كاللبن له اللون ^{متداً} والطعم ولا رائحة له، وبظهور وصفين من مائع له ثلاثة كاخل. والغلبة في المائع ^{تصريح ي عدم سابقاً} الذي لا وصف له كالماء المستعمل، وماء الورد المنقطع الرائحة تكون بالوزن، فإن اختلط رطلان من الماء المستعمل برطل من المطلق لا يجوز به الوضوء، وبعكسه ^{تفسير الغلبة باللون مثلاً} جاز، والرابع: ماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة، ^{القسم الرابع من المياه}

والعلة شروع في تفصيل الغلبة في صورة الصائطة، فإن الغلبة مختلفة باختلاف المحالط بغير طبع. رفته حتى أنه لا يتسرى من الثوب. سيلانه بأن لا يسيل على الأعضاء مثل سيلان الماء. ولا يصير أي لا يجمع جوار الوضوء به. كلها لو حالطه شيء طاهر بدون طبع. نحمد حمد الماء وكل سائل جموداً بمعنى صب وغلط ضد داب. فاكهه كصاحبة، جميع المواكه، لا التمر والعب والرمال فقط. وصف واحد مثل اللون فقط، أو الطعم. فقط: ولا يوجد له وصف ثالث.

كالمس فإن لم يوجد جار به الوضوء، وإن وجد أحدهما لم يجر، كما لو كان المحالط له وصف واحد فظهر وصفه، كبعض البطيخ والقرع فإن ماءهما لا يخالف إلا في الطعم، وكماء الورد فإنه لا يخالف إلا في الريح. (مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي) كاخل له لون وطعم وريح، فأني وصفين منها ظهرا متعا صحة الوضوء، والواحد منها لا يصير لقلته. [مراقي الفلاح: ٢٦] كماء المستعمل فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح، وإنما اعتبرنا الغلبة باللون ههنا؛ لعدم التمييز بالوصف لفقده. (مراقي الفلاح يتصرف)

الماء المستعمل أو ماء الورد الذي انقطعت رائحته. وبعكسه وهو ما لو كان رطلان من الماء المطلق، ورطل من الماء المستعمل أو ماء الورد المنقطع الرائحة جار به الوضوء، وإن استوى الماء المطلق والمقيد لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية، وقال المشايخ: حكمه حكم المغلوب احتياطاً. (مراقي الفلاح)

نجاسة. [وعلم وقوعها يقينا أو بغلبة الظن] أطلقها الشيخ وهي مقيدة بغير قليل الأرواث؛ فإن نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله في غير قليل الأرواث إذا وقع في الآبار. (حاشية الطحطاوي)

وكان راكدا قليلا - والقليل ما دون عشر في عشر - فينجس وإن لم يظهر أثرها فيه، أو جاريا وظهر فيه أثرها، والأثر: طعم أو لون أو ريح، والخامس: ماء مشكوك في طهوريته، وهو ما شرب منه حمار أو بغل.
أي لا في طهارته

فصل [في بيان أحكام السور]

والماء القليل إذا شرب منه حيوان يكون على أربعة أقسام، ويسمى سؤرا: الأول: طاهر مطهر، وهو ما شرب منه آدمي أو فرس أو ما يؤكل لحمه، والثاني: نجس بالاتفاق لا يجوز استعماله،

س، مسكوك كان أبو الطاهر الدباس يكره هذا القول ويقول: لا يجوز أن يكون شيء من أحكام الشرع مشكوكا، وكفى معناه بختاظ فيه، فلا يتوصأ به حالة الاحتياط، وإذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين استيمه. [حاشية الشلبي على تبيين الحقائق: ١١١/١] أو **ع** وكانت أمه أتابا لا رمكة؛ لأن العبرة بالأم.

والماء القليل وهو ما لا يكون عشرا في عشر ولا يكون جاريا. **سور** السور يهزم عينه، أما السور بدون اهمرة: الباء المحيطة بالبد والجمع أسوار، وجمع السور. آسار، قالوا: ولا يسمى سؤرا إلا إذا كان قليلا، فلا يقال سحو النهر المشروب منه: سور. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح ملخصا] **مضهر** من غير كراهية في استعماله.

آدمي أصله وهو مقيد بما إذا لم يكن في فمه حاسة، ولا فرق بين الكبير والصغير، والمسند والكافر، والخائض والحسب، وإذا نجس فمه كأن شرب حمرا، أو أكل أو شرب حسا، أو قاء ملء الفم، فشرب الماء من فوره نجس، وإن كان بعد ما تردد الريق في فمه مرات، وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب، فلا يكون سؤره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. لكنه مكروه؛ لقول محمد بن **ع** عدم طهارة الحاسة بالريق عنده. [مراقي الفلاح: ٢٩]

أو **ما يؤكل** **ح** ولا كراهة في سور ما يؤكل لحمه إن لم تكن جلالة - تأكل اجنة بالفتح، وهي في الأصل: البعرة، وقد يكنى بها عن البعرة - فإن كان جلالة فسؤرها من القسم الثالث مكروه [مراقي الفلاح: ٢٩]

والثاني من أقسام الماء القليل. **حس** في الكلام نوع إجمال، فاعلم أن سور الكلب والخنزير حس نجاسة عبيطة بالاتفاق، وأما سور غيرهما فنجاسة غليظة، وقيل: حفيضة. **لا يجوز** **ح** أي لا يصح التطهير به محال، ولا يشربه إلا مضطر كالميتة. [مراقي الفلاح: ٢٩]

وهو ما شرب منه الكلب، أو الخنزير، أو شيء من سباع البهائم كالفهد
 أي كلب كان أي حيوان
 والذئب. والثالث: مكروه استعماله مع وجود غيره، وهو سؤر الهرة،
 كراهة تنزيهية مما لا كراهة فيه
 والدُّجاجة المخلاة، وسباع الطير كالصقر والشاهين والحدأة، وسواكن البيوت
 بثلاث ابدال
 كالفأرة لا العقرب، والرابع: مشكوك في طهوريته، وهو سؤر البغل والحمار،
 فلا كراهة في سؤره من أقسام الماء الفيل أي الذي أمه أنثى
 فإن لم يجد غيره توضأ به وتيمم، ثم صلى.
 المحدث

من ساع الخ. احترر به عن ساع الطير. **والثالث** من أقسام الماء القليل. **استعماله** أصلقه فشملم ما إذا استعمل في الطهارة، أو الشراب، أو الطبخ. **مع وجود غيره** احترر به عما إذا لم يخذ الماء، فلا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده؛ لأنه طاهر. [مراقي الفلاح: ٣٠]

الهرة أصلها وهي مقيدة بالأهلية؛ لسقوط حكم الحاسة اتعاقا بعلة الطواف، وأما إذا كانت الهرة برية فسورها نجس؛ لفقد علة الطواف فيها. **المحلاة** التي تحول في القادورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته، فكره سورها للشك، فإن لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حُبست فلا يصل منقارها لقدر.

[مراقي الفلاح: ٣١] **وسماع الطير** هي الطيور التي تصيد بمنقارها.

وسواك البيوت التي لا يوجد فيها دم سائل. **مشكوك** قال ابن أمير حاج: هذه التسمية لم تُرو عن سلفنا أصلاً، وإنما وقعت لكثير من المتأخرين، فسماهم **بعضهم** مشكوكاً وبعضهم مشكلاً، ومرادهم بذلك: التوقف في كونه مزيل للحدث، فقالوا: يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً؛ ليحرج عن العهدة بيقين، وليس معناه الجهل بحكم الشرع، كما فهمه أبو طاهر الدباس فأكثر هذا التعبير؛ لأن الحكم فيه معلوم، وهو ما ذكرنا، وأقول بالتوقف في مثل هذا لتعارض الأدلة دليل العلم وعاية الورع. [حاشية الطحطاوي: ٣٢]

وتيسيم. [قال زفر: ولا يجوز البداءة بالتيسيم. (الزيلعي)] عطف بالواو المعيدة لمطلق الاجتماع؛ ليفيد التحيير في التقديم، والأفضل تقديم الماء؛ ليحرح عن الخلاف، ولمراعاة وجود صورة الماء.

[الشامي على سبيلين احقاقق: ١١٣، حاشية الطحطاوي] ثم الح أتى بـ "ثم" ليفيد أن الصلاة بعد فعلهما، وهو الأفضل، فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة، ولا يلزم الكفر؛ لأنه لم يصل بغير طهارة من كل وجه، بل من وجه دون وجه. [حاشية الطحطاوي: ٣٣]

فصل [في التحري في الأواني والثياب]

لو اختلط أوانٌ أكثرها طاهر تحرى للتوضؤ والشرب، وإن كان أكثرها نجساً لا يتحرى إلا للشرب، وفي الثياب المختلطة يتحرى، سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً.

الحملة نعت لـ "أوان" جواب لو والاعتسال

فصل [في أحكام الآبار وتطهيرها]

تنزح البئر الصغيرة بوقوع نجاسة وإن قلت من غير الأرواث كقطرة دم أو خمر، وبوقوع خنزير ولو خرج حياً ولم يصب فمه الماء، وبموت كلب أو شاة أو آدمي فيها، وبانتفاخ حيوان ولو صغيراً، ومائتا دلو لو لم يمكن نزحها،

لنجاسة عيه وصليته

أوان مرفوع بالفاعلية، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المخدوفة؛ لالتقاء الساكنين، وأصنه 'أواني' يفعل به كـ "جوارٍ". [حاشية الطحطاوي: ٣٤] تحرى الخ ماضٍ من التحري، وهو تفريغ الوسع واحمد لتمييز الطاهر عن غيره. [حاشية الطحطاوي: ٣٣] لا يتحرى بل يتيمم كمن عدم الماء

وفي الساب الخ أي إذا اختلطت الثياب، بعضها بنجس وبعضها طاهر ولم تتميز، فحكمه التحري، سواء كان أكثر منها نجساً أو طاهراً. يتحرى الخ لأنه لا خلف للثوب في ستر العورة، والماء يخلفه التراب. [مراقي الفلاح: ٣٤] تنزح السر أي ينزح ماؤها؛ لأنه من إسداد الفعل إلى الشر وإرادة الماء الحال بالبئر؛ قصداً للمساغة في إحراح جميع الماء، فهو من إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه. [مراقي الفلاح: ٣٦] وحاشية الطحطاوي

الصغيره وهي ما دون عشر في عشر. [مراقي الفلاح: ٣٦] وان قلب الخ لأن قليل النجاسة ينجس قليل الماء، وإن لم يظهر أثره فيه. [مراقي الفلاح: ٣٦] يموت الكلب في الشر ولم يقل: بوقوع الكلب، كما قال في الخنزير؛ لأن الكلب غير نجس العير على الصحيح، فإذا لم يموت وخرج حياً ولم يصل فمه الماء لا ينجس. [مراقي الفلاح: ٣٦] بخلاف الحسري؛ لأنه نجس العير. ساء أطلقها وهي مقيدة بما إذا كانت كثيرة في الجملة، أما إذا كان ولد الشاة صغيراً جداً كان حكمه حكم الهرة. [حاشية الطحطاوي: ٣٦]

ومائتا دلو الخ [أي الدلو المتوسط الذي يستعمل في البئر أكثر الأحيان] أي إذا وجب سرح اجميع ولم يمكن فراغها؛ لكونها معيماً نرح مائتا دلو، وهو مروي عن محمد، أفق بما شاهد في بغداد؛ لأن آبارها كثيرة الماء؛ مجاورة دجلة. [تبيين الحقائق: ١٠١/١]

وإن مات فيها دجاجة أو هرة أو نحوها لزم نزع أربعين دلو، وإن مات فيها فأرة ^{و لم تتمح} أو نحوها لزم نزع عشرين دلو، وكان ذلك طهارة للبشر والدلو ^{بكرهه} والرشاء ويد المستقي، ولا تنجس البئر بالبرص والروث والخبث، إلا أن يستكثره الناظر، أو أن لا يخلو دلو ^{كعصور} عن بعة، ولا يفسد الماء بخرء حمام وعصفور، ولا بموت ما لا دم له فيه كسمك ^{بعد إخراج ما وقع فيها} وضفدع وحيوان الماء وبق وذباب وزنبور وعقرب، ولا بوقوع آدمي وما يؤكل ^{للعرس والبعل والحمار} لحمه إذا خرج حياً ولم يكن على بدنه نجاسة، ^{أي لا يحس} ^{أي مالى المولد} ^{أي مالى المولد}

سرح السرح إما يعتبر بعد إخراج ما وقع فيها من النجاسة؛ فإن السرح قله لا يفيد؛ لأنه سبب النجاسة، إلا إذا تعدر إخراج كحشة أو حرقه بحشة تعدر إخراجها أو تعيت، فيسرح القدر الواجب، وتطهر الحشبة والحرقه تعاً لطهارة البشر. [حاشية الطحطاوي: ٣٨ مع تصرف] **أربعين** وتسحب الريادة إلى خمسين أو ستين. (مراقي الفلاح) **وكان ذلك** **إح** لأن نجاسة هذه الأشياء كانت نجاسة الماء، فتكون طهارتها بطهارته فنياً لمخرج، كصهارة داء الخمر بتحليلها. (مراقي الفلاح)

والدلو أثناء يستقى به من البئر. **السر** ولا فرق بين آبار الأمصار والعلوات في الصحيح، ولا فرق بين الرطب واليابس، والصحيح والمكسر في ظاهر الرواية. [مراقي الفلاح: ٣٨] **بالسر** رجيع الإبل والعم والغزال. **والخبث** بكسر الحاء، واحد الأخشاء للقر. (مراقي الفلاح) **الإح** اعلم أن الأصل أن البئر لا تنجس بوقوع البرص وغيره إلا أن يكون الواقع كثيراً، واختلوا في الفاصل بين القليل والكثير، فقل: الثلاث كثير، وروي عن أبي حنيفة: أن الكثير ما يستكثره الناظر، والقليل ما يستقله، وعليه الاعتماد، وقيل: الكثير ما يعطي وجه الماء كله، وقيل: ما لا يخلو فيه كل دلو عن بعة. (الربيعي نخدق وريادة) **خرء حمام** الحرء بالفتح واحد الخء بالصم.

ولا بموت أي ولا يحس الماء ولا المائعات. **فيه** أي في الماء أو المائع، وهو قيد اتفاقي، حتى لو مات خارجه وألقي فيه يكون الحكم كذلك. [مراقي الفلاح: ٤٠، حاشية الطحطاوي] **وضفدع** [بالكسر ودال مهملة مكسورة] أطلقه وهو مقيد بالبحري، فإن كان الضفدع برياً يفسد الماء إذا كان له دم سائل، وهو ما لا ستره له بين أصابعه. **وحيوان الماء** الحد الفاصل بين المائي والبرّي: أن المائي ما لا يعيش في غير الماء، والبرّي ما لا يعيش في غير البر، واختلف فيما يعيش فيهما، فقال قاضي حاد في شرح الجامع الصغير: إنه يفسد. [حاشية الطحطاوي: ٤٠]

آدمي ولو جنباً، أو حائضاً، أو نفساء انقطع دمها، أو كافراً. [حاشية الطحطاوي: ٤١] **نجاسة** أراد بها نجاسة متيقة، فلا ينظر إلى ظاهر اشتغال أبوابها على أفحادها. [مراقي الفلاح: ٤١]

ولا بوقوع بغل وحمار وسباع طير ووحش في الصحيح، وإن وصل لعاب الواقع إلى الماء أخذ حكمه. ووجود حيوان ميت فيها ينحسها من يوم وليلة، ومنتفخ من ثلاثة أيام و لياليها إن لم يعلم وقت وقوعه.

فصل في الاستنجاء

يلزم الرجل

ولا أح أي لا يفسد الماء بوقوع بعل وحمار فيه، ولا يصير مشكوكاً؛ لأن بدن هذه الحيوانات طاهر؛ لأنها مخلوقة لنا استعمالاً، وإنما تصير نجسة بالموت. [حاشية الطحطاوي: ٤١] الصحيح [نسب طهارة أنداها] وقيل: يجب نرح كل الماء؛ إحقاقاً لرطوبتها بلباعها. [مراقي الفلاح: ٤١] أحد حكمه [صهارة ونجاسة وكراهة] أي يكون الماء في حكم اللعاب، فإن كان لعاب الواقع طاهراً فالماء طاهر، وإن كان نجساً فالماء نجس، وإن كان اللعاب مكروهاً فالماء مكروه، وقد علمته في الفصل السابق للآثار.

ووجود حيوان الخ أي إن وجد حيوان ميت في الشر، ولم يعلم وقت موته، فيحكم بنجاسة شر مد يوم وليلة إن لم ينتفخ، ومد ثلاثة أيام ولياليها إن انتفخ، وهذا عند الإمام احتياطاً، قيد بـ 'الحيوان'؛ لأن غيره من الحشرات لا يتأتى فيه التفصيل ولا الخلاف، بل يحكم بنجاسة الشر من وقت الوجدان فقط، وامرأد: الحيوان الدموي غير المائي، وقيد بـ "عدم العلم"؛ لأنه إن علم أو ظن فلا إشكال، ويعتبر الحكم من وقته بلا خلاف. واعلم أن قوله: "ينحسها" يعني به في حق الوضوء، حتى يلزمهم إعادة الصلاة إذا توضؤوا منها، وأما في حق غيره فإنه يحكم بنجاستها في الحال من غير إسناد؛ لأنه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا عسوا الثياب بمائها لا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح.

من يوم الخ فيلزم إعادة صلوات تلك المدة إذا توضؤوا منها وهم محدثون، أو اغتسلوا من جانة، وإن كانوا متوضئين أو عسوا الثياب لا عن نجاسة، فلا إعادة إجماعاً. [مراقي الفلاح: ٤١] وقوعه الأول أن يقول: "وقت موته" بدل 'وقت وقوعه'. فصل لا يخفى حسن تقديمه على الوضوء. (حاشية الطحطاوي)

الاستنجاء [هو من أقوى سنة الوضوء (حاشية الطحطاوي)] هو قلع النجاسة بنحو الماء، ومثل القلع الثقيل بسحو الحجر. [مراقي الفلاح: ٤٢] وهو في اللغة: مسح موضع السجو أو عسبه يعني مصقاً، والسجو: ما يخرج من البطن. [حاشية الطحطاوي: ٤٢] بلرم غير باللام؛ لأنه أقوى من الواجب؛ لغوات الصحة لغواته، لا لغوات الواجب حتى كان تركه من الكبائر. [مراقي الفلاح: ٤٣، حاشية الطحطاوي] الرجل: ولا تحتاج امرأة إلى الاستبراء المذكور في الرجل؛ لاتساع محلها وقصره، بل تصير قليلاً ثم تستنحي. [مراقي الفلاح: ٤٣، حاشية الطحطاوي]

الاستبراء حتى يزول أثر البول، **ويطمئن قلبه على حسب عادته**، إما بالمشي أو التمشح أو الاضطجاع أو غيره، ولا يجوز له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول.
أي تقاطره

والاستنجاء سنة من نجس يخرج من السبيلين ما لم يتجاوز المخرج، وإن تجاوز وكان مصدرية ظرفية أي المخرج المتجاوز قدر الدرهم وجب إزالته بالماء، وإن زاد على الدرهم افترض غسله، بالماء أو المائع.....

الاستبراء اعلم أن الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستقاء ما قاله في 'مقدمة العربوية' من أن الاستنجاء استعمال الحجر أو الماء، والاستبراء نقل الأقدام والركض بها وهو ذلك حتى يستيقن بزوال أثر البول، والاستقاء هو القفاوة، وهو أن يبدلك بالأحجار حار الاستجمار، أو بالأصابع حال الاستنجاء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة. [حاشية الطحطاوي: ٤٣] **برول** بروال البول، أي لا يظهر على الحجر بوضعه على المخرج.

البرول حصه؛ لأن الغالب أن يتأخر البول، وإلا فالعائظ كذلك؛ إذ لا فرق. [حاشية الطحطاوي: ٤٣] **ويطمئن** قال في 'المضمرات': ومتى وقع في قلبه أنه صار طاهراً حار له أن يستنجي؛ لأن كل أحد أعلم بحاله. [حاشية الطحطاوي: ٤٣] أو **التشح** يفتح الأول والثاني، وسكون الحاء المهملة، وصم اسون اثابية، ترديد الصوت في الحلق لتثقيته. أو **الاضطجاع** وضع الحب على الأرض ونحوها

أو **غيره** نقل أقدام، وركض، وعصر ذكر برفق. **سنة** أضفه فشمّل الرجال والنساء، وما إذا كان في القبل أو الذكر، وقيل: يستحب في القبل. [حاشية الطحطاوي: ٤٥] **من نجس إيج** قيد به؛ لأن الريح طاهر على الصحيح، وقوله: "يخرج إلح" جرى على الغالب؛ إذ لو أصاب المنحرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كإخراج، وخرج به حدث من غير السيدين كاللوم؛ فإن الاستنجاء من هذه الأحداث كلها بدعة كما في "الفهستاني"، وقوله. 'ما لم يتجاوز المخرج' قيد لتسميته استنجاء ولكونه مسنوناً، لا لأصل العمل. [مراقي الملاح: ٤٤]

الدرهم احتتمت الرواية في الدرهم، فقيل: يعتد بالوزن وهو أن يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المتقال وهو عشرون قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات، وقيل: بالمساحة وهو قدر عرص الكف، ووفق أبو جعفر بين الروايتين فقال: أراد محمد بذكر العرص تقدير النجاسة المائعة، وبذكر الوزن تقدير النجاسة المتجسدة، وهذا هو الصحيح، وقال المرحسي: يعتد بدرهم رمانه. [تبيين الحقائق: ٢٠٠] **وحب إزالته إيج** لأنه من باب إزالة النجاسة، فلا يكفي مسحه بالحجر، والتقييد بماء اتفاقي، وإلا فيصح إزالته بمائعات أيضاً. [مراقي الملاح: ٤٤]

وكيفية الاستحذاء: أن يمسح بالحجر الأول من جهة المقدم إلى خلف، وبالثاني من خلف إلى قدم، وبالثالث من قدم إلى خلف إذا كانت الخصية مدلاة، وإن كانت غير مدلاة يتدنى من خلف إلى قدم، والمرأة تتدنى من قدم إلى خلف خشية تلويث فرجها،

ويقترص لأن عمل سائر الخسد فرص في العمل، فهو لم يعمل ما في المخرج قبلاً كان أو كثيراً، بقي ما عليه الحاجة من غير عمل، فلا يصح العمل. فإن لم يبق ما اشتبه في ما بينهم من أن الاستحياء من سن العمل، فمتى يسوون هو لعدم الاستحياء لا يسهل **عمل** أي إزالة ما في المخرج يسهل بالماء المطلق. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح]

م ما لا يكون حشاً كالآخر، ولا أمس كالعقيق. [مرقي العلاج: ٤٥] **حب** [أي من الحجر واحدة] للحصول الشهادة المتفق عليها، وبقامة السمة على الوجه الأكمل؛ لأن الحجر مقلد، وأما غير الماء مختلف في تطهيره. [مرقي العلاج: ٤٥] **والأفضل** أصغره فأعاد الأفضلية في كل زمان، وقيل: الجمع بما هو سمة في زمانه، أما في الزمان الأول فادب؛ لأنهم كانوا يعرفون. [حاشية الطحطاوي: ٤٥]

يقتصر الخ والافتصار على ماء فقط قرب في المصل في استعمال الماء والحجر من الافتصار على الحجر، فإنه
دوهما، ولكن يحصل السنة وإن تفاوت الفضل.

إبقاء [ح] لأنه المقصود، فهو لم يحصل الإبقاء ثلاث يراد عليها إجماعاً؛ لكونه هو المقصود، ولو حصل الإبقاء بواحد واقتصر عليه حر كما ذكر. | ومرفي الفلاح: ٤٦، حاشية الطحطاوي [لا سه موكد]: لما ورد من التحجير؛ لقوله ... سحر ... مع ... ومن لا ... ح، فإنه لا يحتمل التأويل، فيدل على نفي وجوب الاستعناء، وعلى نفي وجوب اعداد فيه. | الطحطاوي ومرفي الفلاح: ٤٦ | كانت يقيد عموم الأزمنة صيفاً وشتاءً. **يتدى**: لكونه أبلغ في التنظيف.

ثم يغسل يده أولاً بالماء، ثم يدلك المحل بالماء بباطن إصبع أو إصبعين أو ثلاث ^{في راسعين} إن احتاج، **ويصعد الرجل إصبعه الوسطى** على غيرها في ابتداء الاستنجاء، ثم يصعد **بنصره** ولا يقتصر على إصبع واحدة، والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها ^{ليتمكن من تنظيف} ^{لأنه يورث مرضاً} مع ابتداء خشية حصول اللذة، ويبالغ في التنظيف حتى **يقطع الرائحة الكريهة**، وفي إرخاء المقعدة إن لم يكن صائماً، فإذا فرغ غسل يده ثانياً ونشف مقعدته قبل ^{بالكسر الإرسال} القيام إن كان صائماً. ^{من الاستنجاء بالماء}

فصل في ما يجوز به الاستنجاء، وما يكره به، وما يكره فعله

لا يجوز

إن احتاج [أي احتاج إلى ثلاث أصابع في الاستنجاء. (مراقي الفلاح)] وإن لم يحتج فلا، تحرراً عن زيادة التثويت، ولا يريد على الثلاث؛ لأن الضرورة تدفع بها، وتحسب الظاهر غير ضرورة لا يجوز كما في "مختصر". [حاشية الطحطاوي: ٤٧] **ويصعد** وذلك ليجل الماء الجس من غير شيوع على حسده. [مراقي الفلاح: ٤٧] وهي طريقة لبعض المشايخ، والذي عليه عامتهم أنه لا يصعد بل يرفعها حمة [حاشية الطحطاوي: ٤٧] **إصبعه الوسطى** هي من الأصابع من بين السبب واللسانة **بنصره** ما بين الوسطى والخنصر. **يقطع الرائحة إلح** أي عن المحل وعن إصبعه التي استنجى بها؛ لأن الرائحة أثر الحاسة، فلا طهارة مع بقائها إلا أن يشق. والناس عنه عاقلون [حاشية الطحطاوي: ٤٨]، ولم يقدر عدده؛ لأن الصحيح تفويضه إلى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين أو عدة الطن. وقيل: يقدر في حق الموسوس سبع أو ثلاث، وقيل: في الإحليل ثلاث، وفي المقعدة خمس، وقيل: تسع، وقيل: عشر. [مراقي الفلاح: ٤٨] **وفي إرخاء إلح** إما ببالغ في إرخاء المقعدة؛ ليريل ما في الشرح بقدر الإمكان. [مراقي الفلاح: ٤٨] **أن لم يكن إلح** وإن كان صائماً لا يبالغ في إرخاء المقعدة؛ حفظاً لنصوه عن الفساد. [مراقي الفلاح: ٤٨] **ونشف** [ثلاثاً تحذب مقعدته شيئاً من الماء] أي بحرقه، أو بيده اليسرى مرة بعد أخرى إن لم تكن حرقه. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٤٨] **لا يجوز** قال الكمال: إما يستنجي بالماء إذا وجد مكاناً يستتر فيه، ولو كان على شط هر ليس فيه ستره لو استنجى بالماء، قالوا: بفسق، وكثيراً ما يفعله عوام المصلين في الميصة فضلاً عن شاطئ النيل. (شلي).

كشف العورة للاستنجاء، وإن تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز على قدر الدرهم لا تصح معه الصلاة إذا وجد ما يزيله، ويحتال لإزالته من غير كشف العورة عند من يراه، ويكره الاستنجاء بعظم وطعام لآدمي أو بهيمة، وآجر، ...
من ماء أو مائع
 والروث أيضاً للإهانة والإسراف لإيداله وعدم بفعاله

كشف الخ قال العلامة بوح: المستحي لا يكشف عورته عند أحد للاستنجاء، فإن كشفها صار فاسقاً؛ لأن كشف العورة حرام، ومرتكب احرام فاسق، سواء كان الجنس محاوراً للمخرج أو لا، وسواء رد على الدرهم أو لا، ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد سها. [حاشية الطحطاوي: ٤٩]

وراد الخ المعتبر في مع الصلاة ما حاور المخرج من النجاسة، حتى إذا كان محاور عن المخرج قدر الدرهم، ومع الذي في المخرج يريد عليه لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله؛ لأن ما عني المخرج ساقط العبرة، ولهذا لا يكره تركه، ولا يصح إلى ما في جسده من النجاسة، فثبت العبرة للمحاور فقط، فإن كان أكثر من قدر الدرهم مع، وإلا فلا، وهذا عند أبي حنيفة - وأبي يوسف - وعند محمد - : يعتبر مع موضع الاستنجاء، حتى إذا كان المجموع أكثر من قدر الدرهم مع عنده ووجب غسله، وكذا يضم ما في المخرج إلى ما في جسده من النجاسة عنده، فحاصله: أن المخرج كالناص عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلاً، وعنده كخارج. [تبيين الحقائق: ٢١١/١]

قدر الدرهم [وربما في استجسدة، ومساحة في المائعة (مراقي الفلاح)] وإذا لم يرد إلا بالنص لما في المخرج فلا يصر تركه؛ لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار. [مراقي الفلاح: ٤٩] **لا تصح الخ** لأنه يجب الاستنجاء بالماء إذ جاورت النجاسة المخرج؛ لأن ما على المخرج من النجاسة إما اكتفي فيه بغير الماء للضرورة، ولا ضرورة في المتجاوز فيجب غسله، وكذا إذا لم يجاور وكان حساً يجب الاستنجاء بالماء؛ لوجوب غسل المقعدة لأجل الحانة، وكذا الحائض والنفساء لما ذكرنا. [تبيين الحقائق: ٢١١/١]

إذا وحد الخ أي عدم صحة الصلاة مشروط بشرطين: الأول: وجود مزيل النجاسة المتجاوز عني قدر الدرهم، والثاني: إمكان إزالته من غير كشف العورة عند أحد، أما الأول: فلا؛ لأنه عند عدم وجود المزيل تصح صلاته مع الجنس، ولا يعيد الصلاة التي صلاها مع الجنس بعد ما وجد الماء؛ لعدم القدرة على المزيل، وأما الثاني: فلا؛ لأن كشف العورة حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة، إذا لم يمكن إزالتها من غير كشف.

ويحتال احتيائاً بالكسر: احتيار الحيلة. **من يراه** أطلقه وهو مقيد من يجرم عليه جماعه، ولو أمته المحوسية والتي روحها للغير؛ لأنه لما حرم عليه وطؤهما حرم عليه نظره إلى عورتكما؛ وكذا نظرهما إليه؛ إذ متى حرم لواء حرمت الدواعي، إلا ما استثني كأمرائه الحائض والنفساء. [حاشية الطحطاوي: ٤٩]

وخرزف، وفحم، وزجاج، وجص، وشيء محترم كخرقة ديباج وقطن، وباليدين^{بالتحريك المختار}
 اليمنى إلا من عذر، ويدخل الخلاء^{المرحاض} برجله اليسرى، ويستعيذ بالله من الشيطان^{يعتصم}
 الرجيم قبل دخوله، ويجلس معتمداً على يساره، ولا يتكلم إلا لضرورة، ويكره^{ولعل كشف عورته}
 تحريماً استقبال القبلة واستدبارها ولو في البنين، واستقبال عين الشمس والقمر^{التوجه بها}
 ومهب الريح، ويكره أن يبول أو يتغوط في الماء، والظل، والجحر، والطريق، وتحت^{محافة أن يعود إليه}
 شجرة مثمرة، والبول قائماً إلا من عذر، ويخرج من الخلاء برجله اليمنى، ثم يقول:
 الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.^{لأجل انتشار الحاسة كوجع بصلبه}
^{لأنه يفتنه}
^{بعد خروج لأفصيتها}

إلا من عذر أي لا يستنجي إلا بعدد في اليسار كاستنسل وغيره، وهو استنجى بهذه الأشياء حار. (عيني)
 الخلاء ممدوداً، والمراد به بيت التغوط. (مراقي الفلاح) قبل دخوله أطلقه وهو مفيد عما إذا كان المكان معداً
 لذلك، وإن كان غير معد له كالصحراء فيستعبد عند أول الشروع كتشمير الثياب مثلاً قبل كشف العورة، وإن
 نسي ذلك أتى به في نفسه لا بلسانه. [حاشية الطحطاوي: ٥١]

ويجلس الخ لأنه أسهل لخروج الخارج، ويوسع فيما بين رجليه. [مراقي الفلاح: ٥٢] ويكره الخ ويستثنى من
 المنع ما لو كانت الريح تقب عن يمين القبة أو شامها، فإن الاستقبال والاستدبار لا يكرهان لضرورة، وإذا
 اضطر إلى أحدهما يسعى أن يختار الاستدبار؛ لأن الاستقبال أقبح، فتركه أدنى على التعظيم. أفاده القسطلاني.
 [حاشية الطحطاوي: ٥٢] عن الخ قيد بـ 'غير' إشارة إلى أنه لو كان في مكان مستو، ولم تكن عبيهما
 تراه منه لا يكره بخلاف القبة، وذكره الاستقبال يفيد أنه لا يكره استدبارهما. [حاشية الطحطاوي: ٥٣]

والظل أي يكره أن يبول أو يتغوط في الظل، أراد به الضل الذي يحس فيه الناس، وانكراهه مفيدة عما إذا كان
 موضع الظل مباحاً، وأما إذا كان مملوكاً فيحرم فيه قضاء الحاجة بغير إذن مالكه، وبما أردنا بالظل: الضل الذي
 يحس فيه الناس، لأنه لا كراهة فيما لا حاجة إليه. والجرح بضم الحيم ويسكن الحاء: الخرق في الأرض
 والحدار. [حاشية الطحطاوي: ٥٣] والطريق وأفاد بإطلاقه أن البول في الطريق مكروه مطلقاً، ولو كان في
 حاجة منها. الأذى أي غروح الفضلات الممرضة حسنها. (مراقي الفلاح) وعافاني أي بإبقاء حافية العداء
 الذي لو أمسك كله أو خرج لكان مظنة الهلاك.

فصل في الوضوء

أي في أحكامه

أركان الوضوء أربعة، وهي **فرائضه الأول**: **غسل الوجه**، **وحده** طولاً من مبدأ **سطح الجبهة** إلى أسفل الذقن، **وحده عرضاً** ما بين شحمتي الأذنين، والثاني: **غسل يديه مع مرفقيه**، والثالث: **غسل رجله مع كعبه**، والرابع: **مسح ربع رأسه**.

أي الركن الأول أي حده بوجه بفتح عين مقابل طول سحب الركن الثاني الركن الثالث الركن الرابع

[سبب الوضوء وحكمه]

وسببه استباحة ما لا يخل إلا به، وهو **حكمه الدنيوي**، و**حكمه الأخروي** الثواب في الآخرة.

طلب إباحة كالصلاة ومصر المصحف

الوضوء قدم على الغسل، لأن الله قدمه عليه، [مراقي الفلاح: ٥٦] ولأنه جزء منه، وتكرر الاحتياج إليه. (مراقي الفلاح وحاشية الصحطاوي) **فرائضه** المرحض قسمان: قطعي، وهو ما ثبت بدليل قطعي موجب للعموم، وبدلته واحدة وحده، وهو ما ثبت بدليل قطعي، لكن فيه شبهة. ويسمى عملياً، وهو ما يقوت إخبار بموته، و**حكمه** كأول غير أنه لا يكفر حاحده، فإن نظر فيه إلى أصل الغسل والمسح كان من الأول، وإن نظر إلى التقدير كان من الثاني. [حاشية الطحطاوي: ٥٦]

غسل الوجه الغسل، إسالة الماء على محل حيث يقاطر، وأقنه فطربان في الأصح، ولا تكفي الإسالة بدون التقاطر. [مراقي الفلاح: ٥٧] **مسح** [أي من أول أعنى حبة] أي سوء كان به شعر أم لا، وأشار به إلى أن لأعم والأصلع والأفراع والأسرع فرض غسل الوجه منهم ما ذكر. [مراقي الفلاح: ٥٧] (حاشية الصحطاوي) **مرفقيه** بكسر الميم وفتح هاء وقسه (حاشية الصحطاوي) **مع كعبه** وهما العظام المرتفعان في حافي القدم. **مسح** هو عة:مرار اليد على الشيء، وشرعاً. إصابة اليد امتثلة العصور ولو بعد غسل عصبو، لا مسحه ولا غسل أحد من عصبو، وإن أصابه ماء أو مطر قدر المفروض أحرأه [مراقي الفلاح: ٦٠]

وسد السب: ما أقصى إلى الشيء من غير تأثير فيه، فحرج به العنة كالعقد، فإنه عنة مؤثرة في حل السكاح. [مراقي الفلاح: ٦٠] وهو أي حل الإقدام على الفعل متوصلاً [مراقي الفلاح: ٦١]

الآخرة: مقيدة بما إذا كان الوضوء منوياً.

[شروط وجوب الوضوء]

وشروط وجوبه: العقل، والبلوغ، والإسلام، وقدرة على استعمال الماء الكافي،
وهو شرط الوجوب أيضاً
 ووجود الحدث، وعدم الحيض، والنفاس، وضيق الوقت.

[شروط صحة الوضوء]

وشروط صحته ثلاثة: عموم البشرة بالماء الطهور، وانقطاع ما ينفيه.....
يخافه

وشروط: الشرط: ما يبرم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم. [حاشية الطحطاوي: ٦١]
العقل: فلا يجب على مجنون، ولا على الصبي، ولا على الكافر. [مراقي الفلاح: ٦١] **وقدرة:** أي قدرته المكلف على استعمال الماء الطهور الكافي لجميع الأجزاء مرد مرد شروط وجوب الوضوء، فإن قدر غير المكلف، أو قدر المكلف على الماء ولكن لم يقدر على استعماله بأن كان الماء في منكه ولكنه مريض، أو قدر المكلف على استعمال الماء ولكن الماء غير طهور، أو قدر المكلف على استعمال الماء لطهور لكنه لا يكفي جميع أجزائه مرة مرة، لا يجب عليه الوضوء، ويسفي أن يقيد الماء بكونه غير محتاج إليه للعضش وغيره، فإن الماء المحتاج إليه للعضش مشغول حاجته، والمشغول بالحاجة كالتعمد. **الكافي:** جميع الأجزاء ولو مرة واحدة

ووجود الحدث: فلا يلزم الوضوء على الوضوء. [مراقي الفلاح: ٦١] **وصفي:** فإن الوضوء لا يجب وجوباً مصبياً ما دام الوقت موسعاً، وإذا صاق الوقت يجب الوضوء وجوباً مصبياً، وعدم أن شروط وجوب الوضوء ثمانية، وقد احتصرت هذه الشروط في واحد، هو "قدرة المكلف بالطهارة عليها بالماء". **الوقت:** اعلم أن الوضوء لا يجب وجوباً مصبياً بمجرد دخول وقت الصلاة ما لم يصيب وقتها، فحينئذ يجب الوضوء، فهذا الشرط للوجوب المضيقي.

وشروط صحته: في "حاشية الأشباه" لحموي. شرط نصحته في عبادات عبادة عن سقوط القضاء بالفعل [حاشية الطحطاوي: ٦١] **ثلاثة:** وترجع هذه الثلاثة لواحد، هو عموم المظهر شرعاً استنرة. (مراقي الفلاح) **عموم:** حتى لو بقي مقدار معرر إثرة لم يصح الماء من المفروض غسله، لم يصح الوضوء. [مراقي الفلاح: ٦١] **الشرة:** فهو بقي من الشر شيء ولو كان شعراً أو شعرتين، لا يصح الوضوء.

وانقطاع ما ينافي: أي ما لم يقطع ما ينافي الوضوء لا يصح الوضوء، فهو توصات إحائص أو الفساد قبل انقطاع حيضها أو نفاسها لا يعتد بالوضوء، أصفه وهو مقيد بما إذا انقطع على تمام العادة، وكذا انقطاع حدث مقيد بحال التوضوء؛ لأنه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء.

ولا يعاد المسح ولا الغسل على موضع الشعر بعد حلقه، ولا الغسل بقص ظفره ولو من حنابة لا يعاد لا يعاد بقص
وشاربه.

فصل [في سنن الوضوء]

يسن في الوضوء ثمانية عشر شيئاً: غسل اليدين إلى الرسغين، والتسمية ابتداءً،
والسواك في ابتدائه ولو بالإصبع عند فقده، والمضمضة ثلاثاً ولو بغرفة،
وصية وصليّة تناول الماء مرة باليد

ولا يعاد أي إذا غسل ولو من حنابة، أو توشاً ولو بعد حدث موجب للوضوء، ثم حلق الشعر، أو غسل ثم قص ظفره وشاربه لا يعاد الغسل؛ لأن الغرض سقط، والساقط لا يعود، ولكنه يستحب الغسل. **يس** السنة لعة: الطريقة ولو سبغة، واصطلاحاً: طريقة مسلوكة في الدين بقول أو فعل من غير لروم - حرج به الفرض - ولا إنكار - حرج به الواجب - عني تاركها، وليست خصوصية - حرج به ما هو من خصائصه كصوم الوصال - **ثمانية عشر** ذكر العدد تسهياً للطالب لا للحصر. (مراقي الفلاح)

غسل اليدين أطلقه فشمّل ما إذا استيقظ من نوم أو لا، ولكنه أكد في الذي استيقظ. [مراقي الفلاح: ٦٥] **الرسغين** تنبيه رسع بضم الراء وسكون السين المهملة وبالعين المعجمة: المفصل الذي بين الساعد والكف وبين الساق والقدم. [مراقي الفلاح: ٦٥] **والتسمية** المقول عن السيف، وقيل عن النبي ﷺ في لفظها: "بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام"، وقيل: الأفضل "بسم الله الرحمن الرحيم"؛ لعموم الحديث. [مراقي الفلاح: ٦٧] **ابتداءً** حتى لو سبها فتذكرها في حاله وسمى لا تحصل له السنة، بخلاف الأكل؛ لأن الوضوء عمل واحد، وكل لقمة فعل مستأنف؛ لقوله

وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرْ إِلَّا مَوْضِعَ الْوُضُوءِ. [مراقي الفلاح: ٦٧]

والسواك بكسر السين، اسم للاستياك ولنعوذ أيضاً، والمراد الأول. [مراقي الفلاح: ٦٧] ووقته المسنون في ابتدائه، قال الربيعي في 'شرح الكسر': والصحيح أنهما مستحان - يعني السواك والتسمية -؛ لأنهما ليسا من خصائص الوضوء. [تبيين الحقائق: ٣٥/١] **ولو بالإصبع** أي ولو كان الاستياك بالإصبع عند فقد السواك أو فقد أسانه أو ضرر بقمه، أفاد بقوله: 'عند فقده' أنه لا يس السواك بالإصبع عند وجود السواك كما في 'الكافي'. **والمضمضة** هي لعة: التحريك، واصطلاحاً: استيعاب الماء جميع الفم، وفي اللعة: التحريك، والإدارة والمخ ليسا بشرط، فلو شرب الماء عبثاً أجزأه، ولو شرب مصاً لا يجرئه كما في 'الفتح'، لكن الأفضل أن يمجه؛ لأنه ماء مستعمل كما في 'السراج'. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٩]

والاستنشاق: هو لعة من الشق. حذب الماء ونحوه بريح الأنف إليه، واصطلاحاً: يصل الماء إلى الشارن. وهو ما لا من الأنف، أفاد أن الحذب بريح الأنف ليس مترصاً فيه شرعاً [مرافي الفلاح - حاشية الصحطاوي: ٦٩]

والمالعة: قال الإمام حواهر راده. هي في المنصصة اعرجرد، وهي تردد ماء في خلق، وفي الاستنشاق أن حذب الماء نفسه إن ما اشتد من نفعه قال في البحر: وهو الأولى [حاشية الصحطاوي: ٧٠]

لعمر الصائم قيد به، فإن الصائم لا يباح في المضمضة ولا في الاستنشق؛ خشية إفساد الصوم، ولو كان الصوم صوم نفل **وتخليل الدحية** هو تزيق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً بكف ماء فقوله: 'تكف متعق' - 'يكون' مقدر. (مرآة المفاتيح - حاشية الصالحوني)

الأصابع وكيفية في اليد: إدخال بعضها في بعض، وفي الرحيل: بضع من يده، ويكفي عنه إدخالها في الماء الحار ونحوه. [مراقي الفلاح: ٧١] **وسبب** وفي الحر: التسهل تكرار العسلات المستوعات لا العرفات، وأمره الأول مرض، والتثن بعد سبب من كدنه على صحيح. [حاشية اصطفاوي: ٧١]

الفصل قيد نه؛ لأن المسح لا يسى تكراره عددا. (مرافي الفلاح) **واستعاب الرأس الخ** وكيفته؛ أن يضع من كل واحدة من اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه، ولا يضع لإهام والمنسحة، ويحاي كفيه ويمدهما إلى القفا، ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدهما إلى المقدم. ثم يمسح ظاهر أذنه بإهاميه وباطنهما تمسحتيه، كذا في 'المستصفى' [العناية: ٢٩١] **ومسح الأذن** بأن يمسح ظاهرهما بإلهاميه. وداحنهما بأصبعيه، وهو المختار كما في 'المنعراج'، ويدخل إصبعين في حجريهما ويحركهما. [حاشية الطحطاوي: ٧٢]

والولاء. هو يكسر الواو. امتناعه بعمل الأعضاء قبل جفاف السائق مع الاعتدال جسدا ورمانا ومكانا، فهو كال بدنه يتشرب الماء، أو كال هواء شديد، أو كال مكان حار يحفف الماء سرعا، فلا بعدا تاركه، ولو كان طرئا لا يعقده إلا في مدة مستطيلة ونأى في الوضوء، لا يكون آمنا منه الولاء. [حاشية الصحطاوي ومرفى العلاج ٧٢]

والية وهي لغة: عزم القلب على الفعل، واصطلاحاً: توجه القلب لإيجاد الفعل جرمًا، ووقتها بعد الاستنحاء؛ ليكون جميع فعله قرينةً، وكبشيتها. أن يسوي رفع الحدث أو إقامة الصلاة، أو يسوي الوضوء أو امتثال الأمر، ومحلها القلب، فإن نطق بها ليجمع بين فعل القلب واللسان استنحه المشايخ. [مراقي الفلاح: ٧٣]

والترتيب كما نص الله تعالى في كتابه، والبداة بالميا من ورؤوس الأصابع، ومقدم الرأس، ومسح الرقبة لا الحلقوم، وقيل: إن الأربعة الأخيرة مستحبة.
 العنق، وقيل: أصل مؤخره

فصل [في آداب الوضوء]

من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً: الجلوس في مكان مرتفع، واستقبال القبلة، وعدم الاستعانة بغيره، وعدم التكلم بكلام الناس، والجمع بين نية القلب وفعل اللسان، والدعاء بالمأثور، والتسمية عند كل عضو،.....

في كناه فيه أن الآية حالية عن الدلالة على ذلك، وإنما جاء التصبص من فعله ^{١٠}. [حاشية الطحطاوي: ٧٣]
 البداءة الخ هي تثليث الماء والمد والمهرة، وتدلل باء، والميا من: جمع ميممة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين، وهما عصوان معسولان، فحرج العضو الواحد كالوجه، فلا يطلب فيه التيامن، والعصوان الممسوحان كالأذنين والحففين فانسنة مسحهما معاً. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٧٤]

لا أي لا يسر مسح الحلقوم، بل هو بدعة. [مراقي الفلاح: ٧٤] ^{١١} لا حيره أي التي أولها البداءة بالميا من. [مراقي الفلاح: ٧٤] في آداب عرف بأنه وضع الأشياء موضعها، وقيل: الحصلة الحميدة، وقيل: الورع، وفي شرح "أهداية": هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين ولم يواظب عليه، وحكمه: الثواب بفعله، وعدم اللوم على تركه. وأما السنة: فهي التي واطب عليها النبي ﷺ مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين، وحكمها: الثواب، وفي تركها العتاب لا العقاب. [مراقي الفلاح: ٧٥] أربعة عشر ليس للحصر بل يريد عليها أشياء. [حاشية الطحطاوي: ٧٥]

مرتفع حفظاً للثياب عن الماء المستعمل. عدم الاستعانة قال الكرمانى: لا كراهة في الصب، ولا يقال: خلاف الأولى، وساق عدة أحاديث دالة على أن النبي ﷺ فعله، وضَعَف ما يدل على الكراهة، ومن كان يستنير على وضوئه بغيره عثمان ^{١٢}. وفعله ناس من كبار التابعين. [حاشية الطحطاوي: ٧٥]

بالمأثور أي المقول عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. [مراقي الفلاح: ٧٥] عند كل عضو أي الدعاء عند غسل كل عضو ومسحه، وكذا التسمية، فقلوه: "عند" متعلق بكل من الدعاء بالمأثور والتسمية، فيقول ناوياً عند المصمضة: بسم الله، اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك، وعند الاستنشاق: بسم الله، اللهم أرحني رائحة الحنة، ولا ترحني رائحة البار، وعند غسل الوجه: بسم الله، اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، وعند غسل اليمنى: بسم الله، اللهم أعطني كتابي يميني وحاسني حسناً يسيراً، وعند غسل اليسرى: بسم الله، اللهم لا تعطني كتابي بشمالي، ولا من وراء ظهري، وعند مسح رأسه: بسم الله، اللهم أطلني تحت ظل عرشك يوم =

وإدخال **خنصره** في صماخ أذنيه، وتحريك خاتمه الواسع، والمضمضة، والاستنشاق باليد اليمنى، والامتخاط باليسرى، والتوضؤ قبل دخول الوقت لغير المعدور، والإتيان بالشهادتين بعده، وأن يشرب من فضل الوضوء قائماً، وأن يقول: اللهم اجعلي من التوابين واجعلي من المتطهرين.

بالكسر الثقب
إخراج ما في الأنف
الوضوء
قائماً مستقبلاً
مترهين عن العواش

فصل في مكروهات الوضوء

ويكره للمتوضئ.....

= لا صل إلا طل عرشك، وعند مسح أذنيه. بسم الله، اللهم اجعني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وعند مسح عنقه: بسم الله، اللهم أعق رقبتني من النار، وعند غسل رجلي اليمنى: بسم الله، اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام، وعند غسل اليسرى: بسم الله، اللهم اجعل ديني معصوماً، وسعي مشكوراً، وتخارتي لن تبور. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٧٦]

خنصره أي أكمة خنصره، وهو بكسر حاء والصاد، قال الفارسي: القصب فتح الصاد، قال في 'المخيط': يدخل خنصره في صماخ أذنيه ويحركها. [حاشية الطحطاوي: ٧٦] **الواسع** قيد به؛ فإن الضيق إن عم وصور الماء تحته استحب تحريكه، وإلا افترض. **غير المعدور** قيد به؛ فإن وضوء المعدور ينقص خروج الوقت عدداً، ويدخوله عند زهر. **وهم** عند أبي يوسف **يوسف** **فاد** توصاً في زمن قبل الوقت فلا يحل إما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أو لا، فإن كان بينهما وقت مهمل وتوصاً فيه لوقت الثاني جاز ذلك عددهما، وقال أبو يوسف وروى: لا يجوز، فتدب له إعادة الوضوء في الوقت خروجاً عن الخلاف، وإن لم يكن بينهما وقت مهمل وتوصاً في آخر الوقت لوقت الثاني لا يجوز جماعاً، فتحب إعادة الوضوء، وحسب فلا فائدة في وصوله قبل الوقت، قال السيد: وهذه إحدى المسائل الثلاث التي البطل فيها أفضل من العرص، الثانية: إبراء المعسر أفضل من إبطاره، الثالثة: بدء السلام أفضل من رده. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٧٧]

سرب قالوا: ويقول عند شربه: اللهم اشفي شفائك، وداوي بدوائك، واعصمني من الوبس والأمراض والأوجاع. [حاشية الطحطاوي: ٧٧] **دس** مستقل القلة، أو قاعد. [مراقي الفلاح: ٧٧]

أنهم **خ** راد في 'فتح القدير' سبحانه الله وخمدك، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلي الخ. **التوابين** أي الراجعين عن كل ذنب. (مراقي الفلاح)

وبكره المنكروه عند الفقهاء نوعان. مكروه تحريماً: وهو يحمل عند إطلاقهم الكراهة، وهو ما تركه واجب، =

سنة أشياء: الإسراف في الماء، والتفتير فيه، وضرب الوجه به، والتكلم بكلام الناس، والاستعانة بغيره من غير عذر، وتثليث المسح بماء جديد.

فصل [في أوصاف الوضوء]

الوضوء على ثلاثة أقسام: الأول: فرض على المحدث للصلاة ولو كانت نفلاً،
أي القسم الأول إذا أراد الشروع وصلى
ولصلاة الجنائز، وسجدة التلاوة، ولمس القرآن ولو آية. والثاني: واجب للطواف
بالكعبة. والثالث: مندوب للنوم على طهارة، وإذا استيقظ منه،
أي القسم الثالث

- ويثبت عما ثبت به الواجب كما في "الفتح"، ومكروه تسريبها: وهو ما تركه أولى من فعله، وكثيراً ما يطلقونه، فلاند من الصر في الدليل، فإن كان نهياً طلياً يحكم بكرهه التحريم ما لم يوجد صارف عنه إلى التسريه، وإن لم يكن الدليل نهياً، بل كان مفيداً للترك العبر الحارم، فهي تسريهية، قاله صاحب "البحر".
[حاشية الطحطاوي: ٨٠]

سنة أشياء ليس للحصر بل للتقريب للمستدي. الإسراف هو العمل فوق الحاجة الشرعية، في "فتاوى الحجة": يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون والفدر المعهود، وفي "الدر": ويكره الإسراف فيه تحريماً لو بماء الهر أو المملوك له، أما الموقوف على من يتصرف به - ومعه ماء مدرس - محرام. [حاشية الطحطاوي: ٨٠]
والتفتير أي جعل العسل مثل المسح فيه بأن يقرب العسل إلى حد الدهن، لكن لاند من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون عسلاً، وإلا فلا يصح الوضوء أصلاً، والتفتير: هو عدم بيع أحد المسنون، فهو اقتصر على ما دون الثلاث قيل: يأنم، وقيل: لا، وقيل: يأنم بالاعتقاد. [حاشية الطحطاوي: ٨١] صرر ويرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق، ثم يدلّكه به. [حاشية الطحطاوي: ٨١] الوجه ومثله غيره من بقية الأعضاء. [حاشية الطحطاوي: ٨١]

كلام الناس أضيقه وهو مقيد بما إذا لم يكن به حاجة تفوته تركه، فإن كانت له حاجة وتفوته ترك التكلم في الوضوء فلا. ثلاثة العدد لا يفيد الحصر، فلا يباي أنه قد يكون مكروهاً، كالوضوء على الوضوء قبل تذلل الخمس الأول، أدأوه عادة لا تصح بدونه به، وقد يكون حراماً كما إذا كان من ماء الوقف والمدارس. [حاشية الطحطاوي: ٨٢]

فرص المراد بالفرص هنا: الثابت بالقطعي، فالمراد الوضوء من حيث هو يقطع الطر عن أجزائه، وأما المحدود والمقدار، فهو ما يفوت الجوار يفوته ليشمل الفرص الاجتهادي كربع الرأس. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٨٢]
ولو أياه مكتوبة على درهم أو حائط. (مراقي الفلاح) على طهارة ظاهره أنه لا يأتي بذلك المندوب، إلا إذا أحده اليوم وهو منطهر، فهو تطهر ثم اصططع وأحدث فناء، لا يكون أتياً به. [حاشية الطحطاوي: ٨٣]

وللمداومة عليه، وللوضوء على الوضوء، وبعد غيبة وكذب ونغيمة وكل ~~خطيئة~~ كالشبهة والمناق

وإنشاد شعر، وقهقهة خارج الصلاة، وغسل ميت وحمله، ولوقت كل صلاة، وقبل غسل ^{فيح} لأنها حدث صورة

الجنابة، وللجنب عند أكل ^{إرادة} وشرب ونوم ووطء، ولغضب، وقرآن، وحديث وروايته، ^{شرع}

ودراسة علم، وأذان، وإقامة، وخطبة، وزيارة النبي ^{نكير} . ووقوف بعرفة، وللسعي بين الصفا ^{ووجهه نكاح}

والمروة، وأكل لحم جزور، وللخروج من خلاف العلماء، كما إذا مس امرأة. ^{أي بعد أكله بالفتح أو فرجه}

فصل [في نواقض الوضوء]

ينقض الوضوء اثنا عشر شيئاً: ما يخرج ^{وإن أقبل} ^{مفعول به فاعل}

ولسد وم. أطلقه وهو مقيد بما إذا تدل محله أو أدى بالأول عادة مقصودة من مشروعيه الوضوء، وأما إذا لم يوجد أحد منهما فالوضوء على الوضوء إسراف، وقيد بالوضوء؛ لأن الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثاً. [مراقي الفلاح و حاشية الطحطاوي: ٨٣] **وبعد غيبة العيبة:** أن تذكر أحاك بما يكره، ولا تسمى عيبة إلا إذا كان صادقاً فيها، وأما إذا كانت كذباً فهتان. قال احناف: وهو أشد من العيبة، وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل ما يفهم منه المقصود، وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها. [مراقي الفلاح و حاشية الطحطاوي: ٨٣] **وكذب** هو احتلاق ما لم يكن. (مراقي الفلاح)

وتسعة أي السعاية بقول الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد. [مراقي الفلاح: ٨٤] **عند أكل الخ** اعلم أن وضوء الجنب وضوءه: أحدهما: الوضوء بين الجماعين وعند النوم، وثانيهما: الوضوء عند إرادة أكل وشرب، فأما الأول فالمراد به الشرعي في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور، وأما الثاني فالمراد به النعوي، والبسط في حاشية الطحطاوي. واعلم أيضاً أن الأكل والشرب يدون ما ذكر سبب للفقير، قاله ابن أمير حاج.

ولللخروج الخ أي الوضوء مدبوح؛ ليخرج به من الخلاف بين العلماء، ويفتوا متفقين بخوار صلاته وغيرها من التي شرط لها الوضوء، كما إذا مس المرأة الأجنبية بعد ما توضأ وصلى من غير أن يتوضأ بعد مس، فصلاته وإن كانت صحيحة عندنا لكن عند بعضهم لا تصح، فيستحب له الوضوء، لتكون صلاته صحيحة بالاتفاق.

امرأة. أطلقه وهو مقيد بما إذا كانت المرأة مشتتة غير محرمة، فإن مس المحرمة أو غير المشتتة لا يقضي الوضوء اتفاقاً. [حاشية الطحطاوي: ٨٥] **ينقض** اعلم أن القص إذا أصيب إلى الأجسام كقص الخائط يراد به إبطال تأليفها، وإذا أضيف إلى المعاني كالوضوء يراد به إخراجها عن إقامة المطلوب بها، والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها. [مراقي الفلاح و حاشية الطحطاوي: ٨٦]

من السيلين إلا ریح القبل في الأصح، وينقصه ولادة من غير رؤية دم، ونجاسة سائلة من غيرهما كدم وقيح، وقيء طعام أو ماء أو علق أو مرة إذا ملأ الفم، وهو ما لا ينطبق عليه الفم إلا بتكلف على الأصح. ويجمع متفرق القيء إذا اتحد سببه، ودم غلب على النزاق، أو ساواه، ونوم.....
ذكر وريح
الماء الأصفر
ندم محمد صفراء
حد ملء الفم
ماص من المساواة

من السيلين سمي القبل والندر سيلاً؛ لكونه طريقاً للخارج، وسواء المعتاد وغيره كالودودة والحصاة. [مرافي الفلاح: ٨٦] إلا ریح القبل أي ریح الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل لا ينقص الوضوء؛ لأنه احتلاح وليس ریح، وعن محمد أنه حدث من فيها قياساً على الدر. [تبيين الحقائق: ٤٦١] الأصح وفي رواية عن محمد أنه لا ينقص سائلة أعني أن السيلان في غير السيلين تتجاوز النجاسة إلى محل يصيب تطهيره ولو بدا، فلا ينقص دم سال في داخل العين إلى جانب آخر منها، بخلاف ما صلب من الألف. [مرافي الفلاح: ٨٧] وقيء الخ أضيقه فشمّل جميع أنواع القيء، سواء قاء من ساعته أم لا. [مرافي الفلاح: ٨٧] إذا ملأ الفم أي انتفاض الوضوء بأحد هذه الأشياء بشرط كونه ملء الفم

لا يظن من الانطباع: انضمام بعضه إلى بعض. الأصح يعني ما ذكر من تفسير ملء الفم هو الأصح من التفسير فيه، وقيل: حده ما يجمع الكلام. ويجمع أي إن قاء متفرقاً حيث توجع ملأ الفم، فاعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان، وتفسيره: إذا قاء ثانياً قبل سكون النفس من الغثيان فهو متحد، وإن قاء ثانياً بعد سكون النفس فهو مختلف، وهذا هو عند محمد، والمعتبر عند أبي يوسف اتحاد الجنس. وقال في "مرافي الفلاح": "وقول محمد هو الأصح، وقال أبو علي الدقاق: يجمع كيفما كان. [مرافي الفلاح: ٨٩]

ودم. أعني أن الدم إذا سار من الألف انتقص وضوؤه إذا وصل إلى ما لا يمانه؛ لأنه يجب تطهيره، وإن خرج من نفس الفم تعتبر العنة بيه وبين الريق، وإن تساوى انتقص الوضوء؛ لأن الصاق سائل بقوة نفسه، فكذا مساويه، بخلاف المعلوب؛ لأنه سائل بقوة الغالب، ويعتبر ذلك من حيث اللون، فإن كان أحمر انتقص، وإن كان أصفر لا ينتقص، وذكر الإمام علاء الدين: أن من أكل حراً ورأى أثر الدم فيه من أصول أسانه، يعني أن يضع إصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع، فإن وجد فيه أثر الدم انتقص وضوؤه وإلا فلا. [تبيين الحقائق: ٤٨/١] ويوم أعلم أن المائم لا يخلو؛ إما أن يكون مصطحباً فيتنقص وضوؤه، أو متوركاً، وهو ملحق به؛ لروايل المقعدة من الأرض، أو مستنداً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط، فهذا لا يخلو؛ إما أن تكون مقعدته رائنة عن الأرض أو لا، فإن كانت رائنة بقص بالإحماخ، وإن كانت غير رائنة فقد ذكر القدوري أنه ينتقص، وهو مروى عن الطحاوي، والصحيح أنه لا ينتقص، أو يكون قائماً أو راكعاً أو ساجداً، فإنه إن كان في الصلاة لا ينتقص وضوؤه؛ لقوله في الصلاة على من لم يمسح أو مسح، وإن كان خارج الصلاة فكذلك في الصحيح إن كان

لم تتمكن فيه المقعدة من الأرض، وارتفاع مقعدة نائم قبل انتباهه، وإن لم يسقط في أي استيقاظه وصلى على الأرض

الظاهر، وإغماء، وجنون، وسكر، وقهقهة بالغ يقظان في صلاة ذات ركوع من المذهب

وسجود ولو تعدد الخروج بها من الصلاة، ومن فرج بذكر منتصب بلا حائل. مرتكب القهقهة وهذه مباشرة فاحشة

عنى هيئة السجود: بأن كان رافعاً بطنه عن فحذيه محافياً عضديه عن جسبه، وإلا تنقض وضوؤه، واحتلوه في المريض إذا كان يصني مصطحعاً فام، فالصحيح أن وضوءه يتنقض لما روي، والعاس نوعان: ثقيل وهو حدث في حالة الاضطجاع، وخفيف وهو ليس يحدث فيها، والفاصل بينهما: إن كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف، وإلا فهو ثقيل. [تبيين الحقائق: ٥٢/١، ٥٣]

سك ناصطجاع وتورك واستلقاء على القفا. [مرقي الملاح: ٩٠] في **الظاهر** أي حكم انتقاض وضوئه بمجرد ارتفاع مقعدته قبل الانتباه في الظاهر من المذهب. **وعس** وهو مرض يريل القوى ويستر العقل، والجنون: مرض يريل العقل ويزيد القوى. [مرقي الملاح: ٩١] وحد السكر الناقص فيه خلاف، فقيل: هو حده في الحد، وهو أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ، وهو احتيار الصدر الشهيد، والصحيح ما قيل عن شمس الأئمة الحلواني: أنه دخل في مشيته تحرك، فهذا سكر يتنقض به الوضوء. [حاشية الشنبي على تبيين الحقائق: ٥٤/١]

فثبتت القهقهة ما يكون مسموعاً له ولغيره بدت أسانه أو لا، والصحت ما يكون مسموعاً له دون غيره، وهو مبطل للصلاة دون الوضوء، والتنسم مالا صوت فيه، ولا تأثير له في واحد منها. أطلق القهقهة فشملت ما إذا كان عمداً أو سهواً، وقيداً بـ "البالغ" فاحترر بها عن الصبي؛ فإن قهقهة الصبي لا تنقض وضوؤه، وبـ "اليقظان"؛ فإن قهقهة نائم في الصلاة لا تنقض وضوءه على الأصح، لكن تنقض صلاته، وبـ "الصلاة"؛ فإن قهقهة بالغ غير نائم حارج الصلاة لا تنقض الوضوء، وبـ "كون الصلاة ذات ركوع وسجود"، فاحترر بها عن صلاة الجنائز وسجدة التلاوة؛ فإن القهقهة فيهما لا تنقض الوضوء.

والمراد بـ "ذات ركوع وسجود" ما إذا كانت بالأصالة ولو لم تكن ذات ركوع وسجود بالفعل لتشمل ما إذا كانت بالإيماء، وأطلق الصلاة فشملت ما إذا كانت حكماً كما إذا قهقه في السهو أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبني. **ولو بعد سج** أي إذا قهقه مصل مذكور بعد الجلوس الأخير، ولم يبق إلا السلام، يتنقض وضوؤه بوجودها

في غمرة الصلاة، ولكن الصلاة صحيحة لتام فروصها، وترك واجب السلام لا ينع. [مرقي الملاح: ٩٢]

ومن فرج الح اعلم أن قيد الفرغ اتفاقي، فإن مس الدبر بالذكر أو مس الذكر بالذكر كما في مباشرة الرجلين أو مس الفرغ بالفرج كما في مباشرة المرأتين ناقصة أيضاً **بلا حائل** نعى الحائل مطلقاً، وهو مقيدٌ بحائل يمنع حرارة الجسد؛ لئلا يرد عليه حائل رقيق لا يمنع الحرارة، فإن الوضوء يتنقض في الحالتين، سواء لم يكن حائل أصلاً أو كان رقيقاً لا يمنع الحرارة.

فصل [فيما لا ينقض الوضوء]

عشرة أشياء لا تنقض الوضوء: ظهور دم لم يسيل عن محله، وسقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المدني الذي يقال له: رشته، وخروج دودة من جرح وأذن وأنف، ومس ذكر، ومس امرأة، وقيء لا يملأ الفم، وقيء بلغم ولو كثيراً، وتمايل نائم احتمال زوال مقعدته، ونوم متمكن ولو مستنداً إلى شيء لو أزيل سقط على الظاهر فيهما، ونوم مصل ولو راکعاً أو ساجداً على جهة السنة، والله الموفق.

من مذهب أبي حنيفة وصبيه
من أرض وصية
بحرمة كانت أو غيرها بعث ما فيه وصية

فصل [في] ما يوجب الاغتسال

يفترض الغسل بواحد من سبعة أشياء: خروج المني إلى ظاهر الجسد، إذا انفصل عن

لم يسيل مضارع مجرور بـ "لم" من سال يسيل. كالعرق المدني نسة إلى المدينة الشريفة؛ لكثرة بها، وهي بثرة تظهر في سطح الجلد تفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئاً فشيئاً. [حاشية الضحطاوي: ٩٣] رشته مرض معروف نخرج فيه الديدان مثل الخبوط من الرجل. ذكر وهو قيد اتفاقي، فإن مس الدر والفرج في حكم مس الذكر أيضاً، أطلقه فشمّل ما إذا كان الذكر من غير المناس أو من نفسه، وما إذا كان المسوس مشتهى أو لا، وما إذا كان المس بباطن الكف أو بغيره، شهوة أو لا، ويستحب غسل يده إن كان مستنجياً بغير الماء.

ولو مستنداً من الاستناد: وهو الاعتماد على الشيء. أن شيء كحائظ وسارية ووسادة. فيهما أي في المسائلين: هذه والتي قبلها. مصل وإذا دام كذلك حارح الصلاة لا ينتقص به وضوؤه في الصحيح. [مراقي الفلاح: ٩٤] جهة السنة [أي صفتها المسبوبة] وهي أن ييدي صعيه ويخافي بطنه عن فحديه، قيد اليوم بكونه على الصفة المسبوبة من الصلاة؛ فإنه إذا لم يكن على صفة الركوع والسجود المسبوبة انتقض وضوؤه.

العسل هو بالضم اسم من الاغتسال، وهو غسل الجسد التام، واسم لعماء الذي يعتسل به أيضاً، والصم هو الذي اصطلاح عليه الفقهاء أو أكثرهم، وإن كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة، وحصوه بعسل البدن من حنابة وحبض وبفاس، أو المسنون منه. [مراقي الفلاح: ٩٥] المني يكسر النون مشدداً الياء، وقد تسكن، وهو ماء أبيض ثخين يكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة الطلع، ومني المرأة رقيق أصفر، فلو اعتستت بجنابة ثم خرج منها ممي بدون شهوة إن كان أصفر، أعادت العسل، وإلا فلا. [حاشية الضحطاوي: ٩٦]

مقره بشهوة من غير جماع، وتواري حشفة وقدرها من مقطوعها في أحد سبيلي
 رأسه ذكر
 آدمي حي، وإنزال المني بوطء ميتة أو بهيمة، ووجود ماء

مقره أي، مقر مني: وهو الصلب والثرائب. (مراقي العلاج) **شهود** فإن قلت: لم يقل الشيخ شهوة ودفق كما هو المشهور عندهم؟ قس: أعني اشتراط الشهوة عن **الدفق** ملازمته لها، قال الفيضاني: وماء دافق يعني د دفق، وهو صب فيه دفع. **غير جماع** أضيقه فشمّل ما إذا كان خروج المني من ذكر أو نظر أو عت أو احتلام، ولو تأول مرة لسوء في الأصح، وقيل: لا يجب العسل بالاحتلام أول مرة لسوء؛ لأنه صار مكفراً بعده، والتقييد بقوس: 'لسوء' للاحترام عما إذا تحقق السوء أولاً من غير إسرار ثم أرسل، يجب العسل من غير خلاف ولو كانت أول مرة.

تواري أي إذا توارت حشفة في قتل أو دبر من آدمي حي إذا كان الذكر سالماً، وإن كان رأس الذكر مقطوعاً وعاب قدر حشفة في واحد منهما يتقص الوصوء به، أطلقه وهو مفيد لما إذا عيب الحشفة كلها؛ فإنه إذا عاب أقل منها أو أقل من قدرها من المقطوع، لم يجب العسل كما في 'التهستاني'، والحشفة كما في 'نقاموس': ما فوق اختان، والمراد بها رأس ذكر، احترر به عن المصوح من حلد والإصبع، 'آدمي' احترر به عن ذكر البهائم، 'مستهي' احترر به عن ذكر لا يشتهي والذكر المقصوع، 'حي' احترر به عن ذكر الميت، والباقة يوجب عليها تواري حشفة لمرافق الغسل.

آدمي أي إذا كان تواري الحشفة في أحد سبيلي حي، فقولنا: "آدمي" احترر عن غيره كاسهائه والميتة، وأطلق قوله: حياً وهو مفيد نفي جماع مثله؛ فإنه لا يجب العسل بالجماع في هذه الأشياء ولا يتقص الوصوء، وإنما يرميه غسل ذكره، كما في 'التهستاني' من "الموافق"، ودخل في قوس: "حي" بجامع مثله صغيرة تشتهي ولم يفضها؛ لأنها صارت ممن يجامع في الصحيح.

إسرا المني الح شرط الإسرا؛ لأن مجرد وطنهما لا يوجب العسل ولا يقص الوصوء [حاشية الطحطاوي ومراقي العلاج: ٩٩] **وجود ماء الح** أي من موحات العسل وجود ماء رقيق بعد الانشاء من اسوم، وحاصل مسألة اليوم اثنا عشر وحاً كما في "الحر"، لأنه إما أن يتيقن أنه مني أو مدي أو ودي، أو يشك في الأول مع الثاني، أو في الأول مع الثالث، أو في الثاني مع الثالث، فهذه ستة، وفي كل منهما إما أن يتذكر احتلاماً أو لا، فتمت اثنا عشر، فيجب العسل اتفاقاً فيما إذا تيقن أنه مني تذكر احتلاماً أو لا، وكذا فيما إذا تيقن أنه مدي وتذكر الاحتلام، أو شك أنه مني أو مدي، أو شك أنه مني أو ودي، أو شك أنه مدي أو ودي وتذكر الاحتلام في الكل، ولا يجب العسل اتفاقاً فيما إذا تيقن أنه ودي مطلقاً تذكر الاحتلام أو لا، أو شك أنه مدي أو ودي وم يتذكر، أو يبقن أنه مدي وم يتذكر، ويجب العسل عندهما لا عند أي يوسف فيما إذا شك أنه مني أو مدي، أو شك أنه مني أو ودي، وم يتذكر احتلاماً فيهما، والمراد بالتيقن هنا علّة الطمأنينة لأن حقيقة اليقين متعذرة مع السوم. [حاشية الطحطاوي: ٩٩]

رقيق بعد النوم إذا لم يكن ذكره منتشرًا قبل النوم، ووجود بلل ظنه منيا بعد إفاقة من سكر وإغماء، وبحيض، ونفاس، ولو حصلت الأشياء المذكورة قبل الإسلام في حيض ونفاس وغيرهما الأصح، ويفترض تغسيل الميت كفاية.

وهو ظاهر الرواية

فصل: عشرة أشياء لا يغتسل منها

مذي،

لم يكن ذكره الخ شرط عدم انتشار الذكر؛ لأن الانتشار سبب ممدي، فيحال عليه، ولم يفصل بين النوم مصطحفاً وغيره كغيره، وقال ابن أمير حاج: التفرقة المذكورة بعضها من أن محل عدم وجوب الغسل إذا نام قائماً أو قاعداً، أما إذا نام مصطحفاً فيجب الغسل، سواء كان ذكره منتشرًا قبل النوم أو لا تفرقة غير صاهرة الوجه، فإكل على الإطلاق؛ إذ لا يظهر بينهما افتراق. [حاشية الطحطاوي ومرآة الملاح: ٩٩]

ووجود بلل أي إذا أفاق أسكران من سكره أو المنعى عليه من إغمائه، فوجد على يده أو ثوبه بدلاً وخص أنه ممي، يفترض عليه الغسل. (محمد إعرار علي) طه منيا يحترق به عما لو كان مدياً؛ فإنه لا يغسل عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] ونجس أي يفترض الغسل بانقضاء حيض ونفاس؛ لأن المندود هنا كما تقدم شروطاً لا أسباب، وإنما أصيب الوجوب بهما تسهيلاً، والشرط هو الانقطاع لا الخروج. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠]

قبل الإسلام أعلم أن الكافر إذا أسلم حسناً ففيه روايتان: في رواية لا يجب، لأنه ليس محاصراً بالشرائع، فصار كالكافرة إذا حاصت وظهرت ثم أسلمت، وفي رواية: يجب عليه؛ لأن وجوب الغسل بإرادة الصلاة وهو عندها محاطب، فصار كالوضوء، وهذا لأن صفة الحياة مستدامة بعد إسلامه، فدوامها بعده كإشائها، فيجب الغسل كما في 'تبيين الحقائق'. [٧٤/١] وقال العلامة الشلي: يعني أن يقول: يفرض الغسل؛ لأن قوله تعالى: ٥٥ - أَسْمُ الْكُفْرِ - (المائدة: ٦) شامل له لا محالة، وفيه أيضاً قال أستاذنا فخر الأئمة البديع: وقول من قال: "لا يجب؛ لأن الكفار لا يحاصرون بالشرائع" غير سديد، فإن سبب الغسل بإرادة الصلاة، وزمان إرادتها مسلم، ولأن صفة الحياة مستدامة بعد الإسلام، فيعطى لها حكم الإنشاء حتى لو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا يغسل عليها لتعذر استدامة الانقطاع، فلذا لو أسلمت حائضاً، ثم ظهرت وجب عليها الغسل. [الشلي على تبيين الحقائق: ٧٤/١]

نعليل وهل يشترط لهذا الغسل البية؟ الطاهر أنها شرط لإسقاط الوجوب عن المكلف لا لتحصيل طهارته. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] الميت: أطلقه وهو مقيد بما إذا كان مسلماً غير موصوف بما يسقط غسله كأنه حي

والشهادة، وما إذا لم يكن حتى مشكلاً؛ فإن الخشى قيل: ينيم، وقيل: يغسل في ثيابه، والأول أولى.

مدي وهو فتح الميم وسكون الدال المنعجة، وكسرها مع تخفيف الباء وهو أفصح كالأول، وتشديدها، =

وودي، واحتلام بلا بلل، وولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح، وإيلاج بخرقه مانعة من وجود اللذة، وحقنة، وإدخال إصبع ونحوه في أحد السبيلين، ووطء بهيمة أو ميتة من غير إنزال، وإصابة بكر لم تنزل بكارها من غير إنزال.

فصل [في بيان الغسل]

يفترض في الاغتسال أحد عشر شيئاً: **غسل الفم**، والأنف، والبدن مرة، وداخل واحدة مستوغة **قلفة لا عسر** في فسخها، وسرة، وثقب غير منضم، وداخل **المضفور** من شعر موصوف **الرجل مطلقاً**،
وهو فرض اجتهادي

- "وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند شهوة، لا بشبهة ولا دفع، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس خروجه"، وهو أعذب في النساء من الرجال، ويسمى في حاشي النساء "قدي" يفتح القاف والدال المعجمة. [مراقي الفلاح: ١٠٠]

وودي بإسكان الدال المهملة وتخفيف الياء، وهو ماء أبيض كدّر نحيل لا رائحة له، يعقب انبوس، وقد يستغسه. [مراقي الفلاح: ١٠١] **واحده** والمرأة فيه كالرجل في "ظاهر الرواية". (مراقي الفلاح)

في الصحيح وهو قوهما؛ لعدم النعاس، وقال الإمام: عليها الغسل احتياطاً؛ لعدم حنوها عن قلب دم ظاهر كما تقدم. [مراقي الفلاح: ١٠١] **والإلاج** أي إدخال ذكر بعد ما لقه خرقه تمنع من وجود اللذة.

وجود اللذة اقتصر على اللذة هاء، وراد فيما تقدم وجود الحرارة، ولعنهما متلارمان. [حاشية الطحطاوي: ١٠١]

ونحوه كشبه ذكر مصروع من نحو جلد. [مراقي الفلاح: ١٠١] **واصده** أي مما لا يفترض الاغتسال جماع امرأة ماكرة بحيث لا تزول بكارها ولا يسرل إجماع. **حد عشر** وكلها ترجع لواحد، وهو عموم الماء ما أمكن من الجسد بلا حرج، ولكن عدت للتعليم. [مراقي الفلاح: ١٠٢]

غسل الفم أي بدون مانعة فيهما؛ فإنها سة فيه على المعتمد، وشرب الماء عتاً يقوم مقام غسل الفم لا مصاً. [حاشية الطحطاوي: ١٠٢] **ولدن** [عطف عام على خاص] ومنه الفرج الخارج؛ لأنه كضمها، لا الداخل؛ لأنه كالحق فإن قلت: لا حاجة إلى ما ذكر الأنف والفم بل يكفي ذكر البدن، قلنا: إنما أفردهما لوقوع اختلاف فيهما؛ لأنهما سنان عند الإمامين: مالت وشفاعي، ولأنهما لا يكمر أحدهما. [مراقي الفلاح: ١٠٢]

القلقة هي الخلد السائرة لمحضفة. **لا عسر** شرط عدم العسر؛ فإنه إن تعسر فهي لا يكلف بعسله كثقب الصم. [مراقي الفلاح: ١٠٢] **المضفور** الضمير: قتل الشعر وإدخال بعضه في بعض. **مطلقاً** أي سواء سري الماء في أصوله أو لا. [مراقي الفلاح: ١٠٣]

لا المضمفور من شعر المرأة إن سرى الماء في أصوله، وبشرة اللحية، وبشرة الشارب،
والحاجب، والفرج الخارج.

فصل [في سنن الغسل]

يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئاً: الابتداء بالتسمية، والنية، **وغسل اليدين إلى الرسغين**،
وإن لم يكن به نجاسة تثنية رسغ **وغسل نجاسة لو كانت يانفرادها**، **وغسل فرجه**، ثم يتوضأ **كوضوئه للصلاة**، فيثلث
الغسل، ويمسح الرأس، ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يقف في محل يجتمع فيه الماء،
ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً، **ولو انغمس في الماء الجاري**، أو ما في حكمه **ومكث**
دحل كاعشر في العشر **فقد أكمل السنة**، ويتدئ في صب الماء برأسه، **ويغسل بعدها منكبه الأيمن**، ثم الأيسر،
الأولى التذكير

لا المضمفور أي لا يفترض نقض المضمفور من شعر المرأة إلخ. [مراقي الفلاح: ١٠٣] **وغسل اليدين** واعلم أنه
يقال: غسل الجمعه وغسل الجنابة بضم العين، وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها، وضابطه: إنك إذا أصفت إلى
المعسول فتحت، وإذا أصفت إلى غيره ضمنت. **لو كانت يانفرادها إلخ** أي لو كانت النجاسة على بدنه بغسلها
بانفرادها، فإن قلت: إن مطلق إزالة المانع من النجاسة فرض سواء كانت على بدنه أو غيره، فم عذها الشيخ من
سنن الاغتسال؟ قلت: المراد أن إزالتها قبل الوضوء والاعتسال هو السنة؛ لثلاث تردد بإضافة الماء.
كوضوئه فيه إشارة إلى أنه يمسح رأسه، وهو ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يمسح؛ لأنه لا فائدة
فيه؛ لأن الإسالة تقدم المسح، والصحيح أنه يمسحه. [الخواهرية البيرة: ١٢/١] **ولكنه يؤخر إلخ** فيه اختلاف
المشائخ، فقيل: لا يؤخر؛ لأن عائشة رضي الله عنها أطلقت في روايتها صفة غسله رضي الله عنه، فم تذكر تأخير الرجلين كما أحرجه
الشيخان، وأكثرهم على أنه يؤخر؛ لحديث ميمونة رضي الله عنها، فإن فيه تصبيحاً على التأخير، قال في 'الاحتى': والأصح
التفصيل، وبه يحصل التوفيق. [حاشية الطحطاوي: ١٠٤]

ثم يقبض إلخ. وأما كيفية الإفاضة: فقال الحلواني: يقبض الماء على منكبه الأيمن ثلاثاً، ثم الأيسر ثلاثاً، ثم على
رأسه وعلى سائر جسده ثلاثاً، وفي بعضها يبدأ بالأيمن ثلاثاً، ثم بالرأس، ثم بالأيسر، وقيل: يبدأ بالرأس.
[الشيبي على تبين الحقائق: ٦٢/١] **ولو انغمس** أي المعتسل أي بعدما تمضمض واستنشق.
ومكث أي مكث مغمساً قدر الوضوء والغسل، أو مكث في المطر قدر الوضوء أو الغسل، فإنه يكون آتياً
بكمال السنة فيه.

ويدلك جسده، ويوالي غسله.
أي يغسل متوالياً

فصل [في آداب الاغتسال ومكروهاته]

وآداب الاغتسال هي آداب الوضوء إلا أنه لا يستقبل القبلة؛ لأنه يكون غالباً مع كشف العورة، وكره فيه ما كره في الوضوء.
حال الاغتسال

فصل [الأشياء التي يسن لها الاغتسال]

يسن الاغتسال لأربعة أشياء: صلاة الجمعة، وصلاة العيدين، وللإحرام، وللحاج في عرفة بعد الزوال.

ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئاً: لمن أسلم طاهراً،.....

وبذلك من الدلت وهو يمرر اليد على الأعضاء مع غسلها. [حاشية الصحطاوي: ١٠٥]

مع كشف العورة فإن كان مستوراً فلا بأس به. [مراقي الفلاح: ١٠٦] صلاة الخسعة اعلم أن هذا الاعتسال بيوم عند الحسن؛ إظهاراً لمصليته على سائر الأيام على ما قاله سيد الأيام . وقال أبو يوسف: هو للصلاة وهو الأصح، وإليه يشير ظاهر الكتاب؛ لأنها أفضل من الوقت، ولأن الطهارة تختص بها، وثمرة الخلاف تظهر فيمن اعتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يكون له فضل من اعتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف، وعنده يكون له فضله، أو اعتسل بعد الصلاة قبل العروب، أو كان ممن لا تحب عليه الجمعة كأهل البرية والمسافر والمرأة والعبد، فإنه لا يسن الاعتسال في حقهم عنده خلافاً لحسن. [تبيين الحقائق: ٧١١] وفي 'الصحطاوي' العسل بيوم قاله محمد، وسنه كثير إلى الحسن، وذكر في 'المحيط' محمداً مع الحسن، وقال أيضاً: وأما الغسل بعد الصلاة فليس بمعتبر إجماعاً.

صلاة العبدس هذا العسل سة للصلاة في قول أبي يوسف كما في الجمعة، ولليوم عند الحسن. بقده 'القهستاني'. [حاشية الصحطاوي ومراقي الفلاح: ١٠٧] وللحج شرط سية الاعتسال للحاج احتراً عن غيره، وكونه بعد الزوال لفصل رمان الوقوف. طاهراً [عن جمانة وحيفض ونفاس] احبرر به عمن أسسم غير طاهر؛ فإنه يفترض عليه الغسل على المعتمد. [حاشية الطحطاوي: ١٠٨]

ولمن بلغ بالسن، ولمن أفاق من جنون، وعند حمامة، وغسل ميت، وفي ليلة براءة،
 وليلة القدر إذا رآها، ولدخول مدينة النبي ﷺ. وللوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر،
 وعند دخول مكة، ولطواف الزيارة، ولصلاة كسوف، واستسقاء، وفزع، وظلمة،
 وريح شديدة.

الس وهو خمس عشرة سنة على امتنى به في العلام والحاررة، واحترره عن بنوع الصبي بالاحتلام والإحسان
 والإسبال، وعن بنوع الصبية بالاحتلام والحيض والحل؛ فإنه لابد من الغسل فيها. [مراقي الفلاح وحاشية
 الطحطاوي: ١٠٨] **من أفاق الخ** لعل سينه للشكر على نعمة الإفاقة. [حاشية الطحطاوي: ١٠٨]
ليلة براءة وهي ليلة الصف من شعبان؛ سميت بذلك لأن الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من إساءة لتوفية ما
 عليه من الحقوق، ولما فيها من البراءة من الذنوب بعفائها. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ١٠٨]

باب التيمم

[شروط صحته]

يصح بشروط ثمانية: الأول: النية، وحقيقتها عقد القلب على الفعل، ووقتها ^{شرعاً} أي إيجاد الفعل حرماً ^{النية} عند ضرب يده على ما يتيمم به، وشروط صحة النية ثلاثة: الإسلام، والتمييز، والعلم بما ينويه، ويشترط لصحة نية التيمم للصلاة به أحد ثلاثة أشياء: إما نية الطهارة، أو استباحة الصلاة،

باب ذكره بعد طهارة الماء؛ لأنه حلف، وقدمه على مسح الحف وإن كان طهارة مائية؛ لثبوت هذا بالكتاب وذاك بالسنة، وثبت به تأنيباً بالكتاب. [حاشية الضحطاوي: ١١١] **نسب** هو لغة: القصد مطلقاً، والحج لغة: القصد إلى معظم، وشرعاً: مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر، والقصد شرط له، لأنه النية. [مراقي المفاتيح: ١١١] ثم اعلم أن التيمم لم يكن مشروعاً لغير هذه الأمة، وإنما شرع رحمة لنا، والرحمة فيه من حيث الآلة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث، وفي محله حيث اكتفى بشرط أعضاء الوضوء. [حاشية الشنقي على تبين الحقائق: ١١٦/١] **صرب يده** أو عند مسح أعضائه تراب أصاها **الإسلام** أي كون الناوي لتيمم مسماً. (محمد إعرار علي) **والسبر** أي كون الصبي ممراً لفهم ما يتكلم به. (محمد إعرار علي) **الظهار** أطلقها فشمس ما بدا بوى التيمم المحدث بظاهرة من الحدث الأصغر أو بوى العسل، أو بوى التيمم الخب الطهارة من الحدث الأصغر أو الطهارة من الحانة، قال الربيعي. ولا يجب التمييز بين الحدث والحانة، حتى لو تيمم الخب يريد به الوضوء جار، وذكر الخصاص: أنه لا بد من التمييز، لأن التيمم هما يقع على صفة واحدة، فيتميم بالنية كصلاة الفرض، وليس بصحيح؛ لأن الحاجة إلى النية ليقع طهارة، فإذا وقع طهارة جار له أن يؤدي به ما شاء؛ لأن الشروط يرعى وجودها لا غير، ألا ترى أنه لو تيمم للعصر يجوز له أن يؤدي به الظهر، خلاف الصلاة حيث لا تتأدى إلا بالتعيين. [تبين الحقائق: ١٢٤]

و **ساحه** أي بوى بالتيمم أن تكون الصلاة مباحة، أو صيرورة الصلاة مباحة، فاسين والناء رائدتان أو للتصيرورة، ولا يصح للطلب، وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو لقراءة ولو من المصحف، أو مسه، أو رياراة القصور، أو دفن الميت، أو الأذان، أو الإقامة، أو السلام أو رده، أو الإسلام لا تخور الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشائخ، إلا من شد، وهو أبو بكر بن سعيد السحي. [فتح القدير: ١١٤/١]

أو نية **عبادة مقصودة** لا تصح بدون طهارة، فلا يصلى به إذا نوى التيمم فقط
 أو نواه لقراءة القرآن ولم يكن جنباً. الثاني: العذر المبيح للتيمم كبعده ميلاً عن ماء
 ولو في المصر،..... وصية

عادة مقصودة الخ وهي التي لا تحب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية، فتكون قد شرعت ابتداءً تقريباً إلى الله تعالى كالصلاة، بخلاف المس قابه وجب له بطريق التبعية للتلاوة، وهو في الحقيقة ليس عادة ولا يتقرب به ابتداءً ولا تصح ولا تحل بدون طهارة كقراءة القرآن لنحو الحنب فظهر أن النوى لا يكون إلا صلاة أو جزء للصلاة في حد ذاته، أي بالطر إلى داته، والمراد أنه جزء في الجملة، وإن كان يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود، كقوله: نويت التيمم للصلاة، أو لصلاة الجنارة، أو سجدة التلاوة، أو لقراءة القرآن، وهو جنب، أو نوته لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو نفاسها؛ لأن كلاً منهما لا بد له من الطهارة، وهو عبادة. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ١١٣]

فلا يصلى به تفريع على اشتراط أحد هذه الأشياء الثلاثة، أما عدم صحة الصلاة إذا نوى التيمم فقط، أي مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم، فظاهر؛ لفقدان الأمور الثلاثة المذكورة، وأما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر ولم يكن جنباً؛ فلائنه وإن نوى عادة مقصودة لكنها تصح بدون طهارة لغير الجنب. ومن ههنا ظهر أنه إذا تيمم الجنب لمس المصحف أو دخول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز به صلاته، أما في الصورة الأولى فلنقد الشرط الأول فيه، وهو كونه عادة مقصودة، وأما في الثانية؛ فلأن دخول المسجد وإن كان لا يحل بدون طهارة من الحدث الأكبر إلا أنه ليس بعبادة، وأما في الثالثة؛ لأن تعليم الغير وإن كان عبادة مقصودة لكنه فقد فيه الشرط الثالث، وهو كونه لا يصح أو لا يحل بدون طهارة.

فقط أي مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم. **ملا** صبط بعضهم الميل والفرسخ والبريد في قوله:

إن البريد من الفراسخ أربع	ولفرسخ فتلاث أميال ضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل	والباع أربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الأصابع أربع	من بعدها العشرون ثم الإصبع
ست شعيرات فظهر شعرة	منها إلى بطن الأخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط	من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع

[مراقي الفلاح: ١١٤]

ولو في المصر: أي ولو كان بعده عن ماء طهور في المصر، وهذا على الصحيح من المذهب، وفي "شرح الطحاوي" أنه لا يجوز التيمم في المصر إلا لحوف فوت صلاة جارية أو عيد وللجنب من البرد، والحق الأول، والمنع بناءً على عادة الأمصار، فليس خلافاً حقيقياً. [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

وحصول مرض وبرد يخاف منه التلف أو المرض، وخوف عدو وعطش واحتياج لعجن لا لطبخ مرق ولفقد آلة، وخوف فوت صلاة جنازة.....
لأدم

مرض اعلم أن المريض أربعة أنواع: من يصره الماء، أو التحرك لاستعماله، والثالث. من لا يصره شيء من ذلك، ولكن لا يقدر على الفعل نفسه، فحاله لا يخلو إما يجد من يوصيه أو لا، فإن لم يجد جاز له التيمم إجماعاً وهو في المصر على طاهر المذهب، وإن وجد فإما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأخيه أو لا، فإن كان من أهل صاعته احتنف فيه المشايخ على قول الإمام ساء على اختلاف الرواية عنه، وإن لم يكن من أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل جاز له التيمم عنده مطلقاً.

وقال: لا يخور في القصور كلها، إلا إذا كان الأحر كثيراً، وهو ما راد على ربع درهم، والرابع: من لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم، لا نفسه ولا غيره، قال بعضهم: لا يصح على قياس قول الإمام حتى يقدر على أحدهما، وقال أبو يوسف: يصح تشهياً ويعيد، وقول محمد مضطرب. [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

ورود يشير إلى أنه يخور للمحدث أيضاً حيث لم يشترط أن يكون جباً، وهو قول بعض مشايخ، والصحيح أنه لا يخور له التيمم. [تبين الحقائق: ١١٩/١] **وحدف** أي إذا حاف من يريد التوضؤ أن يقتنه عدو إن حرج إلى العذر للتوضؤ. (محمد إعرار عني) **عدو** أطلقه فشمّل ما إذا كان العدو آدمياً أو غيره، وما إذا حافه على نفسه أو ماله أو أمانته، وما إذا حافت فاسقاً عد الماء أو حاف المديون المفلس الخس، ولا إعادة عليهم ولا على من حبس في السفر. [مراقي الفلاح: ١١٦]

عطش [أي إن حاف من عبده ماء إن صرفه في التوضؤ أن يهلكه العطش حار له التيمم.] أطلقه فشمّل ما إذا حاف حالاً أو مآلاً على نفسه أو رفيقه في القافلة، أو دابته ولو كلما وتعدّر حفظ الغسالة لعدم الإساءة، وهو أمكن حفظ الغسالة في الإساءة لا يخور التيمم لأجل الخوف على دابته. وأعمه أن الإنسان إذا عطش وكان عند آخر ماء، فإن كان صاحب الماء محتاجاً إليه لعطشه فهو أولى به، وإلا وجب دفعه لمصبر، فإن لم يدفعه أحده منه قهراً، وبه أن يقاتله، فإن قتل صاحب الماء فدمه هدر، وإن قتل الآخر كان مضموناً، ويسعي أن يضمّن المصطر قيمة الماء. [حاشية الطحطاوي: ١١٦]

خوف فوت الحج أي يخور التيمم لخوف فوت صلاة الحنابلة؛ لأنها تموت بلا حنبل، والأصل في هذا الباب أن ما يموت إلى حنبل لا يتيمم له عند خوف فوته كالوقتية، فإنها تموت إلى حنبله وهو القضاء، أو كاجمعة فحنبله الظهر، وما لا حنبل له يتيمم له كالعيدين وصلاة الحنابلة **صلاة حنابلة** قيل: لا يخور التيمم للولي في رواية الحسن عن أبي حنيفة؛ لأنه ينتظر، ولو صلوا له حق الإعادة، قال صاحب "الهداية": هو الصحيح، وفي طاهر الرواية يخور للولي أيضاً؛ لأن الانتظار فيها مكروه، ولو لم ينتظروه، حار له التيمم، قال شمس الأئمة: هو الصحيح. [تبين الحقائق: ١٣١/١]

أو عيد ولو بناءً، وليس من العذر خوف فوت الجمعة والوقت. الثالث: أن يكون التيمم بظاهر من جنس الأرض، كالتراب والحجر والرمل، لا الحطب والفضة والذهب. الرابع: استيعاب المخل بالمسح. الخامس: أن يمسح بجميع اليد أو بأكثرها حتى لو مسح بإصبعين لا يجوز، ولو كرر حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس. ^{وصية} ^{الشرط} ^{وصية}

عند أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة عيد تنامها، فإن كان بحيث لو توضع يدك بعضها مع الإمام لا يتيمم. [حاشية الطحطاوي: ١١٧] **ولو ساء** أي ولو كان يبي ساء جار له التيمم، وصورته: أن يشرع مع الإمام في صلاة العيد، ثم يحدث المقتدي أو الإمام جار له التيمم للساء عند أبي حنيفة، وقالوا: إن شرع بطهارة الوضوء لا يجوز له التيمم، وإن شرع بالتيمم جار له الساء به. [تبيين الحقائق: ١٣٢/١] **ليس من العذر** أي إذا خاف فوت الجمعة إن يتوضأ لها، أو خاف حروج الوقت في سائر الأوقات إلى أن يشتغل بالطهارة لا يجوز له التيمم بل يتوضأ؛ لأنها تموت إلى بدل، والقوات إلى بدل كلاهما. [تبيين الحقائق: ١٣٢/١]

مظاهر أي طيب، وهو الذي لم يمسسه نجاسة، ولو رالت بدهاب أثرها. [مراقي الفلاح: ١١٨] **من حس الأرض** أعلم أن الفاصل بين حس الأرض وغيره: أن كل شيء يحترق بالنار ويصير رماداً ليس من حس الأرض، وكذا كل شيء يطبع ويذوب بالنار، وكل شيء تأكله الأرض ليس من جنسها. (زيلعي يتصرف) **لا احطأ الخ** أي لا يصح التيمم لحو الخطأ الخ، وهما لطيفة، وهي أن الله تعالى خلق درة ونظر إليها فصارت ماء، ثم تكاثف منه فصار تراباً، وتلطف منه فصار هواء، وتلطف منه فصار ناراً، فكان الماء أصلاً، ذكره المفردون، وهو مقول عن التوراة، فإذا تعدد الطهارة بالأصل انتقل إلى التبع وأقيم مقامه، والنبات كالشجر ونحوه، والمعدني كالخديد وشبهه ليس تتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه، ولا للتراب كذلك، وإنما هو مركب من العناصر الأربعة، فليس له اختصاص بشيء منها حتى تقوم مقامه. (العناية)

استعاب المخل الخ [وهو الوجه واليدان إلى المرفقين] أعلم أن الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية حتى يحرك الرجل حاتم، والمرأة سوارها، أو يسزعاهما، ويخلل الأصابع ويمسح بجميع بشرة الوجه والشعر على الصحيح، وما بين العذار والأذن إلخاً له بأصله، وقيل: يكفي مسح أكثر الوجه واليدين. [مراقي الفلاح: ١٢٠] **أو ناكثها** أو بما يقوم مقامها كبده غيره **لا يجوز** لفقد كون المسح بجميع اليد أو بأكثرها.

ولو كرر الخ أي لا يجوز التيمم ولو كرر المسح بإصبعين حتى استوعب الوجه واليدين؛ لفقد الشرط المذكور من كون المسح بجميع اليد أو بأكثرها. **بخلاف مسح الرأس** أي حكم مسح الرأس مخالف للتيمم، فإنه لو مسح الرأس بإصبعين جاز مسحه، ولا كذلك التيمم.

السادس: أن يكون بضربتين بباطن الكفين ولو في مكان واحد، ويقوم مقام

الضربتين إصابة التراب بجسده إذا مسحه بنية التيمم. السابع: انقطاع ما ينافيه من

حيض أو نفاس، أو حدث. الثامن: زوال ما يمنع المسح كشحم وشحم. وسببه

وشروط وجوبه كما ذكر في الوضوء. وركناه: مسح اليدين، والوجه.

وسنن التيمم سبعة: التسمية في أوله، والترتيب، والموالة، وإقبال اليدين بعد وضعهما

في التراب وإدبارهما، ونفضهما، وتفريج الأصابع، وندب تأخير التيمم لمن يرجو

الماء قبل خروج.....
لعنة بض

وله في مكان الخ أي ولو كان الضربان في مكان واحد، وهذا على الأصح من المذهب لعدم ضرورة المكان

مستعملاً؛ لأن التيمم عما في اليد. **وعدم منه لصريح** ح حتى لو أحدث بعد الصرب أو أصابه التراب،

فمسحه بخور عني ما قاله الإسبيحي **كمن** أحدث وفي كفيه ما يخور به الطهارة، وعني ما احتاره شمس

الأئمة لا يخوز؛ لجعله الضرب ركناً كما لو أحدث بعد غسل عضو. [مراقي الفلاح: ١٢١] **سابع** وهذا الشرط

لصحة الوضوء أيضاً. **كسبع** لأنه يصير به المسح عليه لا عني أحسد. [مراقي الفلاح: ١٢١] **ومسح** أي سب

التيمم إرادة ما لا يحل إلا بالطهارة. [مراقي الفلاح: ١٢١]

كسذكر في نوصو وهي ثمانية: العقل، والنبوغ، والإسلام، ووجود الحدث، وعدم الحيض، والنفس،

وصبق الوقت، والقعدة عني ما يخور منه التيمم. [حاشية الطحطاوي: ١٢١] **وركة** [تنبيه ركن سقط بونها

للإضافة.] وكيفية: أن يصرب يديه على الأرض، يقلبهما ويدبر، ثم يرفعهما ويمسح بهما وجهه

ببحث لا يبقى منه شيء، ويمسح الوتر التي بين المخرجين، ثم يصرب يديه على الأرض كذلك، ويمسح بهما

ذراعيه إلى المرفقين. [تبيين الحقائق: ١٢١/١]

مسح لندس لم يقل: صرنا؛ لما علمته من الخلاف من كون الصرب من معنى التيمم. [مراقي الفلاح: ١٢١]

ونفضهما أي تحريكهما ليروا عنهما العار. **بحر نسيم** أطلق التأخير وهو مقيد من هو فاقده الماء شرعاً في

ظاهر الرواية، فإنه إذا كان يظن أن بعد الماء أقل من ميل لا يباح له التيمم؛ لأنه وإن كان عاده الماء بانفعل لكنه

ليس بفاقد شرعاً. **من مرحو** أفاد بالتقييد أنه إذا لم يكن عني طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن

يؤخر، ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب. [حاشية الطحطاوي: ١٢٢]

الوقت، ويجب التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء، ويجب التأخير بالوعد بالشوب ^{المستحب} ^{يلزم} أو السقاء ما لم يخف القضاء، ويجب طلب الماء إلى مقدار أربعمئة خطوة إن ظن ^{يلزم} ^{يعني ما دام} قربه مع الأمن، وإلا فلا، ويجب طلبه ممن هو معه إن كان في محل لا تشح به النفوس، ^{يلزم} وإن لم يعطه إلا بثمن مثله

الوقت أراد به الوقت المستحب، وهو أول النصف الأخير من الوقت في صلاة يدب تأخيرها كما في "النهر" بحيث يقع الأداء في وقت الاستحباب، وقيل: إلى آخر وقت الحوار، والأول هو الصحيح كما في "الحوهرة". وعلى الأول فلا يؤخر العصر إلى تغير الشمس، وكذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها، وقيل: لا بأس إلى قيل مغيب الشفق. [حاشية الطحطاوي: ١٢٣] **ونحب التأخير** أي يفترض تأخير الصلاة إذا وعد أخذ بالماء وإن خاف فوات الصلاة، وهذا مقيد بما إذا كان الماء موجوداً عند الواعد أو قريباً منه دون ميل؛ فإنه إذا لم يوجد عنده أو كان بعيداً منه ميلاً فأكثر لا يجب عليه التأخير؛ لأن الشارع أباح له التيمم.

بالشوب أي يجب على عادم الثوب إذا وعد له أخذاً بالثوب أو بالسقاء كحل ودلو أن يؤخر الصلاة كما في مسألة الماء، ولكن ما لم يخف القضاء، وهذا عند الإمام، فإن خاف القضاء تيمم وصلى، وقالوا: يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد بالماء. ومعنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالبدل والإباحة، قال الإمام: لا، وإنما تثبت بالملك أو مملك بدله إذا كان يباع، وقالوا: تثبت بما كما تثبت بهما قياساً على الماء. [حاشية الطحطاوي: ١٢٣] **طلب الماء** أطلقه فشمّل ما إذا طلب نفسه أو برسوله، والمقدار المذكور للطلب يعتبر من جانب طنه، وإن صه في الجهات الأربع وجب الطلب منها، وحد القرب: أن يظن أن ما بينه وبين الماء دون ميل، والظن بقرب الماء يكون تارة برؤية طير، وتارة برؤية حصرة، وتارة بخبر محبر. **والا فلا** أي وإن لم يظن قرب الماء، أو ظنه ولكن لا مع الأمن بأن خاف عدواً فلا يطلبه. [مراقي الفلاح: ١٢٤]

إلا بثمن مثله هذه على ثلاثة أوجه: إما إن أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالنفس اليسير، أو بالنفس الفاحش، ففي الوجه الأول والثاني لا يجزئه التيمم؛ لتحقيق القدرة على الماء؛ فإن القدرة على البدل قدرة على الماء، فيجتمع جوار التيمم كما أن القدرة على ثمن الرقبة تجمع التكفير بالصوم، وفي الوجه الثالث جاز له التيمم لوجود الضرر؛ فإن حرمة مال المسلم كحرمة نفسه، والضرر في النفس مسقط، فكذا في المال.

فقد لزوم الطلب بما إذا أمكن تحصيله بثمن المثل، فدخل ما إذا أمكن تحصيله بأقل من ثمن مثله بالأولى، وألحق في لزوم الطلب ما إذا أمكن تحصيله بزيادة يسيرة، واحترره عما إذا أمكن تحصيله بنفس فاحش، وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين، قال في "النوادر": وهو ضعف القيمة في ذلك المكان، وروى الحسن عن أبي حنيفة: إذا قدر أن يشتري ماء يساوي درهماً بدرهم ونصف، لا يتيمم.

لزمه شرائؤه به إن كان معه فاضلاً عن نفقته، ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض والنوافل، وصح تقديمه على الوقت، ولو كان أكثر البدن أو نصفه جريحاً ^{بياناً} تيمم، وإن كان أكثره صحيحاً غسله ومسح الجريح، ولا يجمع بين الغسل والتيمم، وينقضه ناقض الوضوء، والقدرة على استعمال الماء الكافي، ومقطوع ^{مستند} اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد. وهو الأصح

لزمه شرائؤه ^{الح} أعم أن شروط لروم الشراء ثلاثة كما بيينا، فلا يترتب الشراء لو طلب العين الفاحش، أو طلب ثمن المثل وليس معه، فلا يستدين للماء، أو احتاجه لنفقته. [مراقي الفلاح: ١٢٥] ^{ويصلي} في وقت واحد أو أوقات متعددة ما لم يجد الماء أو يحدث (الكفاية) [وعند الشافعي: يتيمم لكل فرض؛ لأنها طهارة ضرورية، فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة، ويصلي به ما شاء من النوافل ما دام في الوقت، ولو تيمم سافرة حار أن يؤدي به الفريضة، وعند الشافعي: لا يجوز. [الخواهرية البيرة: ٢٨/١]

الفرائض الأولى إعادته لكل فرض خروجاً من خلاف الشافعي. فإنه لا يصلي به عدة أكثر من فريضة واحدة. ويصلي به ما شاء من النوافل تبعاً. [مراقي الفلاح: ١٢٥] ^{أكثر} ^ح اعلم أن الكثرة تعتبر من حيث عدد لأعضاء في المختار، فإذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة - ولو قلت - وليس بالرجلين جراحة تيمم، ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو، فإن كان أكثر كل عضو منها جريحاً تيمم، وإلا فلا. [مراقي الفلاح: ١٢٥] لا يخفى أن هذا خلاف إمامنا في الوضوء، وأما في الغسل، فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦]

البدن الأولى للمصنف حذف "البدن"، ويقول: ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحاً تيمم؛ ليكون كلامه متناولاً للصعري والكيري. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] ^{سمم} أطلقه فشمّل ما إذا كان جريحاً تيمم، وهذا على الأصح من المذهب، وقيل. يغسل الصحيح ومسح الجريح. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] ^{أكثره} وإن كان النصف جريحاً والنصف صحيحاً لا رواية فيه، واختلف فيه المشايخ: فمنهم من أوجب التيمم؛ لأنه طهارة كاملة، ومنهم من أوجب غسل الصحيح ومسح الجريح؛ لأنها طهارة حقيقية وحكمية، فكان أولى. ^{ومسح الجريح} أفاد بإطلاقه أن المسح على حسب الاستطاعة، فمروور يده على الجسد إن استطاع، وإن لم يستطع فعلى خرقة، وإن ضره تركه. [مراقي الفلاح: ١٢٦]

الوضوء لو قال: "ناقص الأصل" ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن، وأجاب الحموي بأن المراد بالوضوء "طهارة أعم من أن تكون عن حدث أو جنابة، بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] الكافي أطلقه فشمّل ما إذا كان يكفيه مرة مرة، فلو تلت الغسل، وفي الماء قل إكمال الوضوء، بطل تيممه في المختار؛ لانتفاء طهورية التراب بالحديث. [مراقي الفلاح: ١٢٧]

باب المسح على الخفين

صح المسح على الخفين في الحدث الأصغر للرجال والنساء، ولو كانا من شيء ^{حاز} تخين غير الجلد، سواء كان لهما نعل من جلد أو لا. ^{لا يحد هذا أصلاً}

[شروط جوازه]

ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط: الأول: لبسهما بعد غسل الرجلين، ولو قبل كمال الوضوء، إذا أتمه قبل حصول ناقض للوضوء، ^{وصيه}

صح ^{الح} قال العيني: وبه بقوه: "صح" على أنه إذا ترك مسح فلا بأس عليه، خلاف التيمم؛ فإنه فرض عند عدم الماء. [الشنبي على نبيين الحقائق: ١٣٧، ١] **لاصغر** قيد به فخرجت به الحنابلة ونحوها، فإنه لا يصح فيها المسح؛ لورود النص بذلك، وصور حائط الدين في "الكافي" صورة مسح اجب تقريباً للمتعمم: بأن توضع ولس جوربين مغلدين ثم اجب، ليس له أن يشدهما ويعسل سائر حسده مصطحعاً أو ماداً رجليه على شيء مرتفع ويمسح عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

من شيء ^{نحس} **الح** أي يجوز مسح على الخشب إذا كان معلاً أو مغلداً أو نحياً، والمغلد: هو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله، وسعل: هو الذي وضع الجلد على أسفله كاللعل للقدم، وقيل: يكون إلى الكعب، وأما النحس فالدكور قولهما، وحده: أن يستمسك على الساق من غير ربط، وأن لا يرى ما تحته، وقال أبو حنيفة: لا يجوز مسح عليه، ويروى رجوع أبي حنيفة إلى قولهما قبل موته ثلاثة أيام، وقيل: سبعة أيام، وعليه الفتوى. [نبيين الحقائق: ١٥١/١] واعلم أن المسألة على ثلاثة وجوه: إن كانا رقيقين غير معينين لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً، وإن كانا نحيين معينين جار اتفاقاً، وإن كانا نحيين غير معينين فهو محل الاختلاف. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

عسل الرجلين أطلقه فشمّل ما إذا كان العسل حكماً كحجارة بالرجلين أو بإحدهما، مسحهما ولس الحف، يمسح حقه؛ لأن مسح الخيرة كالعسل، [مراقي الفلاح: ١٢٩]. فهو مسح حيرة إحدى رجليه، ولس الحف في إحدى رجليه، لا يجوز مسح عليه؛ لأنه يصير جامعاً بين العسل والمسح، [حاشية الطحطاوي: ١٢٩] ولو كان الس من قبل كمال الوضوء. [مراقي الفلاح: ١٢٩] ولو لبسهما بعد العسل جاز المسح؛ لأنه وضوء وريادة، إلا إذا كان متيمماً فلا بد من برعهما إذا وجد الماء. [حاشية الصحتاوي: ١٢٩] **قل كمال** ^{الح} فهو عمل رجليه ولس فيه وأحدث قل تمام الوضوء، لا بد من برعهما. [حاشية الطحطاوي: ١٢٩]

والثاني: **سترهما** للكعبين، والثالث: إمكان متابعة المشي فيهما، فلا يجوز على خف من زجاج أو خشب أو حديد، والرابع: خلو كل منهما عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم، والخامس: استمساكهما على الرجلين من غير شدٍّ، والسادس: منعهما وصول الماء إلى الجسد، والسابع: أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد، فلو كان فاقداً مقدم قدمه لا يمسح على خفه، ولو كان عقب القدم موجوداً، ويمسح المقيم يوماً وليلةً والمسافر ثلاثة أيام بلياليها، وابتداء المدة من وقت الحدث بعد لبس الخفين،
للمقيم والمسافر مدة المسح

سترهما [لأنه ليس محلاً لفرض المسح ويفترض غسله (مراقي الفلاح)] أطلقه وهو مقيد بستر اجواب؛ فإنه لا يصر بستر الكعبين من أعلى خف قصير الساق. [مراقي الفلاح: ١٣٠] من راح أي مصوغ من رجاج الخ، وما رأينا خفاً مصوغاً من رجاج أو حشب أو حديد، ولعلمهم كانوا يصنعون شيئاً كاخف من هذه الأشياء ونحوها، أو المسألة على سبيل الفرض. من صغر أ. إما يعتبر الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع، وأما إذا انكشف الأصابع نفسها يعتبر أن يكشف الثلاث أيتها كانت، ولا يعتبر الأصغر؛ لأن كل إصبع أصل نفسها، فلا يعتبر بغيرها، حتى لو انكشفت الإهام مع جارحها، وهما قدر ثلث أصابع من أصعرها، يحور المسح، فإن كان مع جاريتها لا يجوز المسح. [تبيين الحقائق: ١٤٦/١]

ان سنى أ. فإذا قطعت رجل فوق الكعب حار مسح حف الباقية، وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح؛ لافتراض غسل الباقي، وهو لا يجمع مع مسح حف الصحيحة. [مراقي الفلاح: ١٣١] ولله أطلقها فشملت مستقلة أو ماصية، فلو لبس الخفين يوم السبت بعد ما طلع الشمس، حار له أن يمسح إلى طلوع الشمس من يوم الأحد مع أن الليلة المتوسطة بين يوم السبت والأحد ليوم الأحد لا ليوم السبت؛ فإن الليل مقدم على النهار شرعاً، فظهر مما قلنا: إن الإضافة في قوله: "بلياليها" لأدنى الملازمة.

من وقت الحدث أ. هذا هو الصحيح، وقيل: من وقت اللبس، وه قال الأوراعي، وقيل: من وقت المسح، وه قال أحمد، فلو لبس الخفين لصلاة الفجر، ثم أحدث قبل الروال، ومسح على الخفين وقت التوضؤ لصلاة الظهر بعد الروال، فعند الأوراعي: تمام مدة يوم وليلة طلوع الفجر من العد، وعدينا: قبل الروال، وعند أحمد: بعد الزوال، ومن أنطف مسائل المسح ما في "شرح الزاهدي" للقدوري، قلت: والمقيم في مدة مسحه قد لا يتمكن المسح إلا من أربع صلوات وقتية بالمسح كمن توضأ ولبس خفيه قبل الفجر، فلما طلع صلى الفجر وقعد قدر التشهد فأحدث، =

وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته، أتم مدة المسافر، وإن أقام المسافر بعد ما يمسح يوماً وليلة نزع، وإلا يتم يوماً وليلة، وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل، وسننه: مد الأصابع مفرجة من رؤوس أصابع القدم إلى الساق.

[نواقض المسح]

وينقض مسح الخف أربعة أشياء: كل شيء ينقض الوضوء، ونزع خف ولو بخروج أي أحدهما أكثر القدم إلى ساق الخف، وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف.....

- لا يمكنه أن يصلي من العدة على هيئة الأولى؛ لاعتراض ظهور الحدث في آخر صلاته، هكذا أورده مطلقاً، وقد يصلي حمساً، وقد يصلي بالمسح ستاً كمن أحر الظهر إلى آخر الوقت ثم أحدث وتوضأ ومسح، وصلى الظهر في آخر وقته، ثم صلى الظهر من الغد في أوله.

والإح: أي وإن لم يقيم المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة، بل أقام وقد مسح دون يوم وليلة، يتم يوماً وليلة. [مراقي الفلاح: ١٣١] **وفرض المسح:** هذا العرص اعتقادي من حيث أصل المسح، عملي من حيث المقدار. [حاشية الطحطاوي: ١٣١] **كل رجل:** أي يعتبر قدر ثلاث أصابع من كل رجل على حدة حتى لو مسح على إحدى رجليه مقدار إصبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة أصابع لا يجزئه. [تبيين الحقائق: ١/١٤٤] **أربعة أشياء:** وبقي من النواقض الحرق الكبير، وحروج الوقت للمعذور، قاله السيد، والحرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزع، وحروج الوقت داخل في انقضاء المدة، فلذا - والله أعلم - لم يذكرهما المصنف. [حاشية الطحطاوي: ١٣٤]

ونزع خف: ذكر لفظ الواحد، ولم يقل: نزع الخفين؛ ليفيد أن سرع أحدهما نافض، فإنه إذا نزع أحدهما وجب غسل إحدى الرجلين، فوجب غسل الأخرى؛ إذ لا جمع بين الغسل والمسح، واعلم أن خلع الخفين قبل انتقاض الطهارة التي لبس بها الخفين لا يضره وإن تكرر؛ لأن الطهارة قائمة، والخلع ليس بحدث. [حاشية الشلبي على تبيين الحقائق: ١/١٤٧] **وإصابة الماء الإح:** كما لو ابتل جميع القدم، فيجب خلع الخف وغسلهما؛ تحرزاً عن الجمع بين الغسل والمسح، ولو تكلف فغسل رجليه من غير نزع الخف، أجره عن الغسل، فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة. [مراقي الفلاح: ١٣٣]

على الصحيح، ومضي المدة إن لم يخف ذهاب رجليه من البرد، وبعد الثلاثة الأخيرة غسل رجليه فقط، ولا يجوز المسح على عمامة، وقلنسوة، وبرقع، وقفازين.

فصل [في الجبيرة ونحوها]

إذا اقتصد أو حرج أو كسر عضوه فشده بخرقعة.....
المتوصي

على الصحيح هذا ما على أن مسح راحته برفية يكون لغرضه معشر مشروعة، وحري عليه أن يمسح، ويقنه عن عمامة كتبت، وهو برهان الحكي والمحصل بوجاهة، وأما على القول بأنه راحته يسقط فلا يتقص المسح، ولا يعتبر ذلك عسلاً، لأن استبراق القدم لا يخفى مع سريته الحدث إلى الرجل بالإحجام، فنقي لرجل على صهارفها، وحل حدث بالحف، وبروق بالمسح، فلا يقع هذا غسل معصراً، كونه لا يربى به حدث، كونه في غير محله، حتى لو سرح حقه أو تمت مدة وهو غير محدث. ثم غسل راحته ثانياً، قال في السرح: وهو الأصهر، وإليه حرج الكمال، والمحصل. أن في هذا السرح اختلاف، وأنه لا يعتد به في متون من موقوف. [حاشية لصحطاوي: ١٣٣]

إن لم يخف الخ إذا كان في خوف ذهاب راحته كلها أو بعضها لأجل البرد، يجوز له مسح حتى يأمن، ولا يتوقف مدة دون مدة، وظاهره أنه لا يتقص مسح، وليس كذلك، ثم مسح كاخيره، ودفع هذا بأنه مرتص محدود، بقدره فيجب عليه سرح حقه وغسل راحته إن لم يخف الخ. [حاشية الصحطاوي: ١٣٤]

وبعد ثلاثة الخ هي سرح الحف، وذلك أكثر تقدم، ومضي مدة [مراقي الفلاح: ١٣٤]

فقط أي ليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا كان متوضئاً. [مراقي الفلاح: ١٣٤] **عمامة** نطق عدم الخوار وهو مفيد كما إذا لم تقدر أنة منها إلى رأس، وم نصب مقدار الفرض، أما إذا بلغت وأصابت مقدار الفرض، فيصح المسح، وعنه حمل ما ورد أنه مسح على عمامته **ومسود** بفتح القاف وضم السين مهملة، هي ما تلف عليه العمامة. (مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي)

وبرقع ضم الماء الموحدة وسكون الراء، مهمة وضم غاف وفتحها، ما تستر به المرأة وجهها [مراقي الفلاح وحاشية الصحطاوي: ١٣٤] **فقد ريس** فقار بالضم والتشديد ما يعمل ليدين، محشو بقص، له أزرار يرب على الساعدين من برد، تسنه النساء، ويتحده الصياد من جلد ابقاء محاب الصقر، فإن قلت: لا حاجة إلى ذكر القفارين، فإن المسح لا يستقط غسل الأعضاء، ولا يتصور غسل الأعضاء إلا بعد غسل اليدين، وبعد غسلهما لا حاجة إلى مسحهما، وحصل: عدم تصور المسح على القفارين، قلت: تصور مسحهما بأن يأمر غيره به، ويفسل بقية الأعضاء وهو لا يجوز. [مراقي الفلاح: ١٣٤]

فصل اعلم أن المسح على الجبيرة جالس المسح على الحف من وجوه: أحدها: أن الجبيرة لا يشترط شئها على وضوء =

أو جبيرة، وكان لا يستطيع غسل العضو ولا يستطيع مسحه، وجب المسح على أكثر ما شد به العضو، وكفى المسح على ما ظهر من الحسد بين عصابة المقتصد، والمسح ^{هو صحيح} كالغسل فلا يتوقت بمدة، ولا يشترط شد الجبيرة على طهر، ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى، ولا يبطل المسح بسقوطها قبل البرء، ويجوز تبديدها بغيرها، ولا يجب إعادة المسح عليها، والأفضل إعادته، وإذا رمد وأمر أن لا يغسل عينه، أو انكسر ظفره، وجعل عليه دواء وعلكا أو جلدة مرارة، وضره نزع، جاز له المسح، وإن ضره المسح تركه، ولا يفتقر إلى النية في مسح الخف والجبيرة والرأس.

= خلاف الخف، وإليه أشار الشيخ بقوله: "ولا يشترط إلخ"، ثانياً: أن المسح على الجبيرة غير موقت بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "فلا يتوقت إلخ"، ثالثاً: أن الجبيرة إذا سقطت عن غير برء لا ينقض المسح بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "ولا يبطل إلخ"، رابعاً: إذا سقطت عن برء لا يجب عليه إلا غسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء، بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل الأخرى، وإليه أشار بقوله: "ويجوز مسح جبيرة إلخ"، خامساً: أن جبيرة يستوي فيها الحدث الأكبر والأصغر بخلاف الخف، وإليه أشار بعدم اشتراط الطهارة في مسح الجبيرة، سادساً: أن الجبيرة يجب استيعاها في رواية خلاف الخف، فإنه لا يجب استيعاها في رواية واحدة. [تبين الحقائق: ١٥٦/١]

جبيرة: وهي عيدان من حريدة تلف بورق، وتربط على العضو المكسر. [مراقي الفلاح: ١٣٤]

غسل العضو: أطلقه فأفاد شرطية عدم استطاعة الغسل مطلقاً لا بماء حار ولا بماء بارد، وقيل: لا يجب استعمال ماء الحار. [مراقي الفلاح: ١٣٥] **كالغسل** أشار إلى أنه ليس بدل خلاف مسح على الخفين، وهذا لا مسح على الخف في إحدى الرجلين، ويغسل الأخرى؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل، ولو كانت الجبيرة في إحدى رجليه مسح عليها، وغسل الأخرى، ولا يكون ذلك جمعاً بين الأصل والبدل. [تبين الحقائق: ١٥٣/١] **فلا يتوقت إلخ** أي لا يتوقت المسح على الجبيرة؛ لأنه كالغسل ما تحتها على ما تقدم، والغسل لا يتوقت، فكذا هذا. [تبين الحقائق: ١٥٤/١]

ولا يشترط إلخ أي جاز المسح على الجبيرة ونحوها وإن شدها على غير وضوء؛ لما قلنا من أن صحة المسح لا يشترط لها شدها على طهر. **ولا يبطل المسح إلخ** أي إن لم يكن سقوط الجبيرة ونحوها عن برء لا يبطل المسح. وأمر: أي أمره طبيب حادق مسم. **مرارة** كيس لاصق بالكبد تحترق فيه الصفراء يقال له بالأردية: **بته**. **ولا يفتقر إلخ:** وفي "جوامع الفقه" للعتابي: يشترط النية في المسح على الخفين فجعله كالتيمم؛ إذ كل واحد منهما بدل والأول أطهر؛ لأنه طهارة بالماء، فلا يفتقر إلى النية كالوضوء. [تبين الحقائق: ١٥٧/١]

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

يخرج من الفرج حيض ونفاس واستحاضة، فالحيض: دم ينفضه رحم بالغة لا داء بها ولا حمل، ولم تبلغ سن الإياس، وأقل الحيض ثلاثة أيام، وأوسطه خمسة، وأكثره عشرة. يدفعه بقوة

يخرج اعلم أن الدماء المحتصة بالساء ثلاثة: حيض ونفاس واستحاضة، وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام: هذه الثلاثة، والصائغ، قالوا: والدم الضائع: ما تراه قبل وقت اللوغ، وإنما سموه الصائغ بمعنى: أحدهما. أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها، والثاني: أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب، وهذا الدم لا يفسد حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام، وعقبها بعد تمام التسع ثمانية أيام، وصهرت طهرًا صحيحًا، كانت الثمانية عادة لها بالإجماع، ولو كان دم استحاضة لفسد بها الثمانية. [الكفاية ١/١٤٢]

فالحيض إلح احترر بقوله: "رحم" عن الرعاف والدماء الخارجة من الحراحت، ودم المستحاضة؛ فإنها دم عرق لا دم رحم، **وبقوله**: "لا داء بها" عن دم النفاس؛ فإن النفاس في حكم المريضة حتى اعتبر ترعافها من الثث، **وبقوله**: "بالغة" عن دم تراه الصغيرة قبل أن تلغ تسع سنين؛ فإنه ليس معتبر في الشرع، وفيه نوع إشكال، فإن ما تراه الصغيرة المستحاضة، وليس بدم رحم ظاهرًا، فخرج بقوله: "ينفضه رحم إلح"، فلا حاجة إلى ذكره، وأيضًا يتكرر إخراج الاستحاضة؛ لأن قوله: "لا داء بها" يخرجها كما يخرجها الأول، فتعريفه بلا استدراك، ولا تكرر دم من الرحم لا لولادة.

رحم هو محل تربية ولد من بطفة. **بالغة** أي بالغة تسع سنين، هو ما عيه الفتوى، وقيل: بتأني حيضها فيما بين الخمس إلى التسع، وأما ست خمس فلا تحيض بالإجماع. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ١٣٨]

لا داء لها أصبغ وهو مقيد بداء تقتضي خروج دم بسبه، فإن مرضت مرضًا وسلمت رحمها، فالدم الخارج من رحمها حيض ألبنة، وعلى إطلاقه يحتنع كونه حيضًا، فإن بها داء.

ولا حمل: [لأن الحمل يسد فم الرحم] قيد به؛ لأن عادة الله تعالى جرت بأن يسد فم رحم الحامل، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره. **الاناس** قال في "المراقي": هو خمس وخمسون سنة على المفتي به. [ص: ١٣٩]

وفي "العاية": الإياس يحصل بانقطاع الدم مرة، لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة، وعند أكثرهم عند خمس وخمسين، والفتوى في زماننا عند الخمسين.

ثلاثة فإن قلت: لا يصح الحمل؛ لأن الحيض ليست من جنس الأيام، قلنا: هذا على تقدير مضاف أي من أقل الحيض. **أيام** اعلم أنه لا يشترط أن يستغرق سزول الدم ثلاثة أو عشرة؛ لأن ذلك نادر، فرويته كل يوم ولو شيئًا قليلًا تكفي كما في "السراج"، بل المعتبر وجوده في أول المدة وآحرها ولو تخلل بينهما طهر، ويجعل الكل حيضًا. [حاشية الطحطاوي: ١٣٩]

والنفاس: هو الدم الخارج عقب الولادة، وأكثره أربعون يوماً، ولا حد لأقله. والاستحاضة: دم نقص عن ثلاثة أيام، أو زاد على عشرة في الحيض، وعلى أربعين في النفاس، وأقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً، ولا حد لأكثره إلا لمن بلغت مستحاضة.

[ما يحرم بالحيض والنفاس]

ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء: الصلاة، والصوم، وقراءة آية من القرآن، ومسها إلا بغلاف، ودخول مسجد،.....
متحاف عن القرآن

عقب الولادة: ينبغي أن يزداد في التعريف، فيقال: "عقب الولادة من المرح"؛ فلها لو ولدت من قبل سُرقتها بأن كان بطنها حرج، فاشقت وحرّح الولد منها، تكون صاحبة حرج سائل لا نفساء. [حاشية الشنبي على تبيين الحقائق: ١٨٦/١] **لمن بلغت إلح** أي بأن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فيقدر حيضها عشرة، وطهرها خمسة عشر يوماً، ونفاسها بأربعين. **والصوم** لا يقال: كان ينبغي أن يحوز الصوم مع الحيض كما يحوز مع الحائض؛ لأننا نقول: الكف عن المفطرات الثلاثة في الحائض موقوف، فيحوز الصوم، وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم لا يوجد؛ لأن الكف عن الجماع لأجل الحيض لا لأجل الصوم، ولهذا لا يحوز صومها. [حاشية الشنبي: ١٦١/١]

وقراءة إلح هذا إذا قرأه على قصد التلاوة، أما إذا قرأه على قصد الذكر والثناء نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين، أو علّم القرآن حرماً حرماً، فلا بأس به بالاتفاق؛ لأجل العذر، ذكر في "المحيط". [تبيين الحقائق: ١٦٥/١] **ومسها إلا بغلاف** ويستثنى منه موضع الضرورة؛ لحوق حرق المصحف، أو غرقه، ويحرم ولو كتبه بالفارسية إجماعاً. **فروح** ويكره بالكم تحريماً، ويرخص لأهل كتب الشريعة أحدها بالكم وباليدين؛ للضرورة إلا التفسير؛ فإنه يجب الوضوء لمسه، والمستحب: أن لا يأحدها إلا بوضوء، ويحوز تقلب أوراق المصحف بنحو قلم للقراءة، ولا يحوز لف شيء في كاعد كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي ﷺ، ونحو اسم الله تعالى بالراق، ومثله النبي تعظيماً، ويسر المصحف لوطء روجته استحياء، ولا يرمي برأية قلم ولا حشيش المسجد في محل ممتحن. [مراقي الفلاح: ١٤٣]

ودخول مسجد شمل الكعبة دون مصلى عيد وجماعة في الأصح، وقيد الميع في "الدرر" بأن لا يكون لمة ضرورة، فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد، فلا، قال في "البحر": ويسفي أن يقيد بأن لا يمكن -

والطواف، والجماع، والاستمتاع بما تحت الشُرَّة إلى تحت الركبة، وإذا انقطع الدم لأكثر الحيض والنفاس، حل الوطء بلا غسل، ولا يحل إن انقطع لدونه؛.....

= تحويل الماء ولا يسكنى في غيره، وإلا لم يحقق الضرورة، ولو أحب فيه تيمم وخرج من ساعته إن لم يقدر على استعمال الماء، وكذا لو دحجه وهو حسب ما سيأتي ذكره، وإن خرج مسرعاً من غير تيمم جار. وإن لم يقدر على خروج تيمم ولت فيه، ولا يجوز منه لدونه إلا أنه لا يصح ولا يقرأ [حاشية الصحطاوي: ١٤٤]

والطواف أي ويجزم همه لصوف الكعبة ولو بغلا وإن صح. [مراقي العلاج: ١٤٥ وحاشية لطحطاوي]

والجماع أي ويجزم بالحيض والنفاس الجماع والاستمتاع به. [مراقي العلاج: ١٤٥] أفاد أن أسرة وما فوقها يحل للاستمتاع به بوضعه أو غيره ولو بلا حائل، وكذا ما بين السرة والركبة حائل بغير الوطء ولو لم يصح دما، والمحرم هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة. [حاشية الطحطاوي: ١٤٥]

وأذا انقطع الح حاصه: إما أن يقطع تمام العشرة، أو دوها لتمام العدة، أو دوها، ففي الأول: حل وضوؤها بمجرد الانقضاء، وفي الثالث: لا يقرها وإن اعتسبت ما لم تمس عادتها، وفي الثاني: إن اعتسبت أو مضى عليها وقت صلاة، يعني خرج وقت الصلاة حتى صارت دسا في دميها حل، وإلا لا، وعلى هذا تفصيل انقطاع النفس، إن كان قد عدة فيها فانقطع دوها لا يقرها، حتى تمضي عادتها بالنسرة، أو تمامها حل إذا خرج الوقت الذي صهرت فيه، أو تمام لأربعين حل مصفاً [فتح القدير: ١٥٠/١]. اعلم أن الانقضاء في مسألة النفس ليس بشرط، بل خرج مخرج العادة أو بمقابلة مع ما بعده، حتى لو لم يقطع وانكسرت كذلك. [حاشية الطحطاوي: ١٤٦]

بلا غسل ويستحب له أن لا يقرها قبل الاعتسال؛ لأن الخائض بعد عشرة أيام كاتني صارت حسا، وانكسرت فيها هكذا [حاشية شني على تبيين الحقائق: ١٦٧/١] **ولا يحل إن انقطع الح** أي لا يحل الوطء، إن انقطع الحيض ونفاس عن المسمة لدون الأكثر لتمام عادتها إلا بأحد ثلاثة أشياء قصدها بقوله: "أن تعتمل" ح، ومعنى قوله: لتمام عادتها أي إن انقطع الدم عن ما كانت عادتها لا أقل منها، مثلاً: مسمة كانت عادتها في حيض خمسة أيام، وفي نفاس ثلاثين يوماً، فانقطع الدم بعد خمسة أيام في الحيض، وبعد ثلاثين في نفاس، لا يحل به وطؤها إلا بأحد الأشياء المذكورة بعد.

وقيدنا بقولنا: مسمة، احتراز عن الصراصة، فإن وطئها يحل نفس الانقضاء قبل العشرة؛ لأنه لا يتصور في حقها أمارة ردة ولا يعبر بإسلامها بعده، لأنها حكما خروجها من الحيض، واحتراز بقوله: "لدونه" الأكثر عما انقطع للأكثر، فحكمه ما بينه بقوله: "وإذا انقطع إلخ"، وبقوله: "لتمام عادتها" فإنه إذا انقطع لدون عادتها كما إذا انقطع الدم في الصورة المذكورة لأقل من خمسة أيام في الحيض، ومن ثلاثين يوماً في النفاس، وقد تخاور دم الحيض ثلاثة أيام، لا يقرها وإن اعتسبت حتى تمضي عادتها، ولكنها يصح وضوؤها احتياطاً.

لتمام عاداتها إلا أن تغتسل أو تتيّم وتصلّي، أو تصير الصلاة ديناً في ذمتها، وذلك بأن تجد بعد الانقطاع من الوقت الذي انقطع الدم فيه زمناً يسع الغسل والتحريمة فما فوقهما، ولم تغتسل، ولم تتيّم حتى خرج الوقت، وتقضي الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة.

لتمام عاداتها
الجملة بعث لقوله: زمناً
وعليه الإجماع

[ما يحرم بالجناية]

ويحرم بالجناية خمسة أشياء: الصلاة، وقراءة آية

أو نسيّم لعذر من الأعداء المبيحة لتيّم. **الوقت** الح أصفقه وهو مقيد بالوقت الذي هو من الأوقات الخمسة؛ فإنه إذا انقطع في وقت الصبح، ولم تغتسل بعده ولم تتيّم، لا حل وضؤها حتى يخرج وقت الظهر؛ نشت صلاته في ذمتها بخروجه؛ لأن ما قبل الزوال وقت مهمم لا عرة خروجه، وكذا إذا انقطع قبيل صوغ الشمس بأقل من تمكّنها من الغسل والتحريمة لا يخل وضؤها حتى يخرج وقت الظهر. [حاشية لصحفاوي: ١٤٧]

رمسا بسع الغسل فلا تحب الصلاة في ذمتها ما تدرك قدر ذلك من الوقت، وهذا لو صهرت قبيل الصبح بأقل من ذلك لا يحزبها صوم ذلك اليوم، ولا يجب عليها صلاه العشاء، فكأنها أصححت وهي حائض، ويجب عليها الإمساك تشبهاً. [تبيين الحقائق: ١٧٠/١] **حتى خرج الوقت** فمجرد خروج الوقت يخل وضؤها؛ لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها، وهو حكم من أحكام الطهارات. [مرافعي الفلاح: ١٤٧]

وتقصي الح أي الحائض وانفساء تقصيان الصوم لروما دون الصلاة. فإن قيل: إنها غير محاطة بالصوم حال حيضها؛ لحرمة، فكيف يجب عليها القضاء ولم يجب عليها الأداء؟ فإنا: أما من قال من مشايخنا وغيرهم بأن انقضاء يجب بأمر جديد فلا إشكال على قولهم، وأما على قول الجمهور من مشايخنا أن القضاء يجب بما يجب به الأداء، فاعقاد المسب يكفي لوجوب القضاء وإن لم تخاطب بالأداء. [البحر الرائق: ١/٣٩٩]

الصوم لا يقال. كان يسعى أن يجوز الصوم مع الحيض كما يجوز مع الجنابة؛ لأننا نقول: الكف عن المفطرات الثلاثة في الجنابة موجود، فيجوز الصوم، وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم لا يوجد؛ لأن الكف عن الجماع فيه لأجل الحيض، لا لأجل الصوم، فلماذا لا يجوز صومها. (عن الرازي)

أية احتلفوا في ما دون الآية، فمنهم من أطلق المنع، وهو قول الأكثر، وصححه صاحب 'الهداية' في 'التحسيس'، وقاصي حان في 'شرح الجامع الصغير'، والولواخي في 'فتاواه' وقواه في 'الكافي'، وسبه صاحب 'الدائع' إلى عامة المشايخ، ومنهم من أباح ما دون الآية، وصححه صاحب 'الخلاصة'، ومشى عليه محر الإسلام في 'شرح الجامع الصغير'، وسبه الرازي إلى الأكثر، والذي يسعى ترجيحه: القول بامس؛ لأن الأحاديث لم تفصل، والتعليل في مقابلة النص مردود. [البحر الرائق: ١/٤٠٩]

من القرآن، ومسها إلا بغلاف، ودخول مسجد، والطواف.

ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة، والطواف، ومس المصحف إلا بغلاف، ودم

الاستحاضة كرعاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا.

فرضا كان أو نفلا

[أحكام المذخور]

وتقوضا المستحاضة ومن به عذر، كسلس بول واستطلاق بطن

أي استرساله

من القرآن أطلق حرمة القرآن، فشمّل ما إذا قصد قراءة القرآن أو لم يقصد، وفي "العيون" لأبي الليث: ولو أنه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء، أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم يرد به القراءة، فلا بأس به، واختاره الحلواني، وذكر في "عاية البيان" أنه المختار، لكن قال الهدواني: لا أفني هذا وإن روي عن أبي حنيفة. [الحر الرائق: ١/٤١٠] **ومسها** تعبير المصنف عن آية أولى من تعبير غيره عن المصحف؛ لشمول كلامه ما إذا مس لوحا مكتوبا عليه آية، وكذا الدرهم والحائط، وتقييده بالسورة في "الهداية" اتعاقبي، بل المراد الآية، لكن لا يجوز مس المصحف كله المكتوب وغيره، بخلاف غيره، فإنه لا يمنع إلا مس المكتوب. [الحر الرائق: ١/٤١٢]

بعلاف وفي تفسير العلاف اختلاف: فقيل: الجلد المشرر، وفي "عاية البيان": مصحف مشرر أجراؤه مشدود بعضها إلى بعض من الشبرارة، وليست بعريّة، وفي "الكافي": والعلاف: "الجلد الذي عليه" في الأصح، وقيل: هو المفصل كالحريطة ونحوها، والمتصل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعه بلا ذكر، وصحح هذا القول في "الهداية" وكثير من الكتب. [الحر الرائق تنصرف: ١/٤١٢] **ودخول مسجد** أي يحرم بالحضنة دخول مسجد، قيد بالمسجد، فخرج غيره كمصلى العيد والجنازة والمدرسة والرباط، فلا يمنع الحب من دخولها، وأطلق الدخول فشمّل ما إذا كان الدخول للمكث أو للمرور.

ودم الاستحاضة هو دم عرق الفجر ليس من الرحم، وعلامته: أنه لا رائحة له. [مرافقي الفلاح: ١٤٨] **وتقوضا** شروع في طهارة ذوي الأعدار. **المستحاضة** [أفاد أنه لا يجب عليها الاستحاضة لوقت كل صلاة] هي ذات دم نقص عن أقل الحيض، أو راد على أكثره، أو أكثر العانس، أو راد على عادتها في أقلهما، أو يجاور أكثرهما، والحلى والتي لم تلغ تسع سير. [مرافقي الفلاح: ١٤٨] **كسلس بول** قيل: السلس: بفتح اللام نفس الخارج، وبكسرها من به هذا المرض، وصاحبه: هو الذي لا يتقطع تقاطر بوله لضعف في مثانته، أو لعبة البرودة. [حاشية الطحطاوي: ١٤٩] **واستطلاق بطن** أي جريان ما فيه من إطلاق اسم المحل على الحال فيه كسال الوادي. [حاشية الطحطاوي: ١٤٩]

لوقت كل فرض، ويصلون به ما شاؤوا من الفرائض والنوافل، ويبطل وضوء المعذورين بخروج الوقت فقط، ولا يصير معذورا حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا ليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلاة، وهذا شرط ثبوته،.....
 أي لعذره الاستيعاب

لوقت كل فرض [لا لكل فرض ولا نفل] قال في "البدائع": وإنما تبقى طهارة صاحب العذر في الوقت إذا لم يحدث حدثا آخر، أما إذا أحدث حدثا آخر فلا تبقى، كما إذا سال الدم من أحد منحره فتوضأ، ثم سال من المنخر الآخر، فعليه الوضوء؛ لأن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة، فأما إذا سال منهما جميعا فتوضأ ثم انقطع أحدهما، فهو على وضوئه ما بقي الوقت. [البحر الرائق: ٤٣٢/١] **من الفرائض الخ** لا يراد به الحصر بل يصلون النذور والواجبات أيضا ما دام الوقت باقيا عندنا. [العناية: ١٥٩/١]

خروج الوقت أي يبطل وضوؤهم بخروج الوقت فقط، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وقال زفر: يبطل بالدخول فقط، وقال أبو يوسف: يبطل بكل واحد منهما، وثمرة الخلاف تظهر في موضعين: أحدهما: إذا توضؤوا بعد طلوع الشمس لهم أن يصلوا به الظهر عندهما، وعند أبي يوسف وزفر: ليس لهم ذلك، والثاني: إذا توضؤوا قبل طلوع الشمس انتقض طهارتهم بطلوع الشمس عندهم، وعند زفر: لا تنتقض. [تبيين الحقائق: ١٨٢/١]

ثم إنما يبطل بخروجه إذا توضؤوا على السيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء، أما إذا كان على الانقطاع ودام إلى خروج الوقت، فلا يبطل بالخروج ما لم يحدث حدثا آخر أو يسيل. [البحر الرائق: ٤٣٤/١] ثم اعلم أن مشايخنا أضافوا انتقاض الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله ليسهل على المتعلمين، وإلا فلا تأثير للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة، وإنما يظهر الحدث السابق عنده، ولهذا لا يجوز لهم أن يمسخوا على الخفين بعد ما خرج الوقت، وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة؛ لأن جوارهما عرف نصا في الحدث الطارئ لا في الحدث السابق، وبخروج الوقت يظهر الحدث السابق. [تبيين الحقائق: ١٨٣/١]

فقط أي لا بدخوله، خلافا لزفر. ولا بكل منهما، خلافا لأبي يوسف. **ولا يصير** أي من انتهي بناقض الوضوء. **والصلاة** أطلقها وهي مقيدة بالمفروضة؛ لئلا يرد عليه الوقت الممهل، كما بين الطلوع والزوال؛ فإنه وقت لصلاة غير مفروضة، وهي العيد والضحى، فلو استوعبه لا يصير معذورا، وكذا لو استوعبه الانقطاع لا يكون براء.

وهذا أي المذكور من الاستيعاب مطلقا- سواء كان حقيقيا بأن وجد العذر في جميع الوقت، أو حكما بأن يقطع العذر انقطاعا قليلا لا يسع الطهارة والصلاة- شرط؛ لكونه معذورا ابتداء.

وشرط دوامه وجوده في كل وقت بعد ذلك ولو مرة، وشرط انقطاعه وخروج
 مستداً مستداً صاحب به عن كونه معذورا خلواً وقت كامل عنه.

وشرط دوامه أي حكم المذخورين سقى إذا لم يخلص عليهم وقت صلاة إلا وأحدث الذي هم يوجد فيه وهو قتيلاً،
 حتى لو انقطع وقتاً كاملاً خرجوا عن كونهم معذورين. **دست** الاستيعاب الحقيقي والحكمي

باب الأنجاس والطهارة عنها

تنقسم النجاسة إلى قسمين: غليظة وخفيفة، فالغليظة كالحمر، والدم المسفوح،
ولحم الميتة وإهابها، وبول ما لا يؤكل، ونحو الكلب، ورجيع السباع ولعابها،
حمية
حدسه من دماغه
حمه
كأدمي
روث من جهته

الأنجاس جمع نجس يفتحون، وهو في الأصل مصدر، ثم استعمل اسماً لكل مستفرد، ويطلق على الحقيقي والحكمي، فكان يسمى أن يقول: "باب الأنجاس الحقيقية" تعيماً للمرد، كمن ما تقدم ذكر الحكمي كاد قرية دالة على أن المراد بها هو الحقيقي، ويختص الحدث بالحكمي، والحدث بالحقيقي. [الشبي على نسير الحقائق: ١/١٩١، مراقي الفلاح]
عبيطة اسم أهم احتسوا فيما يشتهر به العبيطة والخفيفة، فعد أي حبيطة: العبيطة ما ثبتت نجاسته بصل لم يعارضه بصل آخر يخالفه، كادبه ونحوه مما لم يوجد فيه تعارض بصل، والحبيطة ما تعارض البصا في نجاسته وضارته، وكان الأحد بالنجاسة أولى؛ لوجود المرحح، مثل: بول ما يؤكل لحمه؛ فإن قوله:
بذل على نجاسته، وحر العريين يدل على طهارته، فحرف حكمه؛ للتعارض، وعد أي يوسف ومحمد ما ساء الاجتهاد في طهارته فهو محقق، لأن الاجتهاد حجة في وجوب العمل به، ولثرة الخلاف تظهر في الروث واحتي والنعر ونحوها، فعد أي حبيطة: معلطة؛ لأن ما روي عنه من أنه ألقى الروث، وقال: لم يعارضه بصل آخر، ولا اعتبار عنده بالبول في موضع النص كما في بول الأدمي، فإن البولوى فيه أعظم، وعندهما: محققة؛ لاختلاف العلماء فيه؛ فإن مالكا يرى طهارتها؛ لعموم البولوى؛ لامتناء الصرق بها، بخلاف بول الحمار وغيره مما لا يؤكل لحمه؛ لأن الأرض تنشفه.

كالخمر [هي التي من ماء العنب إذا على واشتد وقذف بالبرد. (مراقي الفلاح)] فبدل الخمر؛ لأن بقية الأثرية محرمة كاستلاء والسكر ونقيع الربيب فيها ثلاث روايات، في رواية: معلطة، وفي أخرى: محققة، وفي أخرى: ظاهرة، ذكرها في "الدائع"، بخلاف الخمر، فإنه معلط باتفاق الروايات؛ لأن حرمتها قطعية، وحرمة غير الخمر ليست قطعية، وينبغي ترجيح التغليظ. [البحر الرائق: ١/٤٥١]

والدم أي السائل من أي حيوان إلى محل يلحقه حكم التطهير. (فهستاني) والمراد أن يكون من شأنه السيالان، فهو حرم المسفوح ولو على اللحم، فهو نجس، أطلقه وهو مقيد بدم غير الشهيد، فإنه طاهر ولو مسفوحاً مادام عليه، فهو حمله المصلي حارث صلاته. [حاشية الطحطاوي: ١٥٣] إلا إذا أصابه منه؛ لأنه رال عن المكان الذي حكم بطهارته. (رد المختار) **ولحم الميتة** أراد بها الميتة دنت الدم؛ لقلا يرد عليه لحم السمك والجراد، وما لا نفس له سائلة.

وبول الخ أطلقه فشمل بول الصغير الذي لم يطعم، وشمل بول أمه والعمارة، وفيه اختلاف، ويستثنى منه بول الخفاش؛ فإنه طاهر. [البحر الرائق: ١/٤٥٧] **ونحو الكلب** ناخيه هو ما يخرج من البض من ريح أو عائط. (أقرب الموارد)

وخرء الدجاج والبط والإوز، وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان،
 هو العذرة ^{بتلث الدال} وأما الخفيفة فقبول الفرس، وكذا بول ما يؤكل لحمه، وخرء طير لا يؤكل، وعفي
 قدر الدرهم من المغلظة، وما دون ربع الثوب أو البدن [من الخفيفة]
 الكامل

والإوز بالكسر وتشديد الراء: مرغبل. **وما ينقض الوضوء** الخ أي الذي ينقض الوضوء به إذا خرج من بدن
 الإنسان من السحاسة العليظة، ويستثنى منه الريح؛ فإنه طاهرٌ على الصحيح، والمراد الناقض الحقيقي، فخرج نحو النوم
 والفقهية؛ فإنه لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة؛ لكونهما من المعاي، وأما ما لا يقص كالقيء الذي لم يملأ الفم، وما
 لم يسيل من نحو الدم فطاهر على الصحيح، وقيل: يحس المائعات دون الجامدات. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ١٥٥]
فكبول الفرس وهو داخل فيما قبله، لكن لما كان في أكل لحمه اختلاف صرح به؛ لئلا يتوهم أنه داخل في
 بول ما لا يؤكل لحمه عند الإمام، فيكون مغلطاً، وليس كذلك؛ فإنه محض عذما، طاهر عند محمد .
 كبول ما يؤكل لحمه. [الحر الرائق مع تعبير: ٤٦٤/١] **بول ما يؤكل الخ** [من النعم الأهلية والوحشية] قيد
 سولها؛ لأن روث الخيل والعال والحمير وحشي القر وبعر النعم نجاسة مغلظة عند الإمام؛ لعده تعارض النصين،
 وعندهما: حمية؛ لاختلاف، وهو الأطهر لعموم البلوى، وطهرها محمد أحراً. [مراقي الفلاح: ١٥٦] قال الطحطاوي:
 لا نأخذ به كما في "القهستاني". [حاشية الطحطاوي: ١٥٦]

وعفي [أي عما الشارح عن ذلك] مراده من العموم صحة الصلاة بدون إرأته لا عدم الكراهة؛ لما في "السراج
 الوهاج" وغيره: إن كانت السحاسة قدر الدرهم تكره الصلاة معها إجماعاً، وإن كانت أقل وقد دخل في
 الصلاة، بطل، إن كان في الوقت سعة، فالأفضل إرأته واستقبال الصلاة، وإن كانت تقوته الجماعة، فإن كان
 يحد الماء ويحد جماعة آخرين في موضع آخر فكذلك أبصاً؛ ليكون مؤدياً للصلاة الحائزة بيقين، وإن كان في آخر
 الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يمتضي على صلاته ولا يقطعها، والظاهر أن الكراهة تحريمية؛
 لتجويزهم رفض الصلاة لأجلها، ولا ترفض لأجل المكروه تسريهاً. [الحر الرائق: ٤٥٤/١]

قدر الدرهم وفيه تفصيل، فإن السحاسة المغلظة إن كانت متجسدة، فيعتبر قدر الدرهم ورناً، وهو عشرون قيراطاً،
 وإن كانت مائعة، فالمعتبر مساحة، وهو قدر مقر الكف داخل مفاصل الأصابع كما وفقه الهدواني، وهو الصحيح.
وما دون ربع الثوب أي عفي ما كان من النجاسات أقل من ربع الثوب المصاب إذا كانت السحاسة مخففة.
 وأعلم أنهم احتنفوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال: فقيل: رُبع طرف أصابعه السحاسة كالأذنين والكم
 والدحريص إن كان المصاب ثوباً، وربع العصور المصاب كاليد والرجل إن كان بدناً، وصححه صاحب "التحفة"
 و"المحيط" و"المختار" و"السراج"، وفي "الحقائق": وعليه الفتوى، وقيل: ربع جميع الثوب والبدن، وصححه صاحب
 "المبسوط"، وقيل: ربع أدى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمشتر. قال الأقطع: وهذا أصح ما روي فيه من غيره، -

وعفي رشاش بول كرؤوس الإبر، ولو ابتل فراش أو تراب نجسان من عرق نائم
أو بلل قدم، وظهر أثر النجاسة في البدن والقدم، تنجسا، وإلا فلا، كما لا ينجس
ثوب جاف طاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينعصر الرطب لو عصر، ولا ينجس
ثوب رطب بنشره على أرض نجسة يابسة، فتنتبت منه، ولا بريح هبت على نجاسة،
فأصاب الثوب إلا أن يظهر أثرها فيه، ويظهر متنجس
 استثناء من كلا العورتين النجاسة

= لكنه قاصر على الثوب، ولم يعد حكم البدن، فقد اختلف التصحيح كما ترى، لكن ترجح الأول بأن الفتوى عليه، وفق في "الفتح" بين الأخيرين بأن المراد اعتبار ربع الثوب هو عليه، سواء كان ساترا لجميع البدن أو أدنى ما تحور فيه الصلاة. وهو حسن جداً، ولم يقل القول الأول أصلاً. [الحر الرائق: ٤٦٣/١، رد المحتار نخداف]

وعفي أي البول المنتضح قدر رؤوس الإبر معفو عنه؛ للضرورة، وإن امتلأ الثوب. أطلقه فشمّل ما إذا أصابه ماء فكثر، فإنه لا يجب غسله أيضاً، وشمّل بوله وبول غيره، وقيد برؤوس الإبر؛ لأنه لو كان مثل رؤوس المسنة مع. [الحر الرائق (نخداف وتصرف): ٤٦٦/١] **رشاش** بالفتح ما ترشش من الدم والدمع ونحوهما.

ولو ابتل الخ أي إن نام أحد على فراش نجس أو تراب نجس وصار الفراش أو التراب متلاً من عرقه، أو مشى أحد على الفراش النجس أو التراب النجس وصار الفراش أو التراب متلاً من بلل قدمه، وظهر أثر النجاسة في البدن أو القدم، يحكم بنجاسة البدن والقدم، واعلم أن ظهور أثر النجاسة شرط لكلا المسألتين، أي مسألة النائم والمشي، وقيد النائم اتفاقي، فإن الحكم في المستيقظ كذلك. **والا فلا** أي وإن لم يظهر أثر النجاسة في البدن أو القدم فلا ينجس كل واحد منهما.

كما لا ينجس الخ. اعلم أنه إذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئاً، فلا يحلو: إما أن يكون كل منهما بحيث لو انعصر قطر، وحينئذ ينجس الطاهر اتفاقاً، أو لا يكون واحد منهما كذلك، وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقاً، أو يكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط، وهو أمر عقلي لا واقعي، أو النجس فقط، والأصح عند الخلوي فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب، فإن كان بحيث لو انعصر قطر تنجس، وإلا لا، ويشترط أن لا يكون الأثر طاهراً في الطاهر، وأن لا يكون النجس متنجساً بعين نجاسة بل ممتنجساً كما في "شرح المية". [حاشية الطحطاوي: ١٥٩] **ويظهر متنجس الخ.** أطلق المتنجس فشمّل ما إذا كان بداً، أو ثوباً، أو آنية، والنجاسة فشمّلت كلا النوعين خفيفة وغليلة.

بنجاسة مريئة بزوال عينها ولو بمرة على الصحيح، ولا يضر بقاء أثر شق زواله،
ولا يشترط تكرار الغسل
 وغير المريئة بغسلها ثلاثاً، والعصر كل مرة، وتطهر النجاسة عن الثوب والبدن
 بالماء، وبكل مائع مزيل كالخلّ وماء الورد، ويظهر الخف.....

مرسد اعلم أن النجاسة على نوعين مريئة، وغير مريئة، فامريئة: ما يرى بعد احفاف كادهم والعدرة،
 وغير المريئة: ما لا يرى بعده كالزور **زور حسبي** فإدائها هو ثلاثا ثلاث فإنه يريد عليها أن يزور
 العين، وإنما قال: "زوال عينها" ولم يقل: غسلها؛ يشمل ما يظهر من غير غسل كالخف بالثلث، وأبي
 بالفرك، والسيف بالمسح، والأرض باليس، ففي هذا كله لا يحتاج إلى الغسل، بل يكفي في ذلك زوال العين من
 غير غسل. [البحر الرائق تنصرف: ٤٦٧/١] **على لصحيح** وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال
 العين وعن فخر الإسلام ثلاثاً بعده. [مراقي الفلاح بحذف: ١٥٩]

شق زواله: تفسر المشقة: أن يحتاج في إزالته إلى استعمال غير الماء كالصابون والأشنان أو الماء المغلي بالنار،
 كذا في "الشرح"، وطاهر ما في 'عناية البيان' أنه يعفى عن الرائحة بعد زوال العين مصقاً، وأما لبون فبن شق
 إزالته يعفى أيضاً، وإلا فلا. [البحر الرائق: ٤٦٧/١] **وغير المرسد** أي غير المريئة من النجاسة يظهر ثلاث
 غسلات، وبالعصر في كل مرة، والمعتبر فيه غسة الطن، وإما قدره بالثلاث؛ لأن غسة الطن تحصل بعده عادة.
 [تبين الحقائق ٢٠٦/١] **ويظهر النجاسة** **خ** أورد بالنجاسة نجاسة الحقيقية؛ لئلا يرد عليه أن الحكمة
 لا تزول عن البدن بمائع مزيل، وأطلق النجاسة فشملت كلا النوعين: مريئة، وغير مريئة، والله فشمّل المطلق
 والمستعمل، فإن المطلق يجوز إزالته به اتفاقاً، وبالمستعمل على الصحيح.

وبكل مائع **ح** قد يكون مريلاً ليخرج الدهن والسم واللب، وما أشبه ذلك، ولم يقيد بمصاهر كما في 'أهداه'؛
 للاختلاف فيه، فحين لا يشترط، حتى لو غسل الثوب المتنجس بالدم بول ما يؤكل لحمه زالت نجاسة الدم ونقت
 نجاسة البول، فلا يمنع ما لم يمحش، وصحح اسرحسي أن التطهير بالبول لا يكون، وتظهر ثمرة الاختلاف أيضاً في من
 حلف: ما فيه دم، وقد غسله بالبول لا يثبت على الضعيف، ويثبت على الصحيح. [البحر الرائق حذف: ٤٤١/١]

الخف أي يظهر الخف ونحوه بالدلك إذا أصابته نجاسة لها جرم، وإن لم يكن لها جرم فلا بد من غسله،
 والفصل بينهما: أن كل ما يبقى بعد احفاف على ظاهر الخف كالعذرة والدم فهو جرم، وما لا يرى بعد
 احفاف فليس نجس، قيد بالخف؛ لأن الثوب والبدن لا يظهران بالثلث إلا في المني. وأطلق الحرم فشمّل ما إذا
 كان الحرم منها أو من غيرها، بأن ابتل الخف بحمر، فمشى به على رمل أو رماد، فاستحمد، فمسحه بالأرض
 حتى تنثر، طهر، وهو الصحيح. [البحر الرائق بتغيير: ٤٤٤/١]

ونحوه بالدلك من نجاسة لها جرمٌ ولو كانت رطبة، ^{كالمعل على الأرض أو التراب} ويطهر السيف ونحوه ^{وصلة} بالمسح، ^{وعليه عامة المشايخ} وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض وجفت جازت الصلاة عليها دون التيمم منها، ^{ريحتها ولوها} ويطهر ما بها من شجر وكلاء قائم يخفاه، ^{حان بأويل قد} وتطهر نجاسة استحالت عينها ^{لأرض} كأن ^{الأرض} صارت ملحاً أو احترقت بالنار، ويطهر ^{من نجاسة} المني الجاف بفركه عن الثوب والبدن، ويطهر الرطب بغسله. ^{لمني الرطب}

فصل في طهارة جلد الميتة ونحوها

يطهر جلد الميتة بالدباغة الحقيقية كالقرظ،

ونحوه أراد به كل صقيل لا مسام به، فحرج نال أول الحديد إذا كان عليه صدأ أو مقوشاً فإنه لا يطهر إلا بالعسل، وحر ج نال في الثوب الصقيل؛ لوجود المسام. [حاشية الطحطاوي تعبير: ١٦٣]

ونحوه كما مره والأواني المدهونة. **وإذا ذهب** أي **أخ** قيد بالأرض اختاراً عن الثوب والخصير والبدن وغير ذلك، فإنه لا تطهر بالحقاف مطلقاً، وأصق في الحقاف ولم يقيده بالشمس كما يقده القدوري؛ لأن التقيد به مبي على العادة، وإلا فلا فرق بين الحقاف بالشمس والنار والرياح والظل، وقيد بالحقاف؛ لأن النجاسة لو كانت رصة لا تطهر إلا بالعسل، وقيد بدهاب لأثر الذي هو اصعقه والبول والريح؛ لأنها لو حفت ودهب أثرها بالرؤية، وكان إذا وضع أبعه وشم الرائحة م نحر الصلاة على مكائها. [البحر الرائق تنصرف: ١٥٠]

دون السمس أي **أخ** وإنما لم يجر التيمم معها؛ لأن الصعيد عنه قبل السمس ظاهراً وظهوراً، وبالسجس عنه رواه الوصفين، ثم ثبت بالحقاف شرعاً أحدهما أعني الطهارة، فيبقى الآخر على ما عنه من رواه، وإذا لم يكن ظهوراً لا يتيمم به. [البحر الرائق: ٤٤٩/١] **كان صار** 'الكاف' حارة دحمت على "إن" الشرطية.

ويطهر المني أطلق مسألة المني، فشمل فيه وميها، وفي طهارة ميها بالفرك اختلاف، والصحيح أنه لا فرق بين مي المرحل ومي المرأة، وأطلق في الثوب فشمل الحديد والعسل، فيطهر كل منهما بالفرك، وشمل ما إذا كان لثوب طانة بعد إلبها، وفيه اختلاف، والصحيح أن الطانة تطهر بالفرك كالصهارة؛ لأنه من حراء مي. [البحر الرائق حذف: ٤٤٧/١]

بفركه حتى ينقمت ولا يصير بقاء الأثر بعده. **حدد المسد** يدخل في عموم قوله حدد الفيل، فيطهر بالدباغ، خلافاً لمحمد في قوله: إن الفيل نحس العين، وعندهما: هو كسائر المساخ. (البحر الرائق حذف)

وبالحكمية كالتريب والتشميس، إلا جلد الخنزير والآدمي، وتطهر الذكاة
 وضع التراب عليه وضعه في الشمس
 الشرعية جلد غير المأكول دون لحمه على أصح ما يفتى به، وكل شيء لا يسري
 سوى الخنزير غير المأكول
 فيه الدم لا ينجس بالموت كالشعر والريش المجزوز والقرن والحافر والعظم ما لم يكن
 مقطوع بمعنى مدام
 به دسم، والعصب نجس في الصحيح، ونافحة المسك طاهرة كالمسك وأكله حلال،
 والزيادة طاهر تصح صلاة متطيب به.

والشمس قال أبو نصر: سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول: إنما يطهر بالتشميس إذا غمت الشمس به
 عمل الدناغ. [حاشية الطحطاوي: ١٦٨] جلد الخنزير إنما قدم الخنزير على الآدمي في الذكر؛ لأن
 الموضع موضع إهانة؛ لكونه في بيان الجاسة، وتأخير الآدمي في ذلك أكمل. (البحر الرائق) الشرعية خرج بها
 دبح المحوسى شيئاً، والمحرّم صيداً، وتارك التسمية عمداً. [مراقي الفلاح: ١٦٩] أصح أح اختلف التصحيح في
 طهارة لحم غير المأكول، وشحمه بالذكاة الشرعية؛ للاحتياج إلى الخلد. [مراقي الفلاح: ١٦٩]
 وكل شيء الخ عممه وهو مخصوص بأجزاء الحيوان غير الخنزير. [مراقي الفلاح: ١٦٩] دسم محرّكة الودك
 من لحم أو شحم. نجس في الصحيح وقيل: طاهر؛ لأنه عظم غير صب. [مراقي الفلاح: ١٧٠] حلال نص على
 حل أكله؛ لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله، كالتراب طاهر لا يحل أكله. [مراقي الفلاح: ١٧٠]
 والزيادة: نوع من الطيوب يجلب من دابة كالسنور.

كتاب الصلاة

يشترط لفرضيتها ثلاثة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل، وتؤمر بها الأولاد لسبع سنين، وتضرب عليها لعشر بيد لا بخشبة.

وأسيابها أوقاتها، وتجب بأول الوقت وجوباً موسعاً، والأوقات خمسة: وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى قبيل طلوع الشمس، ووقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه أو مثله سوى ظل الاستواء، واختار الثاني الطحاوي، وهو قول الصاحبين، ووقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثليين إلى غروب الشمس،
لتكليف الشخص بها
على تركها
أي تقتصر فعلها
للسنن المبرورة
على اختلاف الروايات

كتاب الصلاة شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة. **لفرضيتها**. اعلم أن الفرض نوعان: فرض عين، وفرض كفاية، وفرض العين: ما يلزم كل واحد إقامته، ولا يسقط عن البعض بإقامة البعض، كالإيمان وخوفاً، وفرض كفاية: ما يلزم جميع المسلمين إقامته، ويسقط بإقامة البعض عن باقيهم، كإحسان وصلاة الجارية، والصلاة فرض عين ثبتت فرضيتها بالكتاب. [فتح القدير: ١٩١/١] **الإسلام** فلا يفترض على كافر. **والبلوغ** فلا يفترض على صبي. **موسعاً** أي لا يأنه بالتأخير عن آخره الأول والثاني والثالث مثلاً ثم تارك الأداء في وقت. [حاشية الضحطوي: ١٧٤] **الصبح** ابتداءً ببيان وقت الصبح، وكان الأولى أن يبدأ ببيان وقت الظهر؛ لأنها أول صلاة أتم فيها حرمين، إلا أن وقت الصبح وقت ما اختلف في أوله وآخره [تبيين الحقائق: ٢١٣/١] **الفجر الصادق** [هو النياض المستطير لا المستطيل] سمي الفجر الثاني صادقاً؛ لأنه صدق عن الصبح وبينه، وسمي الأول كاذباً؛ لأنه يضيء، ثم يسود، ويذهب النور، ويعقبه الظلام، فكانه كاذب. [تبيين الحقائق: ٢١٣/١]

زوال الشمس إلخ. في معرفة الروايات روايات: أصحها: أن يعبر حشنة مستوية في أرض مستوية، ويجعل عند منتهى ظلها علامة، فإن كان الظل يقصص عن العلامة فالشمس لم تزل، وإن كان الظل يطول ويخاور الخط علم أنها زالت، وإن امتنع الصل من القصر والطول، فهو وقت الزوال، كذا في 'الطهريّة'. [البحر الرائق: ٤٨٦/١] **على المثل** فعدده: إذا صار ظل كل شيء مثليه يرح وقت الصبح ويدخل وقت العصر، وعددهما: إذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر، فعلى هذا يكون الاختلاف في أول وقت العصر وآخر وقت الظهر، وهو ظاهر الرواية. [الكفاية: ١٩٤/١]

والمغرب منه إلى غروب الشفق الأحمر على المقي به، والعشاء والوتر منه إلى الصبح،
 ولا يقدم الوتر على العشاء للترتيب اللازم، ومن لم يجد وقتها لم يجبا عليه،
 ولا يجمع بين فرضين في وقت بعذر إلا في عرفة للحاج بشرط الإمام الأعظم
 والإحرام، فيجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم، ويجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة،
 في وقت الظهر

الشفق اعلم أنه تقوى على أن منتهى وقت المغرب إلى الشفق، ولكن اختلفوا في تفسير الشفق، فقالوا: الشفق هو الحمرة، وإليه يروى رجوع أي حيفة، وقال أبو حيفة: الشفق هو أبيض الذي بعد الحمرة، فوقت المغرب أريد عند أي حيفة منه عدهما، ورجح في البحر قول الإمام **والعصر** أي ابتداء وقت صلاة العشاء والوتر من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم إلى قبل طوع الصبح الصادق؛ لإجماع السلف. [مراقي الفلاح: ١٧٨] **لا يقدم الوتر** أي أضيقه وهو مقيّد بالتذكّر كما هو مذكور في 'الندية'، فهو قدم الوتر على عشاء ناسياً لا يعيد الوتر، وكذا لو صلى العشاء بعد صهارة ثم نام فقام وتوضأ وصلى الوتر، ثم تذكر أنه صلى العشاء بعد صهارة، يعيدها دون الوتر فيهما.

للترتيب اللازم أي لا يقدم الوتر على العشاء؛ لوجوب الترتيب اللازم بين العشاء والوتر، وهذا جواب عن سؤال مقدر، تقريره: م لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته؟ أحاب بأنه إنما لا يجوز؛ بترتيب، لا يكون الوقت م يدخل، وهذا على قوله، وعلى قوله؛ لأنه منع لعشاء، وأثر اختلاف يطهر فيما لو قدم الوتر عليها ناسياً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء، لا يعيده عده. وعدهما. يعيد. [رد المحتار: ١١ ٣٦١]

ومن لم يجد أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يصعب الحج كما تعرب الشمس، أو قبل أن يعيب الشفق م يجبا عليه؛ لعده نسب، وهو الوقت. **ولا يجمع** أي لا يجوز الجمع بين فرضين في وقت واحد ولو كان لعذر، إلا في عرفة للحاج، لا لغيره، بشرط أن يصلي الحاج مع الإمام الأعظم أي السبطين أو نائبه كلاً من الظهر والعصر، بشرط الإحرام حج، لا عمرة، حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد إرواء في الصحيح، وصحة الظهر، فلو سب فساده أعاده، ويعيد العصر إذا دخل وقته المعتاد، فهذه أربعة شروط لصحة الجمع عند الإمام، أولها: عرفة، وثانيها: صحة الظهر، وثالثها: إمام أو نائبه، ورابعها: الإحرام بالحج.

واحترق بقوله. 'في وقت' عن الجمع بينهما فعلاً بأن صلى كل واحدة منهما في وقتها، بأن يصلي الأولى في آخر وقتها، وثانية في أول وقتها، فإنه جمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعاً في حق الوقت. (مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي، الربيعي بريادة) **فجمع** أي إذا كان واحد وقامتين. [مراقي الفلاح: ١٨٠]

ويجمع أي: بأذان واحد وإقامة واحدة. [مراقي الفلاح: ١٨٠]

ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة، ويستحب الإسفار بالفجر للرجال، والإبراد بالظهر
 وهو التأخير للإصابة
 في الصيف، وتعجيله في الشتاء إلا في يوم غيم، فيؤخر فيه، وتأخير العصر ما لم تتغير
 صيفا وشتاء
 الشمس، وتعجيله في يوم الغيم، وتعجيل المغرب إلا في يوم غيم، فيؤخر فيه، وتأخير
 بدهاب ضوءها صيفا وشتاء
 العشاء إلى ثلث الليل، وتعجيله في الغيم، وتأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يثق بالانتباه.
 كبر

فصل

ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لزمّت في الذمة قبل
 أداء وقضاء
 دخولها، عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع،

ولم تجز المغرب الح أي عليه أن يجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير، فإن صلى صلاة المغرب في طريق مزدلفة
 لا تجز صلاته، والتقيد بالطريق اتفاقي؛ لأنه لو صلاها في وقتها في عرفات لا تجز أيضاً. الإسفار [لما بين
 أصل الوقت بين المستحب منه] أي بحيث يرتل أربعين آية، ثم يعبد مطهارة لو فسد، أفاد باطلاقة أن الإسفار
 مستحب مطلقا صيفا كان أو شتاء إلا في مزدلفة للحاج، فإن التعيس هم أفضل. كمرأة مطلقا ولو في غير
 مزدلفة؛ لساء حاشى على السر وهو في الظلام أم. [اندر المختار مع ريادة: ٣٦٦/١]

والإبراد بالظهر أي بدت تأخير الظهر في زمان الصيف وحده أن يصلى قبل المثل، أطلقه فأفاد أنه لا فرق بين أن
 يصلى جماعة أو لا، وبين أن يكون في بلاد حارة أو لا، وبين أن يكون في شدة الحر أو لا. [المحر الرائق: ٤٨٩/١]
 وتأخير العصر أي بدت تأخير ما لم يتغير الشمس، أطلقه فشمّل الصيف والشتاء، وأراد بالتعير أن تكون الشمس
 نحال لا تحار فيها العيون على الصحيح، فإن تأخيرها إليه مكروه. [المحر الرائق: ٤٩٠/١]

ثلث الليل أصح تأخير العشاء فشمّل الصيف والشتاء، وقيل: يستحب تعجيل العشاء في الصيف، لثلا تتقلل
 الجماعة، وأفاد أن التأخير إلى نصف الليل ليس بمستحب، وقالوا: إنه مباح، وإلى ما بعده مكروه، وقيل: إلى ما بعد
 الثلث مكروه. [المحر الرائق: ٤٩١/١] الوتر يسكون الناء وفتح الواو وكسرها، ضد شفع لمن يثق الح أي بدت
 تأخير الوتر إلى آخر الليل إذا كان يثق من نفسه أنه يشته ليصلي؛ ليكون الوتر حتماً لقيام الليل كله، فإن من يثق بالانتباه
 أنوتر قبل النوم. [تبيين الحقائق: ٢٢٦/١] فصل في الأوقات المكروهة. طلوع الشمس ولا تنهى كسالى العوام عن
 صلاة الفجر وقت الطلوع، لأهمه قد يتركها بالمرّة، والصحة على قول مجتهد أو من الشك. [مراقي الفلاح: ١٨٦]
 أن ترتفع. بحيث لا تحار العين في العين وهو الصحيح. [حاشية الطحطاوي: ١٨٦]

وعند استوائها إلى أن تزول، وعند اصفرارها إلى أن تغرب، ويصح أداء ما وجب فيها مع الكراهة كحجزة حضرت، وسجدة آية تليت فيها، كما صح عصر اليوم ^{في بطل السماء} عند الغروب مع الكراهة، والأوقات الثلاثة يكره فيها النافلة كراهة تحریم، ولو كان لها سبب كالمنذور وركعتي الطواف، ويكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته، وبعد صلاته، وبعد صلاة العصر، وقبل صلاة المغرب، وعند خروج الخطيب قبل أداء الفرض ^{فرض الصبح} أي فرضه حتى يفرغ من الصلاة،

استوائها التعبير به أولى من التعبير بوقت الزوال، لأن وقت الزوال لا يكره فيه الصلاة إجماعاً. [رد المختار: ١/ ٣٧١] **ان يزول** أي غيب إلى جهة مغرب. [مرقي الفلاح: ١٨٦] **وعند اصفرارها** حلت بقدر العين على مقابلتها. [مرقي الفلاح: ١٨٦] **كما صح عصر اليوم** أي إن حرّج صلوة عصر حتى اصفرت الشمس، ثم قام يؤديها يصح، أفاد أنه إن قام عصر يوم السبت مثلاً، ثم قام بقصبتها يوم الأحد عند اصفرار الشمس لا يصح؛ لأنها ليست بعصر يوم، بل عصر أمس. **كالمنذور** أضفه وهو مفيد بما إذا بدر بدرأ مصفاً، ولم يقيد بإفادتها في وقت من الأوقات الثلاثة المذكورة، وأما إذا بدر بأن يصلي وقت يصوح مثلاً، فلا يكره.

وركعتي الطواف وركعتي الوضوء وخبة المسجد. [مرقي الفلاح: ١٨٨] **ويكره التنفل** أي يكره التنفل بعد صبح الفجر بأكثر من ستة قصداً، قيدناه بكونه قصداً لما في "التهذيب": ولو شرح في التطوع قبل صبح الفجر، فلما صلى ركعة صبح فجر، قبل. قطع الصلاة، وقبل يتمها، والأصح أنه يتمها. ولا يوب عن ستة الفجر على الأصح، ولو اقتصر النصف وقال: يكره استقل بعد صبح الفجر بأكثر من ستة، وبعد صلاة العصر لأعمه عن التطويل. [المحرر الرائق: ١/ ٥٠٠] **وبعد صلاة العصر** أي يكره التنفل بعد صلاة فرض العصر، أطلقه فشمل ما إذا تغيرت الشمس أو لا.

وعند خروج الخطيب قال لعلامة شيرازي: وأما ما يقع به المؤدبون حال الخصة من إصرعي عن الصحابة عند ذكر أسمائهم، ومن الدعاء بنسب طائفة ذكره، كل ذلك بأصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض السلاسل كبلاد الروم، ومن هو معتاد عندنا أيضاً من الصلاة على النبي ﷺ عند صعود الخطيب مع تقبيل الحروف والتعميم فمكروه اتفاقاً، "صحيح" حصيب فتمثل حصيه إجمعه، والعيد، والحج، والمكاح، واختم، والكسوف، والاستسقاء. وقوله: "من الصلاة" حرج على سبيل الاتفاق؛ لأن المصنف يصدّد أحكام صلاة الجمعة، وإلا فتمثل بعد الخطبة مكروه إن كان بعدها صلاة، وإلا فبعد فراغ الخطيب من الخطبة.

وعند الإقامة إلا سنة الفجر، وقبل العيد ولو في المنزل، وبعده في المسجد، وبين
كل فريضة وصليّة أي إذا كان فيه
الجمعين في عرفة ومزدلفة، وعند ضيق وقت المكتوبة، ومدافعة الأخشين، وحضور
أي الحصر بأحدهما
طعام تتوقه نفسه، وما يشغل البال، ويخل بالختوع.
في الصلاة

سنة الفجر شرط الأمر عن فوت الجماعة. وقيل العبد أي يكره التسل قبل صلاة العيد ولو نعل في
المنزل، وكذا بعد العيد في مصلى العيد لا في المنزل في احتبار الجمهور. [مراقي الفلاح: ١٩٠]
ومدافعة الاحش أي ويكره التسل كالفرص حال مدافعة أحد الأخشين: البول، والعائظ، وكذا الريح.
[مراقي الفلاح: ١٩١] وما يتعل بال أي عن استحصار عظمة الله تعالى

باب الأذان

[حكم الأذان والإقامة]

سنّ الأذان والإقامة سنة مؤكدة للفرائض، ولو منفرداً أداءً أو قضاءً، سفرًا أو حضرًا للرجال، وكرها للنساء، ويكبر في أوله أربعاً، ويثنّي تكبير آخره كباقي الأذان والإقامة. ألفاظه، ولا ترجيع في الشهادتين، والإقامة مثله، ويزيد بعد فلاح الفجر: "الصلاة خير من النوم" مرتين، وبعد فلاح الإقامة: "قد قامت الصلاة" مرتين، ويتمهل في الأذان ويُسرّع في الإقامة، ولا يجزئ بالعارسية وإن علم أنه أذان في الأظهر، لا يعمل في كلماته. ويستحب أن يكون المؤذن صالحاً، عالماً بالسنة وأوقات الصلاة، وعلى وضوء، مستقبل القبلة إلا أن يكون راكباً، وأن يجعل إصبعيه في أذنيه، وأن يحول وجهه يمينا بالصلوة، ويساراً بالفلاح،
أي كلفتها
المؤذن
لا يعمل في كلماته
يؤذن
في الأذان
أي سائيه
لضرورة سفر ووحل

باب الأذان لما كان الوقت ساعاً كما مر، قدّمه، وذكر الأذان بعده؛ لأنه إعلام بدخوله. [رد المحتار: ٣٨٣، ١]
س الأذان أي سن الأذان والإقامة للصلوات الخمس، والخمعة سنة مؤكدة قوية قريبة من الواجب حتى أضيق بعضهم عليه الوجوب، وخرج بالفرائض ما عداها، فلا أذان للوتر، ولا للعيد، ولا للجائز، ولا مكسوف، والاستسقاء، وبراويج، والسس، أطلقه فشمس ما إذا صلى مفرداً، أو مع جماعة، وما إذا صلى في مصر أو في فلاة. [البحر الرائق: ٥٠٦/١]

ولا ترجيع أي ليس فيه ترجيع، وصورة الترجيع: أن يأتي بالشهادتين مرتين متتابعتين، ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية: أشهد أن محمداً رسول الله حقيقاً إلى قوله: أشهد أن لا إله إلا الله، فيكرر الشهادتين، فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات: مرتين على سبيل الإحفاء، ومرتين على سبيل الجهر. [الكفاية: ٢١٠، ١]
والإقامة مثله أي الإقامة مثل الأذان حتماً، ومعنى، وصفه إلا ما استثنى، واحتصاصاً، وساء، ولا حسن ولا ترجيع فيها. [حاشية الضحطاوي: ١٩٦] **وسهل** وحده أن يفصل بين كلمتي الأذان سكينة تسع الإحفاء، بخلاف الإقامة، وهذه السكينة بعد كل تكبيرتين لا بينهما.

ويستدير في صومعته، ويفصل بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملازمون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب، وفي المغرب بسكتة قدر قراءة ثلاث آيات قصار أو ثلاث خطوات، ويثوب كقوله بعد الأذان: "الصلاة الصلاة، يا مصلين!" ويكره التلحين، وإقامة المحدث، وأذانه،

ويستدير الح هذا إذا لم يمكنه مع ثبات قدميه بأن كانت الصومعة متسعة، فيستدير ويخرج رأسه منها ليحصل المقصود به، وأما إذا أمكنه فلا يستدير. [تبين الحقائق: ٢٤٥/١] والصومعة: المارة، وهي في الأصل متعدد الراهب. [البحر الرائق: ٥١٣/١] **وفصل بين الأذان الح** لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكروه؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت؛ لينتهي للصلاة بالطهارة، فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة، وبالوصل يتفي هذا المقصود، فإن كانت الصلاة مما يتطوع فيها مسوناً كان أو مستحباً يفصل بينهما بالصلاة لقوله: "بين كل أذانين صلاة" فإنه ثلاثاً، وقال في الثالثة: ... فإن لم يصل يفصل بينهما بخمسة حقة؛ لحصول المقصود به.

وأما إذا كان في المغرب فقد اتفقوا على أن الفصل لابد منه فيه أيضاً، لكنهم اختلفوا في مقداره، فعد أي حقة يستحب أن يفصل بينهما بسكتة قائماً مقدار ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وفي رواية عنه: مقدار ما يخطو ثلاث خطوات، ثم يقيم، وعندهما يفصل بينهما بخمسة حقة مقدار الخمسة بين الخطين. [العاية: ٢١٥/١]

مع مراعاة الح أفاد أنه لا يجوز التأخير عن الوقت المستحب إلى المكروه مطلقاً. [حاشية الصحطاوي: ١٩٨]

ويثوب التثويب: العود إلى الإعلام بعد إعلام، ووقته بعد الأذان على الصحيح، وفسره في رواية الحسن بأن يمكث بعد الأذان قدر عشرين آية، ثم يثوب، ثم يمكث كذلك، ثم يقيم، وهو نوعان: قسم، وحادث، فالأول: 'الصلاة خير من النوم' وكان بعد الأذان، إلا أن علماء الكوفة ألحقوه بالأذان، والثاني: أحدثه علماء الكوفة بين الأذان والإقامة 'حي على الصلاة' مرتين، 'حي على الفلاح' مرتين، وأطلق في 'التثويب' أفاد أنه ليس له لفظ يخصه، بل تثويب كل بند على ما تعارفوه، إما بالتسبح، أو بقوله: 'الصلاة الصلاة'، أو 'قامت قامت'، وأفاد أنه لا يخص صلاة، بل هو في سائر الصلوات، وهو احتيار المتأخرين لزيادة عممة الناس، وقدماء يقومون عند سماع الأذان، وعند المتقدمين هو مكروه في غير الفجر، وهو قول الجمهور. [البحر الرائق: ٥١٦/١]

التلحين فسرته اس مالك بالتعني حيث يؤدي إلى تغيير كلماته، وقد صرحوا بأنه لا يحل فيه، وتحسين الصوت لا بأس به من غير تعي. [البحر الرائق: ٥٠٨/١] **وأذانه** أعلم أن في كراهة أذان المحدث روايتين: أما الأولى فهي أن أذان المحدث لا يكره، وهو ظاهر الرواية، قال في "البحر" [٥٢٢/١]: وهو الصحيح، والثاني: أنه مكروه، قال في 'مراقي افلاح' [١٩٩]: واتبع هذه الرواية لموافقتها نص الحديث، وهو قوله: "لا تذر الصلاة" رواه الزيلعي في "شرح الكنز" [٢٤٩/١] وإن صحح عدم كراهة أذان المحدث.

وأذان الجنب، وصي لا يعقل، ومجنون، وسكران، وامرأة، وفاسق، وقاعد، والكلام في مقامته أولى بالكراهة
 خلال الأذان، وفي الإقامة، ويستحب إعادته دون الإقامة، ويكرهان لظهور يوم
 الجمعة في المصر، ويؤذن للفائتة ويقيم، وكذا لأولى الفوائت، وكره ترك الإقامة
 دون الأذان في البواقي إن اتحد مجلس القضاء، وإذا سمع المسنون منه أمسك، وقال
 مثله، وحوقل في الحيعلتين،
 ما قال المؤذن

وصي أي يكره من لا يصح أدن صي غير عاقل، وقيد بكونه ممن لا يعقل، فأفاد أنه إن كان ممن يعقل لا يكره أدنه، وقيل: يكره أدنه، وإن كان ممن يعقل أيضاً. **ويستحب الخ** أي إذا تكلم المؤذن في أثناء الصلاة أو في أثناء الإقامة يستحب أن يعاد الأذان لا الإقامة. **ويكرهان** أي إذا لم يدرك الجمعة جماعة، فأرادت أدائها بالجماعة في المصر كره هم الأذن والإقامة كجماعتهم، قيد بـ 'المصر': لأن أهل السواد لا يكره لهم أداء ظهر يوم الجمعة بالأذان والإقامة؛ لأنه لا جمعة عليهم.

ويؤذن للفائتة أطلقه فشمّل ما إذا قضاها في بيته أو في المسجد، وفي 'احتى' معرباً إلى الخواي: "نه سة القضاء في أسبوت دون المسجد، فإن فيه تشوشاً وتغيصاً"، وإذا كانوا قد صرحوا بأن الفائتة لا تقضى في المسجد؛ لما فيه من صهر نكسل في إحراج الصلاة عن وقتها، فالواجب الإحفاء، فالأذان لمقائتة أولى بسمع. [السر الرائق: ١/٥١٩]
وكذا لأولى الفوائت أي إن فائتة صوات أدن للأولى وأقام، وفي المواقي محيرٌ إن شاء أدن وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة، هذا إذا قضاها في مجلس واحد، أما إذا قضاها في محالين، فيشترط كلاهما.

وإذا سمع الخ أفاد أنه لو لم يسمع بعد أو صمّم لا يشرع له الإمساك، وهو عزم أنه أدن، وقيد بالمسنون من الأذان، فأفاد أنه إذا كان على غير وجه اسمه كأذان امرأة أو غيره لا تدب له لمناعة، فقولته: "مسك" أي امتنع عن كل شيء يحل بالاستماع والإحابة حتى عن السلاوة، يجيب المؤذن، وفي وجوب إحابة الأذان وبدها كلام يصب من المفصلات **وحوقل** أي يقول: 'لا حول ولا قوة إلا بالله' إذا قال المؤذن: "حي على الصلاة"، 'حي على الفلاح'، والسر في اختصاصهما بذلك أنه ما طلب منهم الإقبال على الصلاة والحياء إليها، وطلب منهم بقوله: 'حي على الفلاح' الإقبال إلى العور وسجدة، وذلك لا يكون إلا حركة، والعدل لا قدره له على شيء، ناسب أن يقول: لا حول أي لا حركة ولا استعانة في شيء مما طلب مني إلا بقوة الله تعالى. [حاشية الضحواوي: ٢٠٣] وهو قال مثل ما قال المؤذن لكون كالمستهزئ؛ لأن من حكى لفظ الأمر شيء كان مستهزئاً به، خلافاً لما في الكتب؛ لأنه شاء، والدعاء مستجاب بعد إجابته بمثل ما قال. [مراقي الفلاح: ٢٠٤]

وقال: "صدقت وبررت"، أو "ما شاء الله" عند قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم"، ثم دعا بالوسيلة، فيقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته.

وقال صدقت الخ. أي وفي أذان الفجر قال الذي يجب أذان المؤذن: "صدقت وبررت"، أو يقول: "ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن" عند قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم"؛ تحاشيا عما يشبه الاستهزاء. دعا بالوسيلة: أي كل واحد من المؤذن والمخيب. (الريلعي بتصرف) الوسيلة هي فعيلة، وتجمع على وسائل ووُسل، وهي كل أمر يكون موصلا لأمر تستغيه، وحقيقة الوسيلة إلى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم والعبادة، وتخري مكارم الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب، وحاصله: أنها فعل المأمورات واجتناب المهيئات، والمراد هنا منزلة عالية في الجنة، فهو بخار من إطلاق السبب على المسبب. [حاشية الطحطاوي: ٢٠٤]

والفضيلة هي المرتبة الرائدة على سائر الخلق، أو منزلة أخرى، أو تفسير لوسية. قال السخاوي في 'المقاصد الحسنة': وريادة "الدرجة الرفيعة" كما يفعله من لا حيرة له بالسنة لا أصل لها في الدعاء الوارد، ذكره الشهاب في "شرح الشفاء". [حاشية الطحطاوي: ٢٠٥]

باب شروط الصلاة وأركانها

لابد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً: الطهارة من الحدث، وطهارة الجسد، والثوب، والمكان من نجس غير معفو عنه حتى موضع القدمين، واليدين، والركبتين، والجبهة على الأصح، وستر العورة، ولا يضر نظرها من جيبه،
كما قد مآه
لكنه خلاف الأدب
جماع

شروط جمع شرط سكون الرء، وهو ثلاثة أنواع: عقلي كأنقذوم للبحار، وشرعي كالطهارة بصلابة، وجعني كالدخول المعق به الملاق. [حاشية الطحطاوي: ٢٠٦] وهو في الشريعة: ما يتوقف عني وجوده الشيء، وهو خارج عن ماهيته. والأركان جمع ركن وهو في البعة: الحاب الأقوى، وفي الاصطلاح: آخره اندي تتركب الماهية منه ومن غيره، [مراقي الفلاح: ٢٠٦]

انعم أن الشروط من حيث هي أربعة أقسام: (١) شرط انعقاد لا غير كالية، والتحرمة، والوقت، واحطة سجمعة. (٢) وشرط انعقاد ودوام كالطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة. (٣) وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل للصلاة، وهو بوعان أيضاً: وجودي، وعدمي، فالوجودي كالقراءة، فإنها وإن كانت ركناً إلا أنها ركن في نفسها شرط غيرهما؛ بوجودها في كل الأركان تقديراً، ولذا لم يجر استحلاف الأمي وو بعد أداء فرض القراءة كما في الدر، والعلمي كعدم تقدمه المقتدي على إمامه، وعدم محاذاة مشنهاة في صلاة مشتركة، وعدم تذكر صاحب الترتيب فائقة. (٤) واقسم الرابع: شرط خروج، وهو الفعدة الأخيرة. [حاشية الطحطاوي: ٢٠٧]

سبعة وعشرون لا حصر فيها، ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة، وعنى الستة الأركان الداحنة فيها أورد التقريب، وإلا فالمصني يحتاج إلى ما ذكرناه بزيادة، فأردنا به بيان ما إليه الحاجة من شرط صحة الشروع، والدوام عني صحتها، وكلها فروص، وغير بلفظ الشيء الصادق بالشرط والركن. [مراقي الفلاح: ٢٠٧]

والمكان أي موضع قدميه أو إحداهما إن رفع الأخرى. [الدر المختار ٤٠٣/١]

واليدين أي ومن الشروط صهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح، واختاره الفقيه أبو الميث، وذكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها. [مراقي الفلاح: ٢٠٩] **على الأصح** وفي رواية عن الإمام لا يشترط طهارة موضع السجود، أي بقاء على رواية حوار الاقتصاد على الألف في السجود، فلا يشترط صهارة موضع الألف؛ لأنه أقل من الدرهم. [رد المختار ٤٠٣/١] **وستر العورة** أطلقه فشميل ما إذا كان خضرته أحد أو لا يكن، حتى لو صلى في بيت مصمم عرياناً وله ثوب طاهر لا يغور إجماعاً؛ لأن الستر مشتمل على حق الله، وحق العباد وإن كان مراعى في احملة بسب استناره عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك، فإن قيل، الستر لا يجب عن الله تعالى، لأنه سبحانه يرى المستور كما يرى المكشوف. أجيب بأنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور مبادئاً، وهذا الأدب واجب مراعاة عند القدرة عليه. [البحر الرائق: ٥٣٠/١]

وأَسفل ذيله، واستقبال القبلة، فللمكي المشاهد فرضه إصابة عينها، ولغير المشاهد للقله
جهتها ولو بمكة، على الصحيح، والوقت، واعتقاد دخوله، والنية، والتحريم...
وصية

واستقبال القبلة يعني من شروطها استقبال القبلة عند القدرة. [البحر الرائق: ٥٥١/١] **جهتها** أي بغير المشاهد فرضه إصابة جهة القبلة، وهو الجاب الذي إذا توجه إليه الشخص يكون مسامناً للكبعة أو هوائها، إما تحقيقاً بمعنى أنه لو فرض حط من تلقاء وجهه على راوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكبعة أو هوائها، وإما تقريباً بمعنى أن يكون ذلك منحرفاً عن الكبعة أو هوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامناً لها؛ لأن المقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة، ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد، وتبقى المسامنة مع انتقال مناسب لذلك البعد، فلو فرض مثلاً حط من تلقاء وجه المستقبل للكبعة على التحقيق في بعض البلاد، وحط آخر يقطعه على راويتين قائمتين من جانب بغير المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخط بمراح كثيرة. [البحر الرائق: ٥٥٢/١]

على الصحيح. وبعضهم أطلقوا المكي، فشمّل من كان معابنتها ومن لم يكن، حتى لو صلى مكي في بيته ينعي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكبعة، بخلاف الآفاقي فإنه لو أزيلت أوضاع لا يشترط أن يقع استقباله على غير الكبعة لا محالة، كذا في "الكافي"، وهو ضعيف. [البحر الرائق: ٥٥٢/١]

والوقت قد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من المصنفات كـ 'القدوري' و 'المختار'، و 'أهداية' و 'الكسر' مع بياهم الأوقات، ولا أعلم سرّ عدم ذكرهم له وإن كان يتصف بأنه سبب للأداء، وضرف للمؤدى، وشرط للوجوب كما هو مقرر في محله. [مراقي الفلاح: ٢١٥]

واعتقاد دخوله أي يشترط اعتقاد دخول الوقت حتى لو صلى وعده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا تحريمه؛ لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه، لا يقلب جائزاً إذا ظهر خلافه، ويخاف عليه في دينه. [مراقي الفلاح: ٢١٥] **والنية** هي في الشرع: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد فعل كما في "التلويح"، وهو يعم فعل الخوارج سواء كان إيجاداً أو كماً. [حاشية الطحطاوي: ٢١٥]

والتحريم. أعلم أنهم اختلفوا هل هي شرط أو ركن، فما في بعض الكتب أنها ليست بركن خلافاً لمحمد، فإنه يقول بركنيتها؛ لأنها ذكر مفروص في القيام، فكانت ركناً كالقراءة، وتظهر أثر الثمرة فيما إذا كان حاملاً سجاسة ماعة فألقاها عند فراغه منها، أو كان منحرفاً عن القبلة فاستقبلها، أو مكشوف العورة فسترها بعمل يسير، أو شرع في التكبير قبل ظهور الروال، ثم ظهر عند الفراغ، فعدها تجوز صلاته، لوجود الأركان مستحقة للشروط، وتقدم الشروط جائز بالإجماع.

ثم أعلم أن لصحة التحريم خمسة عشر شرطاً ذكر الشيخ منها سعة، وهي أن تكون التحريم بلا فاصل، والإتيان بالتحريم قائماً، وعدم تأخير النية عن التحريم، والطلق بالتحريم بحيث يسمع نفسه، ونية المتابعة مع نية أصل =

بلا فاصل، والإتيان بالتحريمة قائماً قبل انحنائه للركوع، وعدم تأخير الية عن التحريمة، والنطق بالتحريمة بحيث يُسمع نفسه على الأصحّ ونية المتابعة.....

= الصلاة لمقتدي، وتعيين الفرض، وتعيين الواجب، وكونها للفظ العربية للقادر عليها في الصحيح، وأن لا يحد هرة فيها، ولا بدء 'أكبر'، وأن يأتي بحملة مامة، وأن يكون مذكر حائض لله تعالى، وأن لا يكون بالسمنة، وأن لا يهدف الماء من الحلالة، وأن يأتي بالهاوي، والمراد بالهاوي الألف الشاوي بئد المدي في الملام لثانية من الحلالة، وإذا حذفه الخالف، أو اندسح، أو امكسر لصلاة، أو حذف الماء من الحلالة، احتسف في انعقاد يمينه، وحل دسحه، وصحة تحريمته، فلا يترك ذلك احتياطاً، وأن لا يقرن التكبير بما يقصده، فلا يقصد مشروعته لو قال: 'الله أكبر' العالم بالمعدوم والموجود، أو العالم بأحوال الخلق؛ لأنه يشبه كلام الناس. [مراقي الفلاح: ٢١٧]

بلا فاصل أي الأول من شروط صحة التحريمة أن توحد مقارنة للية حقيقة أو حكماً بلا فاصل بينها وبين الية بأحصى يجمع الاتصال كالأكل والشرب والكلام، فأما المنهي لصلاة والوضوء فيسأ ماعين. [مراقي الفلاح: ٢١٧] ومثال المقارنة حقيقة: أن يبوي مقارناً للشروع بالتكبير، ومثال المقارنة الحكمة: أن يقدم الية على الشروع، قالوا: لو بوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلاً ولم يشتغل بعد الية بعمل يدل على لإعراس كأكل وشرب وكلام وحوها، ثم انتهى إلى محل الصلاة ولم يخصه سبه، حارب صلاته بالية السابقة. [مراقي الفلاح، حاشية الصحاوي: ٢١٧]

فإنما فإن قلت: لما كان القيام شرطاً لصحة التحريمة فكيف يصح تحريمه من صبي قاعد، متعلاً أو مفترصاً لغيره؟ قلت: أراد قائماً حقيقة أو حكماً فيما يفترض به القيام، فاشتغل قاعداً لا يفترض عليه القيام، والتقاعد عند قائم حكماً. **قل إحصائه الخ** أي قل وجود احوائه بما هو أقرب للركوع، قال في 'الترهال': لو أدرك الإمام ركعاً حتى ظهره ثم كبر، إن كان إلى القيام أقرب بأن لا تنال يده ركنيه صحّ الشروع ولو أراد به تكبير الركوع، وتنعو بيته؛ لأن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير مرتين خلافاً لبعضهم، وإن كان إلى الركوع أقرب بأن تنال يده ركنيه لا يصح الشروع. [مراقي الفلاح: ٢١٨] **والنطق بالتحريمة** ولا يبرم الأخرس حريث لسانه على الصحيح، وغير الأخرس يشترط سماع نفسه. [مراقي الفلاح: ٢١٩]

بسمع نفسه أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن به صمم، أما لو كان به صمم أو كانت حصة الأصوات، فالشروط أن يكون بحيث لو أزيل المانع لأمكن سماعه. [حاشية الطحطاوي: ٢١٩] **الأصح** وأكثر استباح على أن الصحيح أن الجهر حقيقة أن يسمع غيره، والمحاذة أن يسمع نفسه. [مراقي الفلاح: ٢١٩] **ونية المتابعة** أي لا بد لصحة صلاة المقتدي أن يبوي المتابعة، واعلم أن الصلاة التي يدحل فيها إما أن تكون فرضاً أو غير، وثاني يكفي فيه مطلق الية فلا كانت أو سة في الصحيح؛ لأن الية في النقل للتيمير عن العادة، وهو يحصل بمطلق الية، وفولنا: "في الصحيح" احتراز عما قبل؛ لأنه لا بد من أن يبوي سة الرسول ﷺ، لأن فيها صفة رائده على سفل المطبق كالعرض، والأول: إما أن يكون المصلي فيه مفرداً أو مقتدياً بالإمام، والمفرد يدرمه تعيين الفرض الذي يدحل فيه كإظهاره مثلاً، ولا يكفي أن يقول: بوي الفرض لاختلاف العروض؛ فلاند من التيمير [العناية: ٣٣٢]

للمقتدي، وتعين الفرض، وتعين الواجب، ولا يشترط التعيين في النفل، والقيام
في غير النفل، والقراءة ولو آية في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر، ولم يتعين شيء
من القرآن لصحة الصلاة، ولا يقرأ المؤمن بل يستمع وينصت، وإن قرأ كره تحريماً،

للمقتدي أطلق في اشتراط صحة الجماعة فشمّل الجماعة، لكن في "الدخيرة" و"تناوؤ قاضي حان" لو بوى الجماعة ولم يبو الاقتداء بالإمام فإنه يجوز؛ لأن الجماعة لا تكون إلا مع الإمام، وأفاد أن تعيين الإمام ليس بشرط في صحة الاقتداء، فلو بوى الاقتداء بالإمام وهو بطل أنه ريد إذا هو عمرو بصح، إلا إذا بوى الاقتداء بريد فإذا هو عمرو فإنه لا يصح، لأن العبرة لما بوى، وقيد بـ "المقتدي"؛ لأن الإمام يشترط في صحة اقتداء الرجال به بوى الإمام، لأنه مفرد في حق نفسه، ألا يرى أنه لو حلف أن لا يؤم أحداً، فبوى وبوى أن لا يؤم أحداً فبوى جملة جماعة لم يحث؛ لأن شرط الحث أن يقصد الإمامة ولم يوحده. [سحر ابرائى. ١: ٥٥٠]

وتعيين الفرض أي السادس من شروط انتزاعية تعيين الفرض في ابتداء الشروع، حتى لو بوى فرضاً وشرح فيه، ثم سبي فصحته نطوعاً فأثمه على صفة، فهو فرض مسقط، وكذا عكسه يكون نطوعاً. [مراقي الفلاح: ٢٢٢]
وتعيين الواجب أطلقه فشمّل قضاء نفل أفسده والندر والوتر وركعتي الصواف والعديد لاختلاف الأسباب، وقلوا في العديد والوتر. بوى صلاة العبد والوتر من غير تقييد بالواجب، ليس المراد أنه ممنوع عن بوى الواجب، بل أنه لا يلزمه ذلك للاختلاف. [مراقي الفلاح وحاشية الضحطاوي: ٢٢٢]

في النفل أراد بالنفل ما يعبر الحسن، فشمّل سنة الفجر أيضاً، وكذا التراويح عند عامة المشايخ، وهو الصحيح، والاحتياط التعيين، فينبوي مراعيّاً صفاتها بالتراويح أو سنة الوقت.

والقيام الخ أضيق وهو مقيد بمن إذا قدر عليه، وعلى الركوع والسجود، ولا يعوته قيامه شرط طهارة مثلاً، ولا قدرة القراءة، فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يدرمه، لكنه يخير في الثانية بين الإيماء قائماً أو قاعداً كما لو كان معه جرح يسيل إذا سجد، فإنه يخير كدث، ولو كان حيث لو قام سلس بوله، أو لو قام يكشف من العورة ما يمنع الصلاة، أو يعجز عن القراءة حال القيام، وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود، وكذا إن كان حيث لو صلى قاعداً قدر على الإمام، وقائماً لا. [حاشية الضحطاوي: ٢٢٤]

وحد القيام أن يكون حيث إذا مد يديه لا يمان ركنيه. [مراقي الفلاح: ٢٢٤]
ولو أنه أي ولو قرأ آية قصيرة مركبة من كلمتين كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٦] في طاهر الرواية، وأم الآية التي هي كلمة كـ ﴿مِنْهُمْ﴾ (الرحمن: ٦٤) أو حرف كـ ﴿وَاللَّهُ﴾، أو حرفان كـ ﴿وَاللَّهُ﴾ أو حرف كـ ﴿وَاللَّهُ﴾، فقد احتجف المشايخ، وأصح أنه لا تخور بها الصلاة. [مراقي الفلاح: ٢٢٥، ٢٢٦]

والركوع والسجود على ما يجد حجمه وتستقر عليه جبهته ولو على كفه أو طرف
أي الساجد يسه
 ثوبه إن طهر محل وضعه، وسجد وجوباً بما صلب من أنفه ونجبهته، ولا يصح
كتب أو الطرف
 الاقتصار على الأنف إلا من عذر بالجبهة، وعدم ارتفاع محل السجود عن موضع
 القدمين بأكثر من نصف ذراع، وإن زاد على نصف ذراع لم يجز السجود إلا لرحمة
والارتفاع القليل لا يضر
 سجد فيها على ظهر مصل صلاته، ووضع اليدين والركبتين في الصحيح، ووضع
 شيء من أصابع الرجلين حالة السجود على الأرض، ولا يكفي وضع ظاهر القدم،
 وتقديم الركوع على السجود، والرفع من السجود إلى قرب القعود.....

والركوع وهو الاخاء بالطهر والرأس جميعاً، وكماله تسوية الرأس بالعجز. [مراقي الفلاح: ٢٢٨]
والسجود السجدة إما تتحقق بوضع الحية لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من
 أطراف أصابع إحدى القدمين على ظاهر من الأرض، وإلا فلا وجود لها، ومع ذلك البعض تصح على المختار مع
 الكراهة، وتمام السجود بإتيانه بالواجب فيه، ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والحيهة والأنف.
 [مراقي الفلاح: ٢٢٩، ٢٣١] **على ما نذكر** أي حيث لو مانع لا ينسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضوء، فلا يصح
 السجود على القطر والثلث والنس والأرر والدرة، إلا إذا وجد اليس. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٢٣١]
ولو على كفه أي ويصح السجود لو كان على كفه أي الساجد في الصحيح، أو كان السجود على طرف
 ثوبه أي الساجد، ويكره بغير عذر. [مراقي الفلاح: ٢٣١] **على ظهر مصل** قيد بقيدتين: أحدهما: أن يكون
 المسجود عليه مصبياً، والآخر: اتحاد صلاة الساجد والمسجود عليه، فإن اتفقا كلاهما أو أحدهما بأن لم يكن
 ذلك المسجود عليه مصبياً أو كان في صلاة أخرى، لا يصح السجود. **ووضع** وضع إحدى يديين، وإحدى
 الركبتين. [مراقي الفلاح: ٢٣٢]

وتقدم الركوع الخ أي ويشترط لصحة الركوع والسجود تقدم الركوع على السجود. [مراقي الفلاح: ٢٣٢]
 ومقتضاه: أنه إذا ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت، وفي "الكافي" ما يفيد، وفيه من سجود
 السهو: لو قدم ركناً عن ركناً سجد للسهو، وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرصته، وفيه نواقص،
 وأجاب صاحب "جامع الفصولين" العلامة ابن قاضي سماءة في "شرح التسهيل" بأن معنى فرصية الترتيب توقف
 صحة الثاني على وجود الأول، حتى لو ركع بعد السجود لا يكون السجود معتداً به، فيبرمه إعادته، ومعنى
 وجوبه: أن الإحلال به لا يمسد الصلاة إذا أعاده. [حاشية الصحطاوي: ٢٣٣]

على الأصح، والعود إلى السجود والقعود الأخير قدر التشهد، وتأخيرُه عن الأركان، وأداؤها مستيقظاً، ومعرفة كيفية الصلاة وما فيها من الخصال المفروضة على وجه يميزها من الخصال المسنونة، أو اعتقاد أنها فرض، حتى لا يتنفل بمفروض، والأركان من المذكورات أربعة: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود، وقيل: القعود الأخير مقدار التشهد، وباقيها شرائط، بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة، وهو ما كان خارجها، وغيره شرط لدوام صحتها.

على الأصح وذكر بعض المشايخ أنه إذا رايل جبهته عن الأرض، ثم أعادها حارت، ولم يعلم له تصحيح. [مراقي الفلاح: ٢٣٣] **مستيقظاً** فإذا ركع أو قام أو سجد دائماً يعتقد به، وإن صرأ فيه اليوم صح ما قبله منه، وفي القعدة الأخيرة خلاف، قال في "مبىة المصلي": إذا لم يعدّها بطلت، وفي "جامع الفتاوى": يعتد بها دائماً؛ لأنها ليست بركن، ومساها على الاستراحة فيلائمها اليوم، قلت: وهو ثمرة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها. [مراقي الفلاح: ٢٣٥]

ومعرفة كيفية أي ويشترط لصحة أداء المفروض إم "معرفة كميته" يعني صفة الصلاة، وذلك بمعرفة حقيقة "ما فيها" أي ما في حملة الصلوات "من الخصال" أي الصفات الفرعية، يعني كونها فرضاً فيعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر، وهكذا باقي الصلوات "المفروضة" فيكون ذلك على وجه يميزها عن "الخصال" أي الصفات "المسنونة" كالسبب الرواتب وغيرها باعتقاد سببه ما قبل الظهر وما بعده، وهكذا، وليس امرء ولا الشرط أن يميز ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة، مثل اعتقاد فرضية القيام وسببه السجدة والتسبيح، "أو اعتقاد" المصلي "أنها" أي أن ذات الصلوات التي يفعلها كنها "فرض" كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض، ويصلي كل ركعتين بمفردهما ويأتي ثلاث، ثم ركعتين في المغرب معتقداً فرضية الخمس. [مراقي الفلاح: ٢٣٥]

حتى لا يتنفل إلخ معنى هذا التفرع أنه إنما حكم بصحة الفرض في هذه الصورة؛ لأنه نوى الفرض، فيسقط عنه، ولا يكون فلا، بل اسلم ما راد وإن نواه فرضاً؛ لأن الفعل يتأدى بنية الفرض. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٦] **ما كان خارجها** وهو الظهارة من الحدث والخس، وستر العورة، واستقبال القبلة، والوقت، والمية، والحرمة. [مراقي الفلاح: ٢٣٦] **وغيره** كإيقاع القراءة في القيام، وكون الركوع بعده، والسجود بعده، والاستيقاظ. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٧]

فصل [في متعلقات الشروط وفروعها]

تجوز الصلاة على **لبد وجهه الأعلى طاهر والأسفل نجس**، وعلى ثوب طاهر وبطائه ^{الجملة تحت لما قبله} نجسة إذا كان غير مضرب، وعلى طرف طاهر وإن تحرك الطرف النجس بحركته على الصحيح، ولو تنجس أحد طرفي عمامته فألقاه وأبقى الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته، وإن تحرك لا تجوز، **وفاقده ما يزيل به النجاسة يصلي معها، ولا إعادة عليه، ولا على فاقده ما يستر عورته ولو حريراً أو حشيشاً أو طيناً، ...** ^{أي ولا إعادة} ^{اسم فاعل من القدر} أو أوراق شجر

لبد المراد به كل ما كان له جرّة علب يصلح للشق بصغير كحجر ولسة وبساط. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٧] **نجس** أطلقه فشمّل ما إذا كان النجس نجاسة مائعة أو غير مائعة، أما إذا كانت النجاسة غير مائعة مطاهر، وأما إذا كانت مائعة فلائنه لثجانه كثوبين. **مضرب** المراد بالضررب ما كان جواره محيطه ووسطه محيطاً مضرباً. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٧]

على الصحيح قال في "البحر" ولو صلى على بساط وعلى طرف منه نجاسة، فالأصح أنه يجوز كثيراً كان أو صغيراً؛ لأنه بمنزلة الأرض، فلا يصير مستعملاً للنجاسة، وهو بالطريق الأول؛ لأن النجاسة إذا كانت لا تمتص في موضع الركبتين واليدين فهما أولى. وفي "الخلاصة": ولو بسط بساطاً رقيقاً على موضع النجس وصلى عليه، إن كان البساط نعال يصلح ساتراً للعبورة بأن لا يصف ما تحته نخور الصلاة، وإن كانت رطبة فأنقى عيها ثوباً وصلى، إن كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرصه ثوباً نخور عند محمد . . . وإن كان لا يمكن لا نخور، وكذا لو ألقى عيها لبداً فصلى عليه نخور، وقال الخنواي: لا نخور حتى يلقي على هذا الطرف الضرب الآخر فيصير بمنزلة ثوبين، وإن كانت النجاسة بآسة جارت، يعني إذا كان يصلح ساتراً. [البحر برائق: ١ ٥٢٩] **لا نخور** لأن المعتبر في الثوب هو الحمل، وهو حامله حكماً. [مراقي الملاح: ٢٣٨]

وفاقده ما يزيل أي من عدم ما يزيل به النجاسة من اداء والمائع والتراب لا يجب عليه غسل النجاسة، بل يصلي معها، ثم إذا وجد المزيل لا يجب عليه إعادة ما صلى معها وإن كان الوقت باقياً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها. **ولا على فاقده الخ** أي ولا يجب إعادة الصلاة على من فقد ما يستر به عورته ولو كان الساتر حريراً وغيره مما ذكره، أفاد أنه لو وجد الحرير ولم يجد غيره لزمه الصلاة فيه؛ لأنه متلى سبتين: كشف العورة، وحرمة لبس الحرير، وفرض الستر أقوى من منع لسه في هذه الحالة، ولا يتم عليه، وبأثم عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة.

فإن وجده ولو بالإباحة وربعه طاهر لا تصح صلاته عارياً، وخير إن طهر أقل من ربعه، وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عرياناً، ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله ويستر القبل والدبر، فإن لم يستر إلا أحدهما قيل:

فإن وحده الخ أي فإن وجد مصل ثوباً ربعه طاهر وصلى عرياناً، لا تصح صلاته، وإن كان أباح ذلك الثوب له أحدٌ ولم يملكه إياه، قيد بالوجدان؛ فإنه إن لم يجد تصح صلاته عارياً، ولا يجب عليه إعادتها ولا تأخيرها عن الوقت، قال في "البحر": ويسعى أن ترمه الإعادة عندما إذا كان معجز مع من العباد، كما إذا عصت ثوبه؛ لما صرحوا به في "باب النجاسة" أن المص من الماء إذا كان من قبل العباد يرمه الإعادة. وبطهارة الربع؛ فإنه إن لم يكن ربه طاهراً بل أقل من الربع، فهو محترق بين أن يصلي عارياً أو ستر عورته كما سيحيى بعد ذلك، ولو كان أكثر من الربع طاهراً فالحكم بعدم صحة صلاته بالأولى، وقوله: "بالإباحة" أي أعطاه أحد ثوباً لا بطريق التملك، بل للانتفاع به مثلاً، فإنه لو أعطاه أحد عبداً سبل التملك فالحكم بعدم جوارها بالأولى.

واعلم أن الفرق بين الإباحة والتمليك أن المباح له لا يجوز له إلا الانتفاع بذلك الشيء، ولا يدخل في ملكه، والمملك له يدخل الشيء في ملكه، مثال الإباحة طعام الصياغة، فإنه يجوز للأضياف أكله، ولا يجوز أن يهبوه لأحد؛ لأنهم لم يملكوه، ولم يملكهم صاحب المنزل، ولا يجوز أن يأخذ منه شيئاً ويعود به إلى بيته من غير إذن من المضيف، وإن فعل أثم، ومثال التملك كمال الركة، فإنه يجوز للمفقر أن يتصرف فيه تصرف الملاك من البيع والهبة والإجارة ونحوها.

ولو بالإباحة أما إذا لم يبح له لم تثبت قدرته عليه، فيصلي عرياناً؛ لأنه حوار الانتفاع تملك الغير بدون مسوغ شرعي. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٨] **لا تصح صلاته الخ** ولا يحق أن يحمله ما إذا لم يجد ما يبرئ به الحاسة ولا ما يقبضها، فإن وجد في الصورتين **وجب استعماله**، بخلاف ما إذا وجد ماء يكفي بعض أعضاء الوضوء، فإنه يتيمم ولا يجب استعماله. [البحر الرائق: ٥٣٩/١]

وخير إن طهر الخ حاصله: أنه بالخيار بين أن يصلي فيه، وهو الأفضل، وبين أن يصلي عرياناً قاعداً يؤمى بركوع والسجود، وهو يليه في الفضل؛ لما فيه من ستر العورة المغلظة، أو قائماً عرياناً بركوع وسجود، وهو دونهما في الفضل، أو مؤمياً وهذا دونهما، وطاهر "أفدية" معه، فإنه قال في الذي لا يجد ثوباً: فإن صلى قائماً أجزاءً؛ لأن في المقود ستر العورة العليظة، وفي القيام أداء هذه الأركان، فيميل إلى أيهما شاء، قال الربيعي: ولو كان الإمام جائراً حالة القيام لما استقام هذا الكلام. [حاشية الطحطاوي: ٢٣٩] **نجس الكل** محذور على أنه نعت للثوب، فإن الإصافة لمطية. **قيل**. قال في "النهر": والظاهر أن أحلاف في الأولوية. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٢]

يستتر الدبر، وقيل: القبيل، وندب صلاة العاري **جالساً** بالإيماء **ماداً** رجله نحو القبلة، ^{لما فيه من الستر} فإن صلى قائماً بالإيماء أو بالركوع والسجود **صح**، ^{والأفضل الأول} وعورة الرجل ما بين الشرة ومنتهى الركبة، وتزيد عليه الأمة البطن والظهر، وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها، وكشف ربع عضو من أعضاء.....
باطنهما وظاهرهما مبتدأ

حالسا أطلق في الصلاة قاعداً، فشمّل ما إذا كان نهاراً أو ليلاً في بيت أو صحراء، وهو الصحيح كما يبيّن في 'مبية المصلي'، ومن المشايخ من حصّه بالنهار، أما في الليل فيصلي قائماً؛ لأن ظلمة الليل تستر عورته، قال في الذخيرة: وهذا ليس عرصي. [البحر الرائق: ٥٤١/١] **ماداً** **رجله** **ح** قال في 'مبية المصلي': يقعد كما يقعد في الصلاة، فعلى هذا يختلف في الرجل والمرأة، فهو يفترش، وهي تتورك، وفي 'الذخيرة': يقعد ويمدّ رجله إلى القبلّة ويضع يديه على عورته العضة، وبدي يظهر ترحيح الأول، وأنه أولى؛ لأنه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل باهتة المذكورة مع حدو هذه اهتة عن فعل ما ليس بأولى، وهو مدّ رجله إلى القبلّة من غير ضرورة. [البحر الرائق: ٥٤١/١]

صح إنما كان القيام جائزاً؛ لأنه وإن ترك فرض الستر فقد كمل الأركان الثلاثة، وبه حاجة إلى تكميلها، كذا في 'امدائع'، ويقال: أن يقول: يسعي أن لا يحور الإيماء قائماً؛ لأن تحوير ترك فرض الستر إنما كان لأجل تكميل الأركان الثلاثة والمؤمّي هما قائماً لم يحررهما على وجه الكمال مع أن القيام إنما شرع لتحصينهما على وجه الكمال على ما صرحوا به في صلاة المريض أنه لو قدر على القيام دون الركوع والسجود، أو مائلاً قاعداً، وسقط عنه القيام. [البحر الرائق: ٥٤٢/١]

وعورة الرجل **ح** أصق الرجل فشمّل ما إذا كان حراً أو عبداً، وأشار إلى أن المصلي ليس كذلك، قال في 'اسراج': الصغير جداً لا تكون له عورة، ولا بأس بالنظر إليها ومسها، وأفاد أن المرأة ليست بعورة وتركبة عورة. **الأمة** في اللغة: خلاف الحرة، كذا في 'الصحاح'، فلهذا أطلقها، ليشمل القبة والمدينة والمكاتب والمستنعة وأم الولد، وعدهما: استنعاة حرة، والمراد بالاستنعاة: معتقة العوض، وأما المستنعاة المراهونة: إذا أعتقها الراهن وهو معسر، فهي حرة اتفاقاً. [البحر الرائق: ٥٣٧/١]

الوجهها [شمّل كلامه الشعر استترسل. (البحر الرائق)] وأعمه أنه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه، محل النظر موصوف بعدم حشيه الشهوة مع اتقاء العورة، ولهذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأرملة إذا شئت في الشهوة، ولا عورة، كذا في 'شرح ابنه'. قال مشايخنا: تمنع امرأة الشاة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا لفتنة. [البحر الرائق: ٥٣٣/١] **وكشف ربع عضو**. أطلق الكشف، وهو مقيد بما إذا كان قدر أداء ركن عند أبي يوسف... ومحمد... اعتبر أداء الركن حقيقة، والمختار قول أبي يوسف... للاحيص.

العورة يمنع صحة الصلاة، ولو تفرق الانكشاف على أعضاء من العورة، وكان جملة ما تفرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة منع، وإلا فلا، ومن عجز عن استقبال القبلة لمرض أو عجز عن النزول عن دابته أو خاف عدواً، فقبلته جهة قدرته وأمنه، ومن اشتبهت عليه القبلة، ولم يكن عنده مخبر ولا محراب تحرى،

أو حشية عرق
أو سألته فلم يحبره
ماض من التحري

العورة فشمّل ما إذا كانت العورة عليقة أو حقيمة من الرجل أو المرأة، وأردوا بالعليقة: القبل والدر وما حوها، والحقيمة: ما عدا ذلك، وهذا التقسيم بالنظر إلى الطر، وإلا فالحكم في الصلاة واحد. **مع الخ** ولمنع مقيد بما إذا وجد الساتر لا ما دون ربعه، فإنه إن لم يجد الساتر أصلاً أو وجد لكنه ليس بظاهر إلا أقل من ربع، فلا يمنع صحة الصلاة، وأعم أن الركعة مع الفخذ عضو واحد في الأصح، وكعب امرأة مع ساقها، وأدها بامرئها عن رأسها، وثديها مكسور، فإن كانت ناهداً فهو تنع لصدرها، والمذكر بامرئها، والأشيين بلا صمهما إليه في الصحيح، وما بين السرة والعمامة عضو كامل جواب البدن، وكل ألية عورة، والدر ثالثهما في الصحيح.

تفرق الانكشاف كانكشاف شيء من فرج المرأة، وشيء من ظهرها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها حيث يجمع لمنع حوار الصلاة؛ لأن المنع في العورة انكشاف القدر المانع. [الحرارائق: ١/٥٣٧] **مع** أصق المانع، وهو مقيد بما إذا طار من الانكشاف بقدر أداء ركن. [مراقي الفلاح: ٢٤٣]

والا فلا أي وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يطل رمس الانكشاف فلا يمنع الصحة للضرورة، سواء العي والفقر. [مراقي الفلاح: ٢٤٣] **أو حاف الخ** أطلق الخوف، فشمّل ما إذا حاف على نفسه أو على دابته أو على ماله أو على أمانته. [مراقي الفلاح: ٢٤٣] **عدو** أطلق العدو، فشمّل ما إذا كان آدمياً أو سباعاً. **جهة قدرته الخ** فيه لف وبشر مرتب، فقصة العاجر جهة القدرة، وقلة الخائف جهة الأمن، حتى أنه لو خاف أن يراه العدو إن قعد، صلى مضطجماً بالإيماء إلى جهة أمنه.

ومن انشبه الخ أي إذا عجز عن تعرف القنلة بأن انطمست أعلامها ونزاعه الطلاء ونصاء العمام لرمه التحري، وهو بدل المحمود ليل المقصود، قيد بالاستثناء؛ لأنه لو صلى في الصحراء إلى جهة من غير شئ ولا تحر، إن تبين أنه أصاب أو كان أكبر رأيه، أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضع فصلاحة جائزة، وإن تبين أنه أخطأ أو كان أكبر رأيه فعليه الإعادة.

وقيد بقوله: 'ولم يكن الخ' فأفاد أنه لو قدر على تعرف القنلة بسؤال لا يجوز التحري، وأرد بالبحر من هو من أهل المكان أو من له علم، وقيد بقوله: "ولا محراب"؛ فإنه لا يجوز التحري مع وضع المخاريف، لأن وضعها في الأصل نهي، وقيد بالتحري؛ لأن من صلى ممن اشتبهت عليه فلا تحر فعليه الإعادة، إلا إن علم بعد الفراغ أنه أصاب؛ لأن ما افترض بغيره يشترط حصوله لا تحصيله.

ولا إعادة عليه لو أخطأ، وإن علم بخطئه في صلاته استدار وبني، وإن شرع بلا تحري
أو تبدل احتجاده
 فعلم بعد فراغه أنه أصاب صحت، وإن علم بإصابته فيها فسدت كما لو لم يعلم
أي من الصلاة
ولو بعالم الظن
 إصابته أصلاً، ولو تحرى قوم جهات وجعلوا حال إمامهم تحزئهم.

فصل في واجب الصلاة

وهو ثمانية عشر شيئاً: قراءة الفاتحة، وضم سورة أو ثلاث آيات في ركعتين غير متعنتين
 من الفرض، وفي جميع ركعات الوتر والنفل، وتعيين القراءة في الأوليين، وتقديم الفاتحة

لو أخطأ أي علم بعد فراغه أنه أخطأ. **استدار** أي من جهة اليمين لا اليسار. (مراقي الفلاح) **وبني** لفظة ماص
 من بناء أي بني على ما أداه بتحري. [مراقي الفلاح: ٢٤٥] **فسدت** لأن أول صلاته كان مبنيًا على ضعف،
 وهو التحري، وآخر صلاته صار مبنيًا على قوة، وهي حالة العزم، فمرء بقاء اقوي على الضعيف وهو لا يجوز،
 بخلاف الأول فإن الابتداء كالانتهاء.

ولو تحرى أي تحرى جماعة من الناس في بنية مصممة، فصى إمامهم إلى جهة، وصلى كل واحد من المأمورين
 إلى جهة، ولا يدرون ما صنع الإمام بحرئهم إذا كذبوا، خيف الإمام؛ لأن كل واحد منهم متوجه إلى القبلة، وهي
 جهة تحري، وهذه المخالفة لا تقع كما في خوف الكعبة، ومن علم منهم حال إمامه، ففسد صلاته؛ لاعتقاده
 أن إمامه على الخطأ، وكذا إذا كان مقدماً عليه؛ تركه فرض المقام. [تبيين الحقائق: ١/ ٢٦٩]

واجب الصلاة اعلم أن الأدلة السمعية نوع أربعة: قضعي اثبت والدلالة كالصوص المتواترة أي المحكمة، وقضعي
 اثبت صي الدلالة كالأيات المؤوية، وقضي اثبت قطعي الدلالة كأخبار الأحاد التي مفهومها قضعي، وقضي اثبت والدلالة
 كأخبار الأحاد التي مفهومها صي، فالأول يشب الفرض، والآخر، والثاني والثالث يشب الوجوب، وكراهة التحريم،
 والرابع يشب النسبة والاستحباب، وكراهة الشربة؛ يكون ثبوت حكم بقدر دليته. [حاشية الصحطاوي: ٢٤٧]

ثمانية عشر أي على ما ذكرها، وإلا فهي يريد على ما ذكره، والتتبع بقي الحصر. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٨]
وضم سورة وجوب هذا وما فيه مفيد بما إذا كان في الوقت سعة، فإن حاف فوت الوقت لم يقرأ الفاتحة والسورة
 أو قرأ الفاتحة أو أريد من أية، قرأ في كل ركعة لغة في جميع الصلاة، ويقسم القراءة إلى فرض وواجب ونسبة بالنسبة
 لما قبل الإيقاع، أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع إلا فرضاً [حاشية الصحطاوي: ٢٤٨]

وتقديم الفاتحة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر، يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد سهو كما لو كرر
 الفاتحة ثم قرأ السورة. [مراقي الفلاح: ٢٤٩]

على سورة، وضم الأنف للجهة في السجود، والإتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة قبل الانتقال لغيرها، والاطمئنان في الأركان، والقعود الأول، وقراءة التشهد فيه من الفرض وغيره في الصحيح، وقراءته في الجلوس الأخير، والقيام إلى الثالثة من غير تراخ بعد التشهد، ولفظ

وصم الأنف الخ لا تخور الصلاة بالاختصار على الأنف في السجود على الصحيح ما لم يكن بالجهة عذر. [مراقي الفلاح: حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] **لغيرها** أي لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة، فإن فات يسجدتها ولو بعد القعود الأخير أو بعد السلام قبل الكلام، ثم يعيد القعود، وطريق الإتيان بها أنه إذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد امتروكة، ثم يعيد القعود والتشهد ويسلم، ثم يسجد للسهو ثم يقعد ويتشهد؛ لأن القعود إلى السجدة القصبة يرفع القعود والتشهد، وكذا السجدة التلاوية، فلو لم يعد القعود وسلم كمجرد رفعه من السجدة بطلت صلاته؛ لترك القعدة الأخيرة وهي فرض، بخلاف سجود السهو؛ فإنه يرفع التشهد فقط، حتى يسلم كمجرد رفعه منه ولم يقعد صحت صلاته، ولكنه يكره؛ لتركه التشهد، وهو واجب. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٤٩]

والاطمئنان في الأركان وهو اتعدي في الأركان تسكين الحواشي في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح. [مراقي الفلاح: ٢٤٩] ويستقر كل عضو في محله بقدر تسبيحة كما في القهستاني. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] **والقعود الأول** أراد بالأول غير الآخر لا الفرد السابق؛ إذ لو أريد به السابق لم يهتم حكم القعدة الثانية التي هي ليست الأخيرة؛ لأن القعدة في الصلاة قد تكون أكثر من اثنين؛ فإن اسوق بثلاث في الرباعية يقعد ثلاث قعدات، كل من الأولى والثانية واجب، والثالثة هي الأخيرة وهي فرض. [البحر الرائق: ١/ ٥٧٧] **وقراءة التشهد** فيسجد للسهو ترك بعضه ككبه. وقوله: 'في الصحيح' متعلق بكل من القعود والتشهد، وهو احتراز عن القول بسيتهما أو سية التشهد وحده، ولعل صاحب الكتاب إنما لم يأت بالشية ولم يقل: 'والتشهدان' للإشارة إلى أن كل تشهد يكون في الصلاة، فهو واجب، سواء كان اثنين أو أكثر. [البحر الرائق: ١/ ٥٧٨]

غير تراخ حتى لو راد عليه بمقدار أداء ركن ساهيا يسجد للسهو؛ لتأخير واجب القيام لثالثة. [مراقي الفلاح: ٢٥١] قال الطحطاوي: قوله: "بمقدار الخ" على الصحيح، ويؤيده بما إذا قال: ألهم صلى على محمد، ولم يذكره في الشرح ناعدا عما يؤهم المنع من ذكر الصلاة عليه ﷺ. وقوله: "ساهيا" احتراز به عن العمد، فإن الصلاة تكون به مكروهة تحريما. [حاشية الطحطاوي: ٢٥١] **ولفظ السلام الخ** لم يذكر العدد للاختلاف الواقع فيه، فقليل. لفظ السلام مرتين واجب، قال الطحطاوي: وهو الأصح، وقيل: الثانية سنة كما في 'الفتح'. [حاشية الطحطاوي: ٢٥١] وفي قوله: 'لفظ السلام' إشارة إلى أن الالتفات به يمينا ويسارا ليس بواجب، وإنما هو سنة. [البحر الرائق: ١/ ٥٧٨] ثم انحروح من الصلاة بسلام واحد عند العامة، وقيل: بمما كما في 'مجمع الأهر'، فلو اقتدى به بعد لفظ =

السلام دون "عليكم"، وقتوت الوتر، وتكبيرات العيدين، وتعيين التكبير لافتتاح كل صلاة لا العيدين خاصة، وتكبيرة الركوع في ثانية العيدين، وجهر الإمام بقراءة الفجر وأوليي العشاءين ولو قضاء، والجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان، والإسرار في الظهر والعصر وفيما بعد أوليي العشاءين ونقل النهار، والمنفرد بخير ^{عرب والعشاء} فيما يجهر كمتنفل بالليل،

= سلام الأول قبل 'عليكم' لا يصح عند العامة، وقبل. إن أدركه بعد التسليمة الأولى قبل الثانية فقد أدرث معه الصلاة. [حاشية الطحطاوي: ٢٥١]

السلام قال الصحطاوي: لو أتى سبط آخر لا يقوم مقام "السلام عليكم" ولو كان تعاه، وقال في 'اسحر': أشارح نقل الإجماع على أن اسلام لا يختص بلفظ عربي. [الحر الرائق: ٥٧٩، ١] **وقتوت الوتر** أي ويجب قراءة قوت الوتر عند أي حيفة، وكذا تكبيرة القوت. [مراقي الفلاح: ٢٥٢] والمراد أنه واجب صلاة الوتر لا واجب مصبق صلاة، والمراد مطلق الدعاء، وأما خصوص "اللهم إله" فسنة، حتى لو أتى بعيره حار إجماعاً. [حاشية الصحطاوي: ٢٥٢] **وتكبيرات العيدين** أي يجب التكبيرات الروتد في صلاة العيدين، وهي ثلاث في كل ركعة، يجب سرهما سجود السهو، وقال الطحطاوي. الأولى عدم سجود السهو في الجمعة والعيدين، وأما كون التكبيرات في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها فمندوب فقط.

وعنى التكبير أي يجب تعيين سبط "التكبير" لافتتاح كل صلاة، ويكره الشروع بعيره في الأصح، ويكون الأصح وجوب تعيين سبط التكبير لافتتاح كل صلاة لا يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة العيدين خاصة، خلافاً من حصه هما. [حاشية الصحطاوي ملخصاً، مراقي الفلاح: ٢٥٢] **وجهر الإمام إله** الواجب منه أدناه، وهو أن يسمع غيره وهو واحداً، وإلا كان إسراراً، فهو أسمع اثنين كان من أعنى الجهر قالوا: والأولى أن لا يجهد نفسه بالجهر، بل بقدر الصاقة؛ لأن إسماع بعض القوم بكفي، والمنسحب أن يجهر حسب إجماعه، فإن راد فوق حاجه إجماعه فقد أساء كما لو جهر المصلي بالأدكار. [حاشية الطحطاوي: ٢٥٢]

والجمعة أي ويجب جهر بالقراءة في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان على الإمام. [مراقي الفلاح: ٢٥٣] سواء قدمه على التراويح أو أخره، بل ولو تركها، وقيد كونه في رمضان، لأن صلاته لجماعة في غيره ندعة مكروهه. [حاشية الصحطاوي ملخصاً: ٢٥٣] **وتسما بعد إله** الثالثة من معرب، وهي وأربعة من العشاء. (مراقي الفلاح) **والمنفرد إله** أي إن شاء جهر، وهو أفضل؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة، وهذا كان أدأؤه بأذن وإقامة أفضل، وإن شاء حافت؛ لأنه ليس حلقه من يسمعه، وقوله: 'فما يجهر' إشارة إلى أنه =

ولو ترك السورة في أولي العشاء قرأها في الآخرين مع الفاتحة جهراً، ولو ترك الفاتحة لا يكررها في الآخرين.

فصل في سننها

وهي إحدى وخمسون: رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة، وحذاء المنكبين للحر، ونشر الأصابع، ومقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه، ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته،

= لا يجهر فيما لا يجهر فيه، بل يخاف فيه حتماً، وهو الصحيح؛ لأن الإمام يتحنن عليه الحفافة، فالمفرد أو، والمراد بقوله: "فيما يجهر" جهر الإمام، وفيه إشارة إلى أنه إذا فاتته صلاة جهر فيها يعبر المفرد كما كان في الوقت، وأجهر أفضل، لأن القضاء يحكي الأداء، فلا يخالفه في الوصف، وقوله: "كتمنن بالليل" يعني به المفرد؛ لأن الموافق أتباع الفرائض، وهذا يخفي في نوافل النهار ولو كان إماماً. [تبيين الحقائق ملخصاً: ١/٣٢٧]

ولو ترك الح أي ولو ترك السورة في ركعة من أولي المغرب أو في جميع أولي العشاء عمداً أو سهواً، قرأ السورة وحوماً على الأصح في الآخرين من العشاء، والثالثة من المغرب مع الفاتحة جهراً هما على الأصح، ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة، وهو الأشبه. [حاشية الطحطاوي، مراقي الفلاح: ٢٥٤]

لا يكررها الح أي لو ترك الفاتحة في الأوليين لا يكررها في الآخرين عندهم، ويسجد بسببها؛ لأن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة، فإذا قرأها مرة وقعت عن أداء؛ لأنها أقوى كونه في محبتها، ولو كررها حالف المشروع، بخلاف السورة، فإن الشفع الثاني ليس محللاً لها أداء، فحار أن يقع قضاء؛ لأنه محل القضاء. [مراقى الفلاح، تبيين الحقائق: ١/٣٢٩] **سبها** أعلم أن ترك السنة لا يوجب فساداً ولا سهواً، بل إساءة أو عامداً غير مستحب، وقالوا: الإساءة أدون من الكراهة التحريمية. [حاشية صحتوي: ٢٥٦] **ونشر لأصبع** وكيفيته أن لا يضم كل الصم، ولا يفرح كل التفريح، بل يتركها على حالها مشورة. [مراقى الفلاح: ٢٥٧]

ومقارنته إحرام الح لكن يشترط أن لا يكون فرائعه من "الله" أو من "أكبر" قبل فرائع الإمام منهما، فهو فرع من قوله: "الله" مع الإمام أو بعده، وفرع من قوله: "أكبر" قبل فرائع الإمام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات، على الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٢٥٧] **ووضع الرجل الح** أي يضع على الكيفية المذكورة كما فرع من استكبر للإحرام بلا إرسال، لا كما يفعله جهال زماننا، فإنهم يرسون اليدين بعد تكبيرة الإحرام =

وصفة الوضع أن يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقاً بالخنصر
حال من الضمير في يجعل
 والإبهام على الرسغ، ووضع المرأة يديها على صدرها من غير تحديق، والثناء،
 والتعوذ.....

= ثم يضعونها، ويجب أن يعلم أن ههنا أربع مسائل: إحداها، أنه هل يصع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة أم لا؟
 والثانية: كيف يصع؟ والثالثة: أين يصع؟ والرابعة: متى يصع؟ أما الأولى: فعلى قول عمناء الثلاثة: السنة أن
 يعتمد يده اليمنى على اليسرى، وأما صفة الوضع، وهي المسألة الثانية، ففي الحديث المرفوع عن بعض الأحاد، وفي
 حديث علي بن فضال عن بعض أصحابه، ويتحس كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كف اليمنى على ظاهر
 كف اليسرى، ويتحقق باحصر والإبهام على الرسغ؛ ليكون عاملاً بالحدثين، وأما موضع الوضع، وهو المسألة
 الثالثة، فأفضل عندنا تحت اسرة، ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام، وروي عن محمد بن عبد الله أنه سنة
 بقراءة، وتبين هذا في المصلي بعد التكبير، وهي المسألة الرابعة، فعند محمد بن عبد الله يرسل يديه في حالة لثناء، فإذا
 أحد في القراءة اعتمد، وفي ظاهر الرواية كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد [الكفاية ملخصاً: ١/ ٢٤٩]

على الرسغ ويسط ثلاثة أصابعه على الدراع. (حاشية الطحطاوي) **ووضع المرأة** أعلم أن امرأة تخالف الرجل
 في مسائل، منها هذه، ومنها: أنها لا تخرج كفها من كميتها عند التكبير، وترفع يديها حذاء مكبتها، ولا تفرج
 أصابعها في الركوع، وتسبح في الركوع قليلاً حيث تبلغ الركوع، فلا تريد على ذلك؛ لأنه أستر لها، وترق
 مرفقيها جنبها فيه، وترق بصرها بحدديها في السجود، وتجلس متوركة في كل قعود أن تحس على أليتها
 اليسرى، وتخرج كتفها من الجانب الأيمن، وتضع يديها على بعضهما، وتعمل اساق الأيمن على اساق
 الأيسر، ولا تؤم أرجلها، وتكره حماعتهم، ويقف الإمام وسطهم، ولا تحجر في موضع الخهر، ولا يستحب في
 حقها الإسفار بالفجر، والتبعية ينفي الحصر. [حاشية الطحطاوي: ٢٥٩]

والثناء أعلم أن الثناء يأتي به كل مصل، فائقدي يأتي به ما لم يشرع الإمام في القراءة مصقلاً، سواء كان
 مسوقاً أو مدركاً في حالة الخهر أو السر. [حاشية الطحطاوي: ٢٥٩] **والتعوذ** أي قال لمصلي. أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم، وهو اختيار أبي عمر وعاصم وابن كثير، وهو المختار عندنا، وهو قول الأكثر من أصحابنا؛
 لأنه استقول من استعاده الله. وهذا يضعف ما احتاره في "الهداية" من أن الأولى أن يقول: "أستعبد بالله" يوافق
 القرآن يعني لأن المذكور فيه "فاستعبد" بصيغة الأمر من الاستعادة و"أستعبد" مصارعها فيتوافقان بخلاف "أعوذ"،
 فإنه من العود لا من الاستعادة، وجوابه كما في "فتح القدير" أن لفظ "استعبد" طلب العود، وقوله "أعوذ"
 مثال مطابق لمقتضاه، أما قرينه من اللفظ فهدر. [البحر الرائق: ١/ ٥٩٥]

للقراءة، والتسمية أول كل ركعة، والتأمين، والتحميد، والإسرار بها، والاعتدال
 عند التحريمة من غير طأطأة الرأس، وجهر الإمام بالتكبير، ^{بالثناء وما بعده} **والسمع،** وتفريج
 القدمين في القيام قدر أربع أصابع، وأن تكون السورة المضمومة للفتحة من **طوال**
^{غير تكون بالكسر} **المفصل** في الفجر والظهر، ومن أوسطه في العصر والعشاء، ومن قصاره في المغرب
 لو كان مقيماً، ^{أصلي} **ويقرأ أي سورة شاء لو كان مسافراً،**

للقراءة يعني أن التعداد ستة القراءة، يأتي به كل قارئ للقرآن؛ لأنه شرع لها صيانة عن وساوس الشيطان، فكان نعا لها، وهو قول أبي حيفة ومحمد، وعبد أبي يوسف: هو تنع لثناء، وفائدة الخلاف في ثلاث مسائل: إحداها: أنه لا يأتي به المقتدي عدوها؛ لأنه لا قراءة عليه، ويأتي به عدو؛ لأنه يأتي بالثناء، ثابتهما: أن الإمام يأتي بالتعود بعد التكبيرات الروائد في الركعة الأولى عدوها، ويأتي به الإمام والمقتدي بعد الثناء قبل التكبيرات عدو، ثالثها: أن المسوق لا يأتي به للحال، ويأتي به إذا قام إلى القضاء عدوها، وعنده: يأتي به مرتين عند الدخول بعد الثناء وعند القراءة. [البحر الرائق: ٥٩٩/١] **والتأمين** أطلقه فمشل الإمام والمأموم والمنفرد والقارئ خارج الصلاة. [مراقي الفلاح: ٢٦١]

والتحميد أي ويس التحميد للمؤمن والمنفرد اتفاقاً، ولالإمام عدوها أبصاً، ويحمد المنفرد مع التسمع، فيأتي بالتسمع حال الارتجاع، وبالتحميد حال الانحفاص، وقيل: حال الاستواء كما في "جمع الأهر"، وجره به في "الدرر" وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي تصرف: ٢٦١] **والسمع:** أي قوله: سمع الله لمن حمده.

طوال **المفصل** الطوال والقصار: بكسر أوهما، جمع طوية وقصيرة، والطوال بالضم: الرجل الطويل [مراقي الفلاح: ٢٦٣] وبالفتح: المرأة الطويلة [حاشية الطحطاوي: ٢٦٢] والأوساط: جمع وسط بفتح السين، ما بين القصار والطوال، ولم يبين المصنف - **المفصل** للاختلاف فيه، والذي عليه أصحابنا أنه من "الحجرات" إلى "السماء ذات البروج" طوال، ومنها إلى "لم يكن" أوساط، ومنها إلى آخر القرآن قصار، وبه صرح في "المقابة"؛ وسمي لكثرة الفصول فيه، وقيل: لقنة المسوح فيه، وأطلق فمشل الإمام والمنفرد، وأفاد أن القراءة في الصلاة من غير المفصل خلاف السنة. [حاشية الطحطاوي، مراقي الفلاح، البحر الرائق: ٦٤٣/١]

مقيماً أطلق فمشل المنفرد والإمام، وهو مفيد بما إذا لم يتقل على المقتدين بقراءته كذلك، أما إذا علم الثقل فلا يفعل ما تقدم.

وإطالة الأولى في الفجر فقط، وتكبيرة الركوع، وتسبيحه ثلاثاً، وأخذ ركبتيه بيديه،
حسب الركوع
وتفريج أصابعه، والمرأة لا تفرجها، ونصب ساقيه، وبسط ظهره، وتسوية رأسه بعجزه،
حسب الركوع وقت الركوع
والرفع من الركوع، والقيام بعده مطمئناً، ووضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه للسجود،
أي أشد ويبدأ بوضع الأنف
وعكسه للنهوض، وتكبير السجود، وتكبير الرفع منه، وكون السجود بين كفيه،
القيام
وتسبيحه ثلاثاً، ومجافاة الرجل بطنه عن فخذه، ومرفقيه عن جنبه، وذراعيه عن
أي ميعادته
الأرض، وانخفاض المرأة، ولزقها بطنها بفخذيها، والقومة، والجلسة بين السجدين،
بقي تمامها
ووضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كحالة التشهد، وافتراش رجله
حسب الجلسة ولا يأخذ الركبة
اليسرى ونصب اليمنى، وتورك المرأة، والإشارة في الصحيح بالمسبحة عند
السبابة من اليمنى فقط
الشهادة،

وإطالة الأولى الخ بها جرى اتوارث من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، وفيه إعاة للناس على إدراك
إجماعة. [العنية: ٢٩٢/١] فقط إشارة إلى قول محمد: "أحب إلي أن يطول الأولى في كل الصلوات". وتكره
إصالة الثانية على الأولى اتفاقاً عما فوق آيتين، وفي النواهل الأمر أسهل. [مراقي الفلاح: ٢٦٤] بعجزه كرجل وكثف
وسكون الجيم مع تثليث العين. [حاشية الطحطاوي: ٢٦٦]

وعكسه للنهوض [أي عكس ما ذكر لسجود] بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذر، أما إذا
كان صعيماً، أو لاس حف، يفعل ما استطاع. [مراقي الفلاح: ٢٦٧] وبورك التورك: أن يحس على أليته،
وتضع الفخذ، وتخرج رجليها من تحت وركبها اليمنى. [مراقي الفلاح: ٢٦٩] في الصحيح يقامه ما يروى من أنه
لا يشير بالسبابة عند الشهادتين، وهو قول كثير من المشايخ، وفي "الولواحية" و"التحسيس": وعليه الفتوى، ورجح
في 'فتح لقدير' أقول بالإشارة، وأنه مروى عن أبي حنيفة كما قال محمد، فالقول بعدمها مخالف لدرواية والدراية،
رواها في 'صحيح مسلم' من فعه . وفي "المختل": لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كونها سنة، وكذا
عن الكوفيين والمديين، وكثرة الأحبار والآثار، كان العمل بها أولى. [الحر الرائق بتصرف]

بالمسحده. سميت بذلك؛ لأنه يتسار بها في التوحيد، وهو تسبيح أي تسريه عن الشركاء، ويقال لها: السبابة أيضاً؛ لأنه
يشار بها عند السب؛ وحصلت بذلك لأن ها اتصالاً ساط القلب. [مراقي الفلاح، حاشية الصخطاوي بتصرف: ٢٦٩]

يرفعها عند النفي، ويضعها عند الإثبات، وقراءة الفاتحة فيما بعد الأولين، والصلاة
 على النبي ﷺ في الجلوس الأخير، والدعاء بما يشبه ألفاظ القرآن والسنة لا كلام الناس،
 مثل قوله: اللهم روحني
 والالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين،

عند النفي أي نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله: لا إله. [مراقي الفلاح: ٢٧٠] **عند الإثبات** أي إثبات
 الألوهية لله وحده بقوله: إلا الله. [مراقي الفلاح: ٢٧٠] **الأول** أطلقه فشمّل الثالثة من المغرب والأخريتين
 من الرباعي، وهي أحسن من عبارة القدوري حيث قال: "ويقرأ في الأخرين بالفاتحة"، إذ لا تشمل المغرب،
 والشيع حرى على الصحيح من المذهب وإلا فروى الحسن عن أبي حنيفة وجوها، وظاهر الرواية: أنه يخير بين
 القراءة والتسبيح ثلاثاً كما في "الدائع" و"الدحيرة"، والسكوت قدر تسيحة كما في "النهاية"، أو ثلاثاً كما
 ذكره الزيلعي. [البحر الرائق بتصرف: ٦٢٢/١]

والصلاة الخ فيقولون مثل ما قال محمد لما سئل عن كفيته، فقال: يقول: "اللهم صلى على محمد وعلى آل
 محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد، وريادة "في العالمين" نائمة في رواية "مستم" وغيره، فالملح منها
 ضعيف. [مراقي الفلاح: ٢٧١] اعلم أن الصلاة على النبي على ستة أقسام: فرض، وواجب، وسنة، ومستحب،
 ومكروه، وحرام، فالأول في العمر مرة واحدة للآية، والثاني كلما ذكر اسمه على قول الطحاوي، والظاهر أنه
 واجب على الكفاية خصوص المقصود، وهو تعظيمه كما ذكره القرناي، والثالث في القعود الأخير، والرابع في
 جميع أوقات الإمكان، والخامس في الصلاة ما عدا القعود الأخير والقنوت، والسادس عند عمل محرم، وعند فتح
 التاجر متاعه إن قصد بذلك الإعلام بخودته، ولا خصوصية للصلاة، بل كذلك جميع الأذكار في جميع الأحوال
 الدالة على استعمال الذكر في غير موضعه، صرح بذلك علماؤنا. [حاشية الطحطاوي: ٢٧١]

والدعاء. [أي لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات. (حاشية الطحطاوي)] أي الدعاء الموجود في القرآن،
 ولم يرد حقيقة المشاهدة؛ إذ القرآن معجز لا يشاهده شيء، ولكن أطلقها لإرادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن مثل:
 "ربنا لا تسرع"، وقوله: "والسنة" يجوز بضم عطا على "ألفاظ"، أي دعا بما يشبه ألفاظ السنة، وهي الأدعية
 المأثورة، ومن أحسنها ما في "صحيح مسلم": "اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة
 المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال"، ويجوز جره عطفاً على القرآن أي الدعاء بالسنة، وقد تقدم أن الدعاء
 آخرها سنة. [البحر الرائق ملخصاً: ٦٢٧/١]

ونية الإمام الرجال والحفظة وصالح الجن بالتسليمتين في الأصح، ونية المأموم إمامه ^{النساء وصلى وحاشي} في جهته، وإن حاذاه نواه في التسليمتين مع القوم والحفظة وصالح الجن، ونية المنفرد الملائكة فقط، وخفض الثانية عن الأولى، ومقارنته لسلام الإمام، والبداءة باليمين، ^{سلام المقتدي} وانتظار المسبوق فراغ الإمام. ^{من تسليمه المرتين}

فصل [في آداب الصلاة]

من آدابها: إخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير، ونظر المصلي إلى موضع سجوده قائماً، وإلى ظاهر القدم راکعاً، وإلى أرنبة أنفه ساجداً، وإلى حجره جالساً، ^{ولو حكما كالقاعد} ^{رجلا كان أو امرأة} ^{طرف أنه}

والحفظ أي الملائكة، الحفظة جمع حافظ؛ سموه به حفظ ما يصدر من الإنسان من قول وعمل، فعن يمينه رقيب وهو كاتب الحسبات، وعن يساره عتيد وهو كاتب السيئات، أو لخصمهم إياه من الجن وأصحاب المعاصي، ولا يعين عدداً للاختلاف فيه. [حاشية الضحطاوي ومرافي الفلاح: ٢٧٤] الأصح وقيل: سويهم بالتسليم الأولى، وقيل: كفيه الإشارة إليهم. [مرافي الفلاح: ٢٧٥] وإن حاذاه الخ أي وإن كان الإمام نخداً، المقتدي نواه في التسليمتين؛ لأنه دوحظ من الحاشي. وحفض الثانية الخ أي ويُسَنّ حفص صوته بالتسليم الثانية عن الأولى. [مرافي الفلاح: ٢٧٦]

واسطار المسبوق الخ لوجوب المتابعة حتى يعلم أن لا سهو عليه. [مرافي الفلاح: ٢٧٦] فإن قام قبله كره تحريماً، وقد باح له انقباض ضرورية كما هو حشي إن انتصره بجرح وقت الحجر أو الجمعة أو العيد، أو تمضي مدة مسحه، أو بجرح الوقت وهو معدور، وكذا لو حشي مرور الناس بين يديه. [حاشية الضحطاوي: ٢٧٦] من ادأها أشار بـ من التعصية إلى أنه لم يستوف أفراد الآداب، فمنها: انتظار الصلاة. [حاشية لطحطاوي: ٢٧٦] والأدب: ما فعله الرسول مرة أو مرتين، ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود، وازيادة على القراءة المسنونة، وقد شرع لإكمال السنة. [مرافي الفلاح: ٢٧٦]

عد الكسر أراد بانكسر كثير لتحريمه، وفيه إشعار بأنه لا بدد منه ذلك في غير حالة الإحرام، ولكن الأولى إحراجهما في جميع الأحوال. [حاشية الضحطاوي بزيادة: ٢٧٦] راکعاً هذا لا يتأني في المصلي قاعداً. حجره: هو ما بين يديك من الثوب.

وإلى المنكبين مسلّماً، ودفع السعال ما استطاع، وكظم فمه عند التثاؤب، والقيام حين قيل: حيّ على الفلاح، وشروع الإمام مذ قيل: قد قامت الصلاة.

فصل في كيفية تركيب الصلاة

إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة أخرج كفيه من كميه، ثم رفعهما حذاء أذنيه، ثم كبر بلا مدّ ناوياً،
أى مدة استطاعتهم
أى صلاة كانت

أبى المنكبين أي ومن آداب الصلاة نظر المصلي إلى منكبيه حال التسليم، أطقه، وهو مقيد بما إذا كان بصيراً، أما إذا كان أعمى أو في ظلمة، فيلاحظ عصمة الله تعالى. **مسلّماً** أي حال كونك قائلاً: السلام عليكم. **ما استطاع** قيد باستطاعته فأعاد أنه إذا كان يحصل للمصلي من دفع السعال صرر أو يشتغل قلبه بدفعه، فالأولى عدم دفعه، كما في تححیح محتاج إليه لدفع نغم معه عن القراءة، أو عن الجهر وهو إمام.

وكظم فمه أي إمساكه وسده ولو بأحد شفتيه بسنه، فإن أمكه أحد شفتيه بسنه فلم يفعل وعطاه بيده أو كمه كره. **والتثاؤب**: افتتاح الفم بريح يخرج من المعدة لمرص من الأمراض يحدث فيها، فيوجب ذلك. [حاشية الصحطاوي: ٢٧٧] **والقيام حين قيل إلخ** أي ومن الأدب قيام القوم والإمام إن كان حاضراً بقرب الخراب وقت قول المقيم: حيّ على الفلاح؛ لأن المقيم في ضمن قوله هذا أمر بالقيام فيحاج، وإن لم يكن حاضراً يقوم كل صف حين ينتهي إليه الإمام في الأظهر. [مراقي الفلاح بصرف: ٢٧٧] **حذاء أذنيه** حتى يجاذي باهاميه شحمتي أذنيه، ويجعل باطن كفيه نحو القصة، ولا يفرح أصابعه ولا يصمها، وامرأة احرة حذو مكبها. [مراقي الفلاح نخداف: ٢٧٨]

ثم كبر إلخ أعاد تأخير التكبير عن رفع اليدين، وهو أحد الأقوال الثلاثة فيه، فالقول الأول أنه يرفع يديه للمقارن، وفسر "قاصي حان" المقارنة بأن تكون بداءته وختمته عند بداءته وختمته. والقول الثاني: وقته قبل التكبير، والقول الثالث: وقته بعد التكبير، فيكره أولاً ثم يرفع يديه. قال الشارح: هو الأصح، فإذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير يأتي به؛ لفوات محله، وإن ذكره في أثناءه رفع.

بلا مدّ إلخ اعلم أن المدّ في التكبير إما أن يكون في لفظ "الله" أو في لفظ "أكبر"، فإن كان في لفظ "الله" فإما أن يكون في أوله أو في وسطه أو في آخره، فإن كان في أوله كان مفسد؛ لأنه في صورة الاستهمام حتى لو نعمده بكفر؛ شئت في الكبرياء، وإن كان في وسطه فهو الصواب، إلا أنه لا يبالغ فيه، فإن بالغ زيادة على مذه الطبيعي، وهو قدر حركتين، كره، ولا تفسد على المختار، كما في ابن أمير حاج، وفي "السراج": أنه خلاف الأول. فالكرهية للتثنية، وإن كان في آخره بأن أشع حركة أثناء فهو خطأ من حيث النعّة، ولا تفسد به الصلاة، -

ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى كـ "سبحان الله"، وبالفارسية، إن عجز عن العربية، وإن قدر لا يصح شروعه بالفارسية، ولا قراءته بها في الأصح، ثم وضع يمينه على يساره تحت سترته عقب التحريمة بلا مهلة مستفتحا، وهو أن يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك"، ويستفتح

= أو اسم من أسماء أولاد الشيطان، وفي "القيّة": لا تفسد؛ لأنه إشاع، وهو لغة قوم، واستعده الربيعي بأنه لا يجوز إلا في الشعر، ولو فعله المودد لا نبت إعادة الأداس؛ لأن أمر الأداس أوسع، وإن نعمده يكفر، أي مع قصد المعنى، وإلا لا، ويستعمر ويتوب، وإن كان في آخره قليل: تفسد صلاته، وقياسه أن لا يصح الشروع به، وقيل: لا تفسد. ولو حذف المصلي أو الخالف أو الداح المد الذي في اللام الثابتة من الحلالة أو حذف الهاء، اختلف في صحة الشروع والعقاد اليمين وحل النديحة، فلا يترك ذلك احتياطاً. (حاشية الطحطاوي منحصراً)

خالص لله الخ [فلا يصح بالله اعقر لي] أي يذكر يخلص عن اختلاطه بخاجة الطاب وإن كره؛ ترك الواجب، وهو لفظ التكبير، وفي قوله: "كبر" و"كل ذكر" إشارة إلى أنه لابد لصحة الشروع من حملة تامة، فإن التكبير "الله أكبر" وهو حملة، والذكر التام لا يكون إلا حملة. [مرافي الفلاح وحاشية الطحطاوي بتصرف: ٢٧٩] **وبالفارسية** أو غيرها من الألسن. [مرافي الفلاح: ٢٨٠] والتقيد بالفارسية ليس للاحتراز عن غيرها، فإن الصحيح أن الفارسية وغيرها سواء، فحيث كان مراده من الفارسية غير العربية. [مرافي الفلاح، البحر الرائق: ٥٩١/١]

عجز عن العربية الخ الصحيح أنه يصح الشروع عنده غير العربية ولو كان قادراً عليها مع الكراهة التحريمية للقادر؛ لأن الشروع يتعلق بالذكر الخالص، وهو يحصل بكل لسان، وفي بعض الكتب ما يفيد: أن صاحبه رجعا إلى قوله ها، كرجوعه إلى قولهما في القراءة. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٠]

ولا قراءته الخ لأنه لو كان قادراً، فإنه لا يصح اتفاقاً على الصحيح، وكان أبو حيفة أولاً يقول بالصحة، ثم رجع عن هذا القول، ووافقهما في عدم الخوار، وهو الحق. [البحر الرائق: ٥٩٠، ١]

وضع يمينه الخ لم يذكر كيفية الوضع؛ لأنها لم تذكر في ظاهر الرواية، واحتج فيها، والمختار: أنه يأخذ رسعها بالخصر والإمام؛ لأنه يلزم من الأخذ الوضع، ولا يعكس؛ وهذا لأن الأحبار احتجفت، ذكر في بعضها: الوضع، وفي بعضها: الأحد، فكان الجمع بينهما عملاً بالدليلين أولى. [البحر الرائق: ٥٩٢/١]

مستفتحاً حال من الصمير في "وضع". **ويستفتح الخ** ومعنى 'سبحانك اللهم وبحمدك'. سرهت عن صفات القصر بالتسبيح، وأثبت صفات الكمال لداتك بالتحميد، "وتبارك" أي دام وثبت وتره اسمك، "وتعالى جدك" أي ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك عما كانك، ولا إله غيرك في الوجود معوداً حق. [مرافي الفلاح: ٢٨١]

كل مصلٍّ، ثم يتعوّذ سرّاً، فيأتي به المسبوق لا المقتدي، ويؤخر عن تكبيرات العيدين،
ثم يسمّي سرّاً، ويسمي في كل ركعة قبل الفاتحة فقط، ثم قرأ الفاتحة وأمن الإمام
والمأموم سرّاً، ثم قرأ سورة أو ثلاث آيات، ثم كبر راکعاً مطمئناً، مسوياً رأسه بعجزه
آخذاً ركبتيه بيديه مفرّجاً أصابعه، وسبح فيه ثلاثاً، وذلك أدناه، ثم رفع رأسه واطمأن
قائلاً: "سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد" لو إماماً أو منفرداً، والمقتدي يكتفي
بالتحميد، ثم كبر خائراً للسجود، ثم وضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه وسجد
بأنفه وجهته مطمئناً مسبحاً ثلاثاً، وذلك أدناه، وجافى بطنه عن فخذه وعضديه عن
إبطيه في غير زحمة موجّهاً أصابع يديه ورجليه نحو القبلة، والمرأة تخفض، وتلرز بطنها
بفخذيهما، وجلس بين السجدين واضعاً يديه على فخذه مطمئناً، ثم كبر وسجد
مطمئناً وسبح فيه ثلاثاً، وجافى بطنه عن فخذه، وأبدى عضديه،
في السجود أي بأعد

كل مصلٍّ عممه فشمّل كل مصلٍّ سواء كان مقتدياً أو غيره، وجهرية كانت الصلاة أو سرية، وإن أدركه
راکعاً تحرّى، إن كان أكثر رايه أنه إن أتى به أدركه في شيء منه أتى به، وإلا لا، وأطلقه وهو مفيد بما إذا لم يبدأ
الإمام بالقراءة، وأما إذا بدأ ولو سرية على المعتمد تركه. لا المقتدي لأنه تابع للقراءة، ولا يقرأ المقتدي.
[مراقي الفلاح: ٢٨٢] ثم يسمّي. [سواء صلى فرضاً أو نفلًا] كل من يقرأ في صلاته. [مراقي الفلاح: ٢٨٢]
فقط أشار إلى أن التسمية لا تسبى الفاتحة والسورة، ولا كراهة فيها إن فعلها اتفاقاً لسورة، سواء جهر أو خافت
بالسورة، وغلط من قال: لا يسمي إلا في الركعة الأولى. [مراقي الفلاح بتعريب: ٢٨٢] راکعاً فيبتدئ بالتكبير من ابتداء
الانحناء، ويختمه نختمه؛ ليشرع في التسبيح، فلا تخوّل حالة من حالات الصلاة عن ذكر. [مراقي الفلاح: ٢٨٢]
أحد ركبتيه الخ ويكون الرجل مفرجاً أصابعه ناصباً ساقيه، وإحداؤهما شبه القوس مكروه، والمرأة لا تفرح
أصابعها. [مراقي الفلاح: ٢٨٢] ربا لك الحمد والأفضل: اللهم ربا ولك الحمد. [مراقي الفلاح: ٢٨٣]
خائراً اسم فاعل من الحرور أي ساقطاً. مسبحاً ثلاثاً بأن يقول: سبحان ربي الأعلى [مراقي الفلاح: ٢٨٣]
وأبدى: ماض من الإبداء وهو الإظهار.

ثم رفع رأسه مكبراً للنهوض بلا اعتماد على الأرض بيديه وبلا قعود، والركعة الثانية كالأولى، إلا أنه لا يثنى ولا يتعوذ، ولا يسنّ رفع اليدين إلا عند افتتاح كل صلاة، وعند تكبير القنوت في الوتر، وتكبيرات الزوائد في العيدين، وحين يرى الكعبة، وحين يستلم الحجر الأسود، وحين يقوم على الصفا والمروة، وعند الوقوف بعرفة ومزدلفة، وبعد رمي الجمرة الأولى والوسطى، وعند التسبيح عقب الصلوات، وإذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية افترش رجله اليسرى، وجلس عليها، ونصب يمينه، ووجهه ^{ولو كان المصلي مقنناً} أصابعها نحو القبلة، ووضع يديه على فخذه، وبسط أصابعه، والمرأة تتورك،

لنهيوض أي للقيام للركعة الثانية. (مرافي الفلاح) **بلا اعتماد** الخ رد على الشافعي حيث ذهب إلى أنه يعتمد بيديه على الأرض ويجلس جلسة حفيضة، تسمى جلسة استراحة. **كالأولى** أي فيما قدمناه من الأركان والواجبات والسبب والأدب. (الحر الرائق) **لا يثنى** أي لا يأتي بدعاء الاستفتاح. (الحر الرائق)

ولا يسنّ رفع يديه أي: أفاد أنه لا يرفع يديه على وجه السنة المؤكدة إلا في هذه المواضع، وليس مراده النهي مطلقاً؛ لأن رفع الأيدي وقت الدعاء مستحب كما عليه المسلمون في سائر البلاد. [الحر الرائق: ٦١٦/١]

الا عند افتتاح الركعة في المسألة حكاية، روي أن الأوراعي لقي أبا حنيفة في المسجد الحرام، فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس منه، وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه عندهما، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح، ثم لا يعود، فقال الأوراعي: عجا من أبي حنيفة: أحدثه تحديث الزهري عن سالم. وهو يحدثني تحديث حماد عن إبراهيم، فرجح حديثه بعلو إسناده، فقال أبو حنيفة: أما حماد فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولو لا سبق ابن عمر لقلت بأن علقمة أفقه منه، وأما عبد الله فعبد الله، فرجح حديثه بفقهِ الرواة، وهو المذهب، فإن الترجيح بفقهِ الرواة، لا بعلو الإسناد. [العناية: ٢٦٩/١]

والكلام في هذا الموضع كثير، وهذا المختصر لا يحتمله خلا أن المعتمد الرواة، ورواة أحبارنا البديريين من أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا يلون النبي ﷺ في الصلاة، ورواته: ابن عمر ووائل بن حجر كانوا يقومون بعده منه ^{منه}، والأحد بقول الأقرع أوس، وروي عن ابن عباس ^{رضي الله عنه} أنه قال: العشرة الذين شهد هم النبي ﷺ بالجنة لم يكونوا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة. (العناية)

وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، وأشار بالمسبحة في الشهادة، يرفعها عند النفي، ويضعها عند الإثبات، ولا يزيد على التشهد في القعود الأول، وهو: "التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله"، وقرأ الفاتحة فقط فيما بعد الأولين، ثم جلس وقرأ التشهد، ثم صلى على سيدنا النبي ﷺ، ثم دعا بما يشبه القرآن والسنة، كما في نسخة الأولى ثم يسلم يمينا ويسارا، فيقول: "السلام عليكم ورحمة الله" مفعول به ناويا من معه كما تقدم.

ابن مسعود رضي الله عنه أعلم أن لعمر رضي الله عنه تشهدا، ولعبي رضي الله عنه تشهدا، ولعبد الله بن عباس رضي الله عنه تشهدا، ولعبد الله بن مسعود رضي الله عنه تشهدا، ولعائشة رضي الله عنها تشهدا، وحنان رضي الله عنها تشهدا، ولغيرهم أيضا تشهدا، وعلموا أنها أحدوا تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، والشافعي تشهد ابن عباس رضي الله عنه. وهو: "التحيات مباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله"، وبين الفريقان وجوها تفصيل ما ذهبا إليه، ومحل المطولات. [الغاية تنصرف وريادة: ٢٧٢/١]

التحيات: التحيات جمع تحية، من حيا فلان فلان إذا دعا له عند ملاقاته كقولهم: حياك الله أي أنقاك الله، والمراد بها أعر الألفاظ التي تدل على الملك والعظمة، وكل عادة قولية لله تعالى، والمراد بالصوت ها لعادات اسدية وجوها، والصلوات: العادات الماثلة لله تعالى، وهي الصادرة منه بية لإسراء، فمما قال ذلك النبي ﷺ بإظهار من الله تعالى، رد الله عليه وحياته بقوة: "السلام بح"، فقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الإسلام، وقابل الصلوات بالرحمة التي هي معانيها، وقابل الطيبات بباركات الماسة لتمام: لكونها سمو والكثرة.

فلما أفاد سحانه بإعانه على النبي ﷺ بالثلاثة مقابل الثلاثة وأحي ﷺ أكرم خلق الله وأجودهم، عطف بإحسانه من ذلك الفيض لإخوانه الأسياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الإنس والجن، فقال: "السلام علينا وبح"، فعممهم كما قال ﷺ "رحمة الله عليكم أجمعين كل عبد صالح في سماء وأرض"، وليس أشرف من العودية في صفات المخلوقين، وهي الرضا بما يفعل الرب، والعادة ما يرضه، والعودية أقوى من العادة: نقائنها في العقي خلاف العادة، والصالح: القائم حقوق الله تعالى وحقوق العباد، فمما أن قال ذلك ﷺ إحسانا منه شهد أهل الملكوت الأعلى والسموات حبيب نوحى وإمام أن قال كل منهم: "شهد بح"، أي أعني وأمين، وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرقى وصف مستلزم لسوة مقام الجمع، فيقصد المصلي إنشاء هذه الأعضاء مرادة له قاصدا معناها الموضوع له من عبده كأنه يحيى الله سبحانه وتعالى، ويسلم على النبي ﷺ وعلى نفسه، وعلى أولياء الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم: إنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي. [مرآة الفلاح: ٢٨٤]

الأوليين: أي اتباع الإمام في جزء من صلاته. (حاشية طحطاوي ومرآة الفلاح: ٢٨٥)

باب الإمامة

هي أفضل من الأذان، والصلاة بالجماعة سنة للرجال الأحرار بلا عذر، وشروط صحة الإمامة للرجال الأصحاء ستة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الأعذار كالرُعاف والفأفة والتمتمة واللثغ، وفقد شرط كطهارة وستر عورة.

الإمامة أي اتعاك الإمام في حراء من صلاته. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٢٨٥] **الفصل** مواصفته. **عيبها**، وكذا الحلقاء الراشدون بعده. (فتح القدير) **سند** أصل النسب وهي مقيدة بما عدا جمعة وعبدن؛ فإنها فيهما شرطان. **لدرجال** قيد بالرجال فلا تنصرف كل الشروط لصحة جماعة النساء، بل يخرج منها المذكورة، فإن الشيء تصح إمامته مثلاً، وأصحاء لإخراج ذوي الأعذار، فإن إمامتهم صحيحة نمائهم. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٧] **الأصح** جمع صحيح كالأصحاء جمع حبيب

الإسلام وهو شرط عام، فلا تصح إمامة مبكر النعت أو خلافة المصدق أو صحته أو من يسب لشيخين، أو مبكر شفعة، أو مبكر الإساءة أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكراهة الكائنة أو حوادث من يصير لإسلام مع صهور صفته مكفراً. [حاشية الطحطاوي، مراقي الفلاح: ٢٨٧] **والبلوغ** فلا يصح اقتداء بالغ نضج مصنف، سواء كان في فرض؛ لأن صلاة نضج ولو بولي الفرض غل، أو في نفل؛ لأن نفعه لا يرمه، ونفل المقتدي لأمر مضمون عليه، فمره ما يقوي على الضعف، وفي بعض مشايخ نوح: يصح اقتداء بالغ بالنضج في الترويح وليس لمصنفه والنفل، والمختار عدم الصحة بلا خلاف بين أصحابنا. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٨] **والعقل** فلا تصح إمامة سكران ومحمول حول مطلق. [مراقي الفلاح: ٢٨٨] **والذكورة** فلا يصح اقتداء الرجل بالمرأة، وصلاتها في ذاتها صحيحة. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٨]

والسلامة من الأعذار فلا يصح فتاء غير معذور، **كالرُعاف** الرعاف: نازع الدم يخرج من الأنف وكسار الكثير الرعاف. (أقرب موارد) **ونفاذ** فاقاً رجل. أكثر لقاء ويردد فيها في كلامه، قال المطري: إنفاً: أي لا يقدر على إخراج الكلمة من سانه إلا جهداً، يتبدل في أول إخراجها شبه لقاء، ثم يؤدي بعده باجهد حروف الكلمة على الصحة. (أقرب الموارد)

النسبة ثم لكلام ثمة: رده إلى الله وميم، أو سقطت كمنته إلى حكمة الأعلى، وعن أبي ريد. اتمتع: الذي يعجل في الكلام ولا يصح. (أقرب موارد) **واللثغ** لثغ لثغ وانحرث وهو الفتحة بضم اللام وسكون التاء: تحرك اللسان من السنين إلى التاء، ومن التاء إلى عين ونحوه [مراقي الفلاح: ٢٨٩] **كطهارة الخ** فلا يصح إمامة عادم طهارة لظاهر، وكذا إمامة ساتر لعار.

وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئاً: نية المقتدي المتابعة مقارنة لتحريمته، ونية الرجل الإمامة شرط لصحة اقتداء النساء به، **وتقدم الإمام** بعقبه عن المأموم، وأن لا يكون أدنى حالاً من المأموم، وأن لا يكون الإمام مقيماً لمسافر بعد الوقت في رباعية، ولا مسبقاً، وأن لا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء،

المتابعة كأن يبوي معه الشروع في صلاته أو الاقتداء فيها، ولو بوى الاقتداء به لا غير، فالأصح أنه يحرمه، وتصرف إلى صلاة الإمام، وإن لم يكن للمقتدي علم بها؛ لأنه جعل تعاليم الإمام خلافاً من قال: لابد للمقتدي من ثلاث: نية أصل الصلاة، ونية التعيين، ونية الاقتداء، ونية المتابعة شرط في غير جمعة وعيد على المحتار؛ لاحتصاصها بالجماعة، فلا يحتاج فيها إلى نية الاقتداء، وأما نية الإمامة فليست بشرط في حق النساء، ولا يلزم بمقتدي تعيين الإمام بل الأفضل عدمه؛ لأنه لو عييه فإن خلافه فسدت صلاته. (ربيعي على الكفر)

وتقدم الإمام الح قال الشارح: حتى لو تقدم المقتدي مع تأخر عقبه من عقب الإمام لطول قدمه المقتدي لا يضر، وقال الطحطاوي: وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم خلاف المذهب؛ لأنه لو حاداه صح الاقتداء، والعبرة في المؤمي بالرأس حتى لو كان رأسه خلف رأس الإمام ورحلته قدام رجليه صح، وعلى العكس لا يصح. [حاشية الطحطاوي: ٢٩٠] **وأن لا يكون أدنى الح** مثل أن يكون المقتدي مفترصاً والإمام متفلاً، فإن قلت: فكيف صح اقتداء من يرى وجوب الوتر عن يرى سيئته؟ قنا: لأنه ليس الإمام أدنى حالاً من المأموم، فإن صلاتهما متحدة، وإنما الاختلاف في الاعتقاد.

غير فرضه مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر خلف من يصلي صلاة العصر أو على العكس، أو مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر من يوم السبت والإمام صلاة الظهر من يوم الأحد، وفي 'الطهريّة': صلى ركعتين من العصر فعرب الشمس فاعتدى به إسبا في الأحريس بخور وإن كان هذا قضاء للمقتدي؛ لأن الصلاة واحدة.

مقيماً شرط عدم كون الإمام مقيماً والمأموم مسافراً؛ فإن اقتداء المقيم بالمسافر صحيح في الوقت وعده؛ لأن صلاة المسافر في الحائز واحدة، والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدي، وساء الضعيف على القوي حائر، وكونه بعد الوقت، فإن الاقتداء إذا وجد في الوقت، ثم حرج الوقت وهما في الصلاة، فإن الاقتداء صحيح، ويفترض الإتمام، ولو كان الإمام المقيم كبر في الوقت واعتدى المسافر بعد خروجه لا يصح، وكونه في رباعية؛ لأن الثنائية والثلاثية لا تتغيران سفرًا ولا حضراً.

وأن لا يفصل **نهر** يمر فيه الزورق، ولا طريق تمر فيه **العجلة**، ولا حائط يشتبه معه بين الإمام والمأموم ^{مع من السفن الصغار} ^{أو ما يظن أنه} العلم بانتقالات الإمام، فإن لم يشتبه لسماع أو رؤية صح الاقتداء في الصحيح، وأن لا يكون الإمام راكباً، والمقتدي راجلاً أو راكباً غير دابة إمامه، وأن لا يكون في سفينة والإمام في أخرى غير مقترنة بها، وأن لا يعلم المقتدي من حال إمامه ^{منه حرق} مفسداً في زعم المأموم كخروج دم أو قيء لم يعد بعده وضوءه، وصح اقتداء ^{مفعول لقوله: "يعلم"} متوضئاً بمتميم، وغاسل بماسح، وقائم بقاعد وبأحدب، ومؤم بمتمه، ومتنفل ^{الجملة مع لما قبلها} بمفترض، وإن ظهر بطلان صلاة إمامه أعاد، ويلزم الإمام إعلام القوم بإعادة ^{اسم فاعل من لإمام} صلاحهم بالقدر الممكن في المختار. ولو بكتاب أو رسول

نهر: فرق الشيخ بين النهر الصغير العيزر الفاصل والكبير الفاصل تمرور الزورق، وهذا هو الصحيح في الفرق بينهما، وقيل: الصغير ما تحصى شركاؤه. **العجلة** هي بالتحريك: آلة نحرها الثور، أي لا يكون بين الإمام والمأموم طريق إلخ. [حاشية الصحراوي: ٢٩٢] **في الصحيح** خلافاً لما في "الدر" و"السحر" وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان **إمامه**. أفاد أنه إذا كان المأموم راكباً على دابة إمامه صح الاقتداء؛ لاتحاد المكان.

كخروج دم: مثلاً لو صلى أحد حنف من يعتقد عدم انتفاض الوضوء، لا يصح اقتداء من يعتقد الانتفاض، حتى لو غاب بعد وجد منه أحدهما ولم يتوضأ رعباً منه عدم انتفاض الوضوء، لا يصح اقتداء من يعتقد الانتفاض، حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله، فالصحيح حوار الاقتداء مع الكراهة.

وصح اقتداء إلخ: أي صح الاقتداء إذا كان المقتدي متوضئاً والإمام متممًا، أو كان المقتدي غاسلاً والإمام ماسحاً على حاف أو حيرة، أو كان المقتدي قائماً والإمام قاعداً، أو كان المقتدي قائماً والإمام أحدب، أو كان الإمام والمقتدي يصلبان بالإيماء، أو كان المقتدي متنفلاً والإمام مفترضاً.

بماسح: على حاف أو حيرة أو حرقرة قرحة لا يسيل منها شيء. [مراقي الفلاح: ٢٩٥] **وبأحدب**: هو من حرج صهره ودخل صهره وبطه **الإمام**: أي الذي تبى فساد صلاته. (مراقي الفلاح) **في المختار**: وفي الدرية: لا يلزم الإمام الإعلام إذا كانوا قوماً غير معينين. [مراقي الفلاح: ٢٩٧]

فصل [في مسقطات الجماعة]

يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً: مطر، وبرد، وخوف، وظلمة، وحبس، وعمى، وفلج، وقطع يد ورجل، وسقام، وإقعاد، ووحل، وزمانة، وشيخوخة، وتكرار فقه بجماعة تفوته، وحضور طعام تنوقه نفسه، وإرادة سفر، وقيامه بمريض، وشدة ريح ليلاً لا نهاراً، وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المشيخة للتخلف يحصل له ثوابها.

فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف

إذا لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل ولا وظيفة
 أي معهم بالإحارة أو بالعارية

وحوف: أي خوف صام، أضيقه فشمّل إذا حاف على نفسه أو ماله أو صياح ماله أو دهاب قفصة، لو اشتعل بالصلاة جماعة. [حاشية الطحطاوي: ٢٩٧] (محمد إعرار علي) **وحس**: أي إذا حس معسر لوفاء دين عليه أو حسه طامع بغير حق عليه يسقط منه حضور الجماعة، قيد بالمعسر؛ لأن المؤسر لا يعذر في الترك. [حاشية الصحطاوي: ٢٩٧] **وفلج**: فتح الرجل: أصابه داء الفالج، وهو داء يحدث في أحد شقي البدن طويلاً، فيبطل إحساسه وحركته. (أقرب الموارد) **وإقعاد**: أقعد أرحل على المجهول: أصابه داء في جسده، فلا يستطيع المشي. (أقرب الموارد) **ووحل**: الوحل بحركة: الطير الرقيق ترتطم فيه الدواب، والجمع: أوحال ووحوّل. (أقرب الموارد) **وزمانة**: هي العاهة وعدم بعض الأعضاء، وتعطل القوى. (أقرب الموارد) **وشيوخوخة**: أي كونه شيخاً كبيراً لا يستطيع المشي. (حاشية الصحطاوي) **وتكرار فقه إلخ**: أي يكرر كتب فقه مع القوم الذين لو حضروا الجماعة يفوتونه، وهو مقيد بما إذا لم يداوم على ترك الجماعة، ويعيد أن ينتكر وحده لا يعطى هذا الحكم، وفيه بطل.

بجماعة تفوته: الأولى حذفه، لأن الموضوع الأعداد التي تفوت الجماعة. [حاشية الصحطاوي: ٢٩٨] **وإرادة**: أراد به تقيؤ وقت السفر بأن صار مشعور البال مصاحبه. **عمريص**: أي إذا كان المصلي قائماً عمريص يستضر بعينه يباح له ترك الجماعة. **إذا لم يكن إلخ**: يعني أن يكون معهم صاحب منزل ولا دوووظيفة وهو الذي يصبه الواقف لإمامة الصلاة؛ لأنهما مقدمان مطبقاً، سواء اجتمع فيهما هذه الصفات المذكورة أو لا، فصاحب البيت والمحس وإمام المسجد أحق بالإمامة من غيره وإن كان العير أقرأ وأورع وأفضل منه، إن شاء تقدم، وإن شاء قدم من يريده وإن كان الذي يقدمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين؛ لأنه سبطانه، فيتصرف فيه كيف شاء، ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل. [حاشية الطحطاوي: ٢٩٩]

العبد والأعمى والأعرابي وولد الزنا والجاهل والفاسق والمبتدع، وتطويل الصلاة، وجماعة العراة والنساء، فإن فعلاً يقف الإمام وسطهن كالعراة، ويقف الواحد عن يمين الإمام والأكثر خلفه، ويصف الرجال، ثم الصبيان، ثم الخنثى، ^{رجلاً كان أو صبياً مجزاً} ثم النساء. ^{من واحد}

- هذا الكلام بيان لشئتين: الصحة والكراهة. أما الصحة فمسية على وجود الأهلية للصلاة مع أداء الأركان، وهما موجودان من غير نقص في الشرائط، وأما الكراهة فمسية على فلة رعة الناس في الاقتداء بمؤلاء، فيؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها تكثيراً للأجر.

العبد فلو اجتمع المنعق والحر الأصلي واستويا في العلم والقرعة، فخر الأصلي أوى. [فتح القدير: ٣٠٣/١] **المتدع** وهو صاحب لدعة، وهي كما في المعرب سم من مدح، ثم عست على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه، وعرفها اشعبي بأنها ما أحدث على خلاف الحق انتفى عن رسول الله ﷺ من علمه أو عمل أو حال سوء شهة واستحسان، وجعل دينا قوياً وصراطاً مستقيماً. وأصلق في المتدع فشم كل مدع هو من أهل فستاء، وفيد في "المخيطة" و"الحلاصة" و"الحصى" وغيرها بأن لا تكون بدعة تكفره، فإن كانت تكفره فالصلاة خلفه لا تجوز. [البحر الرائق: ٦٥٨/١]

وتطويل الصلاة أطلقه فشم ما إذا كان القوم يحضون أو لا، رصوا بالتطويل أو لا؛ لإصلاح الحديث، وأطلق في التطويل، فشم إيصال القراءة أو الركوع أو السجود أو الأدعية. [البحر الرائق: ٦٦٢/١] **والنساء** أي وكره تحريماً جماعة النساء بواحدة مهن، وبأمنهن رجل فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو محرم من الإمام أو روحه، فإن كان واحداً من ذكر معهن فلا كراهة. [حاشية نصحناوى ٣٠٤]

فإن فعلاً أي فإن صلت النساء بالجماعة يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدم عقبتها، فلو تقدمت كالرجل أثمت، وصحت الصلاة. والوسط بالتحريك ما بين طرفي الشيء، والسكون ما بين بعضه عن بعض كحسب وسط الدار بالسكون. فإن قلت: لم ترك المصنف في التأني في لفظ الإمام؟ قلت: الإمام من يؤتم به ذكرًا كان أو أنثى. **يمين الإمام** ويكره أن يقف عن يساره. (مراقي الفلاح) **ثم الخنثى** جمع الخنثى، من له عضو الرجال والنساء [أقرب الموارد، مراقي الفلاح: ٣٠٨] **ثم النساء** إن حضرن. وبلاهن ممنوعات عن حضور الجماعات. [مراقي الفلاح: ٣٠٨]

فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره

لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد يتمه، ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً في الركوع أو السجود يتابعه، ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً لا يتبعه المؤتم، وإن قيدها سلم وحده،
 وسبح لبيته إمامه

المقتدي اعلم أن مقتدي ثلاثة أقسام: مدرك، ولاحق، ومسوق، والمدرك: من صلى الركعات كلها مع الإمام. ولاحق: هو من دخل معه، وفاته كلها أو بعضها بأن عرض له يوم أو عصة أو رحمة، أو سق حدث أو كان مقيماً حنف مسافراً، وحكمه كمؤتم حقيقه، فلا يأتي فيما يقضي بقراءة ولا سهو، ولا يتغير فرصه أربعاً سنة الإقامة، ويبدأ بقضاء ما فاتته، ثم تتبع إمامه إن أمكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه وإلا يتابعه، ولا يشتغل بالقضاء حتى يفرغ إمام من صلاته، ولا يسجد مع الإمام سهو الإمام، بل يقوّم للقضاء، ثم يسجد عن دلت بعد الختم، ولا يقعد عن الثانية إذا لم يقعد الإمام، ولا يقتدي به.

فإن كان مسوقاً أيضاً فقام بقضاء، فإنه يصلي أولاً ما دام فيه مثلاً بقراءة، ثم يصلي ما سق به به، ولو عكس صح عندما خلافاً رفر، وأنه لربث لترتيب كما في "الفتح" وغيره. والمسوق: هو من سبقه الإمام كلها أو بعضها، وحكمه أنه يقضي أول صلاته في حق القراءة، وأحرها في حق القعدة، وهو مفرد فيما يقضيه إلا في أربع لا يتغير اقتدؤه، ولا الاقتداء به، وبأبي تنكيرات التشريق إجماعاً، ولو كبر يوي لاستيفاء للصلاة بصير مستثناً، ولو قام لقضاء ما سق به، وسجد إمامه لسهو تابعه فيه إن لم يقيد الركعة بسجدة، فإن لم يتابعه سجد في آخر صلاته. [حاشية الطحطاوي: ٣٠٩]

وغيره عطف على قوله: أما يقعه أي وما لا يفعله كما لو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً؛ فإنه لا يتمه، ويحتمل غير ذلك. [حاشية الطحطاوي: ٣٠٩] **يتمه** لأن إتمام التشهد من الواجبات، وبعد ذلك يسلم، لأنه في تحريمه صلاة، والجمع بالإتيان كما يمكن. قيد بقوله "قبل فراغ المقتدي"؛ لأنه بعد فرائعه يسلم مع الإمام، وبقوله: من تشهد لإفادة أنها إن بقيت الصلوات والدعوات بتركها ويسلم مع الإمام، لأن ترك السنة دون ترك الواجب، ولو قام الإمام إلى الثالثة، ولم يتم المقتدي التشهد أتمه، وإن لم يتمه حار.

يتابعه هذا على صحيح من المذهب، ومنهم من قال: تنها ثلاثاً؛ لأن من أهل العلم من قال بعدم جواز الثلاث تنقيصها عن ثلاث. [مراقي الفلاح: ٣١٠] **ساهياً** حال من كل من المستترين في قوله: أراد وأقام. **قيدها** أي الركعة الثالثة سجدة. (مراقي الفلاح) **سلم** ولا يتنصر خروجه إلى غير صلاته. (مراقي الفلاح)

وإن قام الإمام قبل القعود الأخير ساهيا انتظره المأموم، فإن سلم المقتدي قبل أن يقيد إمامه الزائدة بسجدة فسد فرضه، وكره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام قبل سلامه.
الركعة بحرهما الإمام

فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض

القيام إلى السنة متصلا بالفرض مسنون، وعن شمس الأئمة الحلواني: لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة، ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى يساره لتطوع بعد الفرض، وأن يستقبل بعده الناس، ويستغفرون الله ويقرؤون آية الكرسي والمعوذات، ويسبحون الله ثلاثاً وثلاثين، ويحمدونه كذلك، ويكبرونه كذلك،
ثلاث وثلاثين

متصلا. لكنه يستحب الفصل بينهما كما كان **١٠٦** إذا سلم بمكث قدر ما يقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، وإيئت يعود السلام، تاركت يا ذا الجلال والإكرام، ثم يقوم إلى السنة. [مراقي الفلاح: ٣١١]
لا بأس بقراءة الخ فالأولى تأخير الأوراد عن السنة، فهذا يعني الكراهة، ويحالفه ما قال في "الاحتيار": كل صلاة بعدها سعة يكره القعود بعدها ودعاء، بل يشتعل ناسئة كي لا يفصل بين السنة والمكتوبة، ثم قال الكمال: ولم يشت عنه **١٠٧** الفصل بالأذكار التي يواطئ عليها في مساحد في عصرها من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأحوالها ثلاثاً وثلاثين وغيرها، وقوله **١٠٨** لقراءتها جازية: **سنة** **١٠٩** **١١٠** **١١١** **١١٢** **١١٣** **١١٤** **١١٥** **١١٦** **١١٧** **١١٨** **١١٩** **١٢٠** **١٢١** **١٢٢** **١٢٣** **١٢٤** **١٢٥** **١٢٦** **١٢٧** **١٢٨** **١٢٩** **١٣٠** **١٣١** **١٣٢** **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠** **١٠٠١** **١٠٠٢** **١٠٠٣** **١٠٠٤** **١٠٠٥** **١٠٠٦** **١٠٠٧** **١٠٠٨** **١٠٠٩** **١٠١٠** **١٠١١** **١٠١٢** **١٠١٣** **١٠١٤** **١٠١٥** **١٠١٦** **١٠١٧** **١٠١٨** **١٠١٩** **١٠٢٠** **١٠٢١** **١٠٢٢** **١٠٢٣** **١٠٢٤** **١٠٢٥** **١٠٢٦** **١٠٢٧** **١٠٢٨** **١٠٢٩** **١٠٣٠** **١٠٣١** **١٠٣٢** **١٠٣٣** **١٠٣٤** **١٠٣٥** **١٠٣٦** **١٠٣٧** **١٠٣٨** **١٠٣٩** **١٠٤٠** **١٠٤١** **١٠٤٢** **١٠٤٣** **١٠٤٤** **١٠٤٥** **١٠٤٦** **١٠٤٧** **١٠٤٨** **١٠٤٩** **١٠٥٠** **١٠٥١** **١٠٥٢** **١٠٥٣** **١٠٥٤** **١٠٥٥** **١٠٥٦** **١٠٥٧** **١٠٥٨** **١٠٥٩** **١٠٦٠** **١٠٦١** **١٠٦٢** **١٠٦٣** **١٠٦٤** **١٠٦٥** **١٠٦٦** **١٠٦٧** **١٠٦٨** **١٠٦٩** **١٠٧٠** **١٠٧١**

ثم يقولون: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، ثم يدعون لأنفسهم وللمسلمين رافعي أيديهم، ثم يمسحون بها وجوههم بالأدعة المأثورة في آخره

يدعون لأنفسهم. ويكره أن يرفع بصره إلى السماء؛ لما فيه من ترك الأدب وتوهم الجهة، وقد هيأني^٢. عن ذلك كما في "شرح الحصص الحصين"، وأن يخص صلاة أو وقتاً بدعاء؛ لأنه يقسي القلب. [حاشية الطحطاوي: ٣١٦] رافعي: أصله: رافعين وسقوط النون للإضافة.

باب ما يفسد الصلاة

وهو ثمانية وستون قيدها شيئاً: الكلمة ولو سهواً أو خطأً، والدعاء بما يشبه كلامنا، والسلام بنية التحية ولو ساهياً، وردُّ السلام بلسانه أو بالمصافحة،
ولو رده بيده لا تفسد

ما يفسد الفساد والطلال في العادة سببان، وفي المعاملات مفترقان، فما كان مشروعاً بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لا يقتضيه العقد، فهو فاسد، وما ليس مشروعاً بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم، فهو باطل. [حاشية الطحطاوي، مراقي الملاح: ٣٢٠] **ثمانية وستون** قول تقريري لا تحديدي، فلا يرم أن يتم عددها. **الكلمة** عمومها فشمّل ما إذا كانت معبدة كـ "ريد قائم" أو لا، مثل "يا"، ولو نطق بها سهواً بطل كونه ليس في الصلاة، أو نطق بها خطأ كما لو أراد أن يقول: يا أيها الناس، فقال: يا يريد، ولو كان جاهلاً بكونه مفسداً أو كان عالماً في المختار.

سهواً اعلم أن الفرق بين السهو والسيان: أن الصورة الحاصلة عند العقل إن كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء، تسمى دھولاً وسهواً، أو لا يمكنه الملاحظة إلا بعد كسب جديد، تسمى سيباناً، وبه وبين الخطأ: أن السهو ما يتسه له صاحبه، والخطأ ما لم يتسه له بالنسبة أو يتسه بعد الإتيان. [حاشية الطحطاوي بتصرف: ٣٢١]

والدعاء الخ أفردته وإن دخل في الكلمة؛ لأن الشافعي لا يفسد الصلاة بالدعاء، والدعاء بما يشبه كلاماً وهو ما أمكن سؤاله عن العباد، كـ "اللهم أصعمني" أو "أقص ديني ورزقي فلاة" على الصحيح، وما استحال طلبه من العباد فليس من كلامنا، مثل العافية والمعرفة والرزق، سواء كان لنفسه أو لغيره، ولو لأخيه على الصحيح. [البحر الرائق بتصرف: ٧/١] **والسلام بنية الخ** أطلقه فشمّل العمد والسهو وما إذا قال: "السلام" فقط من غير أن يقول: "عبيكم"، وفي "الهداية" ما يخالفه، فإنه قال: "تخلاف السلام ساهياً؛ لأنه من الأدكار، فيعتبر ذكرها في حالة السبان، وكلاماً في حالة التعمد، ولم أر من وفق بين العبارتين، وقد طهر لي أن المراد بالسلام المفسد مطلقاً: أن يكون المخاطب حاضراً، فهذا لا فرق فيه بين العمد والسيان أي سبان كونه في الصلاة، وأن المراد بالسلام المفسد حالة التعمد فقط: أن لا يكون مخاطب حاضراً كما قالوا: سمع على رأس الركعتين في الرباعية ساهياً، فإن صلاته لا تفسد. [البحر الرائق: ١٤/٢]

ورد السلام قال الشمني: لأن رد السلام مفسد، عمداً كان أو سهواً؛ لأن رد السلام ليس من الأدكار، بل هو كلام وحطاب، والكلام مفسد مطلقاً. [البحر الرائق: ١٤/٢] **بلسانه** عمداً أو ناسياً أو حاططاً. (مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي)

والعمل الكثير، وتحويل الصدر عن القبلة، وأكل شيء من خارج فمه ولو قل^{صنية كسميته}، وأكل ما بين أسنانه وهو قدر الحمصة، وشربه، والتحنج بلا عذر، والتأيف، والأنين، والتأوه، وارتفاع بكائه من وجع أو مصيبة. لا من ذكر جنة أو نار، وتشميت عطاس^{حالية}

والعمل الكثير والفصل بين القليل والكثير أن الكثير هو الذي لا يشك الناصر لفاعله أنه ليس في الصلاة، وإن اشبهه فهو قليل على الأصح، وقيل في تفسيره غير هذا، كالحركات الثلاث المتواليات كثير، ودونها قليل. [مراقي الفلاح: ٣٢٢] **وتحويل الصدر الخ** أطلقه وهو مقيد بما إذا يسقه حدث أو يعبر صلاة الخوف، أما إذا سقه حدث فخرج لموصوء وحول صدره عن القبلة أو حول صدره لاضطراب حراسته براء العدو لا تفسد صلاته. **وأكل شيء الخ** أي تفسد به الصلاة ولو أكل عمل قليل، خلاف القليل لعمل قليل؛ لأنه تبع لريقه، وإن كان يعمل كثير فسدت. (مراقي الفلاح)

والسبح هو أن يقول "أح" بفتح أو الضم. [سحر ركن برده ٩٢] **بلا عذر** وإن كان عذر كسعه استمع من القراءة لا تفسد. [مراقي الفلاح: ٣٢٤] ومنه تسبح لإصلاح الصوت وحسيه، أو ليهدى مامه من حصاه، أو للإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح كما في 'سبح'. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] **والتأيف** التأيف أن يقول: "أف" أو "نف" سفع التراب أو التصحر. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] **والأنين**: وهو "أه" بسكون الهاء مقصوراً بوزن "دع" يقال: إن الرجل يئن بالكسر أنينا وأنايا بالضم صوت، فهو أن كعائن، وهي هـ [حاشية طحطاوي ومراقي الفلاح: ٣٢٤]

والتأوه: وهو أن يقول: "أوه"، وفيها نغمة كثيرة تمدد لا تمدد مع تشديد أو و مفتوحة وسكون الهاء وكسرها. [مراقي الفلاح: ٣٢٤] **وارتفاع** هو أن تحصل به حروف مسموعة. (مراقي الفلاح) **من وجع الخ** هو قيد ثلاثه، وقوله: 'لا من ذكر جنة أو نار' عائد إلى الكل أيضاً، فالخاضل: أنه إن كان من ذكر الجنة أو النار فهو من على ريدة الخشوع، وهو صريح فيما فقال "لهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار"، لم تفسد صلاته، وإن كان من وجع أو مصيبة فهو من على إصهارهما، فكأنه قال: إني مصاب، والدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يكن هناك صريح يخالفها. [البحر الرائق بحذف: ٨/٢]

وتشميت عطاس الخ هو ما بين المعجمة أفصح من سبع مهملة: ندعاء باحير، وهو من بصافة المصدر إلى مفعوله، أي عطاس المصبي العاصي، فبدلاً من مصبي؛ لأنه لو قاله لعاطس نفسه لا تفسد؛ لأنه بمنزلة قوله. رحمي الله، وبه لا تفسد، ولو قال: "أحمد لله" فمن العاصي نفسه لا تفسد، وكذا من غيره إن أراد الثواب اتدافاً، كما تفسد اتفاقاً إذا أراد به تعليم العاصي أن يقول ذلك، وهو أراد به الخوف للعاطس لا تفسد. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٥، مراقي الفلاح]

بـ "يرحمك الله"، وجواب مستفهم عن ند بـ "لا إله إلا الله"، وخبر سوء بالاسترجاع، وسار بـ "الحمد لله"، وعجب بـ "لا إله إلا الله" أو سبحان الله، وكل شيء قصد به الجواب كـ "يا يحيى خذ الكتاب"، ورؤية متيمم ماء، وتقام مدة ماسح الخُفِّ ونزعه، وتعلم الأُمِّي آية، ووجدان العاري ساتراً، وقدرة المؤمِّي على الركوع والسجود، وتذكر فائتة لذي ترتيب، واستخلاف من لا يصلح إماماً،
ولو يعمل يسر
كأني ومعدور

وحواف مستفهم إلخ نال قيل: أَمَعَ لَه إِلَه حَرَّ فقال: لا إله إلا الله. [حاشية السبكي ١ ٣٩٤]
بالاسترجاع استرجع ربه قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أي أحر أحد مصلياً حر يخره مثل موت الله، فقال وهو في الصلاة: إنا لله وإنا إليه راجعون فسدت صلاته. **وسار** أي أحر أحد مصلياً خسر يسره مثل ولادة الله، فقال: الحمد لله فسدت صلاته. **وعجب إلخ** أي يفسد الصلاة جونه خسر بعجه بقوله: لا إله إلا الله، أو "سبحان الله". وكل شيء **إلخ** عَمَّه فشمّل ما إذا كان من القرآن أو من غيره، فلو ذكر الشهادتين عند ذكر المؤدود هما أو سمع ذكر الله، فقال: حلّ حلاله، أو ذكر النبي ﷺ فصرى عليه، أو قال عند حتم الإمام القراءة: صدق الله العظيم أو صدق رسوله، أو سمع الشيطان فبعه، أو ناده ربح أن يخبر بالتكبير ففعل فسدت. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٦]

كـ "يا يحيى" مثلاً طيب رجل اسمه يحيى من رجل وهو يصلي كئيباً، فقال المصلي: يا يحيى! حد الكتاب. **ورؤية متيمم ماء:** [أراد به ماء قدر على استعماله (مراقي الفلاح)] فشمّل ما إذا كان مقتدياً أو إماماً، أما إذا كان إماماً فظاهر، وأما إذا كان مقتدياً فهو مقيد بما إذا لم ير الماء إمامه.

وتقام. أي يفسد صلاة المصلي إذا تمت مدة مسح حقه وهو في الصلاة؛ لروال طهارة المرحلين. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٧]
مدة ماسح إلخ: وهي للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٧]
ساتراً أطلقه وهو مقيد بساتر يبرمه الصلاة فيه أن كان مالكا له أو أُنِحَ له. وهو صاهر أو حسي وعده ما بظهره به أو لا، إلا أن ربه طاهر، فخرج نفس الكل وما م يحبه مالكة. [مراقي الفلاح: ٣٢٧، حاشية الطحطاوي تنصرف]
وتذكر فائتة إلخ. أي إذا تذكر مصل دو ترتيب أن عليه فائتة قل هذه فسدت صلاته، وهذا الفساد فساد موقوف، فإن صلى خمسا متذكرا الفائتة وقصاها قل حروح وقت الخامسة بطل وصف ما صلاه قبلها وصار فعلا، وإن لم يقضها حتى حروح وقت خامسة صححت، وارتفع فسادها. [مراقي الفلاح: ٣٢٨]
واستخلاف إلخ. أي صلى قارئ به، ثم سبقه حدث وسط الصلاة فاستحلف ذلك القارئ أمياً من المقتدين فسدت صلاته وصلواتهم.

وطلوع الشمس في الفجر، وزوالها في العيدين، ودخول وقت العصر في الجمعة، وسقوط الجبيرة عن برء، وزوال عذر المعذور، والحدث عمداً أو بصنع غيره، والإغماء، والجنون، والجنابة بنظر أو احتلام، ومحاذاة المشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة تحرمة في مكان متحد بلا حائل ونوى إمامتها، وظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه، ككشف المرأة ذراعها،
وصه

وطلوع الشمس الخ مثلاً شرح رجل في صلاة الفجر وطلعت الشمس في أثناءها فسدت صلاته.
ورواها الخ مثلاً شرع قوم في صلاة العصر أو العيد، فرأى الشمس وهم في صلاتهم فسدت صلاتهم.
وسقوط جبيرة الخ أي كان الرجل ماسحاً على حيرة، فشرع في الصلاة، فسقطت بعد برء فسدت صلاته، ولو سقطت لا عن برء لا تعد. عمداً أفاد أن الصلاة لا تعد سبق الحدث؛ لأن المسوق به يبي بالشرط المعلومة في البناء. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩]

أو احتلام إن قيل: لا حاجة إلى ذكر إضافة الطلوع إلى الاحتلام لسبق صلاتها بالنوم؟ فالجواب أن هذا محمول على ما إذا نام في صلاته على وجه لا يظنها فاحتتم. [حاشية الصحطاوي بتعريب ٣٢٩] ومحاذاة أي محاذاة الرجل المشتهاة ساقها وكعبها في الأصح ولو محرماً له أو روجة اشتبهت ولو ماصياً كعجور شوهاء، ولتفسير الصحيح لمحاذاة هو أن تقوم امرأة تحب الرجل أو قدمه من غير حائل، إما قيد بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه مكلفاً، وإلا فلا فساد، وقيد بـ "المشتهاة" اختاراً عن محاذاة الأمرد فإنها لا تعد، وشد من أفسد لها، وأضيق فيها فعمت الحرة والأحسية والروجة والعجور الشوهاء. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١، مراقي الفلاح تنصرف]

في صلاة الخ الحار والمحور في محل نصب على الحال أي حال كونهما في صلاة، فخرج محاذاة الخوة، فإنها غير مفسدة؛ لعدم انعقاد صلاتها [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩] مطقة فلا تطل صلاة الحارة. [مراقي الفلاح: ٣٢٩] مستتركة تحرمة باقتنائهما بإمام أو اقتداؤها به [مراقي الفلاح: ٣٢٩] في مكان الخ هو احتلف المكان بأن كانت المرأة على مكان عال بحيث لا يحادي شيء منه شيئاً منها لا تعد. [حاشية الصحطاوي: ٣٣٠]

ونوى إمامتها. فإن لم يوها لا تكون في الصلاة فانتمت المحاذاة. [مراقي الفلاح: ٣٣١] وهذا القيد مستعنى عنه لعدمه من قيد الاشتراك؛ إذ لا اشتراك إلا سية الإمام إمامتها؛ لأنه إذا لم يوه إمامتها لا يصح اقتداؤها. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١] ولو اضطر الخ وفي 'الحاية': إذا اضطر إلى الكشف يبي، وإلا لا، وبه حرم في التنوير وشرحه. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١]

للوضوء وقراءته ذاهبا أو عائدا للوضوء، ^{لا تسبحه} ومكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً، ومجاوزته ماء قريباً لغيره، وخروجه من المسجد بظن الحدث، ومجاوزته الصفوف في غيره بظنه، وانصرافه ظاناً أنه غير متوضئ، أو أن مدة مسحه انقضت، ^{أو السرة} أو أن عليه فائنة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد، وفتحته على غير إمامه، والتكبير ^{بضم} لي هذه المسائل ^{أي يفسد الصلاة فتحه} بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته إذا حصلت هذه المذكورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد، ويفسدها أيضاً مد الهمزة في التكبير، وقراءة ما لا يحفظه من مصحف، ^{صلاة}

ومكثه إلخ أصبغه وهو مقيد بعده العذر، أما إذا كان به عذر كمكثه لرحام أو ليفضع رعايه، فإنه يبي. **وحروجه** كما إذا أرسل من أنفه ماء قطعه دما فخرج من المسجد فسدت صلاته.

بطل الحدث قيد بـ "بطل الحدث"؛ لأنه لو طس أنه افتتح على غير وضوء، أو كان ماسحاً على الخفين فطل أن مدة مسحه قد انقضت، أو كان متيمماً فرأى سراً قطعه ماء، أو كان في الظهر فطل أنه لم يصل الفجر، أو رأى حمرة في ثوبه فطل أنها نجاسة فانصرف حيث تفسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد؛ لأن الانصراف على سبيل الرقص. (الحر الرائق) **وانصرافه إلخ** أي إذا انصرف المصلي عن موضع صلاته بطل أنه غير متوضئ، أو مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائنة تحب عليه أدؤها أولاً، تفسد صلاته في الصور كلها.

من المسجد اعلم أنه قد وقع في نسخ "نور الإيضاح" كتبها بعد هذا ما صورته: "والأفضل الاستئذان خروجاً من الخلاف، وفي بعضها: 'الأفضل الاستئذان' فقط، وهذا مما لا يحصل؛ فإن المسائل كلها حكم فيها بفساد الصلاة، فما معنى أفضلية الاستئذان؟ فاعلمها من الشارح، ووقع ههنا سهو من الناسخين، فأحققها في المتن.

غير إمامه يشمل فتح المقتدي على المقتدي، وعلى غير مصلي، وعلى المصلي وحده، وفتح الإمام والمفرد على أي شخص كان، وكل ذلك مفسد إلا إذا قصد به التلاوة دون الفتح، وبظيره ما لو قيل له: ما مالكت؟ فقال: الخيل والبعال والحمير، فإنه يفسد صلاته إن أراد به جواباً، وإلا فلا، وإن فتح على إمامه لا تفسد استحساناً. [تنبيه الحقائق: ١، ٣٩٣] **والتكبير إلخ** قيد بـ "التكبير"؛ لأنه لو بوى نفسه فقط لا يكون قاطعاً للأولى، وأخرج بـ "الصلاة" الصوم، وأخرج بـ "أخرى" ما إذا كانت عين الأولى. مثال الفساد كالمفرد إذا بوى الاقتداء، وعكسه

كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى فرض أو نقل وعكسه نيته. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٣٣٤]

إذا حصلت إلخ قيد سطلان الصلاة في جميع ما ذكره من قوله: "ورؤية متيمم ماء إلخ".

وأداء ركن أو إمكانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة، ومساابقة المقتدي ^{كركع ج} بركن لم يشاركه فيه إمامه، ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق، وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صُلْبِيَّة تذكُّرها بعد الجلوس، وعدم إعادة ركن أدَّاه نائماً، وقهقهة إمام المسبوق، وحدثه العمد بعد الجلوس الأخير، والسلام على رأس ركعتين في غير الثنائية ظاناً أنه مسافر أو أنها الجمعة، أو أنها التراويح ^{كأنعرب ورباعية المقيم وقد كان مقيماً} وهي العشاء، أو كان قريب عهد بالإسلام فظن الفرض ركعتين.

أو إمكانه أي مضى زمن يسع أداء ركن. [مراقي الفلاح: ٣٣٧] **كشف العورة الخ** أراد كشف العورة ما يعم كشف ربع العصو منها، والحاصل: أن الكشف الكثير في الرمز الكثير مصرّ، والقبيل في القبيل غير مصر كالكثير في القليل، والقبيل في الكثير. [حاشية الطحطاوي: ٣٣٧ تنقيح وتأخير] **ومساابقة المقتدي الخ** كما لو ركع ورفع رأسه قبل الإمام ولم يعده معه أو بعده وسلم، وإذا لم يسلم مع الإمام وساقه بالركوع وسجود في كل الركعات قضى ركعة بلا قراءة؛ لأنه مدرّك أو صلاة الإمام لاحق، وهو يقضي قبل فراغ الإمام، وقد فاتته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع والسجود، فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأول، وفي الثالثة عن الثانية، وفي الرابعة عن الثالثة، فيقضي بعده ركعة غير قراءة. [مراقي الفلاح: ٣٣٧]

للمسبوق بأن قام المسبوق بعد ما سم الإمام، أو قبل تسليمه بعد فعود الإمام قدر التشهد، وقيد لمسبوق ركعته بسجدة، فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته؛ لأنه اقتدى بعد وجود الأفراد ووجوبه فتفسد صلاته، وقيداً قيام المسبوق بكونه بعد فعود الإمام قدر التشهد؛ لأنه إن كان قبله لم يجزه؛ لأن الإمام بقي عليه فرض لا ينفرد به المسبوق، فتفسد صلاته. [مراقي الفلاح: ٣٣٧]

وعدم إعادة الجلوس الخ كمن صلى صلاة وجلس في آخرها، وتذكر بعد ما قعد قدر التشهد أنه ترك سجدة صلاتية في ركعة من هذه الصلاة، فسجدها ولم يعد الجلوس الأخير فسدت صلاته؛ لأنه لا يعتد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الأركان. **نائماً** أي رجل صلى صلاة وأدى ركناً من أركانها حال كونه نائماً، ولم يعده بعد الاشتهاء منه تفسد صلاته. **وقهقهة إمام الخ** أي صلى مسبوق مع الإمام، فلما جلس الإمام في الفعدة الأخيرة وأتمها قهقهة مكان التسليم، تفسد صلاة المسبوق لا صلاة الإمام، أما فساد صلاة المسبوق فلكون التفسد في وسط صلاته، وأما عدم فساد صلاة الإمام؛ فلأن المنافي وجد في آخر صلاته.

باب زلة القارئ

قال المحشي: لما رأيت مسائل زلة القارئ من أهم ما يحب العلم بها، والناس عنها غافلون، ووجدت ما في 'الطحطاوي' على 'المراقي' أوفى ما في هذا البحث ألحقته بهذا الكتاب مراعاة لمن سلك طريق الهدى، واجتنب سبل الأهوى؛ ليكون وقايا من البيرار، ووسيلة إلى الجحار، ورجحانا في ميراثي عند حفة الميرار، وعليه التكالل. قال:

تكميل: زلة القارئ من أهم المسائل. وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم أنه ليس له قاعدة نسي عليها، فالأصل فيها عند الإمام ومحمد **تغير المعنى تعييراً فاحشاً، وعدمه للفساد، وعدمه مطلقاً** سواء كان اللفظ موحوداً في القرآن، أو لم يكن. وعند أبي يوسف **إن كان اللفظ بطوره موحوداً في القرآن** لا يفسد مطلقاً تغير المعنى تعييراً فاحشاً أولاً، وإن لم يكن موحوداً في القرآن يفسد مطلقاً، ولا يعتبر الإعراب أصلاً. ومحل الاختلاف في الخطأ والسبأ، أما في العمد، فتمسده مطلقاً بالاتفاق إذا كان مما يفسد الصلاة، أما إذا كان ثناء فلا يفسد ولو تعمده ذلك أفاده ابن أمير الحاج.

رُتلة القارئ: [أي وقوع الزلل من القارئ في الصلاة. (الطحطاوي على الدر)] وذهب بعض العلماء إلى عدم الفساد خطأً القارئ أصلاً ذكره في "القيّة"، وحكي عن أبي القاسم الصغار أن الصلاة إذا حارت من وجهه، وفسدت من وجهه، يحكم بالفساد إحتياطاً إلا في باب القراءة؛ لأن لباس فيها عموم السوى. (الطحطاوي على الدر)

تعير المعنى الخ وفي "المصمرات": قرأ في الصلاة خطأ فاحشاً، ثم أعاد، وقرأ صحيحاً فصلاته جائزاً، قال أبو السعود: هذا يقتضي عدم فسادهما بالخطأ في القراءة مطبقاً تعير المعنى أم لا. كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل أو لا. **للفساد** لف وبشر على الترتيب، أي إن تعير المعنى رُتلة القارئ فسدت الصلاة عدماً، وإلا لا، ولا يشترط كون اللفظ المقروء به موجوداً في القرآن.

سواء كان اللفظ إلخ اعلم أن المسألة على أربعة أوجه: إما أن يكون مثل اللفظ المقروء له رة موجودا في القرآن أو لا، وكلاهما على نوعين: إما أن تعبر المعنى تعبيرا فاحشا أو لا، فالأول: كما إذا قرأ: وإليس ودا الكفل مكان قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّجْمِ إِذَا تَوَلَّىٰ﴾، والثاني: كما إذا قرأ: ﴿مِنْ مَعْدِنَ﴾ مكان قوله تعالى: ﴿مِنْ مَعْدِنٍ﴾، والثالث: كما إذا قرأ: "هذا العبار" مكان قوله: ﴿هَذِهِ الْبَابُ﴾، وكذا إذا قرأ: "يوم تبلى السرائل" باللام في آخره مكان الراء في ﴿فِي آخِرِهَا﴾، والرابع: كما إذا قرأ "قيامين" مكان ﴿فِي مَسَجِدَيْنِ﴾، والمعتبر في عدم الفساد عند عدم تعبير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عند أبي يوسف - . والموافقة في المعنى عندهما.

وفي هذا الفصل مسائل: الأولى: الخطأ في الإعراب، ويدخل فيه تخفيف المشدد، وعكسه، وقصر الممدود، وعكسه، وفك المدغم، وعكسه، فإن لم يعبر به المعنى لا تفسد به صلاته بالإجماع كما في 'المضمرات'، وإذا تعبر المعنى نحو أن يقرأ: **سَمِعْنَا بِمَا كُنَّا نَعْمَلُ** (النقرة: ١٢٤) يرفع 'إبراهيم' ونصب 'رَبِّهِ' فالصحيح عنهما: الفساد، وعلى قياس قول أبي يوسف: لا تفسد؛ لأنه لا يعتبر الإعراب، وبه يعني، وأجمع المتأخرون كـ محمد بن مقاتل، ومحمد بن سلام، وإسماعيل الراهد، وأبي بكر سعيد البلخي، والهدوي واس الفصل والحدوي عني أن الخطأ في الإعراب لا يفسد مطلقاً، وإن كان مما اعتقده كفر؛ لأن أكثر الناس لا يميرون بين وجوه الإعراب، وفي اختيار الصواب في الإعراب إيقاع الناس في الحرج، وهو مرفوع شرعاً.

وعلى هذا مشى في 'الخلاصة'، فقال: وفي 'السوارل': لا تفسد في الكل، وبه يعني، ويسفي أن يكون هذا في ما إذا كان خطأ أو عنطاً، وهو لا يعلم، أو تعمد ذلك مع ما لا يعبر المعنى كثيراً كنصب الرحمن في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ** (طه: ٥)، أما لو تعمد مع ما يعبر المعنى كثيراً، أو يكون اعتقاده كفرًا فانفساد حينئذ أقل الأحوال، والمعنى به قول أبي يوسف: وأما تخفيف المشدد: كما لو قرأ: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلُونَ** بالتحفيف، فقال المتأخرون: لا تفسد مطلقاً من غير استثناء على المختار؛ لأن ترك المد والتشديد بمسألة الخطأ في الإعراب كما في 'قاضي حان'، وهو الأصح كما في 'المضمرات'، وكذا نص في 'الدحيرة' على أنه الأصح، كما في 'اس أمير الحاج'، وحكم تشديد المحفف كحكم عكسه في احلاف والتفصيل، وكذا إظهار المدغم، وعكسه فالكل نوع واحد كما في 'الجلي'.

في الإعراب الأولى التعبر بالحركات؛ ليشمل حركات اليبية ككسر **وَمَنْ يَنْصُرْهُمُ فَلَهُمُ الْكُفْرُ** "مكان فتحها، وفتح باء **عَنْدَهُ** مكان ضمها؛ فإنها لا تفسد حيث لم يغير المعنى. (الطحطاوي على الدر)

تحفيف قال في 'البرارية' إن لم يعبر المعنى نحو: **فَلَمَّا كَانَتْ هُدُومُهُمْ** لا يفسد، وإن غير نحو: **وَمَنْ يَنْصُرْهُمُ فَلَهُمُ الْكُفْرُ** (الأعراف: ١٦٠)، **وَمَنْ يَنْصُرْهُمُ فَلَهُمُ الْكُفْرُ** (يوسف: ٥٣): اختلفوا، والعمامة عني أنه يفسد اهـ، وفي 'الفتح' عمدة المشايخ عني أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الإعراب فلدا قال كثير بالفساد في تخفيف **وَمَنْ يَنْصُرْهُمُ فَلَهُمُ الْكُفْرُ** لأن 'يا' محققا الشمس، والأصح لا يفسد، وهو لغة قبيحة في إثبات المشددة. (رد المختار) **وعكسه**: فلو قرأ: "فَعَيْنَا" بالتشديد لا تفسد.

وفك المدغم: كقولنا: اهدنا الصراط، بإظهار اللام. (مراقي الفلاح) **نحو أن** كُنْص همزة العماء وضم هاء الخلافة في قوله تعالى: **وَمَنْ يَنْصُرْهُمُ فَلَهُمُ الْكُفْرُ** (فاطر: ٢٨). **لا يفسد**. قال قاضي حان. وما قاله المتأخرون أوسع، وما قاله المتقدمون أحوط.

المسألة الثانية: في الوقف والابتداء في غير موضعهما، فإن لم يتغير به المعنى لا تفسد بالإجماع من المتقدمين والمتأخرين، وإن تغير به المعنى ففيه اختلاف، والفتوى على عدم الفساد بكل حال، وهو قول عامة علمائنا المتأخرين؛ لأن في مراعاة الوقف والوصل إيقاع الناس في الحرج لا سيما العوام، والحرج مرفوع، كما في "الدحيرة" و"السراجية" و"الصاب"، وفيه أيضاً: لو ترك الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلاته عدنا، وأما احكم في قطع بعض الكلمة كما لو أراد أن يقول: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ فقال: "ال"، فوقف على "اللام"، أو على "الحاء"، أو على "الميم"، أو أراد أن يقرأ: ﴿عَدَدُ﴾ فقال: "والعا" فوقف على "العين"، لا يقطع نفسه أو سياتر الباقي، ثم تم، أو انتقل إلى آية أخرى، فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن غير المعنى؛ للضرورة وعموم السوى، كما في "الدحيرة"، وهو الأصح، كما ذكره أبو البيث.

المسألة الثالثة: وضع حرف موضع حرف آخر، فإن كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن، ولم يتغير به المعنى المراد، لا تفسد، كما لو قرأ: "إن الطائون" بواو الرفع أو قال: "والأرض وما دحها" مكان "طحها"، وإن خرجت به عن لفظ القرآن، ولم يتغير به المعنى لا تفسد عددها، خلافاً لأبي يوسف. - كما قرأ: "قيامين بالقسط" مكان ﴿قَامِينَ﴾، أو "دواراً" مكان ﴿دَارَ﴾، وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن، وتغير به المعنى، فالخلاف بالعكس، كما لو قرأ: "وأنت حامدون" مكان ﴿وَمِنْهُمْ﴾، ولم يتأخرين قواعد أخر غير ما ذكرنا، واقتصرنا على ما سبق، لأصداها في كل الفروع، بخلاف قواعد المتأخرين وأعلم أنه لا يقيس مسائل رلة القارئ بعضها على بعض إلا من له دراية باللغة العربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج إليه التفسير، كما في "مبة المصلي" وفي "النهر": وأحسن من لحص من كلامهم في رلة القارئ الكمال في "زاد المقيم" فقال: إن كان الخطأ في الإعراب ولم يتغير به المعنى ككسر ﴿وَمِنْهُمْ﴾ مكان فتحها، وفتح باء ﴿عَدَدُ﴾ مكان ضمها لا تفسد، -

في غير موضعهما قال في "البرارية": الابتداء إن كان لا يعبر المعنى تعبراً فاحشاً لا يفسد، نحو: الوقف على الشرط قبل الجزاء، والابتداء بالجزاء، وكذا بين الصفة والموصوف، وإن غير المعنى نحو: ﴿سَبِّحْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: ١٨) ثم ابتدأ بـ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لا يفسد عند عامة المشايخ؛ لأن العوام لا يميزون، ولو وقف على ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ ثم ابتدأ بما بعده لا تفسد بالإجماع. (رد المختار)

المتأخرين فإن بعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه، ولكن الفروع غير مضطرة على شيء من ذلك، فالأولى الأحذ فيه بقول المتقدمين؛ لانضباط قواعدهم، وكون قولهم أحوط، وأكثر الفروع المذكورة في الفتاوى منزلة عليه. (رد المختار)

بلا عمل كثير، أو مرّ مار في موضع سجود لا تفسد وإن أتمّ المار، ولا تفسد بنظره إلى فرج المطلقة بشهوة في المختار وإن ثبت به الرجعة.

فصل [فيما يكره للمصلي]

يكره للمصلي سبعة وسبعون شيئاً: ترك واجب أو سنة عمداً.....

تقريراً لا تحديداً

بلا عمل كثير قيده به؛ لأنه إذا كان مضعه كثيراً فلا خلاف في الفساد. **مرّ مار** الخ هو مركب من ماضي المرور واسم فاعل منه، أي مرّ أحد من المارين. ثم الكلام في هذه المسألة في سبعة عشر موضعاً: الأول: ما ذكره في الكتاب من عدم الفساد. الثاني: أن المار أتم، والكراهة تحريمية. والثالث: في الموضع الذي يكره المرور فيه، وفيه اختلاف، واختار المصنف أنه موضع سجوده، والمذهب الصحيح أن الموضع الذي يكره المرور فيه هو أمام المصلي في مسجد صغير، وموضع سجوده في مسجد كبير، أو في الصحراء، أو أسفل من الدكان أمام المصلي لو كان يصلي عليها بشرط محاذة أعضاء المار أعضاءه.

الرابع: أنه يسفي لمن يصلي في الصحراء أن يتحد أمامه سترة. والخامس: أن المستحب أن يكون مقدارها ذراعاً فصاعداً. السادس: احتلموا في مقدار غلطها، فهي الهدية: ويسعي أن تكون في غلط الإصبع السابع: أن من السنة عررها إن أمكن. الثامن: أن في استئان وضعها عند تعدد عررها حنفاء، فاختار في الهدية أنه لا عبرة بالإنقاء. التاسع: أن السنة القرب منها. العاشر: أن السنة أن يجعلها على أحد حاجبيه. الحادي عشر: أن سترة الإمام تجزئ عن أصحابه. الثاني عشر: أنه لا بأس بالمرور وراء السترة.

الثالث عشر: أنه إذا لم يجد ما يتحده سترة فالحظ ليس بمسنون. والرابع عشر: في بيان كيفية الخط، فمنهم من قال: يحط بين يديه عرضاً مثل الهلال، ومنهم من قال: يحط بين يديه طولاً، وذكر النووي: أنه المختار. الخامس عشر: درء المار بين يديه، وهو بالإشارة باليد، أو بالرأس، أو بالعين، أو بالسج. السادس عشر: أن ترك الدرء أفضل. السابع عشر: أنه لا بأس بترك السترة إذا أمن المرور، ولم يواحه الطريق. [الحر الرائق: ٢/٢٥٥، ملخصاً وبصرف]

ولا تفسد نظره الخ: اعلم أن الروح إذا طلق روجته طلاقاً صريحاً فالطلاق رجعي، فله خيار الرجعة، وإن نظر إلى فرجها بشهوة فتشت به الرجعة، فحاصل الكلام: أن المصلي لو نظر وهو في الصلاة إلى فرج امرأته المطلقة بالطلاق الرجعي فتشت به الرجعة، ولكن لا تفسد صلاته. **يكره للمصلي** المكروه ضد المحبوب، وما كان البهي فيه ظنياً كراهته تحريمية إلا لصارف، وإن لم يكن الدليل بهياً، بل كان مفيداً للترك الغير الحارم، فهي تبرهية، والمكروه تنزيهاً إلى الحل أقرب، والمكروه تحريماً إلى الحرمة أقرب، وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة لترك واجب وجوباً، وتعاد استحباباً بترك غيره. [مراقي الفلاح: ٣٤]

كعبته بثوبه وبدنه، وقلب الحصى إلا للسجود مرة، وفرقة الأصابع، وتشبيكها،
جمع حصاة الخجارة الصغار
 والتخصر، والالتفات بعنقه، والإقعاء، واقتراش ذراعيه، وتشمير كفيه عنهما،
تشية كم
 وصلاته في السراويل مع قدرته على لبس القميص، ورد السلام بالإشارة،
لأنه سلام معي
 والتريع بلا عذر، وعقص شعره، والاعتجار، وهو شد الرأس بالمنديل وترك
 وسطها مكشوفاً،

كعبته بثوبه الخ قال بدر الدين الكردي: العبث: ما لا عرض فيه شرعاً، والسعة: ما لا عرض فيه أصلاً، وفي
 'الجوهرية': العبث: ما لا لذة فيه، وما فيه لذة فهو اللعب. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥] **للسجود** أي ليتمكن
 من السجود التام، أما إذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كما في "النهر". [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥]
وفرقة أي عمرها أو مذهبها حتى تصوت. [مراقي الفلاح: ٣٤٦] وأما حارج الصلاة ففي 'القهستاني': وتكره
 حارج الصلاة عند كثيرين. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٦] **وتشبيكها** التشبيك: إدخال بعض الأصابع في
 بعضها. **والتخصر** وهو أن يضع يده على حاصرته، وهي ما بين عظم رأس الورك وأسفل الأضلاع. [حاشية
 الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٣٤٧] **والالتفات** الخ اعلم أن الالتفات ثلاثة أنواع: مكروه: وهو ما ذكر،
 ومباح: وهو أن يظفر مؤخر عيبيه بجمعة ويسرة من غير أن يلوي عنقه، ومطل: وهو أن يخوض صدر عن القبة إذا
 وقف قدر أداء ركن مستديراً كما تحته في "الحر"، وهذا إذا كان من غير عذر، أما نه فلا؛ لتصريحهم بأنه لو
 ظل أنه أحدث فاستدبر القبة، ثم علم أنه لم يحدث، ولم يخرج من المسجد، لا تطل، وفي الشرح: والأولى ترك
 النوع الثاني؛ لأنه يناقض الأدب بغير حاجة. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٧]

والإقعاء: هو أن يصع أليتيه على الأرض وينصب ركبتيه، ويضمهما إلى صدره، ويضع يديه على الأرض.
 [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٣٤٨] **وتشمير الخ** سواء كان إلى المرفقين أولاً. (حاشية الطحطاوي)
وصلاته: اعلم أن المستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة أثواب: إزار وقميص وعمامة، وللمرأة في قميص وخمار ومقنعة.
 [مراقي الفلاح: ٣٤٩] **والتريع** الخ هو إدخال الساقين تحت الفخذين فصارت أربعة، وليس بمكروه خارجها؛
 لأن جُلّ قعود النبي ﷺ كان التريع، وكذا عمر بن خطاب رضي الله عنه. [مراقي الفلاح: ٣٤٩] تتقدم وتأخير
وعقص شعره هو شده على القفا أو الرأس. [مراقي الفلاح: ٣٤٩] ثم الكراهة إذا فعله قبل الصلاة وصلى به
 على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمده للصلاة أم لا، وأما لو فعل شيئاً من ذلك، وهو في الصلاة تفسد صلاته؛ لأنه
 عمل كثير بالإجماع. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٠] **بالمنديل** يسبح يتمسح به من العرق وغيره.

وكف ثوبه، وسدله، والاندراج فيه بحيث لا يخرج يديه، وجعل الثوب تحت إبطه الأيمن، وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر، والقراءة في غير حالة القيام، وإطالة الركعة الأولى في التطوع، وتطويل الثانية على الأولى في جميع الصلوات، وتكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض، وقراءة سورة فوق التي قرأها، وفصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين، وشم طيب، وترويقه بثوبه، أو مروحة مرة أو مرتين، وتحويل أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره، وترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، والتثاؤب، وتغميض عينيه، ورفعهما للسماء، والتمطي، والعمل القليل،

وكف ثوبه: أي رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود، وقيل: أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه. [مراقي الفلاح: ٣٥٠] **وسدله:** هو في الشرع: الإرسال بدون لس معتاد، مثلاً يجعل الثوب على رأسه وكتفيه، أو كتفيه فقط، ويُرسل جوانبه من غير أن يصمها. [مراقي الفلاح: ٣٥٠] وهذا إذا كان بعير عذر، أما العذر كبرد وحر شديد فلا يكره. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٠] **في التطوع:** أما في الفرض؛ فإنه مسنون إجماعاً في صلاة الفجر، وكذا في غير الفجر عند محمد، وعليه الفتوى [حاشية الطحطاوي: ٣٥١]

وقراءة سورة إلخ: كمن قرأ في الأولى سورة الإخلاص، وفي الثانية سورة هب، قال ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن مكوساً، فهو مكوس، وما شرع لتعليم الأطفال إلا لتيسير الحفظ بقصر السور. [مراقي الفلاح: ٣٥٢] **وفصله بسورة:** وقال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان. [مراقي الفلاح: ٣٥٢] **وترويقه:** هو جلب الروح بفتح الراء نسيم الريح. **مروحة إلخ:** بكسر الميم وفتح الواو. آلة يحرك بها الريح؛ ليعتد به عند اشتداد الحر، يقال لها في الهدية: يحمها، والجمع: مراوح. [مراقي الفلاح: ٣٥٣]

مرة أو مرتين: هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات، والقليل دون ذلك، والذي في "الذخيرة": أنها تفسد بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الكم. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٣] **وتغميض عينه إلخ:** أطلقه وهو مقيد بعير مصححة كما إذا عمضهما لرؤية ما يمنع خشوعه فلا كراهة. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤]

والتمطي: أي التمدد وهو مد يديه وإبداء صدره، والعمامة يحطوون بإبدال يائه عياً. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤] **والعمل القليل:** أطلقه وهو مقيد بالمباي للصلاة، وأفراده كثيرة: كتف شعرة، ومم الرمية عن القوس مرة في صلاة الخوف، كالمشي في صلاته. [مراقي الفلاح: ٣٥٥] أما المطلوب في الصلاة فهو منها كتحرك الأصابع لعباً التسييح في صلاته. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]

وأخذ قملة وقتلها، وتغطية أنفه وفمه، ووضع شيء في فمه يمنع القراءة المسنونة، والسجود على كور عمامته، وعلى صورة، والاقتصار على الجبهة بلا عذر بالأنف،
والصلاة في الطريق والحمام، وفي المخرج، وفي المقبرة، وأرض الغير بلا رضاه،
وقريبا من نجاسة، ومدافعا لأحد الأخشين، أو الريح، ومع نجاسة غير مانعة إلا إذا
خاف فوت الوقت أو الجماعة، وإلا ندب قطعهما، والصلاة في ثياب البذلة،
وإن لم يخف الفوت

واحد قملة [أي التعرض لها عند عدم الإيداء] القمل: دويبة تتولد من الوسخ والعرق في بدن الإنسان إذا علاه ثوب أو شعر، تلسعه وتغتذي بدمه، والواحد قملة. (أقرب الموارد) **وقتها** أي من غير عذر، فإن تشغله بالعص كسمة وبرغوث لا يكره الأخذ، ويختار عن دمها، [مراقي الفلاح: ٣٥٥] وإذا أحدها بعد التعرض بالإيداء، فإما أن يقتلها أو يدفنها، والدفن أولى، وهذا في غير المسحود، أما فيه فلا بأس بالقتل بعمل قبيل، ولا يطرحها فيه بصريق الدفن أو غيره مطلقاً، سواء كان في الصلاة أم لا. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]

القراءة المسنونة أما إذا مع أصل القراءة، أو لزم منه تعبير بما يفسد، فسدت، وإن مع الواجب كرهه تحريماً. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥] **والسجود الخ** مقيد بما إذا كان من غير ضرورة حراً أو برداً أو خشونة أرض. [مراقي الفلاح: ٣٥٥] وإظهار أن الكراهة تسريعية، ويكره لو فعله لدفع التراب عن وجهه لشكر، وعن عمامته لا لعدم. [حاشية الطحطاوي تصرف: ٣٥٥] **وفي المفرد** وفي "راد الفقير": وتكره الصلاة في المقبرة إلا أن يكون فيها موضع أعده للصلاة لا نجاسة فيه، ولا قدر فيه. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٧] **بلا رضاه** بأن كانت لدمي مطلقاً، لأنه يأبى أو نسلم وهي مروعة أو مكرونة، ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها سيء الخلق، وهو كان في بيت إنسان الأحسن أن يستأدنه، وإلا فلا بأس. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨]

وقرباً من نجاسة أي ويكره أداء الصلاة قريباً من نجاسة. **إلا إذا حاف الخ** طاهره أنها تنفي الكراهة عند دلت، والذي يفيد كلام غيره الكراهة، وارتكابها حينئذ من ارتكاب أحف الضررين، والذي في "الزيعي". ينبغي أن يقصعها إذا كان في الوقت سعة، أما إذا ضاق بحيث تفوته الصلاة إذا تخفف وتوصلاً، فإنه يصلي بهذه الحالة؛ لأن الأداء مع الكراهة أولى من القضاء. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨] **البذلة** بكسر الباء وسكون الدال المعجمة: ثوب لا يصال عن الدس تمتن، وقيل: ما لا يذهب به إلى الكبرياء، والظاهر أن الكراهة للتزيه كما في "البحر". [حاشية الطحطاوي: ٣٥٩]

ومكشوف الرأس لا للتدلل والتضرع، وبحضرة طعام **يميل** إليه، وما يشغل البال ويخل بالخشوع، وعدّ الآي والتسبيح باليد، وقيام الإمام في المخراب أو على مكان أو الأرض وحده، والقيام خلف صف فيه فرجة، ولبس ثوب فيه تصاوير، وأن يكون فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بحذائه صورة، إلا أن تكون صغيرة

ومكشوف الرأس أي ويكره أن يصلي الرجل حال كونه كاشفاً رأسه؛ تكاسلاً لا للتدلل والتضرع، وقال في "التحيس". ويستحب له ذلك، قال الحلال السيوطي: "احتنعوا في "الحشوع"، هل هو من أعمال القبح كالخوف، أو من أعمال الخوارج كالسكون أو هو عبارة عن المجموع، قال الرازي: الثالث أولى. [مراقي الفلاح: ٣٥٩]

وخصره طعام الخ مقيد بما إذا كان مباحاً، أما إذا كان للغير ولم يأذن له لا يكره، أفاد بقوله: "يميل إليه" أنه إذا كان لا يميل إليه، فلا كراهة. **وما يشغل البال الخ** أي: وتكره الصلاة محصورة ما يخل بالخشوع كلهو ولعب. [مراقي الفلاح: ٣٦٠] **وعدّ الآي** أطلقه فشمّل ما إذا اضطر إليه أو لا، وسواء كانت الصلاة فرصاً أو بطلاً، وإنما قيد بالأي والتسبيح للإشارة إلى أن عدّ غير ما ذكر يكره اتفاقاً، وقوله: "باليد" قيد لكراهة عدّ الآي والتسبيح عند أي حيفة. خلافاً لما بأن يكون قبض الأصابع، ولا يكره العزم بالأنامل في موضعها، ولا الإحصاء بالقلب اتفاقاً كعدد تسبيحه في صلاة التسبيح وهي معلومة، وباللسان مفسدٌ اتفاقاً، ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح.

في المخراب سمي مخرباً؛ لأنه يخرب النفس والشیطان بالقيام إليه، والكراهة لاشتباه الحال على القوم، وإذا صاق المكان فلا كراهة. [مراقي الفلاح: ٣٦١] **أو على مكان** أي: ويكره قيام الإمام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد، أو قيامه على الأرض وحده، وقولنا: "وحده" قيد للمسألتي، فتتعي الكراهة بقيام واحد معه. **والقيام خلف صف الخ** هذا إذا قصد الاقتداء، أما إذا قصد الامتداد بالحكم بالعكس، والأولى في رماسا عدم الحذب، والقيام وحده. [حاشية الطحطاوي: ٣٦١]

تصاویر أطلقها وهي مقيدة بكونها لدي روح؛ لأن تصاویر غير دي الروح لا تكره، والكراهة ثابتة ولو كانت منقوشة أو مسووجة، وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو قصّة على صورة إنسان فهو صم، وإن كان من حجر فهو وثن. [حاشية الطحطاوي: ٣٦٢]، وهذه الكراهة تحریمیة. (البحر الرائق) **وان يكون فوق الخ**. وأشدّها كراهة أمامه، ثم فوقه، ثم يمينه، ثم يساره، ثم خلفه. [مراقي الفلاح: ٣٦٢] **صغيرة**: ولو صلی ومعه دراهم عليها تماثيل ملك لا بأس به؛ لأن هذا يصغر عن البصر. [مراقي الفلاح: ٣٦٢]

أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح، وأن يكون بين يديه تنور أو كانون فيه حجر،
أو قوم نيام، ومسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة، وتعيين سورة لا يقرأ
غيرها، إلا ليسر عليه، أو تبركا بقراءة النبي ﷺ. وترك اتخاذ سترة في محل يظن المرور
فيه بين يدي المصلي.

فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي

إذا ظن مروره

مقطوعة الرأس ولا تروى الكراهة بوضع خو حيط بين الرأس واحتف، لأنه مثل المصوف من الطيور. كذا في
الشرح، ومثل القطع عليه سحر معرفة أو نخه أو عسه، ومحو الوجه كمحو الرأس، بخلاف قطع اليدين
والرجلين؛ فإن الكراهة لا تروى بذلك؛ لأن الإنسان قد تقصع أطرافه وهو حي. كما في 'الفتح'، وأفاد بهذا
التعليل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقاً. [حاشية الطحطاوي: ٣٦٢]
قوم نيام النيام جمع نائم كالقيام جمع قائم، أي أو يكون بين يديه قوم نيام يخشى حروح ما يصحك أو
يجعل أو يؤدي أو يقابل وجهها، وبلا فلا كراهة، والظاهر أن الشخص الواحد عد وجود ما ذكرناه كذلك.
وتعيين سورة إخ أطلقها وهي مفيدة بغير الحاجة؛ لأنه متعينة وجوباً، وكذا المسنون المعين، وقيد الصحابي
الكراهة عما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز غيرها، أما إذا لم يعتقد ذلك فلا كراهة. **اتخاذ سترة** هي باسمه في
الأصل: ما يستتر به مطلقاً، ثم عتب على ما يصب قدام المصلي. [حاشية الطحطاوي: ٣٦٥]

ودفع المار إلخ اعلم أن الكلام في هذه المسألة في مواضع: أولها: أن مرور شيء لا يقطع الصلاة؛ لقوله ﷺ
'لا يقطع صلاة من ... والثاني: أن مار أتى؛ لقوله عليه السلام: ... من ...
... قال الراوي: لا أدري قل: أربعين عاماً أو شهراً أو يوماً، وقيل: صح من حديث أبي هريرة
أن المراد: أربعين سنة، والثالث: أن مقدار موضع يكره المرور فيه، هو موضع السجود على ما قيل، وهو احتبار
شمس الأئمة السرخسي، وشيخ الإسلام، وقاضي حان، وقال فخر الإسلام: إذا صلى راميةً بصره إلى موضع
سجوده فلم يقع عليه بصره لا يكره، ومهم من قدره بمقدار صفي أو ثلاثة، ومهم من قدره ثلاثة أذرع، ومهم
من قدره خمسة، ومهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في الصحراء، فأما إذا كان في المسجد فقيل: لا يسعى
لأحد أن يمر بينه وبين قبة المسجد، وقيل: يمر ما وراء خمسين ذراعاً. [الغاية: ٣٥٢/١]

يستحب له أن يغرز سترة تكون طول ذراع فصاعداً في غلظ الإصبع، والسنة أن يقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه لا يصمد إليها صمداً، وإن لم يجد ما ينصبه فليخط خطأ طُولاً، وقالوا بالعرض مثل الهلال، والمستحب ترك دفع المار، ورخص دفعه بالإشارة أو بالتسبيح، وكره الجمع بينهما، ويدفعه برفع الصوت ^{بالرأس أو العين أو غيرها} بالقراءة، وتدفعه بالإشارة أو ^{المرأة} التصفيق بظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى، ولا ترفع صوتها؛ لأنه فتنة، ولا يقاتل المار، وما ورد به مؤول بأنه كان والعمل مباح، وقد نسخ.

الواو حالية

فصل فيما لا يكره للمصلي

لا يكره له شد الوسط ولا تقلد بسيف ونحوه إذا لم يشتغل بحركته، ولا عدم إدخال

يستحب له ورد عن عمر "لو علم المصلي ما يقص من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس"، وعن ابن مسعود "إنه ليقطع نصف صلاة المراء المرور بين يديه". [حاشية الطحطاوي: ٣٦٥]

لا يصمد الخ أي لا يقابله مستوياً مستقيماً، بل كان يميل عنه. [مراقي الفلاح: ٣٦٦] **فيسقط خطا** منع جماعة من المتقدمين الخط وأجاره المتأخرون؛ لأن السنة أولى بالاتساع؛ ما روي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال:

«... معاً خطاً فمحق خطاً» [مراقي الفلاح: ٣٦٦] **ترك** اتخذ سترة أو لم يتخذها. [مراقي الفلاح: ٣٦٧]

التصفيق صفق فلان يديه ضرب بباطن الراحة على الأخرى، وصفق بيديه صوت بهما صرباً. (أقرب الموارد) **ولا ترفع** لا بالقراءة ولا بالتسبيح. (مراقي الفلاح) **ولا يقاتل الخ** الحاصل: أنه إذا قصد المرور بين يديه إن كان قريباً منه يمكنه مدافعتة بدون مشي أشار إليه أولاً ليرجع أو يسبح، فإن لم يرجع دفعه مرةً بلطف، فإن لم يرجع تركه ولا يقاتله، وإن كان بعيداً عنه إن شاء أشار إليه، وإن شاء سبح فقط، وإذا مر بين يديه ما لا تؤثر فيه الإشارة كهرة دفعه برجله أو ألصقه إلى السترة، كذا في "العبي على البحاري". [حاشية الطحطاوي: ٣٦٨]

وما ورد **الخ** أي ما ورد به من قوله ﷺ «... حاشية الطحطاوي: ٣٦٨» **مباح فيها إذا ذلك**، وقد نسخ بقوله ﷺ «... حاشية الطحطاوي: ٣٦٨» [مراقي الفلاح والطحطاوي: ٣٦٨]

يديه في فرجيته وشقه على المختار، ولا التوجه لمصحف أو سيف معلق أو ظهر قاعد يتحدث أو شمع أو سراج على الصحيح، والسجود على بساط فيه تصاوير لم يسجد عليها، وقتل حية وعقرب خاف أذاهما ولو بضربات وانحراف عن القبلة في الأظهر، ولا بأس بنفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع، ولا لمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة، ولا قبل الفراغ إذا ضربه، أو شغله عن الصلاة، ولا بالنظر بموق عينيه من غير تحويل الوجه، ولا بأس بالصلاة على الفرش، والبسط، واللبود، والأفضل بالصم والمهرة والأولى تركه جمع فراش جمع بساط جمع يد الصلاة على الأرض أو على ما تئبته، ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل. بلا حال

فرجيه هو فناء شق من خلفه **وسقه على المختار** احتلف في هذا لفظ، وعندي أن يرد به دين ابقاء، وقيل بعض المحققين: لعله شقة بالضم من الثياب، وروى قالود: بالكسر، ويؤيده ما في "الصحيح"، وما في "الفتاوى الأنقرويه" من أنه إذا لس شقة أو فرجياً ولم يدخل يديه، احتلف المتأخرون فيه، والمختار أنه لا يكره.

ولا الوجه ح بما أورد هذه المسألة هكذا؛ لأن من العلماء من كره هذا فقالوا: أما لسيف فإنه آلة الحرب، وفي الحديد بأس شديد، فلا يبيح تقديمه في مقام الانتهاء، وقيل: هو قول ابن عمر . وأما في استقبال المصحف فإن فيه تشبها بأهل الكتاب؛ فإنه كانوا يفعلون ذلك بكتفهم، وقيل: هو قول إبراهيم النخعي لأننا نقول: لا يفعلون ذلك عادة، لكن ليقروا منه في صلاتهم، وذلك يكون مكروهاً عندنا، ولأنه لو كان موضوعاً أمام المصلي، فليس به بأس، فكذلك إذا كان معقفاً، وأما السيف فبنا: نعم إنه آلة الحرب، لكن الموضع موضع الحرب، ولهذا يسمى محرماً فبيح هو فيه، ولأننا أمرنا بأخذ الأسلحة في صلاة الخوف، قال الله تعالى: (النساء: ١٠٢)، فإذا كان معقفاً بين يديه كان أمكن من تحذره إذا احتاج إليه، فلا يوجب الكراهة، وقد كانت العبرة بعمل أمام رسول الله . فكانت تركه بين يديه، فيصلي إليها، وهي سلاح، فتبين أنه لا بأس بالسلاح بين يدي المصلي. [الكفاية: ٣٦١/١]

أو شمع قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه لعنان: استعمل اللس أضعفهما، الشمع بالسكون والأوجه فتح المية. (حاشية الطحطاوي) **خاف أذاهما الخ** قيد بالخوف؛ لأنه مع الأمن يكره العمل الكثير. [مراقي الفلاح: ٣٧٠] **ولا قبل الفراغ الخ** أي ولا بأس لمسح التراب قبل الفراغ من الصلاة إذا ضربه أو شغله عن خشوع الصلاة مثل العرق. [مراقي الفلاح: ٣٧٠] **بالنظر الخ** والأولى تركه غير حاجة؛ لما فيه من ترك الأدب بالنظر إلى محل المسجود. [مراقي الفلاح: ٣٧٠]

فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجيزه وغير ذلك

يجب قطع الصلاة باستغاثه ^{وبو كات فرص} ملهوف ^{مصنوع} بالمصلي لا ببدء أحد أبويه، ويجوز قطعها بسرقة ما يساوي درهما ولو لغيره، وخوف دئب على غنم أو خوف تردّي أعمى في بئر ونحوه، وإذا خافت القابلة موت الولد، وإلا فلا بأس بتأخيرها الصلاة، وتقبل على الولد، وكذا المسافر إذا خاف من اللصوص أو قطاع الطريق، جاز له تأخير الوقتية، وتارك الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم، ويجبس حتى يصلها، وكذا تارك صوم رمضان، ولا يقتل إلا إذا جحد أو استخف بأحدهما. ^{أي السائر في فضاء} ^{جمع لص أي السارق} ^{أو تلف عضو} ^{فرصة صلاة}

باستغاثه ملهوف الخ. كما لو تعلق به طالم، أو وقع في ماء، أو صال عليه حيوان فاستعاث بالمصلي. [مراقي الفلاح: ٣٧١] لا ببدء الخ. أي لا يجب قطع الصلاة ببدء أحد أبويه من غير استغاثه؛ لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا لضرورة، وقال الطحاوي: هذا في الفرص، وإن كان في نافلة إن علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا يجيبه، وإن لم يعلم يجيبه. [مراقي الفلاح: ٣٧١]

ولو لغيره أي ولو كان المسروق لغير المصلي. [مراقي الفلاح: ٣٧٢] خوف تردّي الخ. [مصدر تفعل بمعنى سقوط] أي إذا خاف المصلي أن أعمى من العميان يتردى في بئر ونحوها، جاز له قطع الصلاة، وهذا إذا لم يعلب على ضنه سقوطه، وإذا علب على ظنه سقوطه وجب قطع الصلاة ولو كانت فرصاً.

وإذا خافت الخ. [أي يجوز قطعها الصلاة إذا خافت. والوحوب عدد عبة الطن بموت الولد كالوجوب عدد عمة السقوط] وهو كما إذا خافت القابلة - وهي المرأة التي يقال لها: دايه - تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه إن علب على ظنها موت الولد، أو تلف عضو منه، أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها، وقطعها لو كانت فيها، وإن لم يعلب على ظنها فلا بأس بتأخيرها الصلاة. [مراقي الفلاح: ٣٧٣]

وإلا فلا بأس أي وإن لم تخف القابلة موت الولد، بل علب على ظنها موته، فلا بأس إن أحرث الصلاة عن وقتها وتركتها رأساً، وقصاها بعده. ولا يقتل الخ. أي ولا يقتل بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيتهما إلا إذا جحد افتراض الصلاة أو الصوم؛ لإكراه ما كان معلوماً من الدين إجماعاً، أو استخف بأحدهما كما لو أظهر الإفطار في شهر رمضان بلا عذر قهواً، أو نطق بما يدل عليه، فيكون حكمه حكم المرتد، فتكشف شهيته ويجبس، ثم يقتل إن أصر. [مراقي الفلاح: ٣٧٣]

باب الوتر

الوتر واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمة، ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة، ويجلس على رأس الأولين منه، ويقتصر على التشهد، ولا يستفتح عند قيامه للثالثة، وإذا فرغ من قراءة السورة فيها رفع يديه حذاء أذنيه، ثم كبر، وقت قائماً قبل الركوع في جميع السنة، ولا يقنت في غير الوتر، والقنوت: معناه الدعاء، وهو أن يقول: "اللهم إنا نستعينك ونستهديك، ونستغفرك ونتوب إليك، ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك،

اللهم اح أي يا الله! "إنا نستعينك" أي نطلب منك الإعانة على طاعتك، "ونستهديك" أي نطلب منك الهداية لما يرضيك، "ونستغفرك" نطلب منك ستر عيوبنا، فلا تمصحنا بها، "ونتوب إليك" التوبة: الرجوع عن الذنب، وشرعاً: الدم على ما مضى من الذنب، والإقلاع عنه في الحال، والعزم على ترك العود في المستقبل؛ تعظيماً لأمر الله تعالى، فإن تعاقب به حق آدمي فلا بد من مسامحته وإرضائه، "وبؤس" أي بصدق معتقدين بقلوبنا، باطقين بلساننا فقبلاً: آمناً، "بك" وما جاء من عندك، وعلانكتك وكنك ورُسُك، وباليوم الآخر، وبالقدر حيره وشره، "ونتوكل" أي نعتمد عليك" بتفويض أمورنا إليك لعجزنا، "ونثني عليك الخير كله" أي مدحك بكل خير مقرين جميع آلائك إفضالاً منك، "نشكرك" بصرف جميع ما أنعمت به من الخوارج إلى ما خلقته لأجله، "ولا نكفرك" أي لا نحدد نعمة لك علينا ولا نصيها إلى غيرك.

'ونخلع' بثوت حرف العطف أي لقي، وطرّح، وسزّيل رقة الكفر من أعناقنا، ورقّة كل ما لا يرضيك، "ونترك" أي نفارق من يفجرك" نجحده نعمتك، وعاداته غيرك، "اللهم إياك بعد" عود لشاء، وتخصيص لداته بالعبادة، "ولك يصلي" أفردت الصلاة بالذكر؛ لشرفها بتصميمها جميع العادات، "وسجد" تخصيص بعد تخصيص؛ إذ هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود، "وإليك سعى" وهو إشارة إلى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى: ... والمعنى: يجهد في العمل لتحصيل ما يقرباً إليك، "ونعبد" شرع في تحصيل عاداتك بشاط، "نرجو" أي نؤمل رحمتك أي دوامها، "ونعشى عدايتك" مع اجتنابنا ما هبنا عنه، فلا تأمن منك، فمن بين الرجاء والخوف، "إن عدايتك الحد" أي الحق "بالكفار ملحق" أي لا حق بهم. [مراقي الفلاح: ٣٧٨]

اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق"، وصلى الله على النبي وآله وسلم، والمؤتم يقرأ القنوت كالإمام، وإذا شرع الإمام في الدعاء بعد ما تقدم قال أبو يوسف **رحمته**: يتابعونه ويقرؤونه معه، وقال محمد: لا يتابعونه ولكن يؤمنون، والدعاء هو هذا: "اللهم اهدنا بفضلك فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت"، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ومن لم يحسن القنوت يقول: "اللهم اغفر لي" ثلاث مرات، أو "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار"، أو "يا رب، يا رب، يا رب"، وإذا اقتدى بمن يقنت في الفجر قام معه في قنوته ساكتا في الأظهر، ويرسل يديه في جنبه، وإذا نسي القنوت في الوتر وتذكره في الركوع أو الرفع منه لا يقنت، ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع،.....

وعاف **رحمته** أمر من المعافاة أي أعطى العافية، وأخره ضمير المتكلم. **وتولنا** أمر من توليت الشيء إذا اعتيت به، وطرقت فيه بالمصحة كما يطر الولي في حالة اليتم. [مراقي الفلاح: ٣٨٣] **وقنا** أول الكلمة واو عاطفة، وأخرها ضمير مفصل منصوب، ووسطها أمر من وقى يقي. **واليت** أي كنت مواليا له.

ومن لم يحسن **رحمته** التقيد به ليس بشرط، بل يخبر من يعرف الدعاء المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكره. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٤] **لا يقنت**: لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع منه، ويسجد للسهو. [مراقي الفلاح: ٣٨٥] **لا يعيد** **رحمته**: طاهره أنه يحرم عليه إعادته؛ لإتيانه بما ليس من الصلاة، وفي "شرح السيد" مراده من عدم إعادة الركوع أن صحة صلاته لا تتوقف على إعادته، وليس المراد أنه ممنوع من إعادته، والظاهر ما قلنا. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٥]

ويسجد للسهو؛ لزوال القنوت عن محله الأصلي، ولو ركع الإمام قبل فراغ ^{وتأخير الواجب} المقتدي من قراءة القنوت، أو قبل شروعه فيه، وخاف فوت الركوع، تابع إمامه، ولو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع، وإلا تابعه، ولو أدرك الإمام في ركوع ^{الركعة الثالثة} الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت، فلا يأتي به فيما سبق به، ويوتر ^{استحباً} بجماعة في رمضان فقط، وصلاته مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان، قال: هو الصحيح، وصحح غيره خلافه.

وحاف الخ وإن منع فوت المشاركة في الركوع بقت؛ جمعاً بين الواجب. [مراقي الفلاح: ٣٨٥] **فلا يلي الخ** كما لو قتل المسوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يفت مرة أخرى في ما يقصيه؛ لأنه غير مشروع. [مراقي الفلاح: ٣٨٥] **في رمضان فقط** قال في "الهداية": عليه إجماع المسلمين. قال في "الفتح": لأنه يفل من وجه، والجماعة في العمل في غير رمضان مكروهة، فلا حنيط تركها فيه، وفي بعض الحواشي: قال بعضهم: لو صلاها جماعة في غير رمضان له ذلك، وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لأنه غير مشروع، بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقت تتعد فيه الجماعة، فإن صح هذا فدخ في نفل الإجماع. ثم بعد عدم كراهة الجماعة في الوتر في رمضان اختلفوا في الأفضل في "فتاوى قاضي خان": الصحيح أن الجماعة أفضل؛ لأنه ما حارت الجماعة كانت أفضل، وفي "النهاية" بعد حكاية هذا قال: واحترار علماءنا أن يوتر في منزله لا جماعة، لأن الصحابة لم يجتمعوا على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح؛ لأن عمر كان يؤمهم فيه في رمضان، وأبي س كعب كان لا يؤمهم، وحاصل هذا اختلاف فعلي، وأنت علمت مما قدمناه في حديث ابن حبان في باب الوتر أنه ﷺ كان أوتر بهم.

ثم بين العذر في تأخيره عن مثل ما صنع فيما مضى، فكما أن فعله الجماعة بالنفل، ثم بيانه العذر في تركه أوجب سيئتها فيه، فكذلك الوتر بجماعة؛ لأن الحارثي فيه مثل الحارثي في النفل بعينه، وكذا ما نسباه من فعل الحنفية يعيد ذلك، ففعل من تأخر عن الجماعة فيه أحب أن يصلي آخر الليل؛ فإنه أفضل كما قال: والذي سامون عنها أفضل، وعدم قوله ﷺ فأحره لذلك، والجماعة فيه إذا كانت متعذرة، فلا يبدل ذلك على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق جواب هؤلاء. [فتح القدير: ٤٠٩/١]

فصل في النوافل

سن سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر، وركعتان بعد الظهر وبعد المغرب وبعد العشاء، وأربع قبل الظهر وقبل الجمعة، وبعدها بتسليمة، ونذب أربع قبل العصر والعشاء وبعده، وست بعد المغرب، ويقتصر في الجلوس الأول من الرباعية المؤكدة على التشهد، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفتاح بخلاف المندوبة، وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين، ولم يجلس إلا في آخرها صح استحساناً؛ لأنها صارت صلاة واحدة، وفيها الفرض الجلوس آخرها، وكره الزيادة على أربع بتسليمة في النهار، وعلى ثمان ليلاً، والأفضل فيهما رباع عند أبي حنيفة،

النوافل عر بالنوافل دور السن؛ لأن الفل أعم؛ إذ كل سنة نافعة ولا عكس. والفعل في الشرع: فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون من العادة، والسنة في الشريعة: الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب. [مراقي الفلاح: ٣٨٧] **بعد الظهر**. ويدب أن يضم إليهما ركعتين، فتصير أربعاً. [مراقي الفلاح: ٣٨٨] وهو بخير إن شاء جعلها بسلام واحد، وإن شاء جعلها بسلامين. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٨]

وبعد المغرب ويستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب. [مراقي الفلاح: ٣٨٩] **وبعد العشاء**. أي وركعتان بعد العشاء. [مراقي الفلاح] **قل الظهر** قال في "الحر": ويقرأ في كل ركعة نحواً من عشر آيات، وكذا في الأربع بعد العشاء. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٩] **الرباعية المؤكدة** وهي التي قبل الظهر واجمعة وبعدها. [مراقي الفلاح: ٣٩١] **بخلاف المندوبة**: [أي الرباعيات المندوبة] فيستفتح ويتعوذ، ويصلي على النبي ﷺ في ابتداء كل شمع منها. [مراقي الفلاح: ٣٩٢] **وإذا صلى الخ** أي وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين كأربع وأتمها، ولم يجلس إلا في آخرها، فالقياس فسادها، وبه قال زفر، وهو رواية عن محمد، وفي الاستحسان: لا تفسد، وهو قوله: "صح نفل استحساناً؛ لأنها صارت صلوة واحدة"؛ لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً، وفيها الفرض الجلوس آخرها؛ لأنها صارت من دوات الأربع، ويجزئ ترك القعود على الركعتين ساهياً بالنسجود، ويجب العود إليه تذكيره بعد القيام ما لم يسجد. [مراقي الفلاح: ٣٩٢]

وعندهما: الأفضل في الليل مثنى مثنى، و به يفتى، وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار، وطول القيام أحب من كثرة السجود.

ليلاً أو هماراً

فصل في تحية المسجد، وصلاة الضحى، وإحياء الليالي

سن تحية المسجد بركعتين قبل الجلوس، وأداء الفرض ينوب عنها، وكل صلاة أداها
عند الدخول بلا نية التحية، وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفافه، وأربع فصاعدا
في الضحى، وندب صلاة الليل، وصلاة الاستخارة،

وعندما أح أي وعبد أبي يوسف ومحمد الأفضل في النهار كما قال الإمام، وفي الليل منى منى. [مراقى الفلاح: ٣٩٣]

أني نعمة رب المسجدين؛ لأن النعمة إما تكون لصاحب المكان لا يمكن كما قيل:

حاجی برہ کعبہ ومن طاب ویدار آو خانہ بھی جوید ومن صاحب خانہ (حاشیہ الصحطاوی بریادۃ)

المسجد ويستثنى منه المسجد الحرام؛ فإن خيته الطواف، وصرح الملا عني بأن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتحيته؛ لأن خية هـ المسجد الشريف هو الطواف من عليه طواف أو أراد، خلاف من لم يردده أو أراد أن يجلس، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين. [حاشية الطحطاوي: ٣٩٤]

وكل الخ أي وكذا يوب عنهما كل صلاة الخ. **الصحي** واستدوه من ارتفاع الشمس إلى قبل رواها. [مراقي الفلاح: ٣٩٥] ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار. [حاشية الضحطاوي: ٣٩٥]

صلوة الليل أقل ما يسعى أن يشمل بالليل ثمان ركعات وفصلها لا يحصر. [مراقي الفلاح: ٣٩٦] والذي في
الحاوي مقدسي أن أقله ركعتان وأكثره ثمان. [حاشية الطحطاوي: ٣٩٦]

وصائد الأسحار وقد أفصحت النسخة عن نياتها، قد حاز "كاد رسول الله" يعلمنا الاستحارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ .

ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ من ... ، أو قال:

عناجل امری واجده، فامروہ و ...
... أو قال:

قال: رواه الجماعة إلا مسيماً، ويسعى أن يجمع بين الروایتين فيقول: وعاقبة أمري وعاجله وأجله، =

ويتنفل راكباً خارج المصر مؤمياً إلى أي جهة توجهت دابته، وبني بنزوله لا بركوبه ولو كان بالنوافل الراكبة، وعن أبي حنيفة رحمته : أنه ينزل ^{الراكب} لسنة الفجر؛ لأنها أكد من غيرها، وجاز للمتطوع الاتكاء على شيء إن تعب بلا كراهة، وإن كان بغير عذر كرهه في الأظهر لإساءة الأدب، ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة عليها ولو كانت في السرج والركابيين على الأصح، ولا تصح صلاة في غير ذلك من غير ما ذكرناه.

الماشي بالإجماع.
وكذا الساجد أي إجماعاً أيضاً

و **يسفل راكباً** أي جاز له أن ينزل بل يدب له. [مراقي الفلاح: ٤٠٥] **حارج المصر** يعني خارج العمران؛ ليشمل حارج القرية والأحياء المحل إذا دحبه مسافر قصر الفرض، وسواء كان مسافراً أو خرج حاجة في بعض النواحي [مراقي الفلاح: ٤٠٥] **مؤمياً** نحو سجد على سرحه أو على شيء وضع عنده يكون عشاً لا فائدة فيه، فيكره، ولا تفسد؛ لأنه يمتاء وريادة، اللهم إلا أن يكون ذلك الشيء حساً، فتفسد لاتصال الحاسة به. [حاشية الطحطاوي: ٤٠٥] **توجهت دابته** أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز؛ لعدم الضرورة إلى ذلك. وفي توحيد الضمير في قوله: "مؤمياً" وقوله: "به" إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح للجماعة، فإن فعلوا فصلاة الإمام صحيحة، وصلاة القوم فاسدة. [حاشية الطحطاوي: ٤٠٥]

وبني **بنزوله** أي إذا افتتح التطوع راكباً، ثم نزل يسي. ولا يبي بركوبه أي إذا افتتح باركاً ثم ركب. لا بركوبه أي لا يجوز له إساءة بعد ركوبه على ما مضى من صلاته باركاً. [مراقي الفلاح: ٤٠٦]

بالنوافل الراكبة المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر. [مراقي الفلاح: ٤٠٦] **وإن كان بغير** أي وإن كان الاتكاء بغير عذر كرهه في الأظهر؛ لإساءة الأدب، بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام؛ فإنه لا كراهة فيه على الأصح. [الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٤٠٧]

ولا يمنع صحة أي صلى رجل على دابة، وعبثها حاسة فبينة كانت أو كثيرة، وسواء كانت في سرحها أو في ركبائها تصح صلاته، ولا تمنع هذه الحاسة صحتها، قال في "الغناية": لأن الركوع والسجود إذا سقط مع كونهما ركعتين فلا ينسقط طهارة المكان وهو شرط أولى، وفيه نظر؛ لأنه يستترهم حواراه بلا وضوء، ولا يبرم من سقوط الشيء إلى حذف سقوط ما لا حذف له، فكان ما قال محمد بن مقاتل وأبو حفص الكبير: إذا كانت الحاسة في موضع الخلوس أو الركابين أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة، وهو القياس اعتباراً بصلاة على الدابة بالصلاة على الأرض، وإن كان عامة المشايخ على الجواز للضرورة.

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

والجمل

لا يصح على الدابة صلاة الفرائض والواجبات كالوتر والمنذور، وما شرع فيه نفلاً فأفسده، ولا صلاة الجنائز، وسجدة تليت آيتها على الأرض إلا لضرورة كخوف لص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل، وخوف سبع، وطين المكان، وجموح الدابة، وعدم وجدان من يركبه لعجزه، والصلاة في المحمل على الدابة كالصلاة عليها، سواء كانت سائرة أو واقفة، ولو جعل تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره إلى الأرض كان بمنزلة الأرض، فتصح الفريضة فيه قائماً.

فصل في الصلاة في السفينة

صلاة الفرض فيها وهي جارية والواجب

وما شرع فيه نفلاً إلخ الكلام على حذف مضاف، أي ولا يصح قضاء نفل أفسده بعد ما شرع فيه. تليت آيتها أي لا يصح أداء سجدة تليت آيتها حال كون التالي على الأرض، ثم ركب الدابة، احترره عما إذا تليت آية السجدة حال كون التالي على الدابة، فإنها تصح عليها. لضروره قال في 'الخلاصة': أما صلاة الفرض على الدابة بالعدر فحائرة، فيقف عليها أي مستقبل القبلة، ويصلي بالإيماء إن أمكه إيقاف الدابة، وإن لم يمكنه صلى أينما توجهت ولو مستدبر القبلة. [حاشية الصحتاوي: ٤٠٧] وطى أي كوجود طين في المكان يعيب فيه الوجه أو يلطحه أو يتلف ما يبسط عليه، أما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك، والذي لا دابة له يصلي قائماً في الطين بالإيماء. [مراقي الفلاح: ٤٠٧] وجموح الدابة أي إذا خاف الراكب جموح الدابة إن برل عنها، ولم يجد من يركبه عيها حاز له الصلاة عليها بالاتفاق، ولا تنزله لإعادة بزوال العذر. وعدم وجدان إلخ أي إذا لم يجد الراكب على الدابة من يركبه على دابته إن نزل منها، ونقصه عاجزة عن الركوب عليها من غير إعانة أحد، فله أداء ما ذكر من قبل هذا من صلاة الفرض والواجبات وغيرها. كالصلاة في التفاصيل التي عرفت أنفاً قائماً. وإن لم يمكنه القيام، ولا النزول صلى قاعداً.

قاعداً بلا عذر صحيحة عند أبي حنيفة بالركوع والسجود، وقالوا: لا تصح إلا من ^{لا بالإيماء} ^{أبو يوسف وعمد} عذر، وهو الأظهر، والعذر كدوران الرأس، وعدم القدرة على الخروج، ولا تجوز فيها بالإيماء اتفاقاً، والمربوطة في لجة البحر وتحركها الريح شديداً كالسائرة، وإلا ^{متداً} ^{لجة الماء معطمة} ^{حاله} فكالواقفة على الأصح، وإن كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته قاعداً بالإجماع، ^{السفة} ^{شاطئ البحر} ^{مع قدرته على القيام} فإن صلى قائماً وكان شيء من السفينة على قرار الأرض صحت الصلاة، وإلا فلا تصح على المختار إلا إذا لم يمكنه الخروج، ويتوجه المصلي فيها إلى القبلة عند افتتاح الصلاة، وكلما استدارت عنها يتوجه إليها في خلال الصلاة حتى يتمها مستقبلاً.

فصل في التراويح

..... التراويح

قاعداً أي حال كون المصلي قاعداً. **عذر** ولو كان قادراً على الخروج منها. [مراقي الفلاح: ٤٠٨] فيها لمن يقدر على الركوع والسجود. [مراقي الفلاح: ٤٠٩] **والمربوطة** أي السفينة التي ربطت في جح البحر بالمراسي وأجبال، ومع ذلك تحركها الريح تحريكاً شديداً هي كالسفينة السائرة فيما عرفته ألقاً من الحكم والخلاف. **والا فكلاؤاقتد** أي وإن لم تحرك السفينة المربوطة الريح تحريكاً شديداً فهي كالسفينة الواقفة بالشط، وحكم الواقفة كما بينه بعده.

فإن صلى قائماً الخ أي فإن صلى في السفينة المربوطة بالشط قائماً، وكان شيء من السفينة على قرار الأرض صحت الصلاة بمنسلة الصلاة على السرير. [مراقي الفلاح: ٤٠٩] **ولا فلا يصح** أي وإن لم يستقر منها شيء على الأرض، فلا تصح الصلاة فيها. [مراقي الفلاح: ٤٠٩] **على إحجار** وظاهر 'الهداية' و'النهاية' جوار الصلاة في المربوطة بالشط قائماً مطلقاً، أي سواء استقرت أو لا. [مراقي الفلاح: ٤٠٩]

بوجه الشئ وإن عجز عن الاستقبال بحسبك عن الصلاة. [مراقي الفلاح: ٤١٠] **فصل الخ** بيان لصلاة التراويح، وإنما لم يذكرها مع السنن المؤكدة قبل النوافل المطلقة؛ لكثرة شعبها، ولاحتصاصها بحكم من بين سائر السنن والنوافل، وهو الأداء بجماعة. [البحر الرائق: ١١٦/٢] **لشرويح** جمع ترويقة، هي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة، سميت به الأربع ركعات المحصورة؛ لاستلزامها استراحة بعدها كما هو السة فيها. [البحر الرائق: ١١٦/٢]

سنة للرجال والنساء، وصلاتها بالجماعة سنة كفاية، ووقتها بعد صلاة العشاء، ويصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها، ويستحب تأخير التراويح إلى ثلث الليل أو نصفه، ولا يكره تأخيرها إلى ما بعده على الصحيح، وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات،

سنة للرجال **أح** فإن قلت: صرح الشيخ بسنة التراويح، وذهب القدوري إلى استحبابه، فكيف التوفيق؟ قلت: قال القدوري: 'يستحب أن يجتمع الناس' وهو يدل على أن الاجتماع مستحب، وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة، وإلى هذا ذهب بعضهم، فقال: التراويح سنة، والاجتماع مستحب.

بالجماعة أطلق المصنف في الجماعة، ولم يقيد بالمسجد لما في "الكافي"، والصحيح أن الجماعة في بيته فضيلة، وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى، فهو حار إحدى الفضيلتين وترك الفضيلة الأخرى. [البحر الرائق: ١٢٠/٢]

كفاية اعلم أن فيها ثلاثة أقوال: الأول: أنه سنة على الأعيان حتى أن من صلى التراويح مفرداً فقد أساء؛ لتركه السنة وإن صليت في المسجد، وإن كان يعني ظهر الدين المرعبياني، والثاني: أنه يستحب أن يصلي التراويح في بيته إلا أن يكون فقيراً عظيمياً يقتدى به، فيكون في حضوره ترغيب لغيره، وفي امتناعه تقبيل الجماعة، والثالث: أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية، حتى لو ترك أهل المسجد كنهم اجماعة فقد أسأوا وأثموا، وإن أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد، ونُحِفَ عنها أفراد الناس، وصلى في بيته لم يكن مسيئاً. [البحر الرائق ملخصاً: ١١٩/٢]

بعد صلاة العشاء اعلم أن في وقتها ثلاثة أقوال: الأول: أن الليل كله وقتها قبل العشاء وبعده، وقبل الوتر وبعده، الثاني: أن وقتها ما بين العشاء إلى الوتر، الثالث: ما احتاره المصنف. ومرة الخلاف تطهر فيما لو صلاها قبل العشاء فعلى القول الأول هي صلاة التراويح، وعلى الآخرين لا، وفيما إذا صلاها بعد الوتر فعلى الثاني لا، وعلى الثالث نعم هي صلاة التراويح، وتطهر فيما إذا فاتته ترويجة أو ترويختان، ولو اشتعل بها يموت الوتر بالجماعة، فعلى الأول يشتعل بالوتر، ثم يصلي ما فاتته من التراويح، وعلى الثاني يشتعل بالترويجة الفائتة، وينبغي أن يكون الثالث كالثاني. [البحر الرائق: ١١٨/٢]

على الصحيح وقال بعضهم: يكره؛ لأنها نوع للعشاء، فصارت كسنة العشاء. [مراقي الفلاح: ٤١٣] **عشرون ركعة** بإجماع الصحابة. [مراقي الفلاح: ٤١٤] الحكمة في تقديرها هذا العدد مساواة المكمل، وهي السن للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعملية. [حاشية الطحطاوي: ٤١٤] **بعشر تسليمات** يسلم على رأس كل ركعتين، فإذا وصلها وجس على كل شمع، فالأصح أنه إن تعمد كره وصحت وأجرأته عن كلها، وإذا لم يجلس إلا في آخر أربع نيات عن تسليمة، فتكون عملة ركعتين في الصحيح. [مراقي الفلاح: ٤١٤]

ويستحب الجلوس بعد كل أربع بقدرها، وكذا بين الترويحة الخامسة والوتر، وسن
ختم القرآن فيها مرة في الشهر على الصحيح، وإن ملّ به القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي
إلى تنفيرهم في المختار، ولا يترك الصلاة على النبي ﷺ في كل تشهد منها ولو ملّ
القوم على المختار، ولا يترك الثناء وتسبيح الركوع والسجود، ولا يأتي بالدعاء إن
ملّ القوم، ولا تقضى التراويح بفواتها منفرداً ولا بجماعة.

الجلوس الخ قبل: يعني أن يقول: ونستحب الانتظار بين الترويتين؛ لأنه استدلال بعادة أهل الحرمين وأهل المدينة،
كانوا يصلون بذلك أربع ركعات فرادى، وأهل مكة يطوفون بينهما أسبوعاً، ويصلون ركعتي الطواف، إلا أنه
روى البيهقي بإسناد صحيح: أنهم كانوا يقومون على عهد عمر ، ونحن لا نجمع أحداً من التمثل ما شاء، وإنما
الكلام في القدر المستحب بجماعة، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهتفون أو يتصرون سكوتاً أو يصلون أربعاً
فرادى، وإنما استحب الانتظار؛ لأن التراويح مأخوذ من الراحة، فيعمل ذلك تحقيقاً لمعنى الاسم، وكذا هو متوارث.
[فتح القدير ٤٠٨/١] وكذا الخ أي وكذا يستحب الجلوس بقدرها. [مراقي الفلاح: ٤١٤]

مرة الخ اعلم أن الجمهور على أن السعة الختم مرة، فلا يترك لكسل القوم، ويختم في الليلة السابع والعشرين؛
لكثرة الأحبار أنها ليلة القدر، ومرتين فصيلة، وفي كل عشر مرة أفصل. [البحر الرائق: ١٢٠/٢]
بقدر ما لا يؤدي الخ وفي "مختارات الموارل" أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات، وهو الصحيح؛ لأن السعة فيها الختم؛
لأن جميع عدد الركعات في جميع الشهر ست مائة ركعة، وجميع آيات القرآن ستة آلاف. [البحر الرائق: ١٢٠/٢]
في المختار وفي "المختار": والمتأخرون كانوا يفتنون في رماسا ثلاث آيات فصار أو آية طوبى حتى لا يمل القوم،
ولا يبرم تعطيلها، وهذا حسن؛ فإن الحسن روى عن أبي حنيفة: أنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات
فقد أحسن ولم يسن، هذا في المكتوبة فما ظلك في غيرها. [البحر الرائق: ١٢٠/٢]

ولا يترك الصلاة الخ لأن الصلاة على النبي ﷺ سنة مؤكدة عندنا، وفرض على قول بعض المجتهدين،
فلا يصح بدونها، ويحذر من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعذيل الأركان وغيرها كما يفعله من لا حشية له.
[مراقي الفلاح: ٤١٥] **ولا يترك** الخ إماما كان أو مقتدياً أو معزداً. [حاشية الطحطاوي: ٤١٦]

باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها، وكذا فوقها وإن لم يتخذ ^{المصلي} ستره، لكنه مكروه؛ لإساءة الأدب باستعلائه عليها، ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو فوقها صح، وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لا يصح، وصح الاقتداء ^{بوجه} خارجها بإمام فيها ^{الكعبة} والباب مفتوح، وإن تحلقوا حولها والإمام خارجها صح إلا لمن كان أقرب إليها في جهة إمامه ^{من إمامه}.

لإساءة الأدب يمد أن الكراهة لتسريه. [حاشية الطحطاوي: ٤١٧] **ومن جعل الخ** أي ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو فوقها بأن كان وجهه إلى ظهر إمامه أو ظهره إلى وجه إمامه، أو ظهره إلى ظهر إمامه، أو جسده إلى وجه إمامه، أو جنبه إلى جنب إمامه متوجهاً إلى غير جهته، أو وجهه إلى وجه إمامه صح اقتداؤه في هذه الصور السبع، إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه إمامه، وليس بينهما حائل. [مراقي الفلاح: ٤١٧]

وإن جعل ظهره الخ تصريح بما علم التراما من السابق لإيضاح الحكم، وذلك لتقدمه على إمامه. [مراقي الفلاح: ٤١٨] **فيها** أي في خوفها، سواء كان معه جماعة فيها أو لم تكن. [مراقي الفلاح: ٤١٨]

والباب مفتوح القيد بفتح الباب اتفاقي، فإذا سمع التلويح والباب معلق لا مانع من صحة الاقتداء. [مراقي الفلاح: ٤١٨] **إلا لمن كان الخ** أي صلى قوم صلاة حول الكعبة، وتحلقوا حولها، والإمام في جانب من جوانبها صح صلواتهم كلهم، ولكن لا يصح صلاة من كان في جهة إمامه وهو أقرب إليها من إمامه، مثلاً كان القوم مختلفين في البعد من الكعبة بحيث كان الإمام بقدر درعين من الكعبة، وبعضهم بقدر درعين، وبعضهم بقدر ذراع واحد، وبعضهم بقدر ثلاثة أذرع فصاعداً مثلاً، صح صلواتهم جميعاً، لكن لا يصح صلاته من كان بقدر ذراع وهو في جهة الإمام.

باب صلاة المسافر

أقل سفر تغيير به الأحكام مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة بسير وسط مع الاستراحات، والوسط سير الإبل ومشى الأقدام في البر، وفي الجبل بما يناسبه، وفي البحر اعتدال الريح،
وهي لزوم قصر صلاة أي إبل القافزة

مسافر اعلم أن السفر على ثلاثة أقسام: سفر صاعداً كالخج والجهاد، وسفر مناج: كالنجارة، وسفر معصية: كقطع الطريق، والأولان سنان لمرحضة اتفاقاً، وأما الأخير فكذلك عندنا، خلافاً لما لك والشافعي وأحمد، فإنهم قالوا: سفر المعصية لا يفيد الرحضة. [حاشية الطحطاوي نخد وريادة: ٤١٩]

سنة هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة، ويباح فيه الفطر، ويمسح فيه أكثر من يوم وليلة، وتسقط به الأصحية، وأما الميخ لثرك الجمعة والعديد والجماعة، واسيح تشمل على الدانة ولتيمم، ولا استحباب القرعة بين سائنه، فلا يقدر هذه المدة. [حاشية الطحطاوي: ٤٢١] قدر بالأيام دون المراحل والمراحيل، وهو الأصح [مراقي الفلاح: ٤٢١] **سبر وسط** فهو أسرع بريده فقطع ما يقطع بالسبر الوسط في ثلاثة أيام في أقل منها قصر، وكما إذا سار فيها سيراً حارفاً للعادة، وصرح في "السير". أنه يكفي في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن، ولا يشترط اليقين. [حاشية الطحطاوي: ٤٢١]

مع الأسر حرب فيمرل المسافر فيه بالأكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة، ولأكثر النهار حكم كله، فإذا حرج قاصداً محلاً، وبكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الروال حتى بلغ المرحضة، فمرل بها للاستراحة وبات بها، ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الروال ووسرل، ثم بكر في الثالث وسار إلى الروال فمع المقصد، قال شمس الأئمة السرحسي: الصحيح أنه مسافر. [مراقي الفلاح: ٤٢١]

وفي أحسن أي ويعتبر السبر الوسط في الحبل بما يناسبه؛ لأنه يكون صعوداً وهبوطاً ومضيافاً ووعراً، فيكون مشي الإبل والأقدام فيه دون سيرهما في السهل، فإذا قطع بذلك السبر مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم وورل بعد الروال، احتسب به على حو ما قدمناه يوماً، فإذا بات ثم أصبح وفعل كذلك إلى ما بعد الروال ثم بر، كان يوماً ثانياً، ولا يعتبر أعجل السير، وهو سير الريد، ولا أيضاً السير، وهو مشي العجدة التي تحرها الدواب، فإن حير الأمور أوساطها، وهو هنا سير الإبل والأقدام. [مراقي الفلاح: ٤٢١]

وفي لحر أي وفي الحر يعتبر اعتدال اريح على مفتي به، فيضرب إلى السقبة كم تسير في ثلاثة أيام ولياليها عند استواء الريح حيث لم تكن عاصفة ولا هادئة، فيجعل ذلك أصلاً، فإذا سار أكثر اليوم به كان ككله وإن كانت المسافة دون ما في السهل. (حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٤٢١)

فيقصر الفرض الرباعي **من نوى السفر ولو كان عاصياً بسفره** إذا جاوز بيوت مقامه وجاوز أيضاً ما اتصل به من فنائنه، وإن انفصل الفناء بمزرعة أو قدر غلوة لا يشترط مجاوزته، والفناء: المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفن الموتى. ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء: الاستقلال بالحكم.....

فقصّر الخ المراد وجوب القصر حتى لو أتم فإنه أتم، وقيد بالمرض؛ لأنه لا قصر في الوتر والسنن، وقيد بالرباعي؛ لأنه لا قصر في المرض الثاني والثلاثي، فالركعات المفروضة حال الإقامة سبعة عشر، وحال السفر إحدى عشر. [البحر الرائق: ٢/٢٠٦]، وإن كان في حال سرول وقرار وأمن يأتي بالسنن، وإن كان سائراً أو خائفاً فلا يأتي بها، وهو المختار. [مراقي الفلاح: ٤٢٢]

من نوى السفر أي قصده قصداً جارماً، ولابد من القصد قبل الصلاة، حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر، فنقلها الريح فنوى السفر، يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف؛ لأنه اجتمع الموجب للإتمام وما يمنعه، فرجحنا الموجب احتياطاً، والمراد القصد المعتبر، حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم، لا يقصر، بخلاف الكافر إذا أسلم بناءً على أن نية الكافر إنشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي، ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر، ولو لم يقصد لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا جميعاً، فلو قصد السياحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدو، أو ذهب لطلب آبق أو عريم ولم يعلم أين يدركه، أتم في الذهاب وفي موضع المكث وإن طالّت المدة، أما في الرجوع فإن كانت مدة سفر قصر، وإلا لا. [حاشية الطحطاوي تحذف: ٤٢٢]

عاصياً بسفره بأن سافر لطلب الربا أو قطع الطريق، ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد إنشاء السفر فإنه يترخص بالاتفاق. واعدتم أنه يكون عاصياً بقصد فعل المعصية، سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٣]

حاور الخ أطلق في المجاوزة، فانصرفت من الجانب الذي خرج منه، ولا يعتبر مجاوزة محلة بخدائه من الجانب الآخر، فإن كانت في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر، وفي القدم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة. [البحر الرائق: ٢/٣٠٣] **نوى مقامه** غير بالجمع؛ ليفيد اشتراط مجاوزة الكل، فيدخل فيه محلة منفصلة وفي القدم كانت متصلة؛ لأنها تعدُّ من المصر. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٣]

وحاور نصاً أي ويشترط أن يكون قد جاوز أيضاً ما اتصل بمقامه من فنائنه، كما يشترط مجاوزة ربهضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن، فإنه في حكم المصر، وكذا القرى المتصلة برهض المصر يشترط مجاورتها في الصحيح. [مراقي الفلاح: ٤٢٣] **قدر غلوة** من ثلاث مائة خطوة إلى أربع مائة. [مراقي الفلاح: ٤٢٣]

الاستقلال بالحكم أي الأنفراد بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٤]

والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام، **فلا يقصر** من لم يجاوز عمران مقامه، أو جاوز وكان صبيًا، أو تابعا لم ينو متبوعه السفر كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندي مع أميره، أو ناويا دون الثلاثة، وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل دون ^{كالروح والموت والأمير} التبع إن علم نية المتبوع في الأصح، والقصر عزيمة عندنا، فإذا أتم الرباعية وقعد ^{كالعبد والمرأة والجندي} القعود الأول **صحت صلاته مع الكراهة، وإلا فلا تصح**، إلا إذا نوى الإقامة لما قام ^{أي وإن لم يحل} للثالثة، ولا يزال يقصر حتى يدخل مصره أو ينوي إقامته نصف شهر ببلد أو قرية، ^{مقدار التشهد} ^{المسافر}

فلا يقصر شروع في انتصربات الأربع على الشروط الأربعة من المحاورة والاستقلال والبلوغ وعدم نقصان المدة، وعدم القصر من لم يجاوز عمران؛ لعدم محاورته، وهي شرط يقصر، وعدم القصر للصبي؛ لعدم تنوعه، وعدم القصر للتابع؛ لعدم استقلاله بالحكم، فإنه تابع لشويعه ولا عبء لبيته، وعدم القصر من نوى أهل مسافة أسفر؛ لنقصان المدة. **كالمرأة مع زوجها** أطلقها، وهي مقيدة بما إذا أوفاه محل مهرها، وإن لم يوفها نكح نكاحاً ^{نه ولو دخل بها؛ لأنه يجوزها معه من الوطء والإحراج للمهر عند أبي حنيفة} ^[مراقي الفلاح بريادة: ٤٢٤] **والعبد مع صاحبه** أطلقه، وهو مقيد بغير مكاتب، فشمّل أم الولد والمدر، وأما المكاتب فقال في 'البحر' [٢١٧/٢]: ينبغي أن لا يكون تبعاً؛ لأن له السفر بغير إذن المولى.

إن علم به الخ فلا يلزمه الإتمام بنية الأصل الإقامة حتى يعلم، وهل يجب عليه السؤال من المتنوع أم لا؟ وإظهار الأول. **صحت صلاته** أما الصحة فلو جود الفرض في محله، وهو الخبوس على الركعتين، وتصير الأحراب نافذة له، وأما الكراهة فتأخير الواجب، وهو السلام عن محله وإن كان عامداً، فإن كان ساهياً بسجد للسهو، وترث واجب القصر، وترث افتتاح النفل، وحلصه بالفرض. وكل ذلك لا يجوز. **ولا فلا تصح** أي وإن لم يكن قد جسد قدر التشهد على رأس الركعتين الأولىين فلا تصح صلاته، لتركه فرض الخبوس في محله واختلاط النفل بالفرض قبل كماله. [مراقي الفلاح: ٤٢٩]

حتى يدخل مصره أطلق في دخول مصره، فشمّل ما إذا نوى الإقامة به أو لا. [البحر الرائق: ٢٠٧/٢] **ينوي إقامته** أطلق النية، فشمّل الحكمة كما لو وصل الحاج إلى الشام، وعلم أن القامة إما تخرج بعد خمسة عشر يوماً، وعزم أن لا يخرج إلا معهم، لا يقصر؛ لأنه كما نوى الإقامة، وشمّل ما إذا نواها في حلال الصلاة في الوقت فإنه يتم، سواء كان في أوطأ أو أوسطها أو في آخرها، وسواء كان مفرداً أو مقنناً أو مدركاً أو مسوقاً، وقيد بنصف شهر؛ لأن نية إقامة ما دونه لا توجب الإتمام، وقيد بالبدن والقرية؛ لأن نية الإقامة لا تصح في غيرهما، فلا تصح في مفارقة ولا جريرة ولا خر ولا سفينة. [البحر الرائق منحصراً: ٢٠٨/٢]

وقصر إن نوى أقل منه أو لم ينو وبقي سنين، ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت بإحدهما، ولا في مفازة لغير أهل الأخبية، ولا لعسكرنا بدار الحرب، ولا بدارنا في محاصرة أهل البغي، وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح وأتمها أربعاً، وبعده لا يصح، وبعكسه صح فيهما، وندب للإمام أن يقول: أتموا صلاتكم، فإني مسافر، وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة، ولا يقرأ المقيم فيما يتمه بعد فراغ إمامه ^{الاقتداء} المسافر في الأصح، وفائتة السفر والحضر تقضى ركعتين وأربعاً، والمعتبر فيه آخر الوقت، ويطل الوطن الأصلي بمثله فقط، ويطل وطن الإقامة بمثله وبالسفر وبالأصلي،

أهل الأخبية. هم الأعرب والترك والکرد الذين يسكنون المفازة، وقيدهم؛ لأن غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقيماً عند الإمام، وهو الصحيح. [حاشية الطحطاوي ملخصاً: ٤٢٦] **ولا لعسكرنا الح:** أي ولا تصح نية الإقامة لعسكرنا في دار الحرب ولو حاصروا مصر؛ لمخالفة حالهم بالتردد بين القرار والفرار. [مراقي الملاح: ٤٢٦] أما من دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها، صحت ويتم. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٦]

ولا بدارنا. أي ولا تصح نية الإقامة لعسكرنا في دارنا حال كونهم محاصرين أهل البغي، والمعا: قوم خرجوا عن طاعة الإمام الحق ظالمين أهم على الحق، ولا يحكم بفسقهم بالاتفاق؛ لأهم متمسكون بشبهة وإن كانت فاسدة، فإن لم تكن هم شبهة فهم لصوص. [حاشية الطحطاوي ومراقي الملاح: ٤٢٦] **وبعده لا يصح** أي بعد خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم. [تبيين الحقائق: ٥١٥/١] **وبعكسه صح الح** أي بعكس ما ذكره من اقتداء مسافر بالمقيم حائز في الوقت وبعده، وهو اقتداء المقيم بالمسافر. [تبيين الحقائق: ٥١٦/١]

ولا يقرأ المقيم الح. أي إذا صلى المقيم حلف مسافر وفرغ الإمام المسافر عن صلاته، يقوم المؤتم ويؤدي ما بقي من صلاته، ولكنه لا يقرأ حلقه. **في الأصح** وقال بعض المشايخ: يقرأ كالمسوق. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٨]

وفائتة السفر والحضر الح. فيه لف وبشر أي فائتة السفر تقضى ركعتين، وفائتة الحضر تقضى أربعاً. [تبيين الحقائق: ٥١٦/١] **والمعتبر الح** أي المعتبر في وحب الأربع أو الركعتين آخر الوقت، فإن كان آخر الوقت مسافراً وجب عليه ركعتان، وإن كان مقيماً وجب عليه الأربع. [تبيين الحقائق: ٥١٩/١]

ويطل الح. أي يطل الوطن الأصلي بالوطن الأصلي، هذا إذا انتقل عن الأول بأهله، وأما إذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً سدة أخرى فلا يطل وطنه الأول وينم، وقوله: "فقط" أي لا بإنشاء السفر ولا بوطن الإقامة، وكلاهما لا يبطل به الأصلي، وقوله: "وطن الإقامة مثله" أي يطل وطن الإقامة بوطن الإقامة، =

والوطن الأصلي: هو الذي ولد فيه، أو تزوج، أو لم يتزوج وقصد التعيش لا الارتحال عنه، ووطن الإقامة: موضع نوى الإقامة فيه نصف شهر فما فوقه، ولم يعتبر المحققون وطن السكنى، وهو: ما ينوي الإقامة فيه دون نصف شهر.

- وقوله: "بالسفر وبالأصلي" أي ويطلق بإنشاء السفر وبالوطن الأصلي، وفائدة هذه الأوطان أن يتم صلاته فيها إذا دخلها، وهو مسافر قبل أن تبطل.

وهو يعرف اعلم أن عامة المشايخ قسموا الأوطان على ثلاثة: وطن أصلي: وهو مولد الرجل أو البلد الذي تأهل فيه، ووطن الإقامة: وهو البلد الذي يوي المسافر فيه الإقامة خمسة عشر يومًا، ويسمى وطن سفر، ووطن السكنى: وهو البلد الذي يوي المسافر فيه الإقامة أقل من خمسة عشر يومًا، والمحققون منهم قسموا إلى الوطن الأصلي ووطن الإقامة، ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح، لأنه لم تثبت فيه الإقامة، بل حكم السفر فيه باق. [العناية شرح الهداية]

باب صلاة المريض

إذا تعذر على المريض كل القيام أو تعسر بوجود ألم شديد أو خاف زيادة المرض أو إبطاءه به، صلى قاعداً بركوع وسجود، ويقعد كيف شاء في الأصح، وإلا قام بقدر ما يمكنه، وإن تعذر الركوع والسجود صلى قاعداً بالإيماء، وجعل إيماءه للركوع والسجود برأسه ^{صلى} للسجود أخفض من إيمائه للركوع، فإن لم يخفضه عنه لا تصح، ولا يرفع لوجهه شيء يسجد عليه، فإن فعل وخفض رأسه صح وإلا لا،
 كحجر وحشة وضع شيئاً فسجد عليه أي وإن لم يخفض

الم كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد، أطلقه فشمّل ما إذا حدث ذلك في الصلاة أو قبلها، ومثل الألم خوف لحوق الضرر من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله لو صلى قائماً **تدبّر** قيده بالشديد؛ لأنه إن حقق نوع من المشقة لم يجر ترك القيام. [حاشية الطحطاوي: ٤٣١]

حاف ربادة الخ بأن غلب في طيه بتجربة سابقة، أو إحساس صيب مسلم حادق غير ظاهر الفسق، أو ظهور الخال بأن كان يظهر له من حاله أنه لو قام راد مرضه أو يبطئ برؤيه، ولو قدر على القيام متكبناً أو معتمداً على عصا أو حائط، لا يجره إلا كدلت خصوصاً على قوئهما؛ لأهما ينعان قدرة الغير قدرة له. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٤٣٠]

كيف شاء أي كيف يسر له بعير ضرر من تربع أو غيره. [مراقي الفلاح: ٤٣١] **في الأصح** اعلم أنه إذا صلى المريض قاعداً بركوع وسجود أو بإيماء كيف بقعداً أما في حال التشهد فإنه يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع، وأما في حالة القراءة وحال الركوع روي عن أبي حنيفة أنه يجلس كيف شاء من غير كراهة إن شاء محتجاً، وإن شاء متربعا، وإن شاء على ركبتيه كما في التشهد، وقال زهر **يفترش** رحله اليسرى في جميع صلاته، والصحيح ما روي عن أبي حنيفة **البحر الرائق: ١٧٩/٢** **والأقوال** الخ أي وإن لم يتعذر عليه كل القيام بأن قدر على بعض القيام، قام بقدر ما يمكنه بلا ربادة مشقة، ولو بالتحرمة وقراءة آية [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٤٣١]

تعذر الركوع وقدر على القعود ولو مستنداً. **والسجود** الخ وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الركوع يومئيهما، واحتلفوا في التعذر، فقيل: ما يبيح الإفطار، وقيل: التيمم، وقيل: حيث لو قام سقط، وقيل: ما يعجزه عن القيام نحوائه، والأصح أن يلحقه ضرر بالقيام كذا في "النهاية" و"المختار" وغيرهما. **وحقق** رأسه أي خفض رأسه للسجود عن إيمائه للركوع. **والأقوال** الخ أي: وإن لم يخفض رأسه للسجود أرسل عن الركوع بأن جعلهما سواء، لا تصح صلاته؛ لترك فرض الإيماء للسجود. [مراقي الفلاح: ٤٣٣]

وإن تعسر القعود أو ما مستلقياً أو على جنبه، والأول أولى، ويجعل تحت رأسه
ما من من الإيماء على قفاه وهو الاستلقاء على قفاه المستلقي
 وسادة ليصير وجهه إلى القبلة لا السماء، وينبغي نصب ركبتيه إن قدر حتى لا يمدحها
أي لا إلى السماء للمريض
 إلى القبلة، وإن تعذر الإيماء أخرت عنه ما دام يفهم الخطاب، قال في "الهداية": هو
 الصحيح، وحزم صاحب "الهداية" في "التحنيص والمزيد" بسقوط القضاء إذا دام
 عجزه عن الإيماء أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم الخطاب، وصححه قاضي
 خان، ومثله في "المحيط"، واختاره شيخ الإسلام وفخر الإسلام،
جواهر رده سرحسى

وإن تعسر فلم يقدر عليه متكناً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره فلا صرر. [مراقي الفلاح: ٤٣٣] وأما إذا قدر
 على الاتكاء بضرر فلا يلزمه. [حاشية الطحطاوي: ٤٣٣] والأول أولى اعلم أن في المسألة ثلاثة أقوال: أظهرها:
 أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع، وهو جواب الكتب المشهورة كـ "الهداية" وشروحها، ثانياً: أن الاستلقاء
 إنما يجوز إذا عجز عن الاضطجاع كمدف الشافعي، ثالثاً: أن الاضطجاع إنما يجوز إذا عجز عن الاستلقاء.
 [حاشية الطحطاوي: ٤٣٣] أي **الفتاوى** قيد به: لأن مد الرحلين إلى القبة مكروه للقادر على الامتناع عنه.
أحرب عند الخ اعلم أن المسألة على أربعة أوجه: إن دام به العجز ست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه
 القضاء إجماعاً، وإن كان أقل وهو يعقل قصي إجماعاً، وإن دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل،
 ففيهما اختلاف المشايخ، فمنهم من قال: يلزمه القضاء، وهو اختيار صاحب "الهداية"، ومنهم من قال: لا يلزمه،
 وهو اختيار البرزوي الصغير. [حاشية الطحطاوي: ٤٣٣]

وصححه قصي خان واستشهد قاضي خان بما عن محمد فيمن قطعت يده من المرفقين ورحلته من الساقين
 لا صلاة عليه، ودفع بأن ذلك في العجز المتيقن امتداده إلى الموت، وكلاماً فيما إذا صح المريض بعد ذلك لا فيما
 إذا مات قبل القدرة على القضاء، فلا يجب عليه ولا الإيضاء به كالمسافر والمريض إذا أفطر في رمضان ومات قبل
 الإقامة والصحة، ومن تأمل تعجيل الأصحاب في الأصول للمحتنون يفيق في أثناء الشهر، ولو ساعة يبرمه قضاء
 كل الشهر، وكذا الذي جاز أو أعمى عليه أكثر من صلاة يوم لا يقضي وفيما دوماً يقضي، انقح في دمه
 بإجباب القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة، حتى يلزم الإيضاء به إن قدر عليه بطريق، وسقطه إن راد، ثم
 رأيت عن بعض المشايخ: إن كانت الفوائت أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه القضاء، وإن كانت أقل وجب،
 قال في "النيابيع": وهو الصحيح. [فتح القدير: ٤٥٩/١]

وقال في "الظهيرية": هو ظاهر الرواية، وعليه الفتوى، وفي "الخلاصة": هو المختار، وصححه في "الينابيع" و"البدائع"، وجزم به الولوالجي ^{رحمته}. ولم يؤم بعينه وقلبه وحاجبه، وإن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالإيماء، وإن عرض له مرض يتمها بما قدر، ولو بالإيماء في المشهور، ولو صلى قاعداً يركع ^{وصلى أي ولوائها بالإيماء} ويسجد فصح بنى، ولو كان مؤمياً لا، ومن جن أو أغمي عليه خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا.

فصل في إسقاط الصلاة والصوم

إذا مات المريض ولم يقدر على الصلاة بالإيماء لا يلزمه الإيصاء بها وإن قلت، وكذا الصوم إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الإقامة والصحة، ^{أي أدائها} ^{وصلى}

ولم يؤم بعيد: وقال زفر - يومئ بعينه وقلبه، وإذا صح يعيد، وذكر في "المختلعات": قال زفر - يومئ بالحاجين أولاً؛ لقرنه من الرأس، فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فقلبه، وقال الشافعي - بعينه وقلبه. وقال الحسن - بحاجيه وقلبه، ويعيد إذا صح، وعن أبي يوسف - أن المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس يومئ بعينه ولا يومئ بقلبه، وسئل محمد - عن ذلك، فقال: لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز، ولا أشك أن الإيماء بالقلب لا يجوز، وأشك في الإيماء بالعين أنه هل يجوز؟ [كفاية: ٤٥٩/١]

صلى قاعداً بالإيماء: وهو أفضل من إيمائه قائماً. وإن عرص. بعد ما افتتح صلاته قائماً. عما قدر. يعني قاعداً يركع ويسجد، ومؤمياً إن تعدد أو مستلقياً إن لم يقدر. [البحر الرائق: ١٨٥/٢] ولو كان مؤمياً: أي لو كان يصلي بالإيماء فصح لا يني. [البحر الرائق: ١٨٥/٢] ومن جن الح. أي ومن ابتلي بالحون يعارض سناوي أو أغمي عليه ولو بفزع من سع أو آدمي واستمر به خمس صلوات، قضى تلك الصلوات، ولو كانت أكثر بأن خرج وقت السادسة لا يقضي ما فاتته. [مراقي الفلاح بتصرف: ٤٣٥]

ولو أكثر لا أي ولو جن مسلم أكثر من خمس صلوات أو أغمي أكثر من خمس صلوات، لا يقضي ما فاتته من الصلوات. وكذا الصوم أي وكذا لا يلزم الإيصاء بقضية الصوم إن إلخ.

وعليه الوصية بما قدر عليه وبقي بذمته، فيخرج عنه **وليه** من ثلث ما ترك ^{الموصى} لصوم كل يوم ولصلاة كل وقت حتى الوتر نصف صاع من بر أو قيمته، وإن لم يوص وتبرع عنه **وليه** جاز، ولا يصح أن يصوم ولا أن يصلي عنه، وإن لم يف ما أوصى ^{تطوع} به عما عليه يدفع ذلك المقدار للفقير، فيسقط عن الميت بقدره، ثم يهبه الفقير ^{الميت} للولي ويقبضه، ثم يدفعه للفقير، فيسقط بقدره، ثم يهبه الفقير للولي ويقبضه، ثم يدفعه للولي للفقير، وهكذا حتى يسقط ما كان على الميت من صلاة وصيام، ويجوز إعطاء فدية صلوات لواحد جملة بخلاف كفارة اليمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وصيام أيام

وعليه الوصية أي على من أفطر في رمضان ولو بعير عذر. (مراقي الفلاح) **عما قدر عليه** أي إن أفطر بعذر، وإن لم يدرك عدة من أيام أخر وقد أفطر بعذر لزم الإيضاء لجميع ما أفطره. **وليه** أي من به التصرف في ماله لورثة أو وصاية. [مراقي الفلاح: ٤٣٧] **نصف صاع** أي أعمه أن الصاع صاعان: حجري: وكان مستعملاً على عهده عليه الصلاة والسلام، وعراقي: وكان على عهد حجاج، فالأول: مقداره خمسة أرطال وثلث رطل، والثاني: ثمانية أرطال، وإبراهيم: بكسر الأول ويفتحه أيضاً عشرون إستراراً بكسر الأول، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال: عشرون قيراطاً، والقيراط: خمس شعيرات.

أو قيمته وهي أفضل؛ لتنوع حاجات الفقير. [مراقي الفلاح: ٤٣٨] **وإن لم يف** أي لم يوص، وسقوط الباء علامة للحزم [أي وإن لم يف ما أوصى به الميت عما وحب عليه من الفدية، أو لم يكف ثلث ماله، أو لم يوص بشيء وأراد أحد التبرع بقيل لا يكفي، فحينئذ لإبراء ذمة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك المقدار البشير بعد تقديره لشيء من صيام أو صلاة أو نحوهما، ويعطيه للفقير بقصد إسقاط ما يرد عن الميت، فيسقط عن الميت بقدره، ثم بعد قصه يهبه الفقير للولي أو الأجنبي، ويقبضه لثمن أهبة وتملك، ثم يدفعه للموهوب به للفقير بجهة الإسقاط متبرعاً به عن الميت إلخ. [مراقي الفلاح: ٤٣٩] **بخلاف كفارة البس** لا يجوز أن يعطى لشخص واحد في يوم واحد أكثر من نصف صاع.

باب قضاء الفوائت

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت مستحق، ويسقط بأحد ثلاثة أشياء:
 ضيق الوقت المستحب في الأصح، والنسيان، وإذا صارت الفوائت ستاً غير الوتر،
 فإنه لا يعد مسقطاً وإن لزم ترتيبه، ولم يعد الترتيب بعودها إلى القلة، ولا بفوت حديثة
 للترتيب وصلياً

قضاء الفوائت لم يقل: المتركات طمأ بالمؤمنين خيراً؛ لأن ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة، وبما تفوته من غير قصد لعدو. [حاشية الطحطاوي: ٤٤٠] الفائتة أي القليلة، وهي ما دون ست صلوات [مراقي الفلاح: ٤٤٠] والوقية: أراد بها الوقية المتسع وقتها مع تذكر الفائتة؛ لأن التي ضاق وقتها تقدم على الفائتة ويسقط الترتيب. وقيدنا بتذكر الفائتة؛ لأن الترتيب يسقط بالنسيان، وأفاد بذكره الترتيب في الفوائت والوقية لروم القضاء، وهو ما عليه الجمهور، وقال الإمام أحمد: إذا تركها عمداً بعير عذر لا يلزم قضاؤها؛ لكونه صار مرتداً، والمترد لا يؤمر بقضاء ما تركه إذا تاب. [حاشية الطحطاوي: ٤٤١]

صيق أي يسقط الترتيب بضيق وقت المكتوبة، وتفسير ضيق الوقت: أن يكون الباقي منه لا يسعهما معاً عند الشروع في نفس الأمر لا بحسب ظنه، حتى لو ظن ضيقه فصلى الوقية، فلما فرغ طهر أن فيه سعة بطل ما آذاه. [الحر الرائق: ١٣٨/١] الوقت: مثاله: لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر أو بعضه في وقت التعير، فيسقط الترتيب في الأصح، والعبرة لضيقه عند الشروع، فلو شرع في الوقية متذكراً لفائتة وأطأها حتى صاق الوقت، لا تجوز إلا أن يقطعها، ثم يشرع فيها. [مراقي الفلاح: ٤٤٢]

المستحب وقع الاختلاف بين اعتبار أصل الوقت في الصيق وبين اعتبار مستحبه، ونسب الطحطاوي الأول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف، والثاني إلى محمد كما في "الذخيرة"، وثمرته تطهر فيما لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر، وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التعير ويقع العصر أو بعضها فيه، فعلى الأول يصلي الظهر ثم العصر، وعلى الثاني يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب. [الحر الرائق: ١٣٩/٢]

ولم يعد إلخ أي لم يعد وجوب الترتيب بعود الفوائت إلى القلة بسبب القضاء بعد سقوطه بكثرة، كما إذا ترك رجل صلاة شهر مثلاً، ثم قضاها إلا صلاة، ثم صلى الوقية ذاكراً لها، فإنها صحيحة؛ لأن الساقط قد تلاشى فلا يشمل العود، كالماء القليل إذا تنحس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال، ثم عاد إلى القلة لا يعود نحساً. [الحر الرائق: ١٤٤/٢] **ولا بفوت إلخ** أي ولا يعود الترتيب أيضاً بفوت صلاة جديدة تركها بعد نسيان ست قديمة، ثم تذكرها على الأصح في صورتين. [مراقي الفلاح: ٤٤٤]

بعد ست قديمة على الأصح فيهما، فلو صلى فرضاً ذاكرة فائتة ولو وتراً فسد فرضه ^{جواب} فساداً موقوفاً، فإن خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتروكة ذاكرة لها صحت ^{المتروكة} جميعها، فلا تبطل بقضاء المتروكة بعده، وإن قضى المتروكة قبل خروج وقت الخامسة ^{خروج الخامسة} بطل وصف ما صلاه متذكراً قبلها وصار نفلاً، وإذا كثرت الفوائت يحتاج لتعيين ^{قبل قصاتها أي ما صلاه} كل صلاة، فإن أراد تسهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه أو آخره، وكذا الصوم من رمضان على أحد تصحيحين مختلفين، ويعذر من أسلم بدار الحرب بجهله الشرائع. أي الذي عليه

بعد ست قديمة الح أفاد كلامه أيضاً أنه لا فرق بين الفوائت القديمة والحديثة، حتى لو ترك صلاة شهر فسقاً، ثم أقبل على الصلاة، ثم ترك فائتة حادثة؛ فإن الوقتية حائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لانضمامها إلى الفوائت القديمة، وهي كثيرة، فم يجب الترتيب. [البحر الرائق: ١٤٣/٢، ١٤٤] على الأصح وقيل: لا يجوز عند انعص، ويجعل الماضي كأن لم يكن رجراً له. [حاشية الطحطاوي: ٤٤٤] فلو صلى فرضاً الح تبريع على لزوم الترتيب في أصل الباب، لا على فوت حديثة بعد ست قديمة.

ذاكراً فائتة أطلق في التذكر وم يقيد بالعلم لما في "الوواحية": رجل دخل في صلاة الظهر، ثم شت في صلاة الفجر أنه صلاها أم لا، فمما فرع من صلاته تيقن أنه لم يصل الفجر، يصلي الفجر ثم يعيد الظهر؛ لأنه لما تحقق ظنه صار كأنه في الابتداء متيقن، كالمسافر إذا نيم وصلى ثم رأى في صلاته سراناً فمضى على صلاته، ثم طهر بعد فراغه من الصلاة أنه كان ماء، بنوصاً ويعيد الصلاة، كذا هها [البحر الرائق: ١٤٨ ٢]

ولو وتراً. بيان بقور أي حيفة؛ لأن عنده الوتر فرض عملي، فوجب الترتيب بينه وبين الوقتية، حتى لو صلى الفجر ذاكرة للوتر فسد فجره عنده موقوفاً كما تقدم، وعدهما: لا يفسد؛ لأن الوتر سنة، ولا ترتيب بين الفرائض والسنة. [البحر الرائق: ١٤٨/٢] فرصد قيد لفساد الفرصية؛ لأنه لا يبطل أصل الصلاة عند أي حيفة. (سحر الرائق)

موقوفاً أي يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه، وفسره بقوله ما بعده: فإن إلح. لتعين كل الح بأن يقول: أصبى لصلاة صهر الإثنين لثلاثين من آخره ستة ألف واثنين وثلاثين، ولا يخفى ما فيه من الخرج، فبين ما فيه سهوة. نوى أول الح وفي "الكافي": ومن قضى الفوائت بنوي أول طهر لله عليه أو آخر صهر لله عليه احتياطاً، ولو لم يقل: الأول والآخر وقال: نويت الظهر الفائتة جاز. [البحر الرائق: ١٤٨/٢] وكذا الصوم: أي إذا أراد قضاءه يفعل مثل هذا [مراقي الملاح: ٤٤٦] رمصابين أما إذا كان من رمضان واحد، فلا يحتاج إلى التعيين اتفاقاً، حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد فقضى يوماً ولم يعين حاز. [حاشية الطحطاوي: ٤٤٦] تصحيحين صحح الربيعي لزوم التعيين، وصحح في "الخلاصة" عدم لزوم التعيين. [مراقي الملاح: ٤٤٦]

باب إدراك الفريضة

مع الإمام وغيره

إذا شرع في فرض منفرداً فأقيمت الجماعة قطع واقتدى إن لم يسجد لما شرع فيه أو سجد في غير رباعية، وإن سجد في رباعية ضم ركعة ثانية وسلم لتصير الركعتان له نافلة، ثم اقتدى مفترضاً، وإن صلى ثلاثاً أتمها، ثم اقتدى متنبلاً إلا في العصر، وإن قام لثالثة فأقيمت قبل سجوده قطع قائماً بتسليمة في الأصح، وإن كان في سنة الجمعة فخرج الخطيب، أو في سنة الظهر فأقيمت سلم على رأس ركعتين، وهو الأوجه،....

باب إدراك الخ أي إدراك الشخص الفريضة مع الإمام، والأصل فيه أن ينقص العبادة قصداً بلا عذر حراق، وأن ينقص للإكمال إكمال وإن كان نقصاً صورة فهو إكمال معنى، واعتبار المعاني قول من اعتبار الصور كهدم المسجد لتجديده، وكقص سجود من رفع رأسه لشوك أصاب جبهته فم يتمكن من السجود، ثم وضعه حيث لم يعد ذلك سجدتين، وأما إذا كان النقص لعارض شرعي، فتارة بخور، وتارة بغي، [حاشية الطحطاوي: ٤٤٨]

في فرض الخ أطلقه، فشم ما إذا شرع في أداء فرض أو قصائه، فخرج به الفعل فإنه لا يقطعه بالإقامة، بل يتمه شعباً؛ لأن القطع فيه إبطال لا إكمال، وأراد بالعرض الذي أقيم؛ لأنه إكمال لها، وأما لو كان قضاء فرض غير المقام فلا يقطعه؛ لأنه إبطال من كل وجه، وقوله "فأقيمت" بأن أحرم الإمام لا مجرد الشروع في الإقامة، فإنه لو أحد المؤذن في الإقامة، والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة، فإنه يتم ركعتين بلا خلاف. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح بتصرف: ٤٤٨]

رباعية أي فريضة رباعية، وقيد بها؛ لأنها لو كانت ثنائية أو ثلاثية لا يتم الركعتين. [حاشية الطحطاوي: ٤٤٩]

وغير رباعية: بأن كان في الفجر أو المغرب، فيقطع بعد السجود بتسليمة؛ لأنه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى تم الفرض، وتفوته الجماعة في الفجر، ولا يتمل بعدها مطلقاً، وفي المغرب للأكثر حكم الكل فتفوته الجماعة، ولا يتفل مع الإمام فيها لمنع التفل بالتبراء، ومحالفة الإمام بإضاعة رابعة. [مراقي الفلاح: ٤٤٩] **في الأصح** وقال شمس الأئمة السرخسي رحمته: إن لم يعد للعود فسدت. [مراقي الفلاح: ٤٥١]

وهو الأوجه احتجوا في السنة قبل الظهر أو الجمعة إذا أقيمت أو حطب الإمام، فالصحيح أنه يتمها أربعاً كما صرح به الولوالحي وصاحب "المتبغى" و"المحيط" ثم "الشمسي"؛ لأنها صلاة واحدة، وليس القطع للإكمال بل للإبطال صورة ومعنى، وقيل: يقطع على رأس الركعتين، ورححه في "فتح القدير" نعتاً بأنه يتمكن من قصائها بعد الفرض، ولا يبطال في التسليم على الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع، والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب. -

ثم قضى السنة بعد الفرض، ومن حضر والإمام في صلاة الفرض اقتدى به،
ولا يشتغل عنه بالسنة إلا في الفجر إن أمن فوته، وإن لم يأمن تركها ولم تقض سنة
سنة الفجر
الفجر إلا بفوتها مع الفرض، وقضى السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه.....

= والظاهر ما صححه المشايخ؛ لأنه لا شك أن في التسليم على رأس الركعتين إيصال وصف السية لا لإكمال،
وتقدم أنه لا يجوز. ويشهد لهم إثبات أحكام الصلاة الواحدة للأربع من عدم الاستفتاح والتعود في الشفع الثاني
إلى غير ذلك. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

ولا يستعمل أظنقه، فشمّل ما إذا حاف فوت شيء من الصلاة أو لا، وهذا إذا كان في المسجد، وأما
إذا كان خارج المسجد أو حاف فوت ركعة، اقتدى وإلا صلى السنة ثم اقتدى؛ لإمكان جمعه بين الفصيلتين.
[مراقي الفلاح: ٤٥١] **إلا في الفجر** فإنه يصلي سنته، ولو في المسجد بعيداً عن الصف. [مراقي الفلاح: ٤٥١]
أي يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر إذا أحد المؤدّن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد، فإن لم يجد مكاناً تركها؛
لأن في الإتيان بها في المسجد حينئذ مخالفة الجماعة فتكره، وترك المكره مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة
تفاوتت، فإن كان الإمام في الصبي فصلاّه إياها في الشتوي أخف من صلاتها في الصيفي، وأشدّها كراهةً أن يصليها
محالطاً لصف، كذا في "الفتح"، ويبيّه في الكراهة أن يكون حلف الصف من غير حائل. [حاشية الطحطاوي: ٤٥١]
إن أمن أي إن أمن فوت الفجر تمامه، فلو أمن أن يدركه في التشهد يصليها أيضاً.

وإن لم يأمن أي وإن لم يأمن فوت الإمام باشتعاله سنة الفجر تركها واقتدى. [مراقي الفلاح: ٤٥٢] أمّا
به أنه لم يشرع فيها، فلو شرع أتمها مطلقاً؛ لأن القطع حينئذ للإبطال. [حاشية الطحطاوي: ٤٥٣]
ولم تقض سنة أي لم تقض سنة الفجر إلا إذا فاتت مع الفرض، فتقضى تبعاً للفرض، سواء قضاها مع الجماعة
أو وحده، فأما المصنف... أمّا لا تقضى قبل طلوع الشمس أصلاً، ولا بعد الطلوع إذا كان قد أدى الفرض،
وشمل كلامه ما إذا قضاها بعد الزوال أو قبله، ولا خلاف في الثاني، واحتنف المشايخ في الأول على قولهما،
والصحيح كما في "غاية البيان" أمّا لا تقضى تبعاً، وقيد سنة الفجر؛ لأن سائر السن لا تقضى بعد الوقت لا تبعاً
ولا مقصوداً، واحتنف المشايخ في قضائها تبعاً للفرض في الوقت، والظاهر قضاؤها. [البحر الرائق: ١٢٩/٢]

وقضى السنة بيان لشئتين: أحدهما: القضاء، والثاني: محله، أما الأول: ففيه اختلاف، والصحيح أمّا
تقصي، وأمّا الثاني: فاحتلف فيه القل عن الشيعين، فذكر في "الجامع الصغير" للحسامي أن أما يوسف يقدم
الركعتين ومحمد يؤخرهما، وفي "المظومة" وشرحها على العكس، ورجّح في "فتح القدير" تقديم الركعتين؛ لأن
الأربع فاتت عن الموضع المستنون، فلا يفوت الركعتين عن موضعهما قصداً بلا ضرورة، وحكم الأربع قبل
الجمعة كالأربع قبل الظهر. [البحر الرائق: ١٣٠/٢]

ولم يصل الظهر جماعة بإدراك ركعة بل أدرك فصلها، واختلف في مدرك الثلاث، ويتطوع قبل الفرض إن أمن فوت الوقت وإلا فلا، ومن أدرك إمامه راكعاً فكبّر أي وإن لم يأمس ووقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك الركعة، وإن ركع قبل إمامه بعد قراءة الإمام ما تجوز به الصلاة، فأدركه إمامه فيه صح وإلا لا، وكرهه خروج من مسجد أذن فيه حتى يصلي إلا إذا كان مقيم جماعة أخرى،

ولم يصل الظهر جماعة وهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الإمام، ولم يدرك الثلاث لا بحث؛ لأن شرط حثه أن يصلي الظهر مع الإمام، وقد انفرد عنه ثلاث ركعات. [تبيين الحقائق: ٤٥٤/١] أدرك فصلها وهذا لو حلف لا يدرك الجماعة بحث إذا أدرك الإمام في آخر الصلاة، ولو في التشهد. [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١] واحتلف إلخ: فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة احتار شمس الأئمة أنه يحنث؛ لأن للأكثر حكم الكل، وعنى ظاهر الجواب لا يحنث؛ لأنه لم يصلها بل بعضها لجماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، وهو الطاهر. [مراقي الفلاح: ٤٥٣] الثلاث من رباعية، أو اثنين من الثلاثية. [مراقي الفلاح: ٤٥٣] وإلا فلا أي وإن لم يأمن لا يتطوع، وهذا الكلام محمل يحتاج فيه إلى التفصيل، فيقول: إن التطوع على وجهين: سنة مؤكدة: وهي السنن الرواتب، وغير مؤكدة: وهو ما راد عليها، والمصلي لا يحلو: إما أن يؤدي الفرض بجماعة أو مفرداً، فإن كان يؤديه بجماعة، فإنه يصلي السنن الرواتب قطعاً، ولا يتحيز فيها مع الإمكان؛ لكونها مؤكدة، وإن كان يؤديه مفرداً فكذلك الجواب في رواية، وقيل: يتحيز، وأما ما راد على السنن الرواتب من التطوع يتخير المصلي فيه مطلقاً. [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١]

ووقف إلخ: وهو قيد اتفاقي، فإنه إذا لم يقف بل انحط بمجرد إحرامه ورفع الإمام رأسه قبل ركوع المؤتم لم يدرك الركعة أيضاً. وإلا لا [وكذا يسقط خروج وقت الجمعة والعيد] أي وإن لم يدرك الإمام أو أدركه ولم يكن قرأ المفروض قبل ركوع المقتدي، لا يصح ركوعه؛ لكونه قبل أوانه، فيلزمه أن يركع بعده ثانياً، وإن لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت. [مراقي الفلاح: ٤٥٦]

مسجد أدن فيه إلخ: أطلقه المصنف، فشمّل ما إذا أدن فيه وهو داخله أو دخل بعد الأذان، والظاهر أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله، سواء أدن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة، سواء خرج أو كان مآكناً في المسجد من غير صلاة كما شاهده في زماننا من بعض الفسقة، حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلاً، فخرج إسان من المسجد بعد دخول الوقت، ثم رجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لا يكون مكروهاً. [البحر الرائق: ١٢٧/٢]

وإن خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره إلا إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء، فيقتدي فيهما متنفلًا، ولا يصلي بعد صلاة مثلها.

ولا يصلي بعد صلاة الخ هذا لفظ الحديث، قيل: معناه لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة، فيكون بياناً لفرص القراءة في ركعات الفل كلها، كذا في الشرح، وقيل: هو عن الإعادة لطلب الأجر، وقيل: هي عن الإعادة بمجرد نهم الفساد لدفع الوسوسة، وقيل: هي عن تكرار الجماعة في المسجد على الفيتة الأولى أو عن إعادة الفرائض بحافة الحبل في المؤدى. [حاشية الضحطاوي ومرافقي الفلاح: ٤٥٨]

باب سجود السهو

الفئلة

يجب سجدة^{الفئلة}تان بتشهد وتسليم وترك واجب سهواً وإن تكرر، وإن كان تركه عمداً أثم ووجب إعادة الصلاة لجبر نقصها، ولا يسجد في العمد للسهو، وقيل: إلا في ثلاث: ترك القعود الأول أو تأخير سجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة، وتفكره عمداً حتى شغله عن ركن، ويسن الإتيان بسجود السهو بعد السلام، ويكتفي بتسليمة واحدة عن يمينه في الأصح، فإن سجد قبل السلام كره تنزيهاً، ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في الفجر، واحمرارها في العصر، وبوجود ما يمنع البناء بعد السلام، كحدث عمداً

تنبيه ويأتي فيه بالصلاة على النبي . والدعاء على المختار. [مراقي الفلاح: ٤٦٠] **وتسليم** أطلق المصنف في السلام فانصرف إلى المعهود في الصلاة، وهو تسليمان كما هو في الحديث. (الحر الرائق) **لترك واجب** أطلقه، فشمّل ما إذا كان تقدّم أو تأخير أو نقص، وخرج به السعة؛ لأن الصلاة لا توصف بالنقصان على الإطلاق بترك السعة، وسجدتا السهو لجبر النقصان. والفرض؛ لأنه يفوت نفواته أصل الصلاة لا الوصف، فلا يتحيز لغيره. **وإن الخ** كترك الماتعة، والاطمئنان في الركوع والسجود، والجلوس الأول، وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر أداء ركن ولو ساكتاً. [مراقي الفلاح: ٤٦١، ٤٦٢] **تكرر** أطلقه، فشمّل ما إذا كان من حسن أو جنسين، فلا يجب أكثر من السجدتين بالإجماع.

لجبر نقصها: اختلفوا في الصلاة المعادة، فقيل: إنها مكملّة وسقط الفرص بالأول، وقيل: تكون الثانية فرضاً، فهي المسقط. **في ثلاث** بل في خمس، الأول: ما لو صلى على النبي في القعود الأول عمداً، والثاني: ما إذا ترك الماتعة عمداً. **الركعة الأولى** الأولى تعبر بعضهم حيث قال: أو أخر إحدى سجدتي ركعة إلى ما بعدها عمداً. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٢]

الأصح وقيل: تلقاء وجهه فرقاً بين سلام القطع وسلام السهو، قاله فخر الإسلام، وفي "الهداية": ويأتي بتسليمتين هو الصحيح. [مراقي الفلاح: ٤٦٣] **كره تنزيهاً** ولا يعيده؛ لأنه مجتهد فيه، فكان جائزاً. [مراقي الفلاح: ٤٦٣] **وسقط الخ** وكذا يسقط محروج وقت الجمعة والعيد.

ويلزم المأموم سهو إمامه لا بسهو، ويسجد المسبوق مع إمامه، ثم يقوم بقضاء ما سبق به، ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجد له أيضاً لا لاحق، ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعيدين، ومن سها عن القعود الأول من الفرض عاد إليه ما لم يستو قائماً في ظاهر الرواية وهو الأصح، والمقتدي كالمقتفل يعود ولو استتم قائماً، فإن عاد،

ويلزم المأموم الخ أي يجب على المقتدي سجود السهو سهو إمامه، أطلقه، فشمّل ما إذا كان مقتدياً به وقت السهو أو لا يكن، وما إذا سجد سجدة واحدة ثم اقتدى به، فإنه يتابعه في الأخرى، ولا يقضى الأوي كما لا يقضيها لو اقتدى به بعد ما سجدهما، وشمّل كلامه المحدث والمسبوق واللاحق، فإنه يلزمهم سهو إمامه، لكن اللاحق لا يتابع الإمام في سجود السهو إذا شبه في حال اشتغال الإمام بسجود السهو أو جاء إليه من الوضوء في هذه الحالة، وإنما يبدأ بقضاء ما فات، ثم يسجد في آخر صلاته، والمسبوق والمقيم حلف المسافر يتابعان الإمام في سجود السهو، ثم يشتغلان بالإتمام. [البحر الرائق: ١٦١/٢]

لا سهو أي لا يجب سجود السهو سهو نفسه يعني المقتدي؛ لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابعه الإمام يقلب التبع أصلاً. ثم سهو الخ أي "ثم" يفيد تراخي القيام عن صلاة الإمام، ويسعى أن يمكث المسبوق بقدر ما علم أنه لا سهو عليه، وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع: (١) خوف مصي مدة المسح، (٢) خروج الوقت لذي عذر، (٣) خروج الوقت في صلاة العيد، (٤) خروج الوقت لصلاة الجمعة، (٥) خروج وقت الفجر، (٦) مرور الناس من بين يديه، إلى قضاء ما سبق به، ولا ينتظر سلامه.

ولو سها المسبوق الخ مثلاً: دخل رجل في صلاة الإمام، وقد فرغ من ثلاث ركعات، ثم سجد الإمام للسهو فسجد المسبوق متابعاً له، ثم سلم الإمام، وفام المسبوق يؤدي ركعات لم يؤديها مع الإمام فسها فيها يجب عليه سجدة السهو، ولا يجزيه سجوده مع الإمام، وتكرار سجود السهو من حيث إن صلاته كصلاتين حكماً؛ لأنه مفرد فيما يقضيه. أيضاً: أي كما سجد مع الإمام يسجد حال انفراده أيضاً.

لا اللاحق أي لا يسجد لاحق إذا سها فيما يقعه، وهو من أدرك أول صلاة الإمام وفاته باقيها بعذر كحوم وغفلة وسق حدث. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٥، مراقي الفلاح: ٤٦٥] من القرض ولو كان الفرض عملياً كالوتر. [مراقي الفلاح: ٤٦٦] وهو الأصح وفي "الغداية" و"الكسر": إن كان إلى القيام أقرب لا يعود. [مراقي الفلاح: ٤٦٦] فإن عاد أي الساهي عن القعود الأول. (مراقي الفلاح)

وهو إلى القيام أقرب سجد للسهو، وإن كان إلى القعود أقرب لا سجود عليه في الأصح، وإن عاد بعد ما استتم قائماً اختلف التصحيح في فساد صلاته، وإن سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد، وسجد لتأخيره فرض القعود، فإن سجد صار فرضه نفلاً، وضُمَّ سادسة إن شاء، ولو في العصر، ورابعة في الفجر، ولا كراهة في الضم فيهما

إلى القعود أقرب بأن رفع اليديه من الأرض وركبته عليها أو ما لم يتصب الصف الأسفل. [البحر الرائق: ١٦٣/٢] في الأصح وفي "الخلاصة": وفي رواية: إذا قام على ركنته لينهض، يقعد وعليه السهو، ويستوي فيه القعدة الأولى والثانية، وعليه الاعتماد، والحاصل على هذا المعتقد: أنه إن كان إلى القعود أقرب، فإنه يعود مطلقاً، فإن رفع ركنته من الأرض لرمه السجود، وإلا فلا. [البحر الرائق: ١٦٥/٢]

اختلف التصحيح أي صحح بعضهم القول بفساد صلاته، وبعضهم بعدم فسادها، قال في "البحر": ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته، فصحح الشارح الفساد؛ لتكامل الجنابة برفض الفرض بعد الشروع فيه لأجل ما ليس بهرض، وفي "المتنعي" بالعين المعجمة: أنه غلط؛ لأنه ليس ترك، وإنما هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع، فإنه يرفض الركوع ويعود إلى القيام ويقرأ لأجل الواجب، وكما لو سها عن القنوت فركع، فإنه لو عاد وقت لا تفسد على الأصح. [البحر الرائق: ١٦٣/٢]

القعود الأخير أراد بالأخير القعود المبرور ليشمل العرس الرباعي والثلاثي والثاني، فإن قعوده ليس متعدداً، إلا أن يقال: إنه يسمى أخيراً باعتبار أنه آخر الصلاة لا باعتبار أنه مسبوق بمثله، أطلقه، فشمّل ما إذا لم يقعد أصلاً، أو جلس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد، وإذا عاد احتسب له الجلسة الخفيفة، حتى لو كان كلا الحليتين مقدار التشهد، ثم تكلم بعده جارت صلاته. [البحر الرائق: ١٦٥/٢]

لتأخيره أي عن اتصاله بالرفع من السجود. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٨] إن شاء أي وإن شاء سلم على الخامسة، ولا شيء عليه، فيصير متفلاً بخمس ركعات وترّاً، وصلاته غير مضمومة عند علمائنا الثلاثة حتى لو أفسدها لا شيء عليه. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٩] ولو في العصر لأن التنفل منه قصداً لا يكرهه، فبالظر أولى. [مراقي الفلاح: ٤٦٩] ورابعة في الفجر وسكت عن المغرب؛ لأنها تصير أربعاً، فلا ضم فيها. [مراقي الفلاح: ٤٦٩] فيهما أي في صلاة الفجر والمغرب، قال الطحطاوي: ولو أفرد الضمير لكان أولى؛ لأن المغرب لا ضم فيها. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٩]

على الصحيح، ولا يسجد للسهو في الأصح، وإن قعد الأخير ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد، فإن سجد لم يبطل فرضه، وضم إليها أخرى لتصير الزائدتان له نافلة وسجد للسهو، ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم يبن شفعاً آخر عليه استحباباً، فإن بنى أعاد سجود السهو في المختار،

على الصحيح وفي السراج الوهاج: إن صم السادسة في سائر العصور إلا في العصر، فإنه لا يصم إليها؛ لأنه يكون تطوعاً قبل المغرب، وذلك مكروه، وفي "قاضي حان" إلا المجر، فإنه لا يصيف إليها؛ لأن التصل قسماً وبعدها مكروه. [البحر الرائق محصاً: ١٦٧/٢] وفيه تأمل. ولا يسجد للسهو **اح** لأن التقصير بالفساد لا يجرى بالسجود، ولو افتدى به أحد حال الصم ثم قطع، لزمه **ست** ركعات في التي كانت رباعية؛ لأنه المؤذي بهذه التحريمة، وسقوطه عن الإمام لظن، ولم يوجد في حقه. [مرقي الفلاح: ٤٧٠] في الأصح وقيل: يسجد للسهو على قولهما. [تبيين الحقائق: ٤٨١/١]

لم يبطل فرضه أي لم يفسد فرضه بسجوده كما فسد فيما إذا لم يقعد، وإنما لم يقعد؛ لأن الباقي إصانة لفظ السلام، وهي واجبة. [البحر الرائق: ١٦٧.٢] **وصم إليها** أطلق في الصم، فشمّل ما إذا كان في وقت مكروه كما بعد المجر والعصر؛ لأن التصويع إنما يكره فيهما إذا كان عن احتيار، أما إذا لم يكن عن احتيار فلا، وعيه الاعتماد، لكن احتنف في الصم في غير وقت الكراهة، قيل: باوحو، وقيل: بالاستحباب، وأما في وقت الكراهة فقليل بالكراهة، والمعتمد الصحيح: أنه لا بأس به. [البحر الرائق: ١٦٨.٢]

نافلة ولا تنوب عن سنة العرص في الصحيح؛ لأن المواطة عليها تحريمة متدأة. [مرقي الفلاح: ٤٧٠] **شفع التطوع** قيد بشفع التطوع؛ لأنه لو كان مسافراً فسجد للسهو ثم بوى الإقامة، فله ذلك؛ لأنه لو لم يبن وقد لزمه الإتمام بنية الإقامة، بطلت صلاته، وفي الساء نقص الواجب، ونقص الواجب أدنى، فيتحمل دفعاً للأعنى، لكن يرد على التقييد بشفع التطوع أنه لو صلى فرضاً تاماً وسجد للسهو ثم أراد أن يبني بدلاً عليه، ليس له ذلك، فهو قال: "فلو سجد في صلاة ثم يبن صلاة عليها إلا في المسافر" لكان أولى. [البحر الرائق: ١٧٠.٢]

لم يبن شفعاً **الح** إنما قال: "لم يبن" ولم يقل: "لم يصح الساء"؛ لأن الساء صحيح وإن كان مكروهاً بقاء التحريمة. [البحر الرائق: ١٦٩/٢] **استحباً** قال في "البحر": ظاهر كلامهم أنه يكره الساء كراهة تحريم؛ لتصريحهم بأنه غير مشروع. [البحر الرائق: ١٦٩/٢] في المختار أي اختلفوا في إعادة سجود السهو، واختار إعادته. [البحر الرائق: ١٦٩/٢]

ولو سلم من عليه سهو فافتدى به غيره صحَّ إن سجد للسهو، وإلا فلا يصح
 ويسجد للسهو، وإن سلم عامدا للقطع ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم، ولو توهم
 مصلٍّ رباعية أو ثلاثية أنه أتمها فسلم، ثم علم أنه صلى ركعتين أتمها وسجد للسهو،
 وإن طال تفكره ولم يسلم حتى استيقن إن كان قدر أداء ركن وجب عليه سجود
 السهو، وإلا لا.

فصل في الشك

في الصلاة والطهارة

تبطل الصلاة بالشك في عدد ركعاتها إذا كان قبل إكمالها،

ولو سلم الح أي لو سلم من عليه سجود السهو فافتدى به إنسان قبل أن يسجد للسهو، فإن سجد الإمام
 صح اقتداؤه، وإن لم يسجد لا يصح. [تبيين الحقائق: ٤٨٤/١] ويسجد معناه أنه يجب عليه أن يسجد
 للسهو، وإن أراد بالتسليم قطع الصلاة. [تبيين الحقائق: ٤٨٥/١] (ربلعي) للسهو قيد بسجود السهو؛ لأنه لو
 سلم وهو ذاكر للسجدة الضلعية فسد صلاته. [البحر الرائق: ١٧١] وإلا لا أي إن لم يكن تفكره رائداً عن
 التشهد قدر أداء ركن لا يسجد. [مراقي الفلاح بتصرف: ٤٧٤]

في الشك ليس المراد ههنا ما هو العربي من تساوي القيصين، بل النعوي وهو عدم اليقين ولا يباي قول
 الشارح عند قول الماتن: "تطل الصلاة بالشك": "وهو تساوي الأمرين؛ لأنه صورة الطللان، والمراد بالشك
 فيهما حقيقة. [حاشية الطحطاوي: ٤٧٥]

تطل الصلاة الح قيد بالشك في الصلاة؛ لأنه لو شك في أركان الحج: ذكر الحصاص أنه يتحرى، وأعاد كلامه
 أن الشك كان قبل الفراغ منها، فلو شك بعد الفراغ منها أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً لا شيء عليه، ويجعل كأنه صلى
 أربعاً حملاً لأمره على الصلاح، كذا في "المخيط"، وقيد بكون الشك في العدد؛ لأن مصلي الظهر إذا صلى ركعة
 بية الظهر، ثم شك في الثانية أنه في العصر، ثم شك في الثالثة أنه في التطوع، ثم شك في الرابعة أنه في الظهر، قالوا:
 يكون في الظهر، والشك ليس بشيء [البحر الرائق: ١٧٣/٢]، واحتلوا في معنى قولهم: "أول"، فقيل: أول ما
 عرض له في تلك الصلاة، وقيل: معناه أن السهو لم يكن عادة له لا أنه لم يسه قط، وقيل: أول سهو وقع له في
 عمره ولم يكن سها في صلاة قط بعد بلوغه. [تبيين الحقائق: ٤٨٦/١]

وهو أول ما عرض له من الشكِّ أو كان الشكُّ غير عادة له، فلو شكَّ بعد سلامه ^{في عدد الركعات} لا يعتبر إلا أن تيقن بالترك، وإن كثر الشك عمل بغالب ظنِّه، فإن لم يغلب له ظنٌّ ^{بأنه تركه} أخذ بالأقلِّ، وقعد بعد كل ركعة ظنها آخر صلاته.

فلم يستأخ قيد بشك المصلي، فأفاد أنه إذا أحتره عدلٌ بعد السلام أنه نقص ركعة، وعد المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى إحصائه. **بعد سلامه** مراده قعوده قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات. [مراقي الفلاح: ٤٧٦] وإن كثر الشك أي وإن كثر شكه نحرى وأحد بأكبر رأيه. [تبيين الحقائق: ٤٨٦/١]

وقعد بعد كل ركعة ح مثاله: لو شك أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً فعد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، فيتم بالقعود، ثم زاد ركعة أخرى؛ لاحتمال أنه صلى ثلاثاً، ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو لم يصل شيئاً فعد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، ثم صلى أربع ركعات يقعد في كل ركعة مهس مقدار التشهد. [تبيين الحقائق: ٤٨٧/١]

باب سجود التلاوة

سببه التلاوة على التالي والسماع في الصحيح، وهو واجب على التراخي إن لم يكن في الصلاة، وكره تأخيرها تنزيهاً، ^{انها} ويجب على من تلا آية، ولو بالفارسية، وقراءة حرف ^{أي غير العربية}

سجود التلاوة إن قيل: كان الواجب أن يقول سجود التلاوة والسماع؛ لأن السماع سبب كالتلاوة ليصير بياناً للسماع. قلت: لما كان عند المصنف - سبب وجوب السجدة على السماع أيضاً هو التلاوة كما صرح به بعده، ترك لفظ السماع؛ لتلا يقع التدافع في الكلامين. **الصحيح** فإن بعضهم: التلاوة سبب لوجوب السجدة على السماع دون السماع، وقيل: السماع في حقه هو السبب، وهو اختيار فخر الإسلام - ٢. لكن الجواب عنه: أن الأصل في السببية هو التلاوة، والسماع ساء عنه؛ لأنه من المتولدات. [الكفاية: ٤٦٦/١]

وهو واجب. واعلم أنه إما تحب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل، وهو أن يكون عاقلاً غير محجور عنه، حتى لو علم السقاء آية السجدة وحرى على لسانه لا تحب على السماع السجدة، وكذا لا تحب بقراءة المحجور. [الكفاية: ٤٦٦/١] **على التراخي** اعدم أن سجدة التلاوة واجبة على التراخي إن لم تكن صلاتية؛ لأن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت، فيجب في جزء من الوقت غير عين، ويتعين ذلك تنعيه فعلاً، وإما يتصيق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة، وأما المتلوة في الصلاة فإنها تحب على سبيل التضييق؛ لقيام دليل التضييق، وهو أنها وحت ما هو من أفعال الصلاة، وهو القراءة، فالتحقت بأقواها وصارت جزءاً من أجزائها، وهذا قلنا: إذا تلا آية السجدة ولم يسجد ولم يركع حتى طالت القراءة، ثم ركع، وبوى السجدة م تخر. [البحر تنقيح: ١٨٩/٢]

ويجب على من الخ أطلقه، وهو مقيد بما إذا كان أهلاً لوجوب الصلاة عليه إما أداءً أو قضاءً، فهو من أهل وجوب السجدة عليه، ومن لا فلا؛ لأن السجدة جزء من أجزاء الصلاة، فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الإسلام والعقل والنوع والطهارة من الحيض والنفس، حتى لا تحب على كافر وصي ومجنون وحائض ونفساء قرؤوا أو سمعوا، وتحب على المحدث والخب، وكذا تحب على السماع بتلاوة هؤلاء إلا المحجور لعدم أهليته لاعداد التمييز كالسماع من الصدى كذا في "الدائع". [البحر الرائق: ١٩٠/٢]

بالفارسية أما في حق السماع: فإن كانت القراءة بالعربية وحب على السماع فهم أو لم يفهم إجماعاً، وإن كانت بالفارسية لزم السماع أيضاً وإن لم يفهم عند الإمام، وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم، وروي رجوعه إليهما. [حاشية الطحطاوي: ٤٨٠] **وقراءة حرف الخ** أي الكلمة الدالة على السجدة (حاشية الطحطاوي) أي إذا قرء حرفاً من كلمات دلت على السجدة مع قراءة كلمة قبله أو بعده وحت عليه سجدة التلاوة كما تحب عليه إذا قرأ الآية بتمامها.

السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آيتها كالأية في الصحيح، وآياتها أربع عشرة آية: في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، وأولى الحج، والفرقان، والنمل، والسجدة، وص، وحم السجدة، والنجم، وانشقت، واقرأ. ويجب السجود على من سمع وإن لم يقصد السماع إلا الحائض والنفساء والإمام والمقتدي به، ولو سمعوها من غيره سجدوا بعد الصلاة، ولو سجدوا فيها لم تجزهم ولم تفسد صلاتهم أي المقتدون والإمام أي غير الموم

في الصحيح وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة، سواء كان الأكثر قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة، وهو رواية عن محمد، واختاره الربيعي. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٤٨١] في الأعراف اعلم أن السجدة في الأعراف تحب عند قوله تعالى: وفي الرعد عند قوله تعالى: وفي النحل عند قوله تعالى: وفي الإسراء عند قوله تعالى: وفي مريم عند قوله تعالى: وفي الحج عند قوله تعالى: وفي الفرقان عند قوله تعالى: وفي النمل عند قوله تعالى: وفي السجدة عند قوله تعالى: وفي ص عند قوله تعالى: وفي حم السجدة عند قوله تعالى: وفي انشقت عند قوله تعالى: وفي اقرأ عند قوله تعالى:

على من سمع فهم أو لم يفهم، قال ابن أمير حاج: يسعى أن يستثنى منه مثل الأعجمي الخالص الحديث العهد بالإسلام، فلا تحب عليه السجدة بتلاوة النظم القرآني ولا سماعه إلا بعد العلم بكون المقروء سجدة تلاوة، يعني وإن لم يفهم؛ لأن التكليف مما لا علم له به محال حتى نو مات قبل الأداء والعمم بالوجوب لا إثمه عليه، ولا تحب عليه إلا وقت العلم. [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٤٨٤] إلا الحائض والنفساء فلا تحب عليهما تلاوتهما وسماعهما شيئاً، وتحب بالسماع مهما ومن الجنب وسماعها من كافر وصبي مميز. [مراقي الفلاح: ٤٨٤]

والإمام والمقتدي به فلا تحب عليهما بالسماع من مقتد بالإمام السامع أو بإمام آخر، وتحب على من ليس في الصلاة سماعه من المقتدي على الأصح، [مراقي الفلاح: ٤٨٤]. وقال الطحطاوي: هذا خلاف الأصح، والأصح: الوجوب على من ليس مشاركاً له في تلك الصلاة مطلقاً، سواء كان السامع في جماعة أخرى أو مفرداً أو خارجاً بالكيفية. [حاشية الطحطاوي: ٤٨٤] ولم تفسد صلاتهم قيده في "التحيس" وغيره مما إذا لم يتابع الإمام المصلي التالي في سجوده، فإن تابعه فسدت، ولا تخريه السجدة عما سمع كما في "الحر" و"النهر". [حاشية الطحطاوي: ٤٨٥]

في ظاهر الرواية، ويجب بسماع الفارسية إن فهمها على المعتمد، واختلف
 التصحيح في وجوبها بالسماع ^{على السمع} من نائم أو مجنون، ولا تجب بسماعها من الطير ^{السجدة}
 والصدى، وتؤدى بركوع أو سجود في الصلاة غير ركوع الصلاة وسجودها،
 ويجزئ عنها ركوع الصلاة إن نواها، وسجودها وإن لم ينوها إذا لم ينقطع فور
 التلاوة بأكثر من آيتين، ولو سمع من إمام فلم يأت به أو ائتم في ركعة أخرى سجد
 خارج الصلاة في الأظهر،
 متعلق بالمسألة الأخيرة

في ظاهر الرواية وقيل: لا تفسد، وسبب إلى محمد، وفي "عاية البيان": الأصح عدم الفساد اتفاقاً.
 [حاشية الطحطاوي: ٤٨٥] **على المعتمد.** وهذا عندهما، ونجس عليه عند أي حيفة وإن لم يفهم معناها إذا
 أحرر بأما آية سجدة. [مراقي الفلاح: ٤٨٥] **واختلف التصحيح إلخ.** أي صحح بعضهم قولاً، وبعضهم قولاً
 آخر، فإنه ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجب؛ لعدم صحة التلاوة لفقد التمييز، وفي "التنارحانية": سمعها من نائم،
 قيل: نجس، والصحيح أنها لا نجس، وفي "الحانية": الصحيح هو الوجوب. [مراقي الفلاح: ٤٨٥]
والصدى وهو ما نجسك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوها. [مراقي الفلاح: ٤٨٦] **وتؤدى إلخ:** أي إذا
 قرأ أصلي آية السجدة في الصلاة، ثم ركع أو سجد، فالسجدة التلاوية تؤدى هما.

في الصلاة. هذا القيد بالنسبة إلى الركوع فقط، فلا يجرئ عنها ركوع في خارجها؛ لأن الأثر إنما ورد فيما إذا
 ركع فيها فقط، فيقتصر على مورد الأثر، لكن في "الحر": واحتار "قاضي خا" أن الركوع خارج الصلاة ينوب
 عنها. [حاشية الطحطاوي: ٤٨٦] **ويجزئ عنها إلخ:** ويسعي ذلك للإمام مع كثرة القوم أو حال المخافة حتى
 لا يؤدي إلى التحيط. [مراقي الفلاح: ٤٨٦] **وإن لم ينوها إلخ.** أي ولو لم يركع حتى طال القراءة لم يجز، وإن
 نواه عن السجدة، وكذا السجدة الصلواتية لا تنوب عنها إذا طال القراءة؛ لأنها صارت ديداً لوجوبها مضيقاً،
 والدين يقضى بما له لا بما عليه، والركوع والسجود عليه، فلا يتأدى به الدين. [الحر الرائق: ١٩٥/٢]

إذا لم ينقطع: اعلم أن الفور لا يقطع بآية بعد آيتها أو آيتين اتفاقاً، ويقطع بأربع اتفاقاً، واختلف في الثلاث:
 فقيل: يقطع، واحتاره حواهر زاده، وقيل: لا، واحتاره الحلواني. [حاشية الطحطاوي: ٤٨٧]

في الأظهر: اعلم أنه إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية، وقد فرع الإمام من السجدة التلاوية التي سمعها هذا
 المسوق ففيه اختلاف، وظاهر "الهداية" يقتضي أن يسجد لها بعد الفراغ؛ لأنه لما لم يدرك ركعة التلاوة لم يصح
 مدركاً لها، وليست صلاتية فيقضى خارجها، وقيل: هي صلاتية، فلا تقضى خارجها.

وإن أتم قبل سجود إمامه لها سجد معه، فإن اقتدى به بعد سجودها في ركعتها صار ^{السامع} مدركا لها حكماً، فلا يسجد لها أصلاً ولم تقض الصلاة خارجها، ولو تلا خارج ^{سجدة} الصلاة فسجد، ثم أعاد فيها سجد أخرى، وإن لم يسجد أولاً كفته واحدة في ظاهر ^{تلاوتها في الصلاة} الرواية كمن كررها في مجلس واحد لا مجلسين، يتبدل المجلس بالانتقال منه، ولو مسدياً ^{وصلية} إلى غصن، وبالانتقال من غصن إلى غصن، وعموم في نهر أو حوض كبير في الأصح، ^{بأنفع ساحه}

حكماً كما إذا أدرك الإمام في ركوع ثالثة الوتر، فإنه يكون مدركاً للقنوت. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٢] **أصلاً** أي مصقلاً لا في الصلاة ولا خارجها. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٢] **الصلاة** أي كل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد فيها لم تقض خارج الصلاة، وفي "البحر": قيد المصنف. يكونها لا تقضي خارجها؛ لأنه لو أحرها من ركعة إلى ركعة، فإنها تقضي ما دام في الصلاة؛ لأن الصلاة واحدة، لكن لا يلزم جوار التأخير، بل امرد الإجراء؛ لما في "الدائع" من أنها واجبة على الفور، وأنه إذا أحرها حتى طالت القراءة تصير قضاء وبأثم. [البحر الرائق: ١٩٢ ٢] **كفته واحدة** أي إن لم يسجد خارج الصلاة حتى دخل فيها فتلاها، فسجد ها أجزأته الصلاة عن التلاوتين. [تبين الحقائق: ٥٠٣/١]

ظاهر الرواية وفي رواية النوادر: يسجد للأولى إذا فرغ من الصلاة. [تبين الحقائق: ٥٠٣/١] **كس الخ** أي أجزأته سجدة واحدة وهي الصلاة، كما نحرئ من كررها في مجلس واحد، ولا يجعل كس كررها في مجلسين. [تبين الحقائق: ٥٠٣/١] **كررها الخ** أطلقه، فشمّل ما إذا تلا مراراً ثم سجد، وما إذا تلا وسجد ثم تلا بعده مراراً في مجلس واحد. [البحر الرائق: ١٩٨/٢] **في مجلس** أطلق في المجلس فشمّل ما إذا صال. (البحر الرائق) **يتبدل المجلس** أي لا يخلو إما أن يكون في البر أو البحر، وعلى الأول: إما أن يكون على الأرض أو ما في معابها كاستقف وغيره، وإما أن يكون على الشجر، فعلى الأول: يتبدل المجلس بالانتقال منه ولا يتبدل بمجرد القيام ولو كان في حانة الإسداء بأن يذهب ويده السدى وبقية على أعواد مصروية في الحائط والأرض، وعلى الثاني: بالانتقال من غصن إلى غصن، وعلى الثالث: بالعموم فيه. [من مراقبي افلاح: ٤٩٥] **بالانتقال** أطلقه، وهو مقيد بالانتقال بخطوات ثلاث، فلا يتبدل المجلس بخطوة أو خطوتين.

في الأصح يرجع إلى المسائل كلها، فإنه قيل في المسألة الأولى: لا يختلف المكان بالتسدية، وفي الثانية لا يتبدل المجلس بالانتقال من غصن إلى غصن، وفي الثالثة عن محمد إذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه سجدة، وفي "الحانية": الصحيح أنه يتكرر.

ولا يتبدل بزوايا البيت، والمسجد ولو كبيراً، ولا بسير سفينة، ولا بركة ^{لا يتبدل} وبركتين، وشربة وأكل لقمتين، ومشى خطوتين، ولا باتكاء، وقعود، وقيام، وركوب، ونزول في محل تلاوته، ولا بسير دابته مصلياً، ويتكرر الوجوب على السامع بتبديل مجلسه وقد اتحد مجلس التالي لا بعكسه ^{حالية} على الأصح، وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة لا عكسه، وندب ضم آية أو أكثر إليها، وندب إخفاؤها ^{ية السجدة} عن غير متأهب لها، وندب القيام، ثم السجود لها، ولا يرفع السامع رأسه منها قبل تاليها، ولا يؤمر التالي بالتقدم، ولا السامعون بالاصطفاف، فيسجدون كيف كانوا، وشرط لصحتها شرائط الصلاة إلا التحريمة، وكيفيتها: أن يسجد سجدة واحدة بين تكبيرتين، هما سنتان بلا رفع يد ولا تشهد ولا تسليم.

ولا يتبدل الخ أي لا يختلف المجلس بمجرد الانتقال من راوية إلى راوية في بيت، أو مسجد ولو كان كبيراً. **ويتكرر الوجوب** الخ. مثاله: قرأ أحد آية السجدة وسمعها منه أحد، وانتقل السامع إلى مكان آخر، ثم قرأ ذلك الرجل وسمع السامع الأول منه. **على الأصح** أي لو تبدل مجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب على السامع، واحتلفوا في عكسه، والأصح: أنه لا يتكرر على السامع؛ لأن السبب في حقه السماع، ولم يتبدل مجلسه فيه، وعنى ما صححه المصنف ... في "الكافي" من أن السبب في حقه التلاوة والسماع شرط، يتكرر الوجوب عليه. [البحر الرائق: ١٩٩/٢]

لا عكسه. أي لا يكره عكسه، وهو أن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها. [تبيين الحقائق: ٥٠٥/١] **وندب إخفاؤها** الخ قال في "المحيط: إن كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهر وإخفاء، وإن كان معه جماعة قال مشايخنا: إن كان القوم متهيئين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداء السجود ينعي أن يقرأها جهراً حتى يسجد القوم معه؛ لأن في هذا حثاً لهم على الطاعة، وإن كانوا محدثين أو وقع في قلبه أنه يشق عليهم ذلك، يسعى أن يقرأها في نفسه ولا يجهر محترزاً عن تأنيب المسلم، وذلك مندوب إليه، وإذا لم يعلم خالفهم ينبغي إخفاؤها، والراجح: الوجوب على متشاعل بعمل ولم يسمعها رجلاً له عن تشاعله عن كلام الله تعالى، فسرل سامعاً. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٧]

شرائط الصلاة: من الطهارة من الحدث وغيرها. [مراقي الفلاح: ٤٩٨] **تكبيرتين** تكبيرة للموضع، وتكبيرة للرفع. [مراقي الفلاح: ٤٩٨]

فصل في سجدة الشكر

سجدة الشكر مكروهة عند الإمام، لا يثاب عليها، وتركها، وقالوا: هي قرينة يثاب عليها، وهيئتها مثل سجدة التلاوة.
وعليه الفتوى

فائدة مهمة لدفع كل مهمة

قال الإمام النسفي في "الكافي": من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها، كفاه الله ما أهمه.
مبتدأ جمع إليه

عند الامام قيل: إنه لم يرد به في شرعيتها قرينة، بل ورد في وجوبها شكراً لعدم إحصاء نعمة الله تعالى، فتكون مباحة أو لا يراها شكراً تاماً، ونظام الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة. [مراقي الفلاح: ٤٩٩] **وقال الخ** أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه. [مراقي الفلاح: ٥٠٠]

يثاب عليها لما روى السنة إلا النسائي عن أبي بكر بن النجاشي - كان إذا أتاه أمر يسره أو بشر به حراً ساجداً. [مراقي الفلاح: ٥٠٠]، والفتوى على ما قلناه، وفي "الدر": وبه يفتى، وفي "أس أمير حاج": وهو الظاهر، وكيف لا وقد جاء فيها غير ما حديث، وفي "الدر": وسجدة الشكر مستحبة، به يفتى، نكها نكره بعد الصلاة؛ لأن الخلة يعتقدون أنها سنة أو واجبة، وكل مباح يؤدي إليه فهو مكروه. [حاشية الصحطاوي: ٥٠٠]

باب الجمعة

صلاة الجمعة فرض عين على من اجتمع فيه سبعة شرائط: الذكورة، والحرية، والإقامة في مصر

باب الجمعة هي من الاجتماع بسكون الميم للمفعول؛ لأن فعله بالسكون للمفعول أي اليوم المجموع فيه، والقراء يصمونها، وفي "المصباح": صم الميم لغة احجاز، وهي المشهورة والفصحى، وفتحها لغة تميم بمعنى فاعل أي اليوم الجامع، وتأوها للمالعة كما في علامة لا لتأنيث وإلا لما وصف بها اليوم، وإسكانها لغة عقيل [مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٥٠١]

فرض عين. قد أطال المحقق في "فتح القدير" في بيان دلائل فرصيتها، ثم قال: وإنما أكثرنا فيه نوعاً من الإكثار لما نسمع عن بعض الجهلة أنهم يسيبون إلى مذهب الحنفية عدم افتراضها، ومنشأ عنهم قول القدوري: ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عذر له كره وجازت صلاته، وإنما أراد: 'حرم عليه وصحت الظهر'، فاحترمة لترك الفرض، وصحة الظهر ما سد كرهه، وقد صرح أصحابنا بأنها فرض أكد من الظهر، وبإكفار حاحدها. أقول: وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضاً، ومنشأ جهلهم صلاة الأربع بعد الجمعة بنية الظهر، وإنما وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد، وليست هذه الرواية بالمختارة، وليس هذا القول أعني اختيار صلاة الأربع بعدها مروياً عن أبي حنيفة وصاحبيه، حتى وقع لي أبي أفتيت مراراً بعدم صلاحها حوقاً على اعتقاد الجهلة بأنها الفرض، وأن الجمعة ليست بفرض. [البحر الرائق بحذف: ٣١٨/٢]

سبعة شرائط. اعدم أن نوجها شرائط رائدة على شرائط سائر الصلوات، وهي في المصلي، ولصحتها شروط كذلك، وهي في غير المصلي، والفرق بينها أنه بانتفاء الأول يصح الأداء، وانتفاء الثاني لا يصح. [حاشية الطحطاوي: ٥٠٣]

الذكورة إلخ: حرج بشرط الذكورة النساء، وأراد بالذكورة الحقيقية فخرج الخثى، وبشرط الحرية الأرقاء، وبشرط الإقامة المسافر، وبشرط كون الإقامة بمصر المقيم بقرية، وبشرط الصحة المريض، والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض، وبشرط الأمن من ظالم، فلا تحب على من احتفى من ظالم، ويلحق به المفلس الخائف من الحبس. أفاد بقوله: "من ظالم" أنه إن كان احتفاؤه لجناية منه توجب حداً مثلاً لا يسقط عنه الوجوب، وبشرط سلامة العينين الأعمى وجد قائداً أو لا، وسواء كان القائد مترعاً أو باجر، وأفاد بقوله: "العيين" وجوب الصلاة على الأعور. وبشرط سلامة الرجلين المقعد ومقطوع الرجلين. وفي الكلام إشارة إلى أنها تحب على مفروح إحدى الرجلين أو مقطوعها إذا كان يمكنه المشي بلا مشقة، وإلا فلا، فإن قلت: لم لم يذكر البلوغ والعقل مع أهمها شرطان لوجوب صلاة الجمعة؟ قلت: لم يذكرهما؛ لكون المصنف بصدد الشرائط الخاصة لصلاة الجمعة، وهما ليسا بخاصين بها.

أو فيما هو داخل في حد الإقامة فيها في الأصح، والصحة، والأمن من ظالم، وسلامة العينين، وسلامة الرجلين، ويشترط لصحتها ستة أشياء: المصّر أو فتاؤه، والسلطان ^{فلا يجب على مقطوعهما} أي لصحة صلاة الجمعة ^{فلا يجب على مريض} أو نائبه، ووقت الظهر فلا تصح قبله، وتبطل بخروجه، والخطبة قبلها بقصدتها في وقتها، وحضور أحد لسماعها ممن تعتقد بهم الجمعة، ولو واحداً في الصحيح، ^{وصلى} والإذن العام.....

فما هو الخ أي الإقامة في محل هو داخل في حد الإقامة بالمصر، وهو المكان الذي من فارقه نية السفر يصير مسافراً، ومن وصل إليه يصير مقيماً، كريض المصر وفائه الذي لم يفصل عنه بعلوة، ولا يجب على من كان خارجاً، ولو سمع النداء من المصر، سواء كان سواده قريباً من المصر أو بعيداً على الأصح، فلا عيبك من مخالفة غيره، وإن ذكر تصحيحه فعنه ما في "الدائع" أنه إن مكن أن يحصر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف يجب عليه الخ. [حاشية الطحطاوي، مراقي الفلاح: ٥٠٤]

من ظالم فلا يجب على من لم يأمن الظالم إذا حرج لصلاة الجمعة. أو **فادد** سواء كان مصلي العيد أو غيره. [مراقي الفلاح: ٥٠٦] **والسلطان** أي والثاني من شروط الصحة: أن يصلي بهم السلطان إماماً فيها أو نائبه، يعني من أمره بإقامة الجمعة. [مراقي الفلاح: ٥٠٧] وفي "مفتاح السعادة" عن "مجمع الفتاوى": غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين إقامة الجمع والأعياد، ويصير القاضي قاصياً تراضي المسلمين، ويجب عليهم أن يلتمسوا والياً مسلماً. [حاشية الطحطاوي: ٥٠٧]

وتبطل خروجه أي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر ولو بعد القعود قدر التشهد، فلا يبيى الظهر لاختلاف الصلاتين قدرًا وحالاً واسماً، أطلقه فشمّل كل مصل. [الحر الرائق: ٢٢٨/٢] **بقصد** حتى لو عطس الخطيب فحمد لعطاسه لا يبوب عن الخطبة. [مراقي الفلاح: ٥٠٩] **في وقت** فلو حطب قبله وصلى فيه لا تصح؛ لأنه من جملة الخصوصيات المقيدة بها. [حاشية الطحطاوي: ٥٠٩] **وحضور أحد الخ** أطلقه فشمّل ما إذا كان الحاضر أصم أو بائماً أو بعيداً، وأفاد بقوله: "ممن تعتقد الخ" أنه يكفي حضور مريض أو عبد أو مسافر ولو كان جيباً، فإذا حضر غيره أو تطهر بعد الخطبة تصح الجمعة به، ولا يكفي حضور صبي أو امرأة فقط.

ولو واحداً الخ أي ولو كان الحاضر واحداً، وروي عن الإمام وصاحبيه صحته، وإن لم يحضره أحد. [مراقي الفلاح: ٥١٠] **والأذن العام** حتى لو غلق الإمام باب قصره أو المحل الذي يصلي فيه بأصحابه لم يجر، وإن أذن للناس بالدخول فيه صحت، ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيكره. [مراقي الفلاح: ٥١٠]

والجماعة، وهم ثلاثة رجال غير الإمام، ولو كانوا عبيداً أو مسافرين أو مرضى،
والشرط بقاؤهم مع الإمام حتى يسجد، فإن نفروا بعد سجوده أتمها وحده الجمعة،
وإن نفروا قبل سجوده بطلت، ولا تصح بامرأة أو صبي مع رجلين، وجاز للعبد
والمريض أن يؤم فيها، والمصر كل موضع له مفت وأمير وقاض ينفذ الأحكام وقيم
الحدود، وبلغت أبنيته منى في ظاهر الرواية، وإذا كان القاضي أو الأمير مفتياً أغنى
عن التعداد، وجازت الجمعة بمنى في الموسم، للخليفة أو أمير الحجاز،

والجماعة أي شرط صحتها أن يصلي مع الإمام ثلاثة فأكثر؛ لإجماع العلماء على أنه لا بد فيها من الجماعة، وإنما
اختلفوا في مقدارها، أطلق الثلاثة فشمع العبد والمسافرين والمرضى والأمنين والحرس؛ لصلاحتهم للإمامة في الجمعة،
إما لكل واحد أو لمن هو مثل حالهم في الأمي والأحرس، فصلحاً أن يقتديا بمن فوقهما، ولا يرد عليه النساء والصبيان،
فإن الجمعة لا تصح بهم وحدهم، لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها تحال؛ لأن النساء خرجن بالناء في ثلاثة، أي ثلاثة
رجال، وكذا الصبي؛ لأنه ليس برجل كامل، والمطلق يتصرف إلى الكامل. [البحر الرائق نخذف: ٢/٢٣٤]

ينفذ الأحكام. المراد به القدرة على ذلك كما صرح به في "التحفة" عن الإمام، فتزيف صدر الشريعة له
ظهور التواني في الأحكام لا سيما في إقامة الحدود في الأمصار مريّف كما في "الخلي"، فالمراد: الشأن لا الحصول
بالفعل، قال العلامة نوح: دفع الظلم عن المظلوم ليس بشرط في تحقق المصرية، بل الشرط في تحققها القدرة
على الدفع، وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صوبوا حلف الحجاج، وهو أظلم
خلق الله تعالى. [حاشية الطحطاوي: ٥١٣]

ويقيم الحدود. احتراز به عن المحكّم، والمرأة إذا كانت قاضية؛ فإنها لا يقيم الحدود وإن تعدا الأحكام،
واكتفى بذكر الحدود عن القصاص؛ لأن من ملك إقامتها ملكه، كذا في "فتح القدير"، وظهره أن البلدة إذا
كان قاضياً أو أميرها امرأة لا يكون مصرّاً، فلا تصح إقامة الجمعة فيها، والظاهر خلافه، قال في "البدائع": وأما
المرأة والصبي العاقل، فلا تصح مهما إقامة الجمعة؛ لأنهما لا يصلحان للإمامة في سائر الصلوات، ففي الجمعة
أولى، إلا أن المرأة إذا كانت سلطاناً، فأمرت رجالاً صالحاً للإمامة حتى يصلي بهم الجمعة جاز؛ لأن المرأة تصبح
سلطاناً أو قاضية في الجمعة، فتصح إنابتها. [البحر الرائق: ٢/٢٣٠]

وإذا كان القاضي الح. أي إذا كان القاضي عالماً يصلح للإفتاء لا يجب أن يكون رجل قاصياً وآخر مفتياً، بل
يكفي وجود القاضي وحده. **بحي:** هي بالكسر والقصر، موضع على فرسخين من مكة، [حاشية الطحطاوي: ٥١٣].
والمفهوم من "البحر" أن بين مكة ومنى أربعة فراسخ.

وصح الاقتصار في الخطبة على نحو تسبيحة أو تحميدة مع الكراهة^{الشرعية}.

وسنن الخطبة ثمانية عشر شيئاً: الطهارة، وستر العورة، والجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة، والأذان بين يديه كالإقامة، ثم قيامه، والسيف بيساره متكناً عليه في كل بلدة فتحت عنوة، وبدونه في بلدة فتحت صلحاً، واستقبال القوم بوجهه، وبداءته بحمد الله، والثناء عليه بما هو أهله، والشهادتان، والصلاة على النبي ﷺ، والعظة، والتذكير، وقراءة آية من القرآن، وخطبتان، والجلوس بين الخطبتين، وإعادة الحمد والثناء، والصلاة على النبي ﷺ في ابتداء الخطبة الثانية، والدعاء فيها للمؤمنين بالاستغفار لهم،

ثامس عشر هذا قول تقريبي؛ فإنه يراد عليها أن يكون حشوس الخطيب في محمده عن يمين المنبر أو جهته لا سباً السواد أو البياض. **الطهارة** فلو خطب محدثاً أو جساً حار ويكره، ويستحب إعادتها إذا كان حبساً إلا أدائه، وإن لم يعد أجزاءه إن لم يطل الفصل بأحسب. [حاشية الطحطاوي: ٥١٤] **وسر العورة** هو من سس الخطبة إجماعاً وإن كان فرصاً في حد ذاته، حتى لو خطب بدونه أحرأ. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥] **والجلوس** اختلف فيه هل هو للأذان، أو للاستراحة، وعلى الأول لا يس في العيد؛ لأنه لا أذان له. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥]

ثم قيامه أي بعد الأذان في الخطبتين، ولو قعد فيهما أو في أحدهما أحرأ، وكره من غير عذر، وإن خطب مصطحجاً أجزأ. [مراقي الفلاح: ٥١٥] **والسيف الح** أي إذا قام يكون السيف بيساره متكناً عليه في كل بلدة فتحت عنوة؛ ليريهما أنها فتحت بالسيف، فإذا رجعت عن الإسلام فذلك باق بأيدي المسمين، يقاتلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام، [مراقي الفلاح: ٥١٥]. وفيه إشارة إلى أنه يكره الاتكاء على غيره كعصا وقوس؛ لأنه خلاف السنة، وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه قام حطياً بالمدينة متكناً على عصا أو قوس كما في "أبي داود". [حاشية الطحطاوي: ٥١٥]

واستقبال القوم الح فإن ولأهم طهره كره، قال شمس الأئمة: من كان أمام الإمام استقبل بوجهه، ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انصرف إلى الإمام، وقال السرخسي: الرسم في رماس استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخصب؛ لما يحققهم من الحرح بتسوية الصفوف بعد فراع الخطيب من حطته لكثرة الرحام. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥] **وبدأته**: أي بعد التعوذ في نفسه سراً.

وأن يسمع القوم الخطبة، وتخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال الفصل، ويكره التطويل وترك شيء من السنن، ^{بغير ضرورة} ويجب السعي للجمعة، وترك البيع بالأذان الأول في الأصح، وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، ولا يرد سلاماً، ولا يُشَمِّتُ عاطساً حتى يفرغ من صلاته، وكره لحاضر الخطبة الأكل والشرب والعبث والالتفات، ^{وقال الكمال: يحرم} ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر، وكره الخروج من المصر بعد النداء ما لم يصل، ومن لا جمعة عليه إن أداها جاز عن فرض الوقت،

يسمع القوم. ويجهز في الثانية دون الأولى. ويجب السعي الخ أراد الذهاب ماشياً بالسكينة والوقار لا الهولة؛ لأنها تذهب هاء المؤمن، والمشى أفضل لمن يقدر عليه، [مراقي الملاح: ٥١٦]. واحتلوا في الرجوع، فقيل: هو كالذهاب إليها ماشياً أفضل، وقيل: هو كالخروج إلى سائر الخاجات، وهو الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٥١٦] في الأصح وقال الطحاوي: المعتبر هو الأذان الثاني عند المصلي؛ لأنه الذي كان في ربه ^{في} والشيعين بعده، قال في "البحر": وهو ضعيف. [حاشية الطحطاوي: ٥١٨]

وإذا حرج الخ أي من حجرته إن كانت، وإلا فقيامه للصعود قاطع فيشت المع مجرد طهوره ولو قبل صعوده المبر. وقيل: إذا صعد، ونفى الصلاة فشمل ما إذا كانت قضاء فائتة أو صلاة حارة أو سجدة تلاوة أو مندورة أو نعلًا، إلا إذا تذكر فائتة ولو وترأ وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيهما حينئذ، بل يجب لصورة صحة الجمعة، وأفاد أنه لا يكره الشروع قبل الخروج، فيتم ما شرع فيه ولو حط الإمام من غير كراهة مطلقاً، إلا إذا كان في نفي؛ فإنه يتم شعاعاً ثم يقطع، ولو كان حروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضاً؛ لأنه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام إليه، واختلف في سنة الجمعة، فقيل: يقطع على رأس الركعتين كالعمل المطلق، والصحيح أنه يتمها؛ لأنه كصلاة واجبة. [حاشية الطحطاوي: ومراقي الملاح تنعير: ٥١٨]

ولا يرد سلاماً أطلقه فشمل ما إذا كان نلسانه أو بقله قبل المراح أو بعده، ويرتكب بسلامه إنمًا. وكره الخروج [أي لمن يجب عليه الجمعة] أطلق الكراهة فتكون تحريمية، وأخرجنا من لا تحب عليه الجمعة، فلا كراهة في حروجه. بعد النداء أي الأذان الأول، وقيل: الثاني. [مراقي الملاح: ٥٢٠]

ومن لا جمعة عليه كمريض ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقعّد. [مراقي الملاح: ٥٢٠]

فرض الوقت قال القهستاني: الكلام مشير إلى أن فرض الوقت هو الظاهر في حق المعدور وغيره، لكنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة حتماً، والمعدور له رحصة، فالجمعة ليست بدلاً عن الظهر؛ لأن حقيقة الدل ما يصار إليه =

ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها حرم، فإن سعى إليها والإمام فيها بطل ظهره
 وإن لم يدركها، وكره للمعدور والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصر يومها، ومن
 أدركها في التشهد أو سجود السهو أتم جمعة. والله أعلم.

= عدد تعذر الأصل، وليس هذا كذلك، وليس الظهر بدلاً عنها؛ لأنه هو فرص الوقت، بل هي فرص مستقبل في ذلك
 اليوم يسقط به الظهر، وفائدة هذا الوجوب جوار المصير إليه عند العجز عن الجمعة. [حاشية الطحطاوي بخداف: ٥٢١]
 فإن سعى إليها احتصموا في معنى السعي إليها، والمختار أنه الانفصال عن داره حتى لا يبطل فيه على المختار.
 وقيد بقوله "سعى"؛ لأنه لو كان جالساً في المسجد بعد ما صلى الظهر، فإنه لا يبطل حتى يشرع مع الإمام
 اتفاقاً، وقيد بقوله "إليها"؛ لأنه لو حرج لحاجة أو حرج وقد فرع الإمام لم يبطل ظهره إجماعاً، فالطلاق به
 مقيد بما إذا كان يرحو إدراكها بأن حرج والإمام فيها أو لم يكن شرع، أطلق فشمّل ما إذا لم يدركها لبعد
 المسافة مع كون الإمام فيها وقت الخروج أو لم يكن شرع.

ثم اعم أن الضمير المستتر في قوله: "سعى" يعود إلى مصلي الظهر لا إلى من لا عذر له ليكون أفيد وأشمل، فإنه
 لا فرق بين المعدور وغيره في بطلان ظهره بسعيه، وقيد سعي المصلي؛ لأن المأموم لو لم يسع إليها وسعى إمامه،
 فإنه لا يبطل ظهر المأموم وإن بطل ظهر إمامه؛ لأن بطلانه في حق الإمام بعد الصراع، فلا يصير المأموم.
 [البحر الرائق بخداف: ٢/٢٣٩]

وكرر للسعدور الخ قيد بـ "المصر"؛ لأن الجماعة غير مكروهة في حق أهل السواد؛ لأنه لا جمعة عليهم، أفاد
 بالكرامة أن الصلاة صحيحة لاستجماع شرائطها، ولو حذف المصنف المعدور والمسجون فكان أولى، فإن أداء
 الظهر بجماعة مكروه يوم الجمعة مطلقاً، ولو راد: "وأدأؤه منعداً قبل صلاة الإمام" لكان أولى؛ لما في "الخلاصة":
 ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة إلى أن يفرغ الإمام من صلاة الجمعة، وإن لم يؤخره يكره، هو الصحيح، وإما
 صرح بـ "المسجون" مع دخوله في المعدور للاختلاف في أهل السجن، فإن في "السراج الوهاج": أن المسجونين إن
 كانوا ظلمة قدروا على إرضاء الخصوم، وإن كانوا مظلومين أمكهم الاستعانة، كان عليهم حضور الجماعة، وقيد
 بـ "الجماعة"؛ لما في "التفريق": أن المعدور يصلي الظهر بأذان وإقامة، وإن كان لا تستحب الجماعة، وقيد
 بـ "الظهر"؛ لأن في غيرهما لا بأس أن يصلوا جماعة. [البحر الرائق بخداف: ٢/٢٤١]

سجود السهو إن قيل: إن هذا يشعر بأنه يسجد للسهو في الجمعة والعيد، وهو خلاف المختار، أحيب بأن المختار
 عدم الوجوب فيهما وأن الأولى تركه؛ لتلايق الناس في فتنه، لا أن المختار عدم جوازه. [حاشية الطحطاوي: ٥٢٢]

باب العيدين

صلاة العيد واجبة في الأصح على من تحب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة، فتصح بدونها مع الإساءة كما لو قدمت الخطبة على صلاة العيد. ^{كما يكون مبيتاً}
 وندب في الفطر ثلاثة عشر شيئاً: أن يأكل، وأن يكون المأكول تمرًا، ووترًا، ^{استحب}
 ويغتسل، ويستاك، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، ويؤدي صدقة الفطر إن وجبت ^{الاغتسال مسنون}
 عليه، ويظهر الفرح والبشاشة، وكثرة الصدقة حسب طاقته، والتبكير وهو سرعة ^{أي التي يباح ليسها}
 الانتباه، والابتكار وهو المسارعة إلى المصلي، وصلاة الصبح في مسجد حيه، ثم ^{التكبير}
 يتوجه إلى المصلي ماشياً مكبراً سراً، ويقطعه إذا انتهى إلى المصلي في رواية،

العيدين سمي عيداً؛ لأن الله تعالى فيه عوائد الإحسان إلى عباده، دبية وديوية، أو لأنه يعود ويتكرر بالفرح والسرور، وتعاؤلاً بالعود على من أدركه كما سميت القافلة تفاؤلاً بقفولها أي رجوعها، أو لاجتماع الناس فيه. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ٥٢٧] في الأصح وفي رواية أخرى أما سنة؛ لقول محمد في "الجامع الصغير" في العيدين يجتمعان في يوم واحد، قال: يشهدهما جميعاً، ولا يترك واحداً منهما، والأولى منهما سنة، والأخرى فريضة. [البحر الرائق: ٢/٢٤٧] **بشرائط** ظهر أنه لابد من الجماعة المذكورة في الجمعة على خلاف فيها، وليس كذلك؛ فإن الواحد ها مع الإمام جماعة، فكيف يصح أن يقال: "بشرائطها"؟ [حاشية الطحطاوي: ٥٢٨]
 أن ناكل أي بعد الفجر قبل دهابه إلى المصلي. **ويغتسل** فإن قلت: عد الغسل ههنا مستحباً، وفي الطهارة سنة؟ قلت: للاختلاف فيه، والصحيح أنه سنة، وسماه مستحباً؛ لاشتغال السنة على المستحب، وعد سائر المستحبات المذكورة هنا في بعض الكتب سنة. [البحر الرائق: ٢/٢٤٨]

ويؤدي صدقة الخ معطوف على "يأكل"، فيقتضي أن يكون الأداء مدوناً، وهو كذلك؛ لأن الكلام كله قبل الخروج إلى المصلي، فلصدقة الفطر أحوال: أحدها: قبل دخول يوم العيد، وهو جائز، ثانيها: يومه قبل الخروج، وهو مستحب، ثالثها: يومه بعد الصلاة، وهو جائز، رابعها: بعد يوم الفطر، وهو صحيح، ويأثم بالتأخير، إلا أنه يرتفع بالأداء كمن أحر الحج بعد القدرة، فإنه يأثم، ثم يزول بالأداء. [البحر الرائق: ٢/٢٤٨]

ثم بتوجه إلى المصلي. والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبنة، ويستخلف من يصلي بالضعفاء في المصرباء على أن صلاة العيد في موضعين جائزة بالاتفاق، وعند محمد تجوز في ثلاثة مواضع وإن لم يستخلف له ذلك، =

وفي رواية أخرى إذا افتتح الصلاة، ويرجع من طريق آخر، ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي والبيت، وبعدها في المصلي فقط على اختيار الجمهور، ووقت صحة ^{اتفاقاً} ^{عند عانتهم} أي بعد صلاة العيد ^{فلا يكره في البيت} صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين إلى زوالها.

وكيفية صلاتهما: أن ينوي صلاة العيد، ثم يكبر للتحريمة، ثم يقرأ التناء، ثم يكبر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، يرفع يديه في كل منها، ثم يتعوذ، ثم يسمي سراً، ثم يقرأ الفاتحة، ثم سورة، وندب أن تكون ^{الإمام والقوم} **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ**، ثم يركع، فإذا قام للثانية ابتدأ بالبسملة، ثم بالفاتحة، ثم بالسورة، وندب أن تكون سورة العاشية، ثم يكبر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، ويرفع يديه فيها كما في الأولى، وهذا أولى من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة، فإن قدم التكبيرات على القراءة فيها جاز،
^{الركعة الثانية}

= ونخرج العجائر للعيد لا الشواب، ولا يخرج المسر إلى احبائه، واحتلفوا في بقاء المسر بالخانة، قال بعضهم: يكره، وقال حواهر راده: حسن في زماننا، وعن أبي حنيفة لا بأس به. [فتح القدير: ٤١/٢]

من ارتفاع الحج استفيد منه أنها لا تصح قبل ارتفاع الشمس، بمعنى لا تكون صلاة عيد من بطل محرم، ولو زالت الشمس في أثناءها فسدت كما في الجمعة. [المحرر الرائق: ٢/٢٥١] **قدر رمح** وهو اثنا عشر شراً. [مراقي الفلاح: ٥٣٢] **أن ينوي** ولا يشترط بية الواجب، للاختلاف فيه.

ثلاثاً ليس بين التكبيرات ذكر مسنون، وروي عن أبي حنيفة - أنه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث سبيحات؛ لأن صلاة العيد تقام بجمع عظيم، فلو وان بين التكبيرات لاشتبه على من كان نائياً عن الإمام، والاشتباه يروى هذا بقدر من نكث، وفرد في المنسوط. ليس هذا بقدر بلارم، بل يختلف ذلك بكثرة الرحام وفلته؛ لأن المقصود إزالة الاشتباه عن القوم، وذلك يختلف بحسب كثرة القوم وقتهم. [الكفاية: ٤٤/٢]

وهذا أولى: أي وهذا الفعل وهو اموالة بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة أولى من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة. **من تقديم الحج** قال في 'العناية': لأن التكبير ورفع الأيدي من حيث المجموع خلاف المعهود في صلوات، فكان الأحذ بالقبيل أولى، ثم التكبير من أعلام الدين حتى يخبر به كتكبير الافتتاح، وكان الأصل فيه الجمع؛ لأن الحسية علة الصم، ففي الركعة الأولى يجب إلحاقها بتكبير الافتتاح؛ لفوقها من حيث الفرصة والسبق، وفي الثانية لم يوجد إلا تكبير الركوع، فوجب الصم إليها. [العناية: ٤٣/٢]

ثم يخطب الإمام بعد الصلاة خطبتين يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر، ومن فاتته الصلاة مع الإمام لا يقضيها، وتؤخر بعذر إلى الغد فقط، وأحكام الأضحى كالفطر، لكنه في الأضحى يؤخر الأكل عن الصلاة، ويكبر في الطريق جهراً، ويعلم الأضحى وتكبير التشريق في الخطبة، وتؤخر بعذر إلى ثلاثة أيام،
صلاة عيد الفطر
استحبها
ذاهبا إلى المصلي

أحكام صدقة الحج قال في "السراج الوهاج": وأحكامها خمسة: على من نحب، ولم نحب، ومن نحب، ومن نحب، ومما نحب، أما على من نحب: فعلى آخر المسلم المالك بصلاب، ومما لم نحب: فقراء والمساكين، وأما متى نحب: فمطلوع الفجر، وأما كم نحب: فصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو ربيب، وأما من نحب: فمن أربعة الأشياء المذكورة، وأما ما سواها فالقيمة. [البحر الرائق: ٣٥٤/٢]

ومن فاتته الصلاة الحج اعلم أن قوله: "مع الإمام" مرتبط بقوله: "الصلاة" أي فاتته الصلاة التي صلاها الإمام، وجهلة رمايا يقولون: إنه مرتبط بقوله: "فاتته"، ثم يعترضون أن في كلام الشيخ تدافعا؛ فإنه قال بُعيد هذا: إنها تؤخر بعذر إلى الغد، حاشاك، ثم حاشاك، أن يوردك سوء الفهم مثل هذا المورد.

وتؤخر بعذر الحج: مثل إن عم اضلال وشهدوا بعد الروال، أو صلوا في عيم فظهر أما كانت بعد الروال، فتؤخر، وقيد العذر للحوار لا لمعي الكراهة، فإذا لم يكن عذر لا تصح في العذر. [مراقي الفلاح: ٥٣٦]
يؤخر الأكل الحج: [وكذا يؤخر كل ما يباني الصوم من صحته إلى أن يصلي (حاشية الطحطاوي)] أطلقه فشم من لا يصح، وقيل: إنه لا يستحب التأخير في حقه، وشمل من كان في مصر، ومن كان في السواد. [البحر الرائق: ٢٥٥/٢] **ويعلم الأصحية**. لأنها شرعت لتعبيد أحكام الوقت، هكذا ذكرنا، مع أن تكبير

التشريق يحتاج إلى تعليمه قبل يوم عرفة ليتعلموه يوم عرفة، فإنه انتدأه، فيسعي للحصيص أن يعلمهم أحكامه في الجمعة التي قبل عيد الأضحى، كما يسعى له أن يعلمهم أحكام صدقة الفطر في الجمعة التي قبل عيد الفطر ليتعلموها ويخرجوها قبل الحروج إلى المصلي، ولم أره مقولاً، والعلم أمانة في عنق العلماء، ويستفاد من كلامهم أن الحصيص إذا رأى هم حاجة إلى معرفة بعض الأحكام، فإنه يعلمهم إيها في حطة الجمعة خصوصاً في رمانا من كثرة الجهل وقلة العلم، فيسعي أن يعلمهم أحكام الصلاة كما لا يخفى. [البحر الرائق: ٢٥٦/٢]

التشريق هو في اللغة: تقديد اللحم بإلقائه في المشرقة أي لشمس، وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الأصاحي في اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق، وأيام البحر ثلاثة أيضاً. يوم البحر، وهو العاشر من ذي الحجة، ويومان بعده، فاجموع أربعة: الأول منها نحر فقط، والرابع تشريق فقط، والمتوسطان نحر وتشريق. [حاشية الطحطاوي: ٥٣٧] **وتؤخر**. أي صلاة عيد الأضحى. (مراقي الفلاح)

والتعريف ليس بشيء، ويجب تكبير التشريق من بعد فجر عرفة إلى عصر العيد مرة فور ^{وكد يجب أجهز} كل فرض أدّى بجماعة مستحبة على إمام مقيم بمصر، وعلى من اقتدى به ولو كان مسافراً أو رقيقاً أو أنثى عند الإمام أبي حنيفة ^{وكيف غفص أصواتها} . وقالوا: ^{التكبير} يجب فور كل فرض على من صلاه ولو منفرداً أو مسافراً أو قروياً إلى عصر الخامس من يوم عرفة، وبه يعمل، وعليه ^{وصيه} الفتوى، ولا بأس بالتكبير.....

ليس بشيء أي وقوف الناس يوم عرفة في غيرها تشبيهاً بالواقفين ليس بشيء، هو بكرة في موضع المني، فتعم أنواع العادة من فرض وواجب ومستحب فيعيد الإباحة، وقيل: يستحب ذلك. [الدر المختار: ١٧٧/٢] ولعله المراد من قول "النهاية": وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الأصول: أنه لا يكره؛ لما روي أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة. قال في "الفتح": وهذا يفيد أن مقابله من رواية الأصول الكراهة، ثم قال: وهو الأول حسماً لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام، والحاصل: أن الصحيح الكراهة كما في "الدر"، بل في "البحر" أن ظاهر ما في "غاية البيان" أنها تحريرية، وفي "النهر": أن عبارتهم باطقة ترجيح الكراهة وشدوذ غيره. [رد المختار: ١٧٧/٢]

وجب تكبير التشريق أي وقت، فأفاد أن أوله عقب فجر يوم عرفة، فأفاد بـ "بعد": عقب في عبارته، ولا خلاف فيه، وأفاد آخره بقوله: "إلى عصر العيد" أي معه، وهي من العايات التي تدخل في المعيا، وفي قوله: "مرة" إشارة إلى رد ما نقل عن الشافعي أنه يكرر التكبير ثلاثاً، وأما محل أدائه: فقدر الصلاة وفورها من غير أن يتدخل ما يقطع حرمة الصلاة، حتى لو صحك فقهه أو أحدث متعمداً أو تكلم عامداً أو ساهياً أو حرج من المسجد أو جاوز الصفوف في الصحراء، لا يكر.

واحترز بقوله: "كل فرض" عن الواجب كصلاة الوتر والعیدین، وعن النافلة فلا تكبير عقبها، وأراد بالفرض الصلاة المفروضة من الصلوات الخمس، فلا تكبير عقب صلاة الحارة وإن كانت مكتوبة، وقيد بالجماعة فلا تكبير على المفرد، وقيد بكونها مستحبة احترازاً عن جماعة النساء والعراة، ولم يشترط الحرية؛ لأنها ليست بشرط على الأصح حتى لو أم العبد قوماً وجب عليه وعليهم التكبير، وشرط الإقامة احترازاً عن المسافر، فلا تكبير عليه، ولو صلى المسافرون في المصر جماعة على الأصح كما في "الدائع"، وقيد بالمصر احترازاً عن أهل القرى. [البحر الرائق: ٢٥٨/٢]

وقالوا أي أبو يوسف ومحمد **وبه يعمل** أي "بالتكبير" والعمل والفتوى في عامة الأمصار وكافة الأعصار على قولهما. [البحر الرائق: ٢٥٨/٢]

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراع

سن ركعتان كهينة النفل للكسوف بإمام الجمعة أو مأمور السلطان، بلا أذان ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة بل ينادى: الصلاة جامعة، وسن تطويلهما، وتطويل ركوعهما وسجودهما، ثم يدعو الإمام جالساً مستقبل القبلة إن شاء أو قائماً مستقبل الناس، وهو أحسن، ويؤمنون على دعائه حتى يكمل انجلاء الشمس، وإن لم يحضر الإمام صلوا فرادى كالخسوف، والظلمة الهائلة نهاراً، والريح الشديدة، والفرع.
من استقبال القبلة
سحر سورة البقرة
ولا يصعد المتم للدعاء
ليلا كان لو نهاراً

والأفراع كالزلزلة والريح الشديدة والظلمة. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] ركعتان بيان لأقل مقدارها، وإن شاء صلى أربعاً أو أكثر، كل شفع تنسيمة أو كل شفعين، والأفضل أربع. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] كهينة النفل الخ أي في عدم الأذان والإقامة وعدم الخوار في الأوقات المكروهة، وفي إطالة القيام بالقرعة، والأدعية التي هي من خصائص النفل. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤]

بإمام الجمعة أي إمام تصح به إقامة الجمعة، وفيه إشارة إلى أنه لابد لها من شرائط الجمعة، وهو كدلت سوى الخطبة، قال العلامة الإسيحاني: يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء: الإمام، والوقت، والموضع، أما الإمام. فالسلطان أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعيدين، وأما الوقت: فهو الذي ينحصر فيه التطوع، وأما الموضع: فهو الذي يصلى فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع، ولو صنوا في موضع آخر أجراه، ولأول أفضل، ولو صنوا وحداً في مآرهم جار، ويكره أن يجمع في كل ناحية. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٥]

الصلاة بالنصب على الإعراء أي احصروا الصلاة، وبصح الرفع فيهما على الانتداء والحر. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٥]

صلوا فرادى ركعتين أو أربعاً في مآرهم. [مراقي الفلاح: ٥٤٦]

باب الاستسقاء

له صلاة من غير جماعة، وله استغفار، ويستحب الخروج له ثلاثة أيام مشاةً في ثياب خلقة غسيلة أو مرقعة متدليلين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤوسهم ^{كولها مرقعة أولى} مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم، ويستحب إخراج الدواب والشيوخ الكبار والأطفال، وفي مكة وبيت المقدس ففي المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون، وينبغي ذلك أيضاً لأهل مدينة النبي ﷺ، ويقوم الإمام مستقبل القبلة رافعاً يديه، والناس قعود مستقبلين القبلة، يؤمنون على دعائه يقول: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً، ^{جمع قاعد} هنيئاً مريئاً، مريعاً غدقاً، ^{وصده الطل}

باب الاستسقاء: هو صب السقي، أي طلب العاد السقي من الله تعالى بالاستسقاء والحمد والثناء. [مراقي الفلاح: ٥٤٧] **غير جماعة:** هذا عند الإمام، وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي الإمام ركعتين، يجهر فيهما بالقراءة كالعيد. [مراقي الفلاح: ٥٤٩]، وقال الطحطاوي بعد ما سرد اختلاف المذاهب فيه ودلائله: الحاصل: لما اختلف في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به إثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسيتها، ولا يلزم من عدم قوله بسيتها قوله بأنها بدعة كما نقله عنه بعض المشتغلين بالتعصب، بل هو قائل بالجواز. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٩] وقال الأستاذ شيخ الهدى قدس الله سره: إن أبا حنيفة ^{رحمته} أنكر حصر السنة في الصلاة بالجماعة، بل هو قائل بأن سنة صلاة الاستسقاء تنأى بكل من الطريق المروية عن صاحب الشرع من الاستسقاء والصلاة وغيرهما.

وفي مكة إلخ: أي ويخرجون للصحراء إلا في مكة وبيت المقدس، فإنهم في المسجد الحرام أو المسجد الأقصى يجتمعون. [مراقي الفلاح: ٥٥٠] **وينبغي ذلك:** أي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي. [مراقي الفلاح: ٥٥٠] **مغيثاً** يضم أوله، أي مقدماً من الشدة. (مراقي الفلاح) **هنيئاً** بالمد والهمز، أي لا يعصه شيء، أو يعمي الحيوان من غير ضرر. [مراقي الفلاح: ٥٥١] **مريئاً** بفتح أوله وبالمد والهمز، أي محمود العاقبة، والهيئ: النافع ظاهراً، والمريئ: النافع باطناً. [مراقي الفلاح: ٥٥١]

مريعاً: يضم الميم وبالتحتية، أي آتياً بالربيع، وهي الريادة من المراعة وهي الحصب بكسر أوله، ويجوز فتح الميم هنا أي دريع أي ماء، أو بالموحدة من "أربع البعير" أكل الربيع، أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شاءت، والمقصود واحد. [مراقي الفلاح: ٥٥٢] **غدقاً:** أي كثير الماء والخير أو قطره كبار. [مراقي الفلاح: ٥٥١]

مُجَلَّلًا سَحًا، طَبَقًا دَائِمًا، وَمَا أَشْبَهَهُ، سِرًّا أَوْ جَهْرًا، وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ رَدَائٍ، وَلَا يَحْضُرُهُ ذِمِّيٌّ.
إلى انتهاء الحاجة إليه
الاستسقاء

مَجَلَّلًا بكسر الهمزة، أي سائر بالأفق لعمومه أو للأرض بأسات كحل الفرس. [مراقي الفلاح: ٥٥٢]
سَحًا بفتح السين المهملة وتشديد الحاء، أي شديد الارتفاع على الأرض من سطح أي جري. [مراقي الفلاح: ٥٥٢]
طَبَقًا بفتح طو، أي يطق الأرض حتى يعمها. [مراقي الفلاح: ٥٥٢] **وَمَا أَشْبَهَهُ** أي أشبه الذي ذكرناه مما
 يناسب المقام. [مراقي الفلاح: ٥٥٢] **وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ رَدَائٍ** عدم فعل الصحابة كعمر وغيره، ولم يذكر
 الإمام التحويل بورد في الأحاديث، بل أنكر كونه من السنة. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٤]
وَلَا يَحْضُرُهُ ذِمِّيٌّ لأنه لا يستبرأ بمرحمة، وإنما تبرأ عنهم البعة، أورد عليه أنه إن أريد به الرحمة الخاصة
 فممنوع، وإنما هو لاستبرأ بعث لدى هو رحمة العامة لأهل الديار والكافر من أهلها هذا ولكن لا يمكن
 من أن يستسقوا وحدهم؛ لاحتمال أن يستسقوا فقد يفتى به صغفاء الغوام. [فتح القدير: ٢٢٢]

ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف، وإن لم يتنازعوا في الصلاة حلف إمام واحد، فالأفضل صلاة كل طائفة بإمام مثل حالة الأمن.

وإن لم يتنازعوا فذهب الأول بعد تمامها، ثم نحيء الأخرى، فنصلي بإمام آخر. [مراقي الفلاح: ٥٥٧]

باب أحكام الجنائز

يسن توجيهِ المحتضر للقبلة على يمينه، وجاز الاستلقاء، ويرفع رأسه قليلاً، ويلقن بذكر
 من قرب من الموت على ظهره ليصير وجهه إلى القبلة
 الشهادتين عنده من غير إلحاح، ولا يؤمر بها، وتلقينه في القبر مشروع، وقيل: لا يلحن،
 فلا يقال له قل بعد ما وضع في القبر
 وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه، ويستحب لأقرباء المحتضر وجيرانه الدخول عليه،
 جمع قريب جمع جار
 ويتلون عنده سورة يس، واستحسن سورة الرعد، واختلفوا في إخراج الحائض
 مضارع من التلاوة
 والنفساء من عنده،
 من عند المختصر وكذا يجب

الحائض: جمع حجارة بالفتح والكسر لميت والسرير، وقيل: بالكسر ميت معه، وبالفتح السرير، وقيل:
 بالعكس، وقيل: بالكسر للسرير مع الميت. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]، وقال الأزهري: ولا تسمى حجارة حتى
 يشد الميت عليه كماً. [مراقي الفلاح: ٥٥٧] **يسن توجيهِ إلخ** وهو مقيد بما إذا لم يشق عليه، فإن شق عليه
 ترك على حاله. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]

ونلقن إلخ قال في 'المهر': وهذا التلقين مستحب بالإجماع، ومحلّه عند السرع قبل العرعة، ويندب أن يكون
 الملقن غير متهم بالمسرة بموته، وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير، فيذكرها عنده جهراً عساه أن يأتي بها لتكون آخر
 كلامه. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]، وتلقين الميت: أن يقال عنده وهو يسمع، ولا يقال له "قل": لأن الحال
 صعب عليه، فربما يمتنع عن ذلك (والعياذ بالله). [العناية: ٦٨/٢]

مشروع قد روي أنه عليه السلام أمر بتلقين الميت بعد دفنه، ورعّموا أنه مذهب أهل السنة، والأول: مذهب
 المعتزلة، إلا أنا نقول: لا فائدة في التلقين بعد الموت؛ لأنه إن مات مؤمناً فلا حاجة إليه، وإن مات كافراً فلا يفيده
 التلقين. [الكفاية: ٦٨/٢] وإن شئت زيادة الاطلاع عليها فراجع "فتح القدير" [٦٨/٢]. **وقيل.** ونسب هذا القول
 إلى المعتزلة. [مراقي الفلاح: ٥٦٠] **سورة يس** وفي حيز: من مرض شراً حسده يس لا مات ركباً، ودخ
 في قبره ريان. [مراقي الفلاح: ٥٦٣]

واختلفوا واختلاف المشايخ في إخراج هؤلاء في الأولوية وعدمها لا على سبيل الوجوب، وجه الإحراج: امتناع
 حضور الملائكة محلاً به حائض أو نفساء. [مراقي الفلاح: ٥٦٣]، ووجه عدم الإحراج: لشفقة أو للاحتياج
 إليهن، ونص بعضهم على إخراج الكافر أيضاً، وهو حسن. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٣]

فإذا مات شدّ **لحياه** وغمض عيناه، ويقول مغمضه: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ".
 اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده، وأسعده ببقائك، واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه"، وتوضع على بطنه حديدة؛ لئلا ينتفخ، وتوضع يداه بحنبيه، ولا يجوز وضعهما على صدره، وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل، ولا بأس بإعلام الناس بموته، ويعجل بتجهيزه، فيوضع كما مات على سرير بمجر وتراً، ويوضع كيف اتفق على الأصح، ويستر عورته، ثم جرد عن ثيابه، ووضّئ ^{أي مسح} إلا أن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة، بلا مضمضة واستنشاق إلا أن يكون جنباً، وصب عليه ماء مغليّ بسدر أو حرص، ^{أو حائضاء بفساء}

شدّ لحياه بعبادة عريضة تعمهما وتربط فوق رأسه، ولحياتنية لحي بالفتح مست الدحية بالكسر من الأسان وغيره، أو اعصم الذي غلبه الإنسان، سقط نوها للإضافة. [مراقي الفلاح: ٥٦٣، طحطاوي: ٥٧٣]

ولا بأس بإعلامه الخ بل يستحب لتكثير المصلين عليه، وقال في 'النهاية': إن كان عالماً أو راهباً أو ممن يترك به، فقد استحسن بعض المتأخرين البدء في الأسواق لخبرته، وهو الأصح، وكثير من المشايخ يروون بأساً بأن يؤذن بالحجارة؛ ليؤدي أقاربه وأصدقائه حقه، لكن لا على جهة التحميم. [مراقي الفلاح: ٥٦٥]

ويعجل الخ الصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط في أمر المريض، فإنه يَحْتَمَلُ أن يدي به داء السكنة، قال بعض الأصماء: إن كثرة من يموت بالسكنة ظاهراً يدفعون أحياء؛ لأنه يعسر إدراك الموت الحقيقي لها، إلا على فصل الأصماء، فيتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين سحو العير، وقد مات النبي يوم الاثنين صحوة ودهن في حوف الليل من ليلة الأربعاء. [مراقي الفلاح والطحطاوي: ٥٦٦] **فيوضع الخ** الماء لتفسير التعجيل، أو الماء للمفاجأة أي إذا تيقن بموته لا يؤخر، بل يعجل في وضعه على سرير الخ.

وتراً أي ثلاثاً أو خمساً، وكيفيته أن يدار بالحمرة حول السرير. [مراقي الفلاح: ٥٦٧] **على الأصح**. قاله شمس الأئمة سرحسي، وقيل: عرصاً، وقيل: إلى القلعة. [مراقي الفلاح: ٥٦٧] **ويستر عورته** أي ما بين سرتيه إلى ركبتيه، قاله الريلي و[صاحب] 'النهاية'، هو الصحيح، وفي 'الهداية' يكتبي ستر العورة العيصة، هو الصحيح. [مراقي الفلاح: ٥٦٧] **جرد عن ثيابه** أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن حشياً، وإن كان حشياً بسمه، وقيل: يغسل في ثيابه. **بلا مضمضة** ولكن يمسح فمه وأنفه بحرقه، عليه عمل الناس. **بسدر** شجر السق، قيل: وامرأه هنا ورقه. (أقرب الموارد) أو **حرص** الأشنان تغسل به الأيدي على إثر الطعام. (أقرب الموارد)

ولو ماتت امرأة مع الرجال يَمُوموها كعكسه بخرقه، وإن وجد ذورحم محرم يَمُم بلا خرقه، وكذا الخنثى المشكل يَمُم في ظاهر الرواية، ويجوز للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبية لم يشتهيا، ولا بأس بتقيل الميت، وعلى الرجل تجهيز امرأته، ولو معسرا ^{وصيه} في الأصح، ومن لا مال له فكفنه على من تلزمه نفقته، وإن لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال، فإن لم يعط عجزا أو ظلما فعلى الناس، ويسأل له التجهيز

كعكسه وهو موت رجل بين أساء وكن محارمه يستمه وقوله: "خرقة" نف على يد الميمم الأحيى. [مراقي الفلاح: ٥٧٣] **ثم بلا خرقه** أي ثبت ذكره كد أو أنى. [مراقي الفلاح: ٥٧٣]

الخنثى المشكل أي ولو مراهقا، وإلا فهو كغيره فيعسره أساءه. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٣] **ثم** وقيل: يجعل في قميص لا مع وصول الماء إليه. [مراقي الفلاح: ٥٧٣] **وعلى الرجل الخ** أي يجب على الرجل تكفين زوجته ودفعها عند أبي يوسف لو كانت معسرة، وهذا التحصيل مختار صاحب 'المعي' و'المعيط' و'الطهيرية'، ويُدْرَمُه أبو يوسف بالتجهيز مطلقاً أي ولو كان الروح معسراً وهي موسرة في الأصح، وعليه الفتوى، وقال محمد: ليس عليه تكفيها، لا تقطاع الروحية من كل وجه. [مراقي الفلاح: ٥٧٣]

لا مال له الخ قيد به؛ لأنه لو كان له مال فإنه يجب فيه، ويقدر على الدين والوصية والإرث إن قدر النسبة ما لم يتعلق بعين ماله حق غير كائنه وانبيع قبل انقضاء العهد الخالي، وأراد بقوله: "من تلزمه" الدين هم ذوو رحم محرم من أميت أساء، وإذا تعدد من وجبت عليه أسفة فالكفن على قدر ميراثهم كالنفقة. [مراقي الفلاح: ٥٧٤، حاشية الطحطاوي] **بب المال** أي في بيت المال تكفيه وغهيره، أصبغه وهو مقيد بأموال التركات التي لا وارث لأصحابها، لا من غيرها كبيت الحراج والخمس والركار، ولأحدهما الاستقراض من الآخر. [مراقي الفلاح والطحطاوي يتصرف: ٥٧٤]

فإن الخ أي فإن لم يعط بيت مال؛ يكونه عاجراً من تجهيز أميت، لحبوه من الأموال، أو لكون الأمير طامناً يجمع صرف المال إلى مستحقه، فيجب على من قدر عليه من الناس، وبقرض على سائر ناس العالمين أن يجهروه ويكفوه. **ويسأل له التجهيز** [بالضبط مفعول يسأل] أي ويجب أن يسأل للميت التجهيز من عمن به وهو لا يقدر على التجهيز غيره من القادرين، بخلاف الخي إذا عري لا يجب السؤال له، بل يسأل نفسه ثوباً لقدرته عليه، وإذا فصل عنه شيء صرف ما كفه، وإن لم يعرف كفن به آخر، وإلا تصدق به [مراقي الفلاح يتصرف: ٥٧٤]

من لا يقدر عليه غيره، وكفن الرجل سنة: قميص، وإزار، ولفافة مما يلبسه في حياته، وكفاية: إزار، ولفافة، وفضل البياض من القطن، وكل من الإزار واللفافة من القرن إلى القدم، ولا يجعل لقميصه كم ولا دخريص، ولا جيب ولا تكف أطرافه، وتكره العمامة في الأصح، ولف من يساره ثم يمينه، وعقد إن خيف انتشاره، وتزاد المرأة في السنة خماراً لوجهها، وخرقة لربط ثدييها، وفي الكفاية خماراً، ويجعل شعرها ضفيريّتين على صدرها فوق القميص، ثم الخمار فوقه تحت اللفافة، ثم الخرقه فوقها، وتجمر الأكفان وتراقب أن يدرج فيها، وكفن الضرورة ما يوجد.

مفعول ثانٍ لـ "يسأل" هو والدرع سواء من القرن إلى القدم
واستحسنها بعضهم
أي وتزاد المرأة
متعلق بمحذوف أي وتوضعان
أي على رأسها ووجهها
الميت
لرجل والمرأة جميعاً

وكفن الرجل اعلم أن تكفين الميت فرص، وأما عدد أثوابه فهي ثلاثة أقسام: سنة، وكفاية، وضرورة كما بينها على التفصيل. [مراقي الفلاح بزيادة: ٥٧٥] **قميص** وهو من أصل العنق إلى القدمين بلا دخريص وكمين. [مراقي الفلاح: ٥٧٥] **ولفافة** وهي تريد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت، وتربط من أعلاه وأسفله. [مراقي الفلاح بزيادة: ٥٧٥] **مما يلبسه في حياته** أي يوحد الكفن مما كان يلبسه الرجل في حياته يوم الجمعة والعيد. [مراقي الفلاح: ٥٧٦]، أفاد بطريق المطوق حواز تكفيه في كل ما حار لسه وهو حي، من كل جس. فيكفن بالبرد والقصب - بالتحريك ثياب ناعمة من كتان - والكتان والقطن، ومع بالمفهوم مالا يجوز لسه في حال حياته كحريز ونحوه اعتباراً بحال الحياة، إلا إذا لم يوجد غيره، لكن لا يراد على ثوب واحد؛ لأن الضرورة تدفع به، ويجوز ذلك لنساء كمزغفر ومعضفر. [حاشية الطحطاوي بتعير: ٥٧٦]

وكفاية أي ما يكفي به حال الاحتيار بدون كراهة، وهو القدر الواجب، وفي "الفتح". ويكره الاقتصار على ثوب واحد حالة الاحتيار كما تكره الصلاة فيه حال الاحتيار. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٦] **كم** بالضم مدخل اليد ومخرجها من الثوب. **دخريص** هو من القميص والدرع ما يوصل به البدن لبوسه. **ولا جيب** هو الشق النازل على الصدر. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] **ولا تكف الخ** ولو كفت حار بلا كراهة على الصحيح. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] **ولف الخ** اقتصر المصنف على بيان لف الكفن، والأصل: أن تبسط اللفافة، ثم الإزار فوقها، ثم يوضع الميت مقلّصاً، ثم يعطف عليه الإزار، ولف الإزار من جهة يساره، ثم من جهة يمينه ليكون اليمين أعلى، ثم فعل باللفافة كذلك اعتباراً بحالة الحياة. [مراقي الفلاح بزيادة: ٥٧٨]

ان خيف الخ أفاد بالشرط أنه إن لم يخف انتشار الكفن بأن كان المدفن قريباً لا يخشى انتشاره، فلا يعقد. **وخرقة** عرضها ما بين الثدي إلى السرة، وقيل: إلى الركبة. [مراقي الفلاح: ٥٧٨]

فصل [في صلاة الجنازة]

الصلاة عليه فرض كفاية، وأركانها: التكبيرات، والقيام.

وشرائطها ستة: إسلام الميت، وطهارته، وتقدمه، وحضوره أو حضور أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه، وكون المصلي عليها غير راكب بلا عذر، وكون الميت على الأرض، فإن كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المحتار إلا من عذر.

إسلام الميت أطلقه فمتمل ما بدأ اسمه نفسه أو بسلام أحد أبويه أو سعية بدار، وإذا استوصف المانع الإسلام ولم يصبه ومات، لا يصلى عليه. [حاشية الطحطاوي بتعريب ٥٨١] **وطهارته** أي يشترط طهارته عن حاسة حكومية وحقيقية في البدن، فلا تصح على من لم يغسل، ولا على من غلب عليه حاسة، وهذا انحصار عند الإمام، فهو دون بلا غسل ولم يمكن إخراجهم إلا بالنسب، سقط الغسل وصحى على قبره بلا غسل لضرورة، خلاف ما إذا لم يهل عليه التراب بعد فاته بجرح ويغسل، ولو صحى عليه بلا غسل جهلاً أو سبياً ثم دفن ولا يخرج إلا بالنسب، أعيدت على قبره استحساناً لعماد الأولى، ويشترط طهارة الكفن إلا إذا شق ذلك ما في "الخرقة": أنه إن تمسح الكفن بحاسة ميت لا يصح دفعاً لمخرج، خلاف الكفن المتحسب لنداء [حاشية الطحطاوي: ٥٨١] ويشترط طهارة مكانه أيضاً؛ لأنه كالإمام. [مراقي الفلاح: ٥٨١]

وتقدمه الأولى تقدمته؛ لأن المحاضرين الأحياء وهم فاعلوا التقدمة، فهو حتمهم لا تصح؛ لأنه كالإمام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على الحي. [حاشية الطحطاوي ٥٨٢] **بلا عذر** أي ما بعد فتح كما إذا كان مريضاً ولو إماماً فصلى فاعداً وإناس حنفة قياماً أحرأه عندهم لا عند محمد، ساء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها، ولا فرق في المصلي فاعداً بعد بين كونه وتباً أو لا؛ لأن كون أبوي له حق تقدمه لا يمنع سقوط الفرض بعينه ولو بدون بدنه، وإنما التولي له حق الإعادة، وحسينه فلا فرق في سقوط الفرض بصلاة غير التولي بين أن يكون قائماً أو فاعداً بعد. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٣]

على الأرض أظهر أن اشتراط وضعه بالنسبة لمعترك الذي لم يصبه شيء من التكبير حلف الإمام، أما المسوق فهي كون الوضوء شرطاً له خلاف، وهذا قالوا: إذا رفعت قبل أن يقضي ما عليه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يساعد، وعلى المشهور أنه يأتي به ترى بلا دعاء إن حشي رفع نيت على الأعناق. [حاشية الطحطاوي جدد: ٥٨٣] **إلا من عذر** مثل أن يكون بالأرض وحل لا يتأتى وضع الميت عليها. [حاشية الطحطاوي بصرف: ٥٨٣]

وسننها أربع: قيام الإمام بخذاء صدر الميت ذكرًا كان أو أنثى، والثناء بعد التكبيرة الأولى، والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية، والدعاء للميت بعد الثالثة، ولا يتعين له شيء، وإن دعا بالمأثور فهو أحسن وأبلغ، ومنه ما حفظ عوف من دعاء النبي ﷺ: "اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله دارًا خيرًا من داره، وأهلًا خيرًا من أهله، وزوجًا خيرًا من زوجته، وأدخله الجنة، وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار"، ويسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية، ولا يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى، ولو كبر الإمام خمسًا لم يتبع، ولكن ينتظر سلامه في المختار، ولا يستغفر لمجنون وصبي، ويقول: اللهم اجعله لنا قرطاً، واجعله لنا أجراً وذخراً، واجعله لنا شافعاً ومشفعاً.

نواباً

ذكرًا كان أو أنثى فيه إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٣] له شيء أي سوى كونه من أمور الآخرة. [مراقي الفلاح: ٥٨٥] وعافه أمر من المعافاة أي اجعله معافى من عدايت ونحوه. واغسله بالماء هد كناية عن تطهيره من الذنوب بالكلية، والإحسان إليه عما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترنه فيها. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٥] في ظاهر الرواية استحس بعض المشايخ أن يقول: رسا آتيا في الدنيا حسنة بخ، أو رسا لا ترع قلوبا إلخ. [مراقي الفلاح: ٥٨٦] في المختار. وفي رواية: يستم المأموم كما كثر إمامه الزائدة، ولو سمع الإمام بعد الثلاثة ناسياً كبر الرابعة ويسلم. [مراقي الفلاح: ٥٨٧] نخون. قال البرهان الحلبي: يعني أن يقيد بالأصلي؛ لأنه لم يكف، بخلاف العارض فإنه قد كلف، وعروض الخون لا يمحو ما قبله، بل هو كسائر الأمراض. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٧] قرط أي سافاً مهيناً مصالحاً في الحق، وهو دعاء للصبي بتقديمه في الخير. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٧] وذخراً تضم الدال المعجمة وسكون الحاء المنعجمة: الدخيرة. [مراقي الفلاح: ٥٨٨] ومشفعاً: بفتح الفاء أي مقبول الشفاعة.

فصل [في بيان أحق الناس بالصلاة عليه]

السلطان أحق بصلاته، ثم نائبه، ثم القاضي، ثم إمام الحي، ثم الولي، ولئن له حق ^{أي الخليفة} التقدم أن يأذن لغيره، فإن صلى غيره أعادها إن شاء، ولا يعيد معه من صلى مع غيره، ومن له ولاية التقدم فيها أحق ممن أوصى له الميit بالصلاة عليه على المفتي به، وإن دفن بلا صلاة صلى على قبره.....

السلطان أحق الخ روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الإمام الأعظم - وهو الخليفة - أولى إن حضر، وإن لم يحضر فإمام المصرو أولي إن حضر، فإن لم يحضر فالقاضي أولي، فإن لم يحضر فصاحب الشرطة أولي، فإن لم يحضر فإمام الحي، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرنته، وهذه رواية أحد كثير من مشايخنا، وقوه في الكتاب: "السلطان": يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يحضر فإمام المصرو. [الغاية: ٢ ٨١] ثم إمام الحي المراد به إمام مسجد محله، لكن بشرط أن يكون أفضل من الولي، وإلا فالولي أولي منه. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٩]

ثم الولي أي الولي المذكور مكلف، فلا حق للمرأة والصغير والمعتوه ويقدم الأقرب فالأقرب كترتيبهم في النكاح، ولكن يقدم الأب على الأس في فور الكل. [مراقي الفلاح: ٥٨٩] وس له حق ح ح أي يجوز أن له حق التقدم الإذن للإمامة في صلاة الجنائز لغيره، وكذا له أن يأذن في الانصراف بعدها قبل الدفن؛ إذ هو بدون الإذن مكروه، أفاده السيد وفي "سكك الأئمة": لو انصرف بدون إذن الولي قيل: يكره، وقيل: لا، وهو الأوجه. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٠]

أعادها أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يأذن له ولم يقتد به الولي، أما إذا أدن له، أو لم يأذن ولكن صلى خلفه، فليس له أن يعيد؛ لأنه سقط حقه بالإذن أو بالصلاة مرة، وهي لا تتكرر، ولو صلى عليه الولي ولم يميit أولياء آخرون عمسرتة ليس لهم أن يعيدوا؛ لأن ولاية الذي صلى منكامة، وأفاد أن للولي حق الإعادة ولو على قبر الميit. [حاشية الطحطاوي بريادة: ٥٩١] حق من اح لأن الوصية باطلة على المعنى به، قاله الصدر الشهيد، وفي "نواذر ابن رستم": الوصية جائزة. [مراقي الفلاح: ٥٩١]

صلى على قبره قال في "الفتح": هد إذا أهيل عليه لتراب؛ لأنه صار مسلماً لماكه تعالى، وخرج عن أيدينا، فلا يتعرض له، بخلاف ما إذا لم يُهيل عليه فإنه يخرج ويصلى عليه، لكن في "الخلاصة" عن "الجامع الصغير" ليحاكم عند الرحم: ولو دفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا يبش، فإن دفنوه ولم يهينوا عليه حتى علموا أنه لم يغسل بكهم سووا اللس، لا يبش أيضاً، أي ويصلى على قبره ثانياً إذا صلى عليه أولاً. [حاشية الطحطاوي: ٥٩١]

وإن لم يغسل ما لم يتفسخ، وإذا اجتمعت الجنازات فالإفراد بالصلاة لكل منها أولى،^{وصية}
ويقدم الأفضل فالأفضل، وإن اجتمعن وصلى عليها مرة جعلها صفاً طويلاً مما يلي
القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الإمام، وراعى الترتيب، فيجعل الرجال مما يلي
الإمام، ثم الصبيان بعدهم، ثم الخنثى، ثم النساء، ولو دفنوا بقبر واحد وضعوا على
عكس هذا، ولا يقتدي بالإمام من "وجده" بين تكبيرتين، بل ينتظر تكبير الإمام،
فيدخل معه، ويوافقه في دعائه، ثم يقضي ما فاتته قبل رفع الجنازة، ولا ينتظر تكبير
الإمام من حضر تحريمته، ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة في
الصحيح، وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو فيه، أو خارجه وبعض الناس
في المسجد على المختار،.....

ما لم يتفسخ أي ما لم تنفك أعضاؤه، فإن تفسخ لا يصلى عليه مطلقاً، والمعتبر فيه أكبر الرأي على الصحيح؛
لاختلافه باختلاف الرمان والإنسان. [مراقي الفلاح: ٥٩٢ وحاشية الطحطاوي] على عكس. فيقدم الأفضل
فالأفضل إلى القبة، والأكثر قرآنًا وعلمًا كما فعل في شهداء أحد. [مراقي الفلاح: ٥٩٣]
بعد التكبيرة الرابعة إما قيد حضوره بعد الرابعة؛ لأنه لو كان حاضراً أوتها كُبر، وقضى ثلاثاً بعد فراع
الإمام، وهو ظاهر كلام "الحاية". [حاشية الطحطاوي بتعريب: ٥٩٥] في الصحيح: وعن محمد: أنه يكبر كما
قال أبو يوسف، ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الإمام قبل رفع الخبارة، وعنه الفتوى، كذا في "الإخلاصة" وغيرها، فقد
اختلف التصحيح كما نرى. [مراقي الفلاح: ٥٩٥] ونكره الصلاة الخ وكراهته تنزيهية في رواية،
ورجحها المحقق ابن اتمام، وتنزيهية في أخرى، والعلة فيه إن كانت حشية التلوين فهي تنزيهية، وإن كانت شعل
المسجد بما لم ين له فتنزيهية. [مراقي الفلاح: ٥٩٦]

على المختار. خلافاً لما أورده السمي من أن الإمام إذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق،
كما علمت من الكراهة على المختار. [مراقي الفلاح: ٥٩٦] وقال شمس الأئمة: إن الكراهة إما هي في إدخال
الجنازة المسجد. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٦] قيده "الوأي" بما إذا لم يكن معتاداً، فإن اعتاد أهل بلدة الصلاة
عليه في المسجد لم يكره؛ لأن لباني المسجد علماً بذلك، وهذا على أن العلة أن المسجد لم ين له، أما على أن
العلة خوف التلوين فلا. (مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي بتغيير)

ومن استهل سمي وغسل وصلي عليه، وإن لم يستهل غسل في المختار وأدرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه، ^{وورث ويورث} كصي سبي مع أحد أبويه إلا أن يسلم أحدهما، أو هو ^{أو بالغ أو مجنون} أو لم يسب أحدهما معه، وإن كان لكافر قريباً مسلم غسله كغسل خرقه نجسة، وكفنه في خرقه، وألقاه في حفرة أو دفعه إلى أهل ملته، ولا يصلي على باغ وقاطع طريق ^{وإن كان مسلماً} قتل في حالة المحاربة، وقَاتِلٍ بالحنق غيلة، ومكابر في المصر ليلاً بالسلاح، ومقتول عصبية وإن غسلوا،
أي معصب وحده

ومن استهل الخ هو بالنساء لمفاعل، وأصل الاستهلال في النعة رفع الصوت وستهل هلال بالنساء للمفعول إذا أنصر ولا يخفى أن المناسب هما المعنى الأول، إلا أن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل إيراد معناه الشرعي أي وجد منه حال ولادته حياة حركة أو صوت، وقد حرج أكثره وصدره إن سر برأسه مستقيماً، أو سرته إن حرج برجليه مكوساً. [مراقي الفلاح: ٥٩٧] وإن لم يستهل الخ مثله ما إذا ستهل فمات فس حروح أكثره، وأما الاستهلال في الص غير معتبر بالأول [حاشية الطحطاوي: ٥٩٨] المحذر وظاهر الرواية مع الكل، وكذا لا يرث ولا يورث اتفاقاً؛ لأنه كجرء الحي [حاشية الطحطاوي: ٥٩٨]

كصي سبي الخ أي كما لا يصلي على صبي أسر مع أحد أبويه الكافرين من دار الحرب، ثم مات، فلا يصلي عليه، إلا أن يصير أحد الأبوين مسلماً، أو صبي نفسه وهو مقيد بشرط أن يعقل صفة الإسلام، أو سبي هو ولم يسب أبوه أو أمه معه، فيكون مسلماً تبعاً للدار. قريب هذا أحسن مما قاله بعضهم من أنه إذا مات الكافر وله ولي مسلم فيها عبارة معينة، لأن حقيقة ولاية متقية. قال الله تعالى: ^{ولا يورثهم} [المائدة: ٥١]، وأصق القريب فشمّل ذوي الأرحام كالأخت وأخوال والخالة غسله أصفه فشمّل ما إذا كان له قريب غيره كافراً أو لا، غير أنه إن كان فالأول للمسلم نفسه، وشمّل القريب ذوي الأرحام، وليس الغسل واجباً عليه؛ لأن من شرع لأوجوب إسلام الميت. [حاشية الطحطاوي بتعريب وتصرف: ٦٠٠] قتل كن من العاة وقطاع الطريق. (مراقي الفلاح) عينة بالكسر الاعتيان، يقال: قتله عينة، وهو أن يحدعه فيذهب به إلى موضع مقتله، وإراد أعم كما لو حقه في مسرن. [مراقي الفلاح: ٦٠٢] ومكابر إذا قتل في سبك الحالة. (مراقي الفلاح) وإن غسلوا، أعني أن عبارة مسكين تفيد أن أهل العصبية لا يغسلون. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٦٠٣]

وقاتل نفسه يغسل ويصلي عليه، لا على قاتل أحد أبويه عمداً.

فصل في حملها ودفنها

يسن لحملها أربعة رجال، وينبغي حملها أربعين خطوة يبدأ بمقدمها الأيمن على يمينه، ويمينها ما كان جهة يسار الحامل، ثم مؤخرها الأيمن عليه، ثم مقدمها الأيسر أي على عاتقه الأيمن على يساره، ثم يختم الأيسر عليه، ويستحب الإسراع بها بلا خجب، وهو ما يؤدي إلى اضطراب الميت، والمشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الفرض على النفل، ويكره رفع الصوت بالذكر، والجلوس قبل وضعها، ويحفر القبر نصف قامة، أو إلى الصدر، وإن زيد كان حسناً،
والقرآن

وقاتل نفسه: أراد به قاتل نفسه عمداً لا لشدة وجع، فحرج مفهومه خطأ فإنه يغسل ويصلي عليه. [مراقي الفلاح: ٦٠٢]
ويصلي عليه: أي من قتل نفسه عمداً اختلف فيه المشايخ، قيل: يصلي عليه، وقيل: لا، ومهم من حكي فيه خلافاً بين أبي يوسف وصاحبيه، فعده: لا يصلي عليه، وعندهما: يصلي عليه، لأبي يوسف: إنه طالم بالقتل، فيلحق بالباعي، ولهما: أن دمه هدر، فصار كما لو مات حتف أمه، وفي 'صحيح مسلم' ما يؤيد قول أبي يوسف: عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: أتني النبي صلى الله عليه وسلم رجل قتل نفسه متناقض، فلم يصلي عليه. [فتح القدير: ١٠٩/٢]

قاتل أحد أبويه: أراد به من قتل أباه أو أمه ضمناً؛ لأن من قتل أباه الخري أو أمه الخريية أو أباه الباع، فليس عليه شيء من الإثم. **أربعة رجال:** ويكره حمله على ظهر دابة بلا عذر. [مراقي الفلاح: ٦٠٣] أما إذا كان عذر أن كان المخل بعيداً يشق حمل الرجال له، أو لم يكن الحامل إلا واحداً فحمله على ظهره، فلا كراهة إحد. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣] والصغير يحمله واحد على يديه، ويتداوله الناس كذلك بأيديهم. [مراقي الفلاح: ٦٠٣]
وينبغي حملها الخ: اعلم أن أصل الحمل والدفن فرض كفايه، ولذا لا يخور أحد الأحرة على ذلك إذا تعينوا. (فهستاني) وحمل الجنابة عبادة، فيسعي لكل أحد أن يبادر إليها، فقد حمل الخنارة سيد المرسلين، فإنه حمل جنابة سعد بن معاذ رضي الله عنه. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣]

ما كان جهة الخ: أي: إذا وقف مستندراً لها. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٤] **بلا حب:** بخاء معجمة وموحدين مفتوحين، صرب من العدو دون العنق، والعنق حطو فسيح، فيمشون به ما دون العنق. [مراقي الفلاح: ٦٠٤]

ويلحد ولا يشق إلا في أرض رخوة، ويدخل الميت من جهة القبلة، ويقول واضعه:
 "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ"، ويوجه إلى القبلة على جنبه الأيمن، وتحل العقد،

ويسوى اللبن عليه والقصب، وكره الآجر والخشب، وأن يسجى قبرها لا قبره، ويهال
 التراب، **ويسنم القبر ولا يربع، ويحرم البناء عليه للزينة، ويكره للإحكام بعد الدفن،**
 سمن القبر ضد سطحه

ويلحد يقال: 'لحد قبر' أي جعل فيه خدًا، 'وأحد الميت' وضعه في اللحد ففتح اللام كفس، وضمها كقفل، وجمع الأول خود، واتالي أحد، وهو حفرة تجعل في جانب بقعة من القبر يوضع فيها الميت، ويصب عليها اللبن. [حاشية الصحطاوي: ٦٠٧] **ولا يسجى** أي لا يشق حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بعد أن يبني حافته نائس أو غيره، ثم يوضع الميت بينهما، ويسفغ عليه نائس أو الخشب، ولا يمس السقف الميت. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٠٧] **من حيد القصد** فتوضع الحجارة على القبر من جهة القصد، ويحمله الأحاد مستقلاً حال الأحاد، ويضعه في اللحد شرف القصد. [مراقي الفلاح: ٦٠٨]

سمن الله أي قال شمس الأئمة السرخسي: باسم الله وضعك، وعلى ملة رسول الله سمنك. [مراقي الفلاح: ٦٠٨] **ويوجد إلى القصد** وجوباً أو استيفاء على اختلاف القولين. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٩] **وتحل العقد** ويقول حال: "اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده". [حاشية الطحطاوي: ٦٠٩] **ويسوى اللبن** يفتح اللام فيه وفي مفردة، ويكسر الناء فيهما، ومن العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الناء وهو كما في 'الصحاح' ما يعمل من الطين مربعاً ويبني به. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٩] **يسجى** سجي الميت تسجية: مد عليه ثوباً وعطاه، ويسجى قبرها إلى أن يسوى عليها اللحد، وفي "المحيط": إذا وضعت في اللحد استعنى عن التسجية. (أقرب الموارد، مراقي الفلاح، حاشية الطحطاوي)

ويهال يقال: هال عليه التراب يهيله: صته. وفي "حاشية الصحطاوي": وهال التراب في القبر بالأيدى وبالمساحي وكل ما أمكن. [٦١٠] **وسمن** احتلموا فيه، فقيل: تألولية التسميم، وقيل: بوجوهها، والأول أولى، وهو أن يرفع القبر عن مسطح، ويجعله مرتفعاً عن الأرض بقدر شر وأكتر بقيل، ولا بأس برش ماء حفظاً له، ويكره أن يزيد على التراب الذي خرج منه، وعن محمد رحمه الله: لا بأس بها.

للإحكام أي ظاهر بطلاقة الكراهة أنها تحريمية، قال في "عريب الخطابي": هي عن تفصيل القبور وتكليفها، والتفصيل: التحصيل، والتكليف: ساء الكلل، وهي القباب والصوامع التي تبنى على القبر. [حاشية الطحطاوي: ٦١١] **بعد الدفن** وأما قبل الدفن فليس بقبر، ولا يكره الدفن في مكان بني فيه، وفي "الوارل". لا بأس بتطيسه، وفي "الغياثة": وعليه الفتوى. [مراقي الفلاح: ٦١١]

ولا بأس بالكتابة عليه لئلا يذهب الأثر ولا يمتحن، ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويكره الدفن في الفساق، ولا بأس بدفن أكثر من واحد في قبر للضرورة،

ولا بأس الخ قال في "الحر": الحديث المتقدم يجمع الكتابة، فيمكن هو المعول عليه، لكن فصل في "أخيطة": فقال: إن احتيج إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتحن به حارت، فأما الكتابة من غير عذر فلا. [حاشية الطحطاوي: ٦١١] **بالكتابة عليه** وهل قرعة القرآن عند القنور مكروهة، تكلموا فيه: قال أبو حنيفة: لا يكره، ومشايعا أحدوا بقول محمد . رجل مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره، تكلموا فيه: منهم من كره ذلك، والمختار أنه ليس بمكروه، ويكون المأخوذ في هذا الباب قول محمد . ولهذا حكى عن الشيخ أبي بكر العياض أنه أوصى عند موته بذلك، ولو كان مكروهاً ما أوصى به، هـ ما في "الشمسي" نقلاً عن "الولواحي"، ولعلت عرف أن هذا الاختلاف في مجرد القراءة، فقال الإمام: هو مكروه، وأما ما شاع في بلاد الهندية من الاستيجار لقراءة القرآن مع محدثات آخر فمكروه قطعاً خلافاً من جعل الدعوات رزقه.

ويكره الدفن في البيوت قال الكمال: لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه، فإن ذلك حاص بالأسياء **قوله**، بل يدفن في مقابر المسلمين. [مراقي الفلاح: ٦١٢] **الفساقي** قال في "فتح القدير": ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فساق، وهي كيت معقود بالساء يسع جماعة قباباً ونحوه، والكراهة من وجوه: الأول: عدم السحد، والثاني: دفن الجماعة في قبر واحد لغير ضرورة، الثالث: اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجر كما هو الواقع في كثير منها، الرابع: تجسيصها والبناء عليها. [البحر الرائق: ٣٠٧/٢]

ولا بأس بدفن الخ ما يفعله جهلة الخفارين من سب القنور التي لم تل أرناها، وإدخال أحاب عليهم فهو من أسكر الظاهر، وليس من الضرورة المسيحة جمع ميتين فأكثر ابتداءً في قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريه أو صديق المحل في تلك المقبرة مع وجود غيرها وإن كانت مما يترك بالدفن فيها، فضلاً عن كون ذلك ونحوه مبيحاً للشئ، وإدخال البعض على البعض قبل السلا مع ما فيه من هتك حرمة الميت الأول وتفريق أجرائه، فالخدر من ذلك، وقال الريعي: ولو بلي الميت وصار تراباً جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه.

قال في الإمداد: يخالفه ما في "التارحاية": إذا صار الميت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قبره؛ لأن الحرمة نافية، وإن جمعوا عظامه في ناحية، ثم دفن غيره فيه تركاً بالخير الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك، قلت: لكن في هذا مشقة عظيمة، فالأولى بإطاعة الحوار بالسلامة؛ إذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن فيه غيره وإن صار الأول تراباً، لا سيما في الأمصار الكثيرة الجفافة، وإلا لزم أن تعم القنور السهل والوعر على أن الميع من الحفر إلى أن لا يبقى عظم عمر جداً، وإن أمكن ذلك لبعض الناس، لكن الكلام في جمعه حكماً عاماً لكل أحد، فتأمل. [رد المحتار: ٣٣٣/٢]

ويحجز بين كل اثنين بالتراب، ومن مات في سفينة وكان البر بعيدا وخيف الضرر، غسل وكفن وصلي عليه وألقي في البحر، ويستحب الدفن في مقبرة محل مات به أو قتل، فإن نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين، لا بأس به، وكره نقله لأكثر منه، ولا يجوز نقله بعد دفنه بالإجماع، إلا أن تكون الأرض مغصوبة أو أخذت بالشفعة، وإن دفن في قبر حفر لغيره ضمن قيمة الحفر، من أحب

ويحجز بين كل اثنين حاحرا أي حائلا. [مراقي الفلاح: ٦١٢] وحف الضرر أما إذا لم يخف عليه التعر وبوعد البر أو كان البر قريبا أمكن حروجه فلا يرمى كما يعيده مفهومه، والظاهر عليه حرمة رميه. [حاشية الطحطاوي: ٦١١] ويستحب الدفن الح أي المستحب أن يدفن كل في مقبرة البدة التي مات بها، ونقل عن عائشة ر. أنها قالت حين رأت قبر أبيها عند الرحمن، وكان مات بالشام، وحمل منها: لو كان الأمر فيك إلي ما فنتك، ولدفنتك حيث مت، ثم قال المصنف في التحسيس "في نقل من يد إلى يد: لا يتم؛ لما نقل أن يعقوب مات بمصر، فنقل إلى شدة، وموسى نقل تابوت يوسف بعد ما أتى عليه زمان من مصر إلى الشام. [فتح القدير: ١٠١/٢]

ولا يجوز الح في المصمرات. النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه: في وجه: يجوز باتفاق، وفي وجه: لا يجوز باتفاق، وفي وجه: اختلاف، أما الأول فهو إذا دفن في أرض معصومة، أو كفن في ثوب معصوم، ولم يرض صاحبه إلا نقله عن ملكه، أو سرع ثوبه، حار أن يخرج منه باتفاق، وأما الثاني: فكأنه إذا أرادت أن تنظر إلى وجه ولدها، أو نقله إلى مقبرة أخرى، لا يجوز باتفاق، وأما الثالث: إذا غلب الماء على القبر، فقبل: يجوز تحويله؛ ما روي أن صاحب من عبد الله روي في المنام، وهو يقول: حولوني عن قبري، فقد آداني الماء ثلاثا، فطروا، فإذا شقه ندي يلبي الماء قد أصابه الماء، فأقنى ابن عباس ر. تحويله، وقال الفقيه أبو جعفر: يجوز ذلك، ثم رجع ومع. [حاشية الطحطاوي: ٦١٥]

إلا أن تكون الح فيخرج حق صاحبها، لأنه يمتد صهرها وباطنها، وإن شاء سواه بالأرض، وانتفع بها رراعة أو غيرها. [مراقي الفلاح: ٦١٥] أو أحدث بالشفعة صورة الشفعة: أن يشتري المتوفي قبل موته أرضا من نافع به شريك فيها أو حار، ثم دفن فيها بعد موته، فعنه من له الشفعة فطلبها، فأحدها بالشفعة، وكذا لو اشتراها الوارث أو غيره. [حاشية الطحطاوي: ٦١٥] صمس قيمة الحفر أي من تركته، وبلا فمس بيت المال أو المسلمين كما قدمناه، فإن كانت المقبرة واسعة يكره ذلك؛ لأن صاحب القبر يستوحش بذلك، وإن كانت الأرض ضيقة جاز، أي بلا كراهة. [مراقي الفلاح: ٦١٥]

باب أحكام الشهيد

الشهيد المقتول ميت بأجله عندنا أهل السنة، والشهيد: من قتله أهل الحرب أو أهل
 البغي أو قطاع الطريق، أو اللصوص في منزله ليلاً ولو عثقل، أو وجد في المعركة
 وبه أثر، أو قتله مسلم ظلماً عمداً بمحدد،
 بأي سب كان
 جمع ليس
 أو بهاراً وصلياً

الشهيد حاصل ما قيل فيه: إنه معنى فاعل شهوده أي حضوره يورق عند ربه على المعنى الذي يصح، أو لأن له
 شاهداً يشهد له، وهو دمه وجرحه وشحّه، أو لأن روحه شهدت در السلام، وروح غيره لا تشهدا إلا يوم القيامة،
 أو لقيامه بشهادة الحق حين قتل، أو لأنه شهيد عند خروج روحه ما نه من الثواب، أو معنى معمول؛ لما أنه مشهود له
 بالحياة، أو لأن الملائكة تشهده بذكر ما له، كذا في حاشية "الدر" عن "النهر". [حاشية الطحطاوي: ٦٢٥]

محدد أي بانقضاء أحبه، فالت المعتسرة: إن القتلى قطع على مقتول أحله، وإبه لو لم يقتل لقي حياً
 [حاشية الطحطاوي برادة: ٦٢٥] **والشهيد الخ** هذا تعريف للشهيد المألوف للحكم الذي يعني، بعد هذا أعني عدم
 غسله وسرع نيابه، لا ينطقه، فإنه أعم من ذلك، فإن نزلت وغيره شهيد. [فتح القدير تصرف: ١٠٣، ٢]

من قتل الخ ضيق القتل فمثل ما إذا قتل مباشرة، أو تسبباً بأن ألقي أحجاراً في صريق المسلمين فهكوا هذا،
 وأرسلوا ماء فأغرقوه، وما إذا قتل بأي آلة كانت ولو ناء أو نار، وما لو وضعت دانتهم مسلماً، أو بقروا دابة
 مسلمة فرمتها، وأهل الحرب حقيقة عرقية في كافر لم يدخل تحت أماسا، وكذا قتل العبي عام أيضاً مباشرة كان أو
 تسبباً. **وحد في المعركة**. سواء كانت معركة أهل الحرب أو العبي أو قطاع الطريق. [مراقي الفلاح: ٦٢٥]
وبه أثر كحرج وكسر وحرق، وخروج دم من أدن أو عين، لا من فم وأنف ومخرج [مراقي الفلاح: ٦٢٦]
قتله مسلم الخ قيد بالقتل؛ لأنه لو نردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بدم أو عرق، فإنه لا يكون
 شهيداً في حكم الدنيا، وهو شهيد لأخرة. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٦]

ظلماً أي لا بعد وقود [مراقي الفلاح: ٦٢٦] دخل فيه المقتول مدافعاً عن نفسه أو ماله، أو لمسلمين أو أهل
 الدمة. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٦] **عمداً** وبصاح في قتل من يكون شهيداً أن لا يحب نفس القتل مال، أما
 لو قتله مسلم خطأ أو عمداً بالثقل، فليس شهيداً لو حوب الدية بقضه، وكذا لو وجد مدبوحاً، ولم يعلم قتله؛
 لأنه لا يدرى أقتل ظلماً أو مظلوماً، عمد أو خطأ. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٦] **محدد** حرج به المقتول شه
 عمد عثقل، وشمل من قتله أبوه أو سيده. [مراقي الفلاح: ٦٢٦]

وكان مسلماً بالغاً خالياً عن حيض ونفاس وجنابة، ولم يرتث بعد انقضاء الحرب، فيكفن بدمه وثيابه، ويصلى عليه بلا غسل، وينزع عنه ما ليس صالحاً للكفن كالقرو والحشو والسلاح والدرع، ويزاد وينقص في ثيابه، وكره نزع جميعها، ويغسل إن قتل صبياً أو مجنوناً أو حائضاً أو نفساء، أو ارتث بعد انقضاء الحرب ^{إن راد العدد} بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو مضى وقت الصلاة وهو يعقل، أو نقل من المعركة لا لخوف وطء الخيل، أو أوصى أو باع أو اشترى، أو تكلم بكلام كثير، وإن وجد ما ذكر قبل انقضاء الحرب، لا يكون مرتثاً، ويغسل من قتل في المصر، ^{من الأكل وعبه} ولم يعلم أنه قتل بمحدد ظلماء، أو قتل بخد أو قود، ويصلى عليه.

ولم يرتث أي ما صار حلقة في الشهادة كالثوب الخلق. [مراقي الفلاح: ٦٢٦] بدمه أي مع دمه من غير تعسيل. (مراقي الفلاح) بلا غسل تصريح بما عنه صمماً أولاً. وبسرعه عنه الخ أطلقه وهو مفيد بما إذا وجد غيره صالحاً للكفن، وإن لم يوجد ما يصلح للكفن كفى به للصورة. كالقرو | أدخلت الكاف على القرو، وكذا الحف والفسوسة. (حاشية الطحطاوي) | القرو والعروة باهاء وعدمها: شيء نحو الحبة بطاينة يطر من جلود بعض الحيوانات، كالأرانب والثعالب والسمور. (أقرب الموارد) ويزاد إن نقص ما عليه عن كفى السعة. [مراقي الفلاح: ٦٢٧] وكره سرعه الخ أي كره نزع جميع ثيابه التي قتل فيها؛ ليقى عليه أثره. [مراقي الفلاح: ٦٢٧] حائضاً أو نفساء سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام. [مراقي الفلاح: ٦٢٨] وفيه أنه إذا لم يستمر ثلاثاً لا يكون حيضاً. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٨] أو ارتث الخ بالباء للمجهول أي حمل من المعركة رثيثاً أي جريحاً وله رمق، كذا في "الصحيح"؛ وسمى مرتثاً لأنه صار حلقة في حكم الشهادة مما كلف به من أحكام الدنيا، كوجوب الصلاة فيما إذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل، أو وصل إليه من مافعها. [مراقي الفلاح: ٦٢٨] وهو يعقل أطلقه وهو مفيد بما إذا قدر على أدائها، أما إذا لم يقدر على أداء الصلاة مع العقل، فلا يصير مرتثاً. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٩] بكلام كثير بخلاف القليل فإنه لا يكون بالقليل من الكلام مرتثاً، وهذا كنه إذا كان بعد انقضاء الحرب. [مراقي الفلاح: ٦٣٠]

كتاب الصوم

هو الإمساك نهاراً عن إدخال شيء عمداً أو خطأ بطناً، أو ما له حكم الباطن، وعن

معمول لقوله: إدخال وهو الدماغ

شهوة الفرج بنية من أهله، وسبب وجوب رمضان شهود جزء منه، وكل يوم منه

بهي اقتراض صومه

سبب لوجوب أدائه، وهو فرض أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء:

وتسمى شروط وجوب

صوم رمضان

الإسلام، والعقل، والبلوغ، والعلم بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب،
فلا يجب على الكافر فلا يجب على مجنون فلا يجب على صبي

هو الإمساك الخ اعلم أن النهار ضد الليل من الفجر الصادق إلى الغروب، وبإطلاق الشيء يشمل ما كوله عادة أو غيره، والمنحطى: من سقه ماء المصنعة إلى حنقه، فحكمه حكم العمداً في إفساد الصوم، والإدخال في البطن مطلق، سواء كان من الصم أو الألف أو من حراقة في الباطن، والإمساك عن شهوة الفرج يشمل الجماع والإسرا لبعث، فإن الصوم يفسد بهما، وإن لم تجب كفارة.

فيبدأ بالإدخال احتراً عن دخول العار ونحوه من غير إدخال، ويكونه "عمداً أو خطأ" يخترع عن استبيان، ونقوله: "من أهله" احتراً عن الحائض والمساء والكافر والمجنون، وأهل الصوم: هو الشخص المحصوص المجتمع فيه شروط الصحة الثلاث: وهي الإسلام، والظهار من الحيض والنفس، والنية، والعلم بالوجوب إن كان بدار الحرب، أو الكون بداراً، وإن لم يعلم بالوجوب فالإسلام والظهار شرطاً وجوب وصحة، والعلم بالوجوب أو الكون في داراً شرط الوجوب فقط، وأما البلوغ والإطاقة فليسا من شروط الصحة؛ لصحة صوم الصبي ويتاب عليه، ولصحة صوم من جن أو أعمى عليه بعد النية، والحد الصحيح المختصر للصوم: هو الإمساك عن المفطرات الموي لله تعالى ياديه في وقته.

وسبب الخ اعلم أن سبب وجوب رمضان شهود جزء من الشهر ليلة أو نهاره، وكل يوم سبب وجوب أدائه؛ لأنها عادات متفرقة كتفرق الصلوات في الأوقات، بل أشد لتحمل رما لا يصح للصوم أصلاً، وهو الليل، وجمع النصف بينهما؛ لأنه لا منافاة، فشهود جزء منه سبب لكله، ثم كل يوم سبب لصومه، غاية الأمر: أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه، ودخوله في صم غيره. [فتح القدير بتصرف: ٢/٢٣٤] سبب لوجوب الخ فمن بلغ أو أسلم، يلزمه ما بقي منه لا ما مضى. [مراقي الفلاح: ٦٣٣]

والعلم بالوجوب الخ اعلم أن هذا الشرط الرابع مردد بين شيئين، فلأنه لا يفرض صوم رمضان من أحدهما، إما العلم بالوجوب، أو الكون بدار الإسلام، والأول: شرط من أسلم بدار الحرب، وإنما يحصل له العلم بالوجوب بسحطاب إذا أحبره عدلان أو رجل وامرأتان مستورا، أو واحد عدل، وعندهما: لا تشترط العدالة ولا السوع والحرية، والثاني: أي الكون بدار الإسلام شرط من شأ بدار الإسلام، فإنه لا عذر له بالجهل.

أو الكون بدار الإسلام، ويشترط لوجوب أدائه **الصحة** من مرض وحيض ونفاس، والإقامة، ويشترط لصحة أدائه ثلاثة: النية، والخلو عما ينافيه من حيض ونفاس، ^{فلا يجب على مسافر} وعما يفسده، ولا يشترط الخلو عن الجنابة، وركنه: الكف عن قضاء شهوتي البطن والفرج وما ألحق بهما، وحكمه: سقوط الواجب عن الذمة، والثواب في الآخرة، ^{أي ركن الصوم} ^{تثنية شهوة} ^{اللازم} والله أعلم.

فصل في صفة الصوم وتقسيمه

ينقسم الصوم إلى ستة أقسام: فرض، وواجب، ومسنون، ومندوب، ونفل، ومكروه، أما الفرض: فهو صوم رمضان أداء وقضاء، وصوم الكفارات والمنذور في الأظهر، وأما الواجب: فهو قضاء ما أفسده من صوم نفل،

أدائه وهو عبارة عن تفريع الدمة في وقته. (مراقي الفلاح) **الصحة** فلا تحب على مريض وحائض ونفساء. **النية** أراد بالنية النية في وقتها، والوقت بالنسبة لأداء رمضان بعد العروب بن قيل الصحوة، فهي أي جزء منه وجدت النية صح، وبالنسبة لقضائه الليل كله، ولا تغري النية بعد طلوع الفجر [حاشية الطحطاوي: ٦٣٥] **سقوط الواجب** إلخ هو مقيد بما إذا لم يكن مهيا عنه، فإن كان مهيا كصوم يوم الحر فحكمه الصحة، والخروج عن العهدة، والإثم بالإعراض عن ضيافة الله تعالى.

سنة أقسام. أي إجمالا، وبالتفصيل هي ثمانية؛ لأن الفرض إما معين: وهو صوم رمضان أداء، أو غير معين: وهو صومه قضاء، والواجب كذلك، فالمعين كالندر المعين، وغير معين كالندر المطلق، أفاده في 'الدر'. [حاشية الطحطاوي: ٦٣٧] **وصوم الكفارات** مثل كفارة الطهارة، وكفارة القتل خطأ، وكفارة اليمين، وكفارة جراء الصيد، وفدية الأذى في الإحرام. **في الأظهر** وقيل: إنه واجب؛ لأنه حص من آية ٥٠ من سورة البقرة (الحج: ٢٩) الدر بما ليس من حسه واجب كعبادة المريض، فلم يبق قطعيًا، وصار كحبر الواحد، ويمثله يثبت الوجوب لا الفرض. [حاشية الطحطاوي: ٦٣٨] **فهو قضاء** إلخ. أي إذا صام أحد صوم نفل ثم أفسده، وجب عليه قضاؤه، وهذا صوم واجب.

وأما المستنون فهو صوم عاشوراء مع التاسع، وأما المندوب: فهو صوم ثلاثة من كل شهر، ويندب كونها الأيام البيض، وهي: الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وصوم يوم الاثنين والخميس، وصوم ست من شوال، ثم قيل: الأفضل وصلها، وقيل: تفريقها، وكل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة، كصوم داود كان يصوم يوما ويفطر يوما، وهو أفضل الصيام، وأحبه إلى الله تعالى.

وأما النفل: فهو سوى ذلك مما لم يثبت كراهيته، وأما المكروه فهو قسمان: مكروه تنزيها، ومكروه تحريرا، الأول: صوم عاشوراء منفردا عن التاسع، والثاني: صوم العيدين، وأيام التشريق، وكراهة أفراد يوم الجمعة، وإفراد يوم السبت، ويوم النيروز ^{أي الفطر والنحر} وهي ثلاثة بعد يوم الحر ^{الذي كره تنزيها} الذي كره تحريرا ^{نصوه} أو المهرجان،

ويندب كونها الح أعاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أما كانت مندوب، وكونها خصوص هذه الأيام مندوب آخر، فمن صام غيرها منه أتى بأحد المندوبين. [حاشية الطحطاوي: ٦٣٩] | **الأيام البيض** سميت بذلك؛ تكاملا سوء الهلال، وشدة اليأس فيها. [مراقي الفلاح: ٦٣٩] فالمراد بياض ليلها. [حاشية الطحطاوي: ٦٣٩] | **الأفضل وصلها** اعلم أن الصوم المأثور ثلاثة عشر قسما. سعة منها يجب فيها التتابع، وهي رمضان، وكفارة القتل، وكفارة اليمين، وكفارة النهار، وكفارة الإفطار في رمضان، والدر المعين، وغير المعين إذا التزم فيه التتابع أو نواه، إلا أن صوم كفارة القتل، ونهار، وإفطار، واليمين، والندر المنطق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه إذا أفطر في حلاله استقسه واستأنعه، وصوم رمضان والدر المعين لا يلزم فيهما الاستئناف بقطع التتابع، وستة لا يجب فيها التتابع، وهي قضاء رمضان، وصوم المتعة، وصوم كفارة الحلق. وصوم حراء الصيد، وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع أو نيته، وصوم اليمين بأن قال: والله لأصوم شهرا. [حاشية الطحطاوي: ٦٣٨] | **النيروز** أصله: نوروز، لكن لما لم يكن في أوران العرب "فوعول" أندلوا الواو ياء، وهو يوم في طرف الربيع وهو اليوم الذي تحل فيه الشمس بروج الحمل. [مراقي الفلاح: ٦٤١]

والمهرجان معرب مبركان، وهو يوم في طرف الخريف. [مراقي الفلاح: ٦٤١] والمراد منه: أول حلول الشمس في الميزان، وهذا اليوم والذي قبله عيدان لفرس. [حاشية الطحطاوي: ٦٤١]

إلا أن يوافق عاداته، وكره صوم الوصال ولو يومين، وهو أن لا يفطر بعد الغروب أصلا حتى يتصل صوم الغد بالأمس، وكره صوم الدهر.

فصل فيما يشترط تبين النية وتعيينها فيه، وما لا يشترط

أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية ولا تبينها، فهو أداء رمضان، والنذر المعين زمانه، والنفل، فيصح بنية من الليل إلى ما قبل نصف النهار على الأصح،

إلا أن يوافق أي إن كان صوم يوم السرور وغيره موافقا لمعتاده لا يكره، مثلا كان رجل يدوم على صوم يوم الإثنين فصام حسب معتاده لا يكره. **تبين النية** أي لا بد فيه من النية من الليل، أو ما هو في حكمه وهو المقارنة لطوع الفجر بل هو الأصل، ولا يصح بمطلق النية مائة. ثم اعلم أن النية من الليل كافية في كل صوم بشرط عدم الرجوع عنها، حتى لو نوى ليلا أن يصوم عدا، ثم عزم على الفطر لم يصح صائما، ولو أفطر لا شيء عليه إن لم يكن رمضان، ولو مضى عليه لا يجزئه؛ لأن تلك النية القصد بالرجوع، ولو نوى الصائم الفطر لم يفطر حتى يأكل. (البحر الرائق بتصرف وتغيير)

والنذر المعين الح كقوله: لله عليّ صوم يوم الخميس من هذه الجمعة، فإذا أطلق النية لينته أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح، وخرج به عن عهدة المنذور. [مراقي الفلاح: ٦٤٢] **النفل** المراد بالنفل ما عدا الفرض، والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها. **فيصح بنية الح** [أي كل من هذه الثلاثة. (مراقي الفلاح: ٦٤٢)] اعلم أن حقيقة النية قصده عارضا بقلبه صوم عدا، ولا يحلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان إلا ما نذر مثل إن كان فاسقا ماجئا، أو نائما من وقت الغروب، أو قبله إلى طلوع الفجر، أو مغنى عليه، وليس المطلق بالنسبة شرطا إلا أن التنعظ بها سنة المشايخ. (مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٤٢)

إلى ما قبل الح المراد أنه من الليل إلى هذا الوقت ظرف النية، فمضى حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم، وإن نوى الصوم من النهار ينوي له أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار، لا يصير صائما، وإنما تحوز قبل الصحوه إذا لم توجد قبلها ما يبقي الصوم كأكل وشرب وجماع ولو ناسيا، فإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز. [حاشية الطحطاوي: ٦٤٢]

على الأصح احتراز عن ظاهر عبارة القدوري، وهي قوله: "ما بينه أي طلوع الفجر وبين الزوال"؛ فإن ظاهر ما يفيد أنها إذا وجدت قبل الزوال وبعد الضحوه الكبرى أن تصح، وليس كذلك. [حاشية الطحطاوي: ٦٤٣]

ونصف النهار: من طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى، ويصح أيضا بمطلق النية، وبنية النفل ولو كان مسافرا أو مريضا في الأصح، ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر لمن كان صحيحا مقيما، بخلاف المسافر، فإنه يقع عما نواه من الواجب، واختلف الترجيح في المريض إذا نوى واجبا آخر في رمضان، ولا يصح المنذور المعين زمانه بنية واجب غيره، بل يقع عما نواه من الواجب فيه.

وأما القسم الثاني: وهو ما يشترط فيه تعيين النية وتبينتها فهو قضاء رمضان، وقضاء ما أفسده من نفل، وصوم الكفارات بأنواعها، والمنذور المطلق كقوله: إن شفى الله مريضى فعلى صوم يوم، فحصل الشفاء.

وقت الضحوة اعلم أن ساعة الرواى نصف النهار، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها، ووقت أداء الصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ويضمه وقت الضحوة الكبرى، فتشترط النية قبلها لتحقيق النية في الأكثر. [الكفاية بتغيير: ٢٣٧/٢] **ويصح** أي كل من أداء رمضان والندر المعين واسم. [مراقي الفلاح: ٦٤٢] **بمطلق النية:** أي من غير تقييد بوصف من كونه فرضا أو نفلا.

في الأصح: اعلم أن في النفل عه روايتين: أصحهما عدم صحة ما يوي، ووقوعه عن فرض الوقت، فعلم بهذا أن المسافر يصح صومه عن رمضان بمطلق النية، ونية النفل على الأصح فيهما مع وجود الروايتين فيهما، وأما المريض إذا نوى واجبا آخر أو نفلا ففيه ثلاثة أقوال: فقيل: يقع عن رمضان؛ لأنه لما صام اتحق بالصحيح، واحتاره فحر الإسلام وشمس الأئمة. وقيل: يقع عما نوى كالمسافر، واحتاره صاحب "الهداية" وأكثر المشايخ. وقيل: بأنه ظاهر الرواية، ويسعى أن يقع عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر. وقيل بالتفصيل بين أن يصره الصوم، فتعلق الرحمة بخوف الريادة، فيصير كالمسافر ويقع عما نوى، وبين أن لا يصره الصوم كفساد اهضم، فتعلق الرخصة بحقيقة، فيقع عن فرض الوقت. [البحر الرائق: ٤١٤/٢]

نية واجب آخر كما إذا نوى في رمضان عن كفارة يمين وحت عليه، أو قضاء رمضان. **الترجيح** إلج. أي وقع الاختلاف فيما بينهم في الراجح من الأقوال، فرجح بعضهم قولاً، وبعضهم قولاً آخر، كما بيناه آنفاً. **أنواعها:** ككفارة اليمين وصوم التمتع والقرا. [مراقي الفلاح: ٦٤٥]

فصل فيما يثبت به الهلال، وفي صوم الشك وغيره

يثبت رمضان برؤية هلاله أو بعدّ شعبان ثلاثين إن غم الهلال، ويوم الشك: هو ما يلي بالإجماع التاسع والعشرين من شعبان، وقد استوى فيه طرف العلم والجهل بأن غم الهلال، وكره فيه كل صوم إلا صوم نفل جزم به بلا ترديد بينه وبين صوم آخر، وإن ظهر أنه من رمضان أجزأ عنه ما صامه، وإن ردّد فيه بين صيام وفطر لا يكون صائماً، وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان، لا يكره ما فوقهما، ويأمر المفتي العامة بالتلوم يوم الشك، ثم بالإفطار إذا ذهب وقت النية، ولم يتبين الحال، ويصوم فيه المفتي والقاضي، على به العمل

يست به الهلال: اعلم أنه يفترض كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان؛ لأنه يتوصل به إلى الفرض، وكذا التماس هلال شوال في غروب التاسع والعشرين من رمضان. **وقد استوى** بيان لوحه إضافة اليوم إلى الشك. (حاشية الطحطاوي) **كل صوم الح:** أطلقه فشمّل ما إذا كان من صوم فرض وواجب، وصوم ردّد فيه بين نفل وواجب، وإذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقاً، واحتلّموا في الأفضل إذا لم يوافق معتاده، قيل: الأفضل الفطر؛ احترازاً لظاهر النهي، وقيل: الصوم؛ اقتداءً بعلي وعائشة. فإنهما كانا يصومانه. [مراقي الفلاح بريادة: ٦٤٦]

أحرأ عنه أفاد بإطلاقه الإجزاء بأي نية كانت، ويستثنى ما إذا كان مسافراً وبوى عن واجب آخر كما هو مذهب الإمام. وإن ظهر أنه من شعبان ونواه نفلًا كان غير مضمون. **وان ردّد فيه الح** مثلاً قال: إن كان من رمضان فصائم، وإلا فمفطر، وكذا لا يكون صائماً لو بوى إن لم يحدّ عدّاً فصائم، وإلا فمفطر. **ويأمر المفتي الح** وأمره يكون باظهار البداء في الأسواق والمعارات، وإعما نسب الأمر إلى المفتي لا القاضي؛ لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء إلا تبعاً، أي يأمر القاضي على أنه إفتاء لا حكم. [حاشية الطحطاوي: ٦٤٨]

بالتلوم. أي بالانتظار بلانية صوم. [مراقي الفلاح: ٦٥٠] **وقت السية** وهو عند محي الضحوة الكبرى. [مراقي الفلاح: ٦٥٠] **ويصوم فيه المفتي الح** أي يصومه سرّاً؛ ألا يطع عليه العوام؛ لئلا يتهم بالعصيان بارتكاب الصوم. [مراقي الفلاح: ٦٥٠] والدليل على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمر، وقال: أتيت باب الرشيد، فأقبل أبو يوسف القاضي، وعليه عمامة سوداء، ومدرعة سوداء، وحف أسود، وراكب على فرس أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم الشك، فأفتى الناس بالفطر. فقلت له: أمفطر أنت؟ فقال: ادن إليّ، فدنوت منه، فقال في أدني: إني صائم. [حاشية الطحطاوي: ٦٥٠]

ومن كان من الخواص: وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن التردد في النية، وملاحظة كونه عن الفرض، ومن رأى هلال رمضان أو الفطر وحده وردّ قوله ^{متداً أي وحده} لزمه الصيام، ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال، وإن أفطر في الوقتين قضى، ^{حر} ولا كفارة عليه، ولو كان فطره قبل ما ردّه القاضي في الصحيح، وإذا كان بالسما ^{وصية} علة من غيم أو غبار ونحوه قبل خبر واحد عدل أو مستور في الصحيح، ولو شهد ^{وصية} على شهادة واحد مثله،

ورد قوله إلح قيد بقوله: "ورد قوله" أي ورد القاضي إجماعاً؛ احترازاً عما إذا أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته، فإنه لا رواية فيه عن المتقدمين، واحتلف المشايخ في وجوب الكفارة، وصحح في "المحيط" عدم وجوبها، ورجحه في "غاية البيان" باعتباره أنه يوم مختلف في وجوب صومه، واحترازاً عما إذا قل الإمام شهادته، وهو فاسق، وأمر الناس بالصوم فأفطر هو، أو واحد من أهل بيته لزمته الكفارة، وبه قال عامة المشايخ، فلو كان عدلاً يسعى أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف، وأفاد أن التفرد بالرؤية من غير ثبوت عند الحاكم موجب لإسقاط الكفارة، فدخل ما إذا رآه الحاكم وحده ولم يصم، فإنه لا كفارة عليه. [البحر الرائق ملخصاً: ٤٢٠/٢]

ولا يجوز له الفطر إلح إشارة إلى رد قول الفقيه أبي جعفر من أن معنى قول الإمام أبي حنيفة فيما إذا رأى هلال الفطر لا يفطر: لا يأكل ولا يشرب، ولكن ينبغي أن يصمد صوم ذلك اليوم، ولا يتقرب به إلى الله تعالى؛ لأنه يوم عيد عبده، وإلى رد ما قاله بعض مشايخنا من أنه إذا أثبت برؤية هلال الفطر أفطر، لكن يأكل سرّاً. [البحر الرائق: ٤٢٠/٢] **وإن أفطر إلح** [من رأى هلال الفطر وحده. (مراقي الملاح):] أي إن أفطر من رأى هلال رمضان وحده، أو رأى هلال شوال وحده، وردّ القاضي قوله، وصام عملاً بالوجوب، ثم أفطر يقضي صومه، ولا يجب عليه الكفارة، سواء كان فطره بعد ما ردّ القاضي قوله أو قبله.

في الصحيح وقيل: تحب الكفارة فيهما؛ لظاهر بين الناس في الفطر، وللحقيقة التي عنده في رمضان. [مراقي الملاح: ٦٥٢] **حر واحد عدل**: وهو الذي حسنته أكثر من سيئاته، والعدالة: ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة. [مراقي الملاح: ٦٥٢] **مستور** هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة. [مراقي الملاح: ٦٥٢] **في الصحيح** مقابله طاهر الرواية أنه لا يقبل قول المستور. [حاشية الطحطاوي. ٦٥٠] **ولو شهد إلح** أي يقبل في هلال رمضان شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل، بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلان، أو رجل وامرأتان. [البحر الرائق. ٤٢١/٢]

ولو كان أنثى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف تاب لرمضان، ولا يشترط لفظ الشهادة وصية ولا الدعوى، وشرط لهلال الفطر إذا كان بالسمااء علة لفظ الشهادة من حرين أو ^{لشوته} ^{بائب فاعل له "شرط"} حر وحرتين بلا دعوى، وإن لم يكن بالسمااء علة فلا بد من جمع عظيم لرمضان والفطر، ومقدار الجمع العظيم مفوض لرأي الإمام في الأصح، وإذا تم العدد بشهادة فرد، ولم ير هلال الفطر والسمااء مصحية لا يحل له الفطر، واختلف الترجيح فيما إذا كان بشهادة عدلين، ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسمااء ^{في حل الفطر} ^{ثبوت رمضان} علة ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد، وصية

لرمضان: أشار إلى أنهم لو صاموا بشهادة واحد، وعم هلال شوال، فإنهم لا يفطرون، فثبت الرضاوية شهادته لا الفطر، خلافاً لما روي عن محمد أنهم يفطرون. [البحر الرائق: ٤٢١/٢] **ولا يشترط إحد:** حتى لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عنده، وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم، ولا يحتاج إلى حكم الحاكم. [حاشية الطحطاوي: ٦٥٣] **وإن لم يكن إحد:** أي وإن لم يكن بالسمااء علة فيهما يشترط أن يكون فيهما الشهود جمعاً كثيراً يقع العم بحرمهم، أي علم غالب الظن لا اليقين. [البحر الرائق: ٤٢٢/٢]

لرأي الإمام: اعلم أنه لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية بشيء، فروي عن أبي يوسف أنه قدره بعدد القسامة خمسين رجلاً، وعن حلف بن أيوب: خمسمائة سلاح قليل، وقيل: ينبغي أن يكون من كل مسجد جماعة واحد أو اثنين، وعن محمد أنه يفوض مقدار القلة والكثرة إلى رأي الإمام، كذا في "الدائع"، وفي 'فتح القدير': والحق ما روي عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لتواتر الخبر، ويجتبه من كل جانب. [البحر الرائق: ٤٢٣/٢]

في الأصح: وقيل: أهل المحلة، وعن أبي يوسف: خمسون كالقسامة. [مراقي الفلاح: ٦٥٥] **تم العدد:** أي تم عدد رمضان ثلاثين. [مراقي الفلاح: ٦٥٥] **لا يحل له الفطر:** وهذا اتفاق على ما ذكره شمس الأئمة، ويعزز ذلك الشاهد، كذا في "الدرر"، وفي "التحيس": إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوماً آخر، وقال الريعي. والأشبه أن يقال: إن كانت السمااء مصحية لا يفطرون؛ لظهور غنطه، وإن كانت متعيمة يفطرون؛ لعدم ظهور الغلط. [مراقي الفلاح: ٦٥٥] **فيما إذا كان إحد:** أي لو صاموا بشهادة شاهدين عدلين، وتم عدد رمضان ثلاثين يوماً، ولم ير هلال شوال مع الصحو، صحح في "الدرية" و"الخلاصة" و"البزارية" حل الفطر، وفي "مجموع الوارل": لا يفطرون، وصححه كذلك السيد الإمام الأجل ناصر الدين.

وهلال الأضحى كالفطر، ويشترط لبقية الأهلة شهادة رجلين عدلين، أو حر وحرّتين غير محدودين في قذف، وإذا ثبت في مطلع قطر لزم سائر الناس في ظاهر المذهب، وعليه الفتوى وأكثر المشايخ، ولا عبرة برؤية الهلال نهاراً، سواء كان قبل الزوال أو بعده، وهو الليلة المستقبلية في المختار.

وهلال الاضحى الح أي هلال دي الحجة كهلال شوال، فلا يثبت بالعيه إلا برحيتين أو رجل وامرأتين، وأما حانة الصحو فالكل سواء، لاند من زيادة العدد. [الحر الرائق: ٤٢٤/٢] **ويشترط لبقة الح** أطلقه وهو مقيد بما إذا كان بالسماء علة، وأما إذا لم تكن فجمع عظيم.

وإذا تب الح معناه: إذا رأى الهلال أهل بلد، ولم يره أهل بلدة أخرى، يجب أن يصوموا برؤية أولئك كيفما كان على قول من قال: لا عبرة باختلاف المطالع، وعلى قول من اعتبره يظن، فإن كان بينهما تقارب بحيث لا تختلف المطالع يجب، وإن كان بحيث تختلف لا يجب، وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر حتى إذا صام أهل بلدة ثلاثين يوماً وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً، يجب عليهم قضاء يوم، والأشبه أن يعتبر؛ لأن كل قوم محاصون بما عندهم، وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار، كما أن دخول الوقت وحروجه يختلف باختلاف الأقطار، حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تروى في المغرب، وكذا صنوع الفجر وغروب الشمس، بل كلما تحركت الشمس درجة، فتلك طلوع فجر لقوم، وطلوع شمس لآخرين، وغروب لبعض، وصف ليل لغيرهم، وروي أن أنا موسى الصيرير الفقيه صاحب "المختصر" قدم الإسكندرية، فسئل عن صعد على مارة الإسكندرية، فرى الشمس برمان طويل بعدما غرت عندهم في البلد، أيحل له أن يفطر؟ فقال: لا، ويحل لأهل البلد؛ لأن كلاً مخاطب بما عنده. [تبيين الحقائق: ١٦٤/٢، ١٦٥]

ولا عبرة برؤية الح معنى عدم اعتبارها: أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر، فلذا قال في 'الحانية': فلا يصام له ولا يفطر. (رد المختار) **في المحار** أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال في 'الدائع': فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عندهما، وقال أبو يوسف: إن كان بعد الروا فكذلك، وإن كان قبله فهو ليلة الماضية، ويكون اليوم من رمضان، وعلى هذا الخلاف هلال شوال، فعندهما: يكون للمستقلة مطبقاً، ويكون اليوم من رمضان، وعنده: لو قبل الزوال يكون للماضية، ويكون اليوم يوم الفطر.

والحاصل: إذا روي الهلال يوم الجمعة مثلاً قبل الزوال، فعند أبي يوسف هو ليلة الماضية معني أنه يعتبر أن الهلال قد وجد في الأفق ليلة الجمعة، فعاب ثم ظهر نهاراً، فظهوره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر، وإذا كان ليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر، فيجب صومه إن كان رمضان، ويجب فطره إن كان شوالاً، =

باب ما لا يفسد الصوم

وهو أربعة وعشرون شيئاً: ما لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً، وإن كان للناسي قدرة على الصوم يُذَكِّرُه به من رآه يأكل، وكره عدم تذكيره، وإن لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكيره، أو أنزل بنظر أو فكر وإن أدام النظر والفكر، أو ادهن أو اكتحل ولو وجد طعمه في حلقه، أو احتجم، أو اغتاب،
تقريباً فعل يدكر التمامه وصيه حتى أنزل الكل وصية

= وأما عدهما: فلا يكون للماضية مطلقاً، بل هو للمستقبل، والخلاف على ما صرح به في 'البدائع' و'الفتح' إنما هو في رؤية يوم الشك، وهو يوم الثلاثين من شعبان أو من رمضان، فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثين من الشهر، ورؤي فيه اهلال هاراً، فعند أبي يوسف: ذلك اليوم أول الشهر، وعدهما: لا عبرة لهذه الرؤية، ويكون أول الشهر يوم السبت، سواء وجدت هذه الرؤية أو لا، وإنما كان الخلاف في رؤية يوم الشك - وهو يوم الثلاثين - لأن رؤية يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها: إنه لماضية؛ لئلا يزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين كما نص عليه بعض المحققين. [رد المحتار: ٣٩٢/٢]

ما لا يفسد الصوم. الفساد والبطالان في العادة سببان. [حاشية الطحطاوي: ٦٥٧] **ناسياً:** قيد بالناسي للاحتراز عن المخطيء، وهو الدائر للصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد الأكل ولا الشرب، بل قصد المضمضة أو اختبار طعم المأكول، فسبق شيء منه إلى خوفه، أو ناشر مباشرة فاحشة فتوارت حششته، فإنه يفسد، والمكره والنائم كالمخطيء. [حاشية الطحطاوي: ٦٥٧] ولو بدأ بالجماع ناسياً فتذكر إن سرع من ساعته لم يعط. وإن دام على ذلك حتى أسرز فعليه القضاء، ثم قيل: لا كفارة عليه، وقيل: هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى أسزل. فإن حرك نفسه بعده، فعليه الكفارة كما لو سرع ثم أدحل. [البحر الرائق: ٤٢٦/٢]

أدام النظر: [ماص من الإدامة معاه: أطل النظر إليها.] أطلق في النظر فشمّل ما إذا نظر إلى وجهها أو فرجها، وقيد به؛ لأنه لو قبلها شهوة فأنزل ففسد صومه؛ لوجود معنى الجماع، بخلاف ما إذا لم يسرز حيث لا يفسد؛ لعدم المائي صورة ومعنى. [البحر الرائق: ٤٢٨/٢] **أو اكتحل.** أفاد أنه لا يكره للصائم شتم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلًا كالدهان، فإنهم قالوا: لا يكره الاكتحال بخال، وهو شامل لمطيب وغيره، ولم يخصه سوغ منه. [مراقي الفلاح ملخصاً: ٦٥٩]

وجد طعمه إلخ: وكذا لوبرق فوجد لونه في الأصح. [البحر الرائق: ٤٢٩/٢] **أو اغتاب:** قال السيد في "شرح" العينية: أن تذكر أحاك بما يكره، قيل: أرايت إن كان في أحى ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اعتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بثته، والحاصل: أن من تكلم حلف إنسان مستور بما يغمه لو سمعه إن كان صدقاً يسمى غيبة، وإن كان كذباً يسمى بهتاناً، وأما المتحاهر فلا غيبة له. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠]

أو نوى الفطر ولم يفطر، أو دخل حلقه دخان بلا صنعه، أو غبار ولو غبار الطاحون، أو ذباب، أو أثر طعم الأدوية فيه وهو ذاكر لصومه، أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً بالجنابة، أو صب في إحليله ماء أو دهناً، أو خاض نحره فدخل الماء أذنه، أو حك أذنه بعود فخرج عليه درن ثم أدخله مراراً إلى أذنه أو دخل أنفه مخاط فاستشقه عمداً أو ابتلعه، وينبغي إلقاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي . . . أو ذرعه القيء وعاد بغير صنعه ولو ملأ فاه في الصحيح، أو استقاء أقل من ملء فيه على الصحيح، ولو أعاده في الصحيح، أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الحمصة، أو مضغ مثل سمسة من خارج فمه حتى تلاشت ولم يجد لها طعماً في حلقه.

بلا صفة إشارة إلى أنه من أدخل بصفه دخاناً حلقه بأي صورة كان الإدخال، فسد صومه، سواء كان دخان غير أو عود أو غيرها، حتى من تحرق سحور فأواه إلى نفسه وشتم دخانه ذاكر بصومه فصر؛ لإمكان التحرر عن إدخال المفطر خوفه ودماغه، وهذا مما يعقل عنه كثير من الناس فليسته له، ولا يتوهم أنه كشف الورد ومائه والمسك؛ بوصوح الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى حوقه فعلة. [مراقي الفلاح: ٦٦٠] ولو عار الخ أي وهو كان عار دقيق من الطاحون. [مراقي الفلاح: ٦٦٠] وله عرف حكمه من صاعته العربة أو الأشياء التي يرميها العار وهو عدم فساد الصوم. [حاشية الصحتاوي: ٦٦٠]

وهو ذاكر ح يشير إلى أنه لو كان ناسياً لصومه لا يفسد بالضيق الأولى. [حاشية الصحتاوي: ٦٦٠] أحلله قيد بالإحليل؛ لأنها لو صحت في قلبها ذلك أفسده بلا خلاف في الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٦٦١] السحامة هي ما تعلقه الإنسان، وقيل: ما يخرج من الصدر، وقيل: ما يخرج من الحيشوم من السعوم والمواد عند التنحنح، وقيل: هو ما يخرج من الإنسان من حلقه من مخرج الخاء المعجمة.

في الصحيح أحاصل كما في "شرح السيد": أن حجة المسائل اثنا عشرة؛ لأنه إما أن يكون قاء أو استقاء، وكل إما أن يكون ملء الفم أو دونه، وكل من الأربعة إما أن يكون عاد بنفسه أو أعاده أو حرج، لا يفطر في الكل على الأصح، إلا في الإعادة والاستقاء بشرط ملء الفم، ولو استقاء مراراً في محس ملء الفم أفطر، لا إن كان في محالس أو عدوة ثم نصف النهار ثم عشية، وهذا على قول الثاني. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٢]

باب ما يفسد به الصوم، وتجب به الكفارة مع القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئاً: إذا فعل الصائم شيئاً منها طائعاً متعمداً غير مضطر لزمه القضاء والكفارة، وهي الجماع في أحد السبيلين على الفاعل والمفعول به، والأكل، والشرب، سواء فيه ما يتغذى به أو يتداوى به، وابتلاع مطر دخل إلى فمه،
أي في الفطر كالأشربة

لزمه القضاء إلخ: اعلم أن لزوم القضاء والكفارة شروطاً، منها ما يسه الشيع، ومنها ما أهله، فمن الشروط: فعل الصائم، فإذا لم يفعل الصائم لا يلزم القضاء ولا الكفارة، ومنها: كون الصائم مكلفاً، فإنه إذا فعل الصبي أو المجنون أو غيرهما شيئاً منها لا يلزمهم الكفارة؛ لوجوب الأهلية للزوم، ومنها: كونه ميتاً البية، فإنه إذا لم يبيت البية لا يلزمه الكفارة، كمن صام يوماً من رمضان وبوى قبل الروال ثم أفطر، لا يلزمه الكفارة عند أبي حنيفة خلافاً لهما. ومنها: إيقاع المفسد في أداء رمضان، فإن الصائم إذا أفسد قضاء رمضان بعد ما صامه أو غيره لا يلزمه الكفارة، ومنها: عدم طرو الميبح للفطر بعد ارتكاب المنافي، كامرأة أفست صومها عمداً، ثم حاضت بعدها في ذلك اليوم أو نفست أو مرضت مرضاً يبيح الفطر، وكذا إذا أفطر الرجل صوم رمضان عمداً، ثم مرض في ذلك اليوم لا يلزمهما الكفارة، أو قلعه كرجل صام يوماً من رمضان ثم سافر فأفطر، لا يلزمه الكفارة؛ لظرو الميبح للفطر قبل ارتكاب المنافي.

أما لو أفطر ثم سافر طائعاً اتفقت الروايات على عدم سقوطها؛ لأن الأصل أنه إذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول اليوم يباح له الفطر، تسقط عنه الكفارة، ومنها: الطوعية، فإذا وطئها مطاوعة عمداً وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً، سواء أكره الروح الروحة، أو الروحة روحها على الأصح، ومنها: العمد فلا تنزم الناسي والمحطى، ومنها: عدم كون الصائم مضطراً؛ إذ المضطر لا كفارة عليه.

ما يتغذى به: هو من العداء، وهو بالعين والذال المعجمتين، اسم لندات المأكولة غداء، قال في "الخوهره": واحتتموا في معنى التعدي، قال بعضهم: أن يميل الطبع إلى أكله، وتنقص شهوة البطن به، وقال بعضهم: هو ما يعود معه إلى إصلاح البدن، وفائدته فيما إذا مصع لقمة ثم أخرجها ثم اتلعها، فعلى القول الثاني تجب الكفارة، وعلى الأول لا تجب، وهذا هو الأصح؛ لأنه بإخراجها تعافها النفس كما في "المحيط"، وعلى هذا الورق الحشيشي والحشيشة والقطاط، إذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة؛ لأنه لا يقع فيه للبطن، وربما بضره، وينقص عقله، وعلى القول الأول تجب؛ لأن الطبع يميل إليه، وتنقص به شهوة البطن.

قلت: وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان إذا شربه في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف، فمن قال: إن التعدي ما يميل الطبع إليه، وتنقص به شهوة البطن، ألزم به الكفارة، وعلى التفسير الثاني لا. [مراقي الفلاح والطحطاوي: ٦٦٥]

وأكل اللحم النيء إلا إذا دود، وأكل الشحم في اختيار الفقيه أبي الليث وقديد اللحم بالاتفاق، وأكل الحنطة وقضمها إلا أن يمضغ قمحة فتلاشت، وابتلاع حبة حنطة، وابتلاع حبة سمسم أو نحوها من خارج فمه في المختار، وأكل الطين الأرمني مطلقا، ^{هو معلوم عند العطارين} والطين غير الأرمني كالطفل إن اعتاد أكله، والملح القليل في المختار، وابتلاع بزاق زوجته، أو صديقه، لا غيرهما، وأكله عمدا بعد غيبة، أو بعد حمامة، أو بعد مس، أو قبله بشهوة، أو بعد مضاجعة من غير إنزال، أو بعد دهن شاربه ظانا أنه أفطر بذلك، إلا إذا أفتاه فقيه، أو سمع الحديث ولم يعرف تأويله على المذهب، وإن عرف ^{فاحشة} تأويله وجبت عليه الكفارة، وتجب الكفارة على من طأعت مكرها.

فصل في الكفارة، وما يسقطها عن الذمة

بعد از چای

تسقط الكفارة بطرّو حيض أو نفاس.....

الليء وهو اللحم الذي لم تمسه النار. ولم يصحح، وقيل: كل شيء شأنه أن يعالج بطبخ أو شيء فلم يصحح، ويحور أن يقال: سبي بالإندان والإدعاء. (أقرب الموارد) **إلا إذا دود** دود الطعام تلويذاً: صار فيه الدود. وعدم لزوم الكفارة تأكله؛ خروجه عن العداية. **وقديد اللحم** هو اللحم المخبف في الشمس، وقيل: ما قطع منه طولاً. (أقرب الموارد) **وقصصها** أي كسرهما بأطراف الأسنان، كما تقصم الدابة الشعر.

فمحة هو حب بطحن ويتحدمه الحبر، وهو معروف. **فتاشت** أي صارت مصمحلة، وهو ماضٍ من التلاشي، وهو مسحوت من لاشيء. [مراقي الفلاح: ٦٦٦] **كلظف** أي كالظف المسمى بالظفل. [مراقي الفلاح: ٦٦٦] **لا غيرهما** أي لا تلممه الكفارة بـرق غيرهما؛ لأنه يعافه، وخلاف الروجة والصديق؛ لأنه يتلد به. **وأكله عمداً** أي إذا اعتاب الصائم أحداً ثم أكل عمداً، لزمه القضاء والكفارة سواء بدعه الحديث، وهو قوله **عند عصر** أو لم يبلغه، عرف تأويله أو لم يعرفه، أفناه مفت أو لم يفت. [مراقي الفلاح بزيادة: ٦٦٧] **أو سمع الحديث** وهو قوله **عند** **فقد** **حرم** **تحريم**. [مراقي الفلاح: ٦٦٨]

عرف تاويله من أن المراد به: نقص الثواب. (حاشية الطحطاوي) **تسقط الكفارة**. [التي وجبت بإرتكاب مقتضيها. (مراقي الفلاح: ٦٦٨)] أي إذا وجبت الكفارة على المرأة بالأكل عمدًا وغيره، ثم صارت حائضه =

أو مرض مبيح للفطر في يومه، ولا تسقط عمن سوفر به كرها بعد لزومها عليه في يوم الإفساد ^{كما لو سافر باختياره} ظاهر الرواية، والكفارة: تحرير رقبة ولو كانت غير مؤمنة، فإن عجز عنه صام شهرين متتابعين، ليس فيهما يوم عيد ولا أيام التشريق، فإن لم يستطع الصوم أطعم ستين مسكينا يغديهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين، أو غداءين، أو عشاءين، أو عشاء وسحورا، أو يعطي كل فقير نصف صاع من بر، أو دقيقه، أو سويقه، أو صاع تمر، ^{من يومين} ^{لمرض أو كبر} ^{من ليلتين}

= أو نكسأ في يوم وجوب الكفارة، أو عرض لها عذر، لو كانت باقية على صومها لأباح لها الإفطار. تسقط الكفارة عنها، ولو وجبت على أحد، ثم سافر طائعا أو مكرها لا تسقط عنه الكفارة، والفرق بينهما مع كون كل من الحيض والنفاس والسر عذرا عرضت على من وجب عليه الكفارة، أن الأعدار السابقة ممن له حق إيجاب الصوم على عباده، وهو الله، والسر عذر عرض له من غير من له الحق، وهو العبد.

أو مرض مبيح الحج أطلقه وهو مقيد بمحض حدث من غير صعه، وأما إذا كان المرض بصعه، مثل أن حرج نفسه، أو ألقاها من جبل أو سطح، فالمختار أنها لا تسقط الكفارة عنه.

في يومه. قيده به؛ فإنه إذا لم يطرأ عليه ما ذكر من حيض ونفاس ومرض في يوم الإفساد، بل قبله أو بعده لا تسقط عنه الكفارة. **تحرير رقبة** وتماهه ميسر في كفارة الظهار. **يغديهم الحج** أطلقه وهو مقيد بشرط أن يكون الدين أطعمهم ثانياً هم الذين أطعمهم أولاً، حتى لو عدى ستين، ثم أطعم ستين غيرهم، لم يحر حتى يعيد الإطعام لأحد الفريقين، ولو أطعم فقيراً ستين يوماً أجزأه. [مراقي الفلاح: ٦٧٠]

نصف صاع اعلم أن الصاع أربعة أمداد، والمد رطلان، والرطل نصف من، والمن بالدرهم مائتان وستون درهماً، وبالإستار أربعون، والإستار - بكسر الميم - بالدرهم ستة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف، فالمد والمن سواء، كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي، والرطل مائة وثلاثون درهماً، والدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً. [رد المحتار بحذف: ٣٦٥/٢]

أو صاع اعلم أن الرطل - بكسر الأول وفتح - عشرون إستاراً، والإستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم أربعة عشر قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات، فيكون الدرهم سبعين شعيراً، ويكون المثلث مائة شعير أي عشرين قيراطاً، ويكون الإستار ستة دراهم وثلاثة أسباع درهم أي أربعمائة وخمسين شعيراً، ويكون الرطل تسعين مثقالاً إلا مائة وثمانية وعشرين درهماً ونصف درهم ونصف ساع درهم، ويكون المن وهو رطلان مائة وثمانين مثقالاً أي مائتين وسبعة وخمسين درهماً وسبع درهم، ويكون الصاع سبعمائة وعشرين مثقالاً أي ألفاً وثمانية وعشرين درهماً ونصف درهم ونصف ساع درهم، هذا على ما في بعض الخواشي.

أو شعير، أو قيمته، وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل متعدد في أيام لم يتخلله تكفير ولو من رمضانين على الصحيح، فإن تخلل التكفير لا تكفي كفارة واحدة في وصية ظاهر الرواية.

أو قيمته: أي أو يعطى قيمة الصف من البر، أو الصاع من غيره من غير المصوص عليه، ولو في أوقات متفرقة؛ حصون الواجب. [مراقي الفلاح: ٦٧٠] وكفت كفارة الخ أي إذا جامع صائم لأداء رمضان مراراً، كمن جامع أول يوم من رمضان، وثانيه كذلك، وثالثه كذلك، وهلم جرّاً، أو أفسد صومه بالأكل متعمداً كذلك، ولم يؤد كفارة الصوم فيما بين هذه الجماعات، تكفي عن هذه المفطرات كفارة واحدة، ولا يحتاج إلى كفارات متعددة، ولو كانت هذه الجماعات أو الأكلات من رمضانين، وإن أدى كفارة، ثم جامع حال كونه صائماً لأداء رمضان، أو أكل كذلك كمن جامع أول يوم من رمضان عمداً فأذى الكفارة بأن حرّر الرقبة، أو أطعم ستين مسكيناً، لا تكفي كفارة واحدة.

ولو من رمضانين قال في "الحر": ولو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد، ولم يكفر، كان عليه كفارة واحدة؛ لأنها شرعت للرجح وهو يحصل بواحدة، فلو جامع وكفر، ثم جامع مرة أخرى، فعليه كفارة أخرى في صاهر الرواية؛ يعلم أن الرجح لم يحصل بالأول، ولو جامع في رمضانين فعليه كفارتان، وإن لم يكفر للأولى في صاهر الرواية، وهو الصحيح، كذا في "الخوهرة"، وقال محمد: عليه واحدة، قال في 'الأسرار': وعليه الاعتماد. [البحر الرائق: ٤٣٤/١]

باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

وهو سبعة وخمسون شيئاً: إذا أكل الصائم أرزاً نيئاً، أو عجينا، أو دقيقاً، أو ملحاً كثيراً دفعة، أو طينا غير أرمي لم يعتد أكله، أو نواة، أو قطنا، أو كاغذا، أو سفرجلا ولم يطبخ، أو جوزة رطبة، أو ابتلع حصاة أو حديداً أو تراباً أو حجراً، أو احتقن، أو استعط، أو أوجر بصب شيء في حلقه على الأصح، أو أقطر في أذنه دهناً أو ماء، في الأصح، أو داوى جائفة،

أرزا نيئاً: الأرحح معروف. أو عجبا: وهو الدقيق المعجون بالماء. دفعة: قبهه؛ لأنه إذا أكله بدفعات فبأول دفعة قليلة يجب القضاء والكفارة. [حاشية الطحطاوي: ٦٧١] لم يعتد أكله: أما إذا اعتاده أو كان الطين أرميناً لزم الكفارة مطلقاً. [حاشية الطحطاوي: ٦٧١]

أو كاغذاً: أو نحوه مما لا يؤكل عادة. [مرافي الفلاح: ٦٧١] أو سفرجلا: [بفتحين] وجيم مفتوح، فاكهة معروفة أو نحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل الصبح. [مرافي الفلاح: ٦٧١] ولم يطبخ: أي ولم يمسح أبصاً، أما إذا وجد أحدهما تلم الكفارة؛ لأنه مما يؤكل عادة. [حاشية الطحطاوي: ٦٧١]

جوزة: أطلقها وهي مقيدة بما إذا ليس لها لب، وابتنع الياسة لبها فلا كفارة عليه، ولو ابتنع لوزة رطبة تلمره الكفارة؛ لأنها تؤكل عادة مع القشر، وتمسح الياسة مع قشرها، ووصل المصوغ إلى جوفه، اختلف في لزوم الكفارة. [مرافي الفلاح بتصرف: ٦٧١] أو حديداً: أو نحاساً أو ذهباً أو قصعة. [مرافي الفلاح: ٦٧١]

أو احتقن أو استعط: الحقنة صب الدواء في الدبر، والسعوط صه الدواء في الأنف. [مرافي الفلاح: ٦٧٢] على الأصح: متعلق بالاحتقان وما بعده، وهو احتراق عن قول أبي يوسف ~~ح~~ بوجوب الكفارة. [مرافي الفلاح: ٦٧٢] في الأصح: وجه فساد الصوم وصول المفطر دماغه بفعله، فلا عرة لصلاح البدن، قاله قاضي خان، وحققه الكمال، وفي "المحيط": الصحيح أنه لا يفطر؛ لأن الماء يصير الدماغ، فاعدم المفطر صورة وهو الابتلاع، ومعنى وهو الإنتفاع. [مرافي الفلاح: ٦٧١] (حاشية الطحطاوي بزيادة)

جائفة: وهي جراحة في البطن أي داوى بدواء رطباً كان أو يابساً جراحة في البطن، ولا تتعجب إذا سمعت أن معناه: داوى جراحة بأدوية جافة أي ياسة، وفائدة هذا القيد أن الدواء لو كان رطباً يصل إلى الجوف، واليابس لا، ولا تقل: الجافة مضاعف والجائفة أجوف؛ فإن الحمل قد شاع، والعلم بأسره صاع.

أو آمة بدواء، ووصل إلى جوفه أو دماغه، أو دخل حلقه مطر أو ثلج في الأصح ^{جراحة في الرأس}
 ولم يتلعه بصنعه، أو أفطر خطأ بسبق ماء المضمضة إلى جوفه، أو أفطر مكرها ولو ^{والاستنشاق} ^{أو دماغه}
 بالجماع، أو أكرهت على الجماع، أو أفطرت خوفا على نفسها من أن تمرض من ^{المرأة}
 الخدمة، أمة كانت أو منكوحة، أو صب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو أكل عمدا ^{أو شرب} ^{الصائم}
 بعد أكله ناسيا ولو علم الخير على الأصح، أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا، ^{وصية}

بدواء أطبق الدواء فشمّل الرصب واليايس؛ لأن العرة للوصول لا لكونه رطبا أو يابسا، وبما شرعه اقدوري؛ لأن الرطب هو الذي يصل إلى الخوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد، ولو علم أن اليايس وصل فسد صومه. [البحر الرائق: ٤٣٨/٢] **وصل إلى جوفه** قوله: "إلى جوفه" عائد إلى الجائفة، وقوله: "إلى دماغه" عائد إلى الأمة، وفي التحقيق: أن بين الخوفين مفعلاً أصليا، فما وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن. [البحر الرائق: ٤٣٨ ٢] **خوفا** أي خوفا يرتقي إلى غلة الظن، وليس المراد مجرد التوهم. (حاشية الطحطاوي)
مطر أو ثلج قيد بهما احترازا عن نحو العار فإنه قال في "الهندية": لو دخل حلقه عار الطاحونة أو صعم الأدوية أو عبار العدس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من عار التراب بالريح أو بخوافر الدواب وأشبه ذلك، لم يفطر. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٦٧٣]

ولم يتلعه بل إنما سبق إلى حلقه بداته، قيد به؛ لأنه إذا اتلعه بصنعه وحتت الكفارة. **أمة** أي الأمة أن تمتنع من الائتمار بأمر المولى إذا كان يعجرها عن أداء الغرض؛ لأنها مقاة على أصل الحرية في حق الفرائض، وإذا عزم الحكم في الأمة يعلم الحكم في الحرّة بالأولى. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٣] **أو صب أحد الخ** بما ذكرت لدفع توهم أن النائم كالناسي، ولا إفطار فيه، وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يفطر؛ لأن الناسي للتسمية تحمل ديبحته؛ لأن الشارع نسّله مسألة الداكر، بخلاف المجهول والنائم، وحيث ثبت فرق بينهما في بعض الأحكام، فلا يجري حكم أحدهما على الآخر إلا بدليل، ولم يوجد. [حاشية الطحطاوي تنصرف: ٦٧٣]

أو أكل عمدا الخ أي يفسد الصوم ولا تحب الكفارة على من أكل ناسيا ثم أكل عمدا؛ لأنه طر في موضع الاشتباه بالنظر، وهو الأكل عمدا؛ لأن الأكل مضاد الصوم ساهيا كان أو عامدا، فأورث شهة، وكذا فيه اشتهر اختلاف العلماء، فإن مالكا يقول بفساد صوم من أكل ناسيا. [البحر الرائق بزيادة: ٤٥٩/٢]

ولو علم الخ أي لا تحب الكفارة وإن علم بأنه لا يفطره بأن ندعه الحديث أو الفتوى أولا، وهو قول أبي حنيفة، وهو الصحيح؛ لأن العلماء اختلفوا في قول الحديث، فإن فقهاء المدينة كمالك ^{رحمهم الله} وغيره م يقلوه، فصار شهة؛ لأن قول الشافعي ^{رحمهم الله} إذا كان موافقا للقياس يكون شهة كقول الصحابي ^{رحمهم الله}. [البحر الرائق بزيادة: ٤٥٦/٢]

أو أكل بعد ما نوى نهاراً ولم يبيّت نيته، أو أصبح مسافراً فنوى الإقامة ثم أكل، أو سافر بعد ما أصبح مقيماً فأكل، أو أمسك بلا نية صوم ولا نية فطر، أو تسحر أو ^{ناوياً من الليل} جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو طالع، أو أفطر بظن الغروب والشمس باقية، أو أنزل بوطء ميتة أو بهيمة أو بتفخيذ أو بتبطين أو قبلة أو لمس، أو أفسد صوم غير ^{حاشية} أداء رمضان، أو وطئت وهي نائمة، أو أقطرت في فرجها على الأصح، أو أدخل إصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره، أو أدخلته في فرجها الداخل في المختار، أو أدخل قطنة في دبره أو في فرجها الداخل وغيبها، أو أدخل حلقة دخاناً بصنعه.

أو استقاء ولو دون ^{أو حرقة أو عشة} ملء الفم في ظاهر الرواية، وشرط أبو يوسف ^{وصية} ملء الفم وهو الصحيح، أو أعاد ما ذرعه من القيء وكان ملء الفم وهو ذاكر لصومه، أو أكل ما بين أسنانه وكان قدر الحمصة، أو نوى الصوم نهاراً بعدما أكل ناسياً قبل إيجاد نيته من النهار، ^{الصوم}

ثم أكل. أي لا نلزمه الكفارة وإن حرم أكله. [مراقي الفلاح: ٦٧٤] أو تسحر هو من السحور بفتح السين: اسم للمأكول في السحر، وهو السدس الأخير من الليل، وهو مستحب، وقيل: سنة. [مراقي الفلاح: ٦٧٥] شاكاً: قيد للمصورتين من التسحر والجماع. (مراقي الفلاح)

في طلوع الفجر أي لا تحب الكفارة في الصورتين ولكن يأثم بثم ترك الثبت مع الشك، لا إثم جناية الإفطار، وإذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك. [مراقي الفلاح بزيادة: ٦٧٥] بطن الغروب: أراد بالطن: علة الطن؛ لأنه لو كان شاكاً تحب الكفارة. [البحر الرائق خدف: ٤٧٥/٢] على الأصح: أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٦] أو أدخلته. أي إصبعها مبلولة بماء أو دهن. [مراقي الفلاح: ٦٧٧] بصنعه: أي متعمداً إلى جوفه أو دماغه لوجود الفطر، ولا تحب الكفارة وهذا في دحان غير العبر والعود، وفيهما لا يعد لروم الكفارة أيضاً للنفع والتداوي، وكذا الدحان الحادث شره، وابتدع بهذا الزمان. [مراقي الفلاح بزيادة: ٦٧٧] ملء الفم: قيده به؛ لأن في الأقل منه روايتان: المطر، وعدمه بإعادته. [مراقي الفلاح: ٦٧٧] قال الطحطاوي - ٣ - أصحهما عدم الفساد.

أو أغمي عليه ولو ^{وصية} جميع الشهر، إلا أنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الإغماء أو حدث في ليلته، أو جن غير ممتد جميع الشهر، ولا يلزمه قضاؤه بإقامته ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت النية في الصحيح.

فصل

يجب الإمساك بقية اليوم على من فسد صومه، وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر، وعلى صبي بلغ وكافر أسلم، وعليهم القضاء إلا الآخرين.

فصل فيما يكره للصائم. وما لا يكره. وما يستحب

كره للصائم سبعة أشياء: ذوق شيء،

ولو **جميع الخ** أي ولو استوعب الإغماء جميع الشهر. **لا يقضي اليوم الخ** لوجود شرط الصوم - وهو الية - حتى لو تيقن عدمها كما لو كان مسافراً أو مريضاً أو متهتكاً يعتاد الأكل في رمضان، لزمه الأول أيضاً. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٧] **غير ممتد** أي بأن أفاق في وقت الية نهاراً ولم يوس، ووجه وجوب القضاء أنه لا حرج في قضاء ما دون شهر. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٧] (مراقي الفلاح)

ولا يلزمه قضاؤه أي وإن استوعبه الحول أو الإغماء شهراً لا يلزمه قضاؤه ولو كان الاستيعاب حكماً بإفاقته ليلاً فقط أو نهاراً بعد فوات وقت الية في الصحيح، وعليه الفتوى؛ لأن الليل لا يصام فيه، ولا فيما بعد الزوال كما في "مجموع أسوارل" و"المختل" و"النهاية" وغيرها، وهو مختار شمس الأئمة، وفي "الفتح": يلزمه قضاؤه بإفاقته فيه مطلقاً. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح بتصرف: ٦٧٧]

فسد صومه: أطلقه فشمّل ما إذا كان بعدد ثم رال كقتال عدو وحمل رالا، أو من غير عذر. **طهرتا الخ** قيد به؛ لأنه في حالة تحقق الحيض والنفساء يحرم الإمساك؛ لأن الصوم منهما حرام، والتشبه بالحرام حرام، وكذلك لا يجب الإمساك على المريض والمسافر؛ لأن رخصة الإفطار في حقهما باعتبار الحرج، ولو أرمأهما التشبه لعاد الشيء على موضوعه بالقض، ولكن لا يأكون جهراً بل سرّاً. [حاشية الطحطاوي بريادة: ٦٧٨]

وعلى صبي بلغ الخ وكذلك مسافر أقاله ومريض بريء وبحول أفاق. [مراقي الفلاح: ٦٧٨] **الآخرين:** يعني الصبي إذا سعى بعد طلوع الفجر، والكافر إذا أسلم بعده. **فيما يكره الخ:** ظاهر إطلاقه الكراهة يفيد أن المراد بها التحريمية. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٩]

ومضعه بلا عذر، ومضع العلك، والقبلة، والمباشرة إن لم يأمن فيهما على نفسه الإنزال أو الجماع في ظاهر الرواية، وجمع الريق في الفم، ثم ابتلاعه، وما ظن أنه يضعفه كالفصد والحجامة.

وتسعة أشياء لا تكره للصائم: القبلة، والمباشرة مع الأمن، ودهن الشارب، والكحل، والحجامة، والفصد، والسواك آخر النهار، بل هو سنة كأوله، ولو كان رطباً أو مبلولاً بالماء، والمضمضة، والاستنشاق لغير وضوء،

بلا عذر كالمرأة إذا وجدت من يمضغ الطعام لصبيها كمفطرة لحيص، أما إذا لم تجد بداً منه، فلا بأس بمصعها لصيانة الولد، واحتلف فيما إذا حشي العن لشرء مأكول يذاق، والمرأة ذوق الطعام إذا كان روحها سيء الخلق لتعلم ملوحتها؛ وإن كان حسن الخلق فلا يغل لها، وكذا الأمة، قست: وكذا الأخير. [مراقي الفلاح نخدو: ٦٧٩] **ومضع العلك**. أطلقه وهو مقيد بالذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق، أما إذا كان يصل منه شيء بأن كان أسود مطلقاً مضغ أولاً؛ لأن الأسود يدوب بالمضغ أو كان أبيض غير ممضوع أو كان ممضوعاً، وهو غير ملتئم، فإنه يفسد. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٩]

والقبلة: أطلقها وهي مقيدة بعير الفاحشة؛ لأن القبلة الفاحشة، وهي أن يمض شفتها فتركه على الإطلاق. **والمباشرة إلح**. أطلقها فشملت ما إذا كانت فاحشة، وهي أن يتعانقا وهما متجردان ويمس فرجه فرجها أو غيرها، وفي 'الهدية': الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وإن أمس، بل نقل عن 'المحيط' عدم الخلاف في كراهتها. **إن لم يأمن** فإن حشي أحدهما شئت الكراهة، قاله السيد في الحاشية. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٠] **وما ظن: أي وكره للصائم ما على ظنه أن فعله يكون ميئاً لضعفه.**

ودهن الشارب: بفتح الدال على أنه مصدر، وإنما يباح إذا لم يقصد به الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر السنون، وهو القبضة، والأخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال لم يبيحه أحد، وأخذ كلها فعل هنود الهد ومجوس الأعاجم. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] (مراقي الفلاح) **والكحل**. أي إذا لم يقصد به الرينة، فإن قصدها كره، وأعلم أنه لا تلازم بين قصد الحمال وقصد الزينة، فالقصد الأول: لدفع الشير وإقامة ما به الوقار، وإظهار النعمة؛ شكراً لا فحراً، وهو أثر أدب النفس وشهادتها، والثاني: أثر ضعفها. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] **والحجامة**: أطلقها وهي مقيدة بالتي لا تضعفه عن الصوم، وينبغي أن يؤخرها إلى وقت الغروب. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] (مراقي الفلاح) **آخر النهار**: قيد بآخره للخلاف ولا خلاف في أوله أنه لا يكره.

والاغتسال، والتلفف بثوب مبتل للتبرد على المفتي به، ويستحب له ثلاثة أشياء: السحور، وتأخيرها، وتعجيل الفطر في غير يوم غيم.

فصل في العوارض

لمن خاف زيادة المرض أو بقاء البرء، ولحامل ومرضع خافت نقصان العقل أو الهلاك،

حر

على المفتي به وكرهها أبو حنيفة؛ لما فيه من إظهار الصجر في إقامة العادة. [مراقي الفلاح: ٦٨٢] **السحور** ولا يكثر منه؛ لإحلاله عن المراد، وهو دوق مرارة بعض الخوخ؛ ليرحمه المساكين، وليكون أجره على قدر مشقته كما يفعله المتعمون. [مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٨٢] **وتعجيل الفطر** ويستحب الإفطار قبل الصلاة، وفي "الحر": التعجيل المستحب: التعجيل قبل اشتراك الحوم، ومن السنة عند الإفطار أن يقول: "اللهم لك صمت، ولك آمنت، وعلبت نوكت، وعنى ررفت أفصرت، وصوم العد من شهر رمضان بويت، فاعفر لي ما قدّمت وما أحرّت". [حاشية الطحطاوي: ٦٨٣] **العوارض**. اعلم أن العوارض تسعة: المرض، واسفر، والإكراه، والحمل، والرضا، واحوع، والعطش، وكبر السن، وقتل العدو.

لمن خاف إلخ [أشار باللام إلى أنه محير بين الصوم والفطر، لكن الفطر رحمة والصوم عزيمة. (ريلعي على الكسر، البحر الرائق)] اعلم أن معرفة ذلك باحتهاد المريض، والاحتهاد غير محدد الوهم بل هو عنة الطل عن أمانة أو تجربة أو بإخبار طبيب مسلم غير طاهر الفسق، وقيل: عدلته شرط فلو رى من المرض، لكن الضعف باق وخاف أن يمرض سنل عنه القاضي الإمام، قال: الخوف ليس بشيء، كذا في "فتح القدير"، وفي "التبيين": والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمريض، ومراده بالخشية عنة الطل كما أراد المنصف بالخوف إياها. [البحر الرائق: ٤٤٢/٢]

زيادة أطلق الزيادة فشملت ما إذا كانت كجم بأن يشأ بالصوم مرض آخر، أو كيف بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم. **المرض**: أطلق في المرض فشمل ما إذا مرض قبل طلوع الفجر أو بعده بعد ما شرع، بخلاف السمر؛ فإنه ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السمر فيه، ولا يخل له الإفطار، وهو عذر في سائر الأيام. [البحر الرائق: ٤٤٣/٢] **ولحامل** وهي التي في بطنها حمل - بفتح الحاء - أي ولد، والحامدة التي على رأسها أو ظهرها حمل - بكسر الحاء - [حاشية الطحطاوي]

ومرضع [ولها شرب الدواء إذا أحبر الطبيب أنه يجمع استطلاق بطن الرضيع وتفقير لهذا العذر. (مراقي الفلاح: ٦٨٥)] هي التي شأها الإرضاع، فتسمى به ولو في غير حال المباشرة، والمرصعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، ذكره صاحب "الكشاف". [حاشية الطحطاوي: ٦٨٤]

أو المرض على نفسها نسباً كان أو رضاعاً، والخوف المعتبر ما كان مستنداً لغلبة الظن بتجربة أو إخبار طبيب مسلم حاذق عدل، ولمن حصل له عطش شديد أو جوع يخاف منه الهلاك، وللمسافر الفطر، وصومه أحب إن لم يضره، ولم تكن عامة رفقة مفطرين، ولا مشتركين في النفقة، فإن كانوا مشتركين، أو مفطرين فالأفضل فطره موافقة للجماعة، ولا يجب الإيصاء على من مات قبل زوال عذره بمرض وسفر ونحوه كما تقدم، وقضوا ما قدرُوا على قضائه بقدر الإقامة والصحة، ولا يشترط التتابع في القضاء،

نسا كان أو رضاعاً يفيد أنه لا فرق بين الأم والظئر، أما الظئر؛ فلأن الإرضاع واجب عليها بالعقد، وأما الأم؛ فتوجبه ديانة مطلقاً، وقضاء إذا كان الأب معسراً أو كان الولد لا يرضع من غيرها، وهذا اندفع ما في "الذخيرة" من أن المراد بالمرضع الظئر لا الأم؛ فإن الأب يستاجر غيرها. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٥]

الهلاك أو نقصان العقل أو دهاب بعض الحواس. [مراقي الملاح: ٦٨٥] **للمسافر الفطر** أراد به المسافر الذي أشأ السفر قبل طلوع الفجر؛ إذ لا يباح له الفطر بإشائه بعد ما أصبح صائماً، بخلاف ما لو حل به مرض بعده فنه الفطر. [مراقي الملاح: ٢٨٦] **إن لم يصره** أراد بالضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك؛ لأن ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم، فالإفطار في مثله واجب؛ لا أنه أفضل. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٦] **وإن يكن عديم** قيد بالعمامة، فأفاد أن القليل لو أفطر لا يكون الفطر أفضل. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٦]

موافقة للجماعة عدل إليه عن قول صاحب "البحر": "إذا كانت النفقة مشتركة، فالفطر أفضل؛ لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في "النهر": إن التعليل بموافقة الجماعة أولى، وأما لزوم صرر المال بضياعه بصومه فمسموع، لجوار أن يأخذ نصيبه ويقيه أو يكون سمحاً يتجاوز عن نصيبه. [حاشية الطحطاوي بخذف: ٦٨٦]

ولا يجب الإيصاء إلخ أي إذا أفطر مريض أو مسافر أو من به عذر من الأعداء المسيحة ومات ولم يزل منه عذره، فلا يجب عليه أن يوصي ورثته، ولا غيره بمأداء كفارة ما أفطره.

وقضوا ما قدرُوا يسعى أن يستثنى الأيام المهيبة؛ لأنه عاجز عن القضاء فيها شرعاً، فلو فاتته عشرة أيام فقدّر على خمسة أدى فديتها فقط، وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالإطعام، ويفقد ذلك من الثلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العباد، حتى لو كان يتعد ذلك من ثلث الباقي، إلا إذا لم يكن له وارث، فحينئذ ينفذ من جميع ما بقي. [حاشية الطحطاوي بخذف: ٦٨٦]

فإن جاء رمضان آخر قدم على القضاء، ولا فدية بالتأخير إليه، ويجوز الفطر لشيخ
 ولم يقص العالت
 فان وعجوز فانية، وتلزمهما الفدية لكل يوم نصف صاع من بر كمن نذر صوم
 الأبد، فضعف عنه لاشتغاله بالمعيشة، يفطر ويفدي، فإن لم يقدر على الفدية لعسرته
 أي من تجوز له الفدية
 يستغفر الله تعالى، ويستقبله، ولو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل، فلم يجد ما يكفر
 به من عتق، وهو شيخ فان، أو لم يصم حتى صار فانيا لا يجوز له الفدية؛ لأن
 الصوم هنا بدل عن غيره، ويجوز للمتطوع الفطر بلا عذر في رواية، والضيافة عذر
 على الأظهر للضيف والمضيف،.....

قدم على القضاء أي شرعاً، حتى لو نواه عن القضاء لا يقع إلا عن الأداء كما تقدم. [مراقي الفلاح: ٦٨٧]
 ويجوز المفطر بشرط دوام عمر العاقل أو القابلة إلى الموت. [مراقي الفلاح: ٦٨٨] **لنبيح** فان هو الذي كل
 يوم في نقص إلى أن يموت، والمريض إذا تحقق اليأس عن الصحة أي صحة يقدر معها على الصوم، فعليه المديّة
 لكل يوم، وإن لم يقدر على الصوم لشدة الحر أفطر، ويقضيه في الشتاء. [حاشية الطحطاوي خدش: ٦٨٨]
 وتلزمهما المديّة لو قال: وتلزمهما المديّة كالمفطر لكان أحصر وأشمل. [مراقي الفلاح: ٦٨٨] (حاشية الطحطاوي)
 ويستقبله أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه. [مراقي الفلاح: ٦٨٨]

كفارة يمين: هي التي يبها في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَتْهُ ضَعُفَ عُسْرُهُ فَمَا كُنْ مِنْ أَنْصَبٍ مَا تَطْعَمُونَ هَبْخُو﴾ أو
سَمَّاهُ وَجَدَ رَقِيَّةَ فَمِنْ جَدِّ قَصْدًا لِحَدِّهِمْ (المائدة: ٨٩). أو قَتَلَ: وهي التي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ
لَهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا مِنْ قُلٍ حَقًّا وَمَنْ قُلٍ مَقَامًا حَقًّا فَخَرِيرٌ رَقِيَّةَ مَقَامَهُ دِيَّةً مُسْتَمَةً بِئِ هُنَّ لَا تَصْدَقُونَ قَوْلًا كَانَ مِنْ
قَوْلِهِ عَدَاؤُكُمْ هُوَ مَقَامٌ مِنْ فَخْرٍ رَقِيَّةَ مَقَامَهُ وَبِئِ كَانَ مِنْ قَوْلِهِ سَلَامٌ هَبْخُو مَقَامًا وَفِي دِيَّةً مُسْتَمَةً بِئِ هُنَّ وَجَرُّ رَقِيَّةَ
مَقَامَهُ فَمِنْ جَدِّ قَصْدًا لِحَدِّهِمْ (الماء: ٩٢).

لأن الصوم **الح** اعلم أن الحكم موقوف على إثبات مقدمتين من الدليل، والأولى بيها الشيخ، ومما يؤيدها أنه لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما يكفر به من المال، والثانية: لم يذكرها الشيخ، وهي أنها لا تجوز الفدية إلا عن صوم، هو أصل نفسه لا بدل عن غيره. **في رواية**. وهذه الرواية عن أبي يوسف، وظاهر الرواية أنه ليس له الفطر إلا من عذر، وصححه في "اعيط"، وإما اقتصر على هذه الرواية؛ لأنها أرجح من جهة الدليل، ولهذا اختارها المحقق في "فتح القدير". [البحر الرائق: ٢/٤٥٠]

وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة، وإذا أفطر على أي حال عليه القضاء إلا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام: يومي العيدين، وأيام التشريق، فلا يلزمه قضاؤها بإفسادها في ظاهر الرواية، والله أعلم.

وله البشارة: قال في 'التحيس والمريد': رجل أصح صائماً متطوعاً فدخل على أح من إخوانه فسأله أن يفطر، لا بأس بأن يفطر؛ لقول النبي ﷺ: **من فطر حق أخيه كتب له ثواب صوم ثلثي يومه، ومن قضى ما كتب له ثواب صوم ألفي يوم**. [مراقي الفلاح: ٢٩٠، ٢٩١]

على أي حال إلخ: أي سواء كان الفطر لعذر أم لا، وسواء أفسده قصداً أم لا، وهذا إذا شرع قصداً، فلو شرع فيه ظناً أنه عليه فتذكر أنه ليس عليه شيء فأفطر فوراً فلا قضاء عليه، أما لو مضى ساعة لرمه القضاء؛ لأنه عمضيها صار كأنه نوى في هذه الساعة. [حاشية الطحطاوي: ٦٩١] **في ظاهر الرواية.** وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله عليه القضاء وإن وجب الفطر. [مراقي الفلاح: ٦٩١]

باب ما يلزم الوفاء به من مندور الصوم والصلاة وأخوهما

إذا نذر شيئاً لزمه الوفاء به إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون من جنسه واجب، وأن يكون مقصوداً، وأن يكون ليس واجباً، فلا يلزم الوضوء بنذره، ولا سجدة التلاوة، ولا عيادة المريض، ولا الواجبات بنذرها، ويصح بالعتق
 أي فرض
 لفاته لا لغوه

د س ر ح اعلم أن الأصل في صحة النذر أن لا يكون المندور واجباً، ولكن من حسه لله تعالى واجب قصداً لا تبعاً؛ لأن الأصل في العبادة: الدوام لتواتر نعمه في كل لحظة، وتتابع إحسانه في كل حنة إلا أن الله تعالى اكتفى بإيجاب خمس سنوات في كل يوم وليمة تيسيراً للأمر على عاده، والعد بنذره يريد أن يتمسك بالعمرة، ويلحق المندور بما هو الواجب، ومن شرط إلحاق الشيء بالشيء أن يتحقق ذلك الشيء،

وقولنا: "قصداً لا تبعاً" وهذا؛ لأن ما يكون واجباً تبعاً يكون مباحاً لغيره، فلم يكن النذر به إلحاقاً بالواجب، بل يكون نذراً بالمباح، والنذر بالمباح لا يصح، فكذا لا يصح النذر بعبادة المريض؛ لأنه واجب، ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن، لأهمهما وجباً للصلاة وليس من جنسهما واجب لغيره، ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف؛ لأن من حسه وهو اللبث واجباً على العباد لغيره، وهو الوقوف في الصلاة، والثاني أن النذر بالاعتكاف إنما صح؛ لكونه إدماً للصلاة، وإلزاماً لغيره، وهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد. (الكفاية بريادة)

ثلاثة شروط ريد شرط رابع: أن لا يكون المندور محالاً كقوله: علي صوم أمس اليوم؛ إذ لا يلزمه، وكذا لو قال: اليوم وكان بعد الروال. (مراقي الفلاح) **و ح** فإن قلت: فكيف يصح النذر بصوم يوم البحر، وهو حرام؟ قلت: أراد أن يكون واجباً بأصله وإن حرم إرتكابه لوصفه، فإن الصوم من جنسه فرض، ولكن بوصفه، وهو الإعراض عن ضيافة الله تعالى حرام.

س س واجباً أي لا يكون واجباً قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصوات الخمس. (مراقي الفلاح)
ولا يدرى الوضوء **ح** أما عدم لزوم الوضوء؛ فلكونه ليس مقصوداً بالذات؛ لأنه شرع شرطاً لغيره كحل الصلاة، وأما عدم لزوم سجدة التلاوة؛ فلأنها واجبة بإيجاب الشارع، وأما عدم لزوم عيادة المريض؛ فلأنه ليس من جنسها واجب، وإيجاب العدة معتبر بإيجاب الله تعالى، فما كان من جنسه عبادة أوجبها الله تعالى صح بنذره، وإلا لا؛ إذ له الاتساع لا الابتداء، وأما عدم صحة نذر الواجبات؛ فلأن إيجاب الواجب محال

ويصح بالعتق **ح** أما صحة النذر بالعتق، فلافتراض التحرير في الكفارات بقاءً، وأما صحته بالاعتكاف؛ فلأن من جنسه واجباً، وهو القعدة الأخيرة في الصلاة، فأصل المكث بهذه الصفة له بطريق الشرع، والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة، فإذا صح بنذره، وأما صحته بالصلاة غير المفروضة والصوم فظاهر.

والاعتكاف والصلاة غير المفروضة والصوم، فإن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً بشرط
 مما يصح نذره غير مقيد بوجود شيء
 ووجد، لزمه الوفاء به، وصح نذر صوم العيدين وأيام التشريق في المختار، ويجب
 أي الفطر والأضحى وفي رواية لا يصح
 فطرها وقضاؤها، وإن صامها أجزأه مع الحرمة، وألغينا تعيين الزمان والمكان،
 لأنه أداه كما التزم
 والدرهم والفقير، فيجزئه صوم رجب عن نذره صوم شعبان، ويجزئه صلاة ركعتين
 لكون تعيين الزمان لغواً لكون تعيين المكان لغواً
 بمصر نذر أداءهما بمكة، والتصدق بدرهم عن درهم عينه له، والصرف لزيد الفقير
 بنذره لعمره، وإن علق النذر بشرط لا يجزئه عنه ما فعله قبل وجود شرطه.

أو معلقاً: يريد كونه كقوله: إن رزقي الله غلاماً فعلي إطعام عشرة مساكين. [مراقي الفلاح: ٦٩٤]
 مع الحرمة: [لورود الهي عن صوم هذه الأيام] والأصل في هذا: أن مطلق النذر يتناول الكامل، فلا يخرج عن
 عهدة النذر فيه بالناقص، وأما إذا كان نذره مصافاً إلى الناقص، فيؤدى به؛ لأنه ما التزم إلا هذا القدر. وقد أدى
 كما التزم كمن قال: لله علي أن أعق هذه الرقعة، وهي عمياء خرج عن نذره بإعتاقها، وإن كان مطلق النذر أو
 شيء من الواجبات لا يتأدى بها كمن نذر أن يصلي عند طلوع الشمس، فعليه أن يصلي في وقت آخر، وإن صلى
 في ذلك الوقت خرج عن نذره، كذا في "المبسوط". [الكفاية: ٢٩٩/٢]
 والتصدق: أي يحرقه التصدق بدرهم إلخ؛ لكون تعيين الدرهم لغواً. والصرف: أي يجزئه الصرف إلخ؛ لكون
 تعيين الفقير لغواً. علق النذر بشرط: كقوله: إن قدم زيد فله علي أن أتصدق بكذا، فتصدق قبل قدوم زيد.
 [مراقي الفلاح بزيادة: ٦٩٨]

باب الاعتكاف

هو الإقامة بنيته في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس، فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة على المختار، وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها، وهو محل عينته للصلاة فيه، والاعتكاف على ثلاثة أقسام: واجب في المنذور، وسنة كفاية مؤكدة في العشر الأخير من رمضان، ومستحب فيما سواه، والصوم شرط لصحة المنذور فقط، وأقله نفلاً مدة يسيرة ولو كان ماشياً على المفتى به، ولا يخرج منه إلا الحاجة شرعية كالجمعة، أو طبعية كالبول، أو ضرورة كافتداف المسجد،

الاعتكاف المنذور من شرطه في محل
من معتكفه
والعبد

على المختار وعن أبي يوسف: الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة، والفعل يجوز. [مراقي الفلاح: ٦٩٩] **في مسجد بيتها** ولا تخرج منه إذا اعتكفت، فلو خرجت لغير عذر يفسد واجبه، وينتهي بقله، ولو اعتكفت في المسجد فظاهر ما في "النهاية" أنه يكره تسريحها، ويسعى على قياس ما صرحوا به من أن المختار معهن من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في معهن من الاعتكاف في المسجد. [حاشية الطحطاوي: ٦٩٩] **وسنة كفاية الح** قال الرازي: عجا بناس كيف تركوا الاعتكاف، وقد كان رسول الله ﷺ يفعل الشيء، ويتركه، ولم يترك الاعتكاف مد دخل المدينة إلى أن مات، فهذه المواطة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقتربت بعدم الإنكار على من لم يعمل من الصحابة. كانت دليل السيرة، أي على الكفاية، وإلا كانت دليل الوجوب على الأعيان. [حاشية الطحطاوي: ٧٠٠] **فيما سواه** أي في أي وقت شاء سوى العشر الأخير، ولم يكن مندوراً. [مراقي الفلاح: ٧٠١]

لصحة المنذور فهو قال: علي أن أعتكف شهراً بغير صوم، عليه أن يعتكف ويصوم، فإن قيل: لو كان شرطاً لكان شرط انعقاد ودوام، وليس كذلك؛ لصحة الشروع فيه ليلاً، وكذا يبقى في الليل ولا صوم؟ قلنا: الشرائط إنما تعتبر بحسب الإمكان، ولا إمكان في الليل فيسقط للتعدد، وجعلت الليالي تابعة للأيام كالشرب والطريق في بيع الأرض، ألا ترى أن صلاة المستحاضة تصح مع السيال، وإن عدم الشرط للتعدد، وكذا الخروج لعائط والبول لا ينافيه للمعجر مع أن الركن أقوى من الشرط. (كفاية وحاشية الطحطاوي) **يسيرة** غير محددة، فيحصل بمجرد المكث مع البية. [مراقي الفلاح: ٧٠٢] **ماشياً** أي ماراً غير جالس في المسجد ولو ليلاً، وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقاً. [مراقي الفلاح: ٧٠٢]

وإخراج ظالم كرهًا، وتفرق أهله، وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين، فيدخل مسجداً غيره من ساعته، فإن خرج ساعة بلا عذر فسد الواجب، وانتهى به غيره، وأكل المعتكف وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله في المسجد، وكره إحضار المبيع فيه، وكره عقد ما كان للتجارة، وكره الصمت إن ^{سند} اعتقده قرابة، والتكلم إلا بخير.

وحرم الوطء ودواعيه، وبطل بوطئه، وبالإنزال بدواعيه، ولزمته الليالي أيضا بنذر ^{الاعتكاف} اعتكاف أيام، ولزمته الأيام بنذر الليالي متتابعة وإن لم يشترط التتابع
حال من الأيام وصلياً

فيدخل مسجداً إلخ. يريد أن لا يكون حروجه إلا ليعتكف في غيره، ولا يشتغل إلا بالذهاب إلى المسجد الآخر. [مراقي الفلاح: ٧٠٣] بلا عذر. أطلقه وهو مقيد بعدر معتبر في عدم الفساد، فلو حرج لجأزة محرمه أو روجته فسد؛ لأنه وإن كان عدراً إلا أنه لم يعتبر في عدم الفساد. [حاشية الطحطاوي: ٧٠٣] للتجارة: أصلها فشملت ما إذا كان المبيع حاضراً في المسجد أو لا. وكره الصمت وهو ترك التحدث مع الناس من غير عذر، وقد ورد النهي عنه. [البحر الرائق: ٤٧٦/٢] ولكنه يلازم قراءة القرآن والذكر والتحديث، والعلم ودراسته، وسير النبي ﷺ وقصص الأنبياء ﷺ وحكاية الصالحين، وكتابة أمور الدين. [مراقي الفلاح: ٧٠٤] إن اعتقده إلخ. أما إذا لم يعتقده قرابة فيه، ولكنه حفظ لسانه عن الطق بما لا يعيد، فلا بأس به. [مراقي الفلاح: ٧٠٤] اعتقده قرابة: أي يكره إذا اعتقده قرابة، فأما للاستراحة ليس بمكروه، ثم قيل. معنى الصمت أن يندر أن لا يتكلم أصلاً كما كان في شريعة من قبلنا، وقيل: أن يصمت ولا يتكلم أصلاً من غير نذر سابق، وقيل: معناه أن ينوي الصوم المنعهود، وهو الإمساك عن المفطرات الثلاث مع زيادة نية أن لا يتكلم.

وحرم الوطء. لا يقال: كيف يتهيأ له الوطء وهو في المسجد؛ لأننا نقول: حار للمعتكف الخروج للحاجة الإنسانية، فعند ذلك أيضاً محرم عليه الوطء حتى يفسد اعتكافه. [الكفاية: ٣١٣/٢] وأقول: أو هو محمول على المرأة تعتكف في مسجد يتها فيتها له الوطء. وبطل بوطئه أطلقه فشمل ما إذا كان عامداً أو ناسياً أو مكراهاً، ليلاً أو نهاراً. [مراقي الفلاح: ٧٠٥]

ولزمته الليالي: أي ومن قال: عليّ أن أعتكف عشرة أيام مثلاً، ترمه عشرة ليال متتابعة أيضاً، وكذا إذا قال: عليّ أن أعتكف عشرة ليال مثلاً، ترمه عشرة أيام متتابعة أيضاً، سواء اشترط التتابع أو لم يشترط.

في ظاهر الرواية، ولزمته ليلتان بنذر يومين، وصح نية الشهر خاصة دون الليالي، وإن نذر اعتكاف شهر، ونوى النهر خاصة أو الليالي خاصة، لا تعمل نيته إلا أن يصرح ^{بغيره أو غير معين} بالاستثناء، والاعتكاف مشروع بالكتاب والسنة، وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص، ومن محاسنه: أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى المولى، وملازمة عبادته في بيته، والتحصن بخصنه، وقال عطاء رحمته: مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم لحاجة، فالمعتكف يقول: لا أبرح حتى يغفر لي. ^{يتردد ويقف} وهذا ما تيسر للعاجز الحقير بعناية مولاه القوي القدير، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عليه السلام خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه، ونسأل الله سبحانه متوسلين أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم، ويجزل به الثواب الجسيم.

في ظاهر الرواية اعلم أن هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية والأصول هي ما وحد في كتب محمد: لتي هي 'الجامع الكبير' و'الجامع الصغير' و'السير الكبير' و'السير الصغير' و'الريادات' و'المسوط'، وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة، وإن شئت زيادة فعليك بمطالعة مقدمة هذا الكتاب. ولزمته ليلتان الح أي ومن أوجب على نفسه اعتكاف يومين، يلزمه بليتيهما، وعن أبي يوسف: لا تدخل الليلة الأولى.

وان نذر الح أي لو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عيه، فوى الأيام دون الليالي، أو عكسه، لا يصح؛ لأن الشهر اسم عدد ثلاثين يوماً وليلة، وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الأحاد، فلا يطبق على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا تطلق العشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا محاراً، أما لو قال: شهراً بالنهر دون الليالي بزمه كما قال. وهو صاهر، أو استثنى فقال: شهراً إلا الليالي؛ لأن الاستثناء تكلمه بالتالي بعد الشيء، فكأنه قال: ثلاثين هاراً، ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء؛ لأن باقي الليالي المحردة، ولا يصح فيها؛ لما فيها شرطه، وهو الصوم. [فتح القدير: ٣١٥/٢]

وقال عطاء أي عطاء بن أبي رباح السامي، تلميذ ابن عباس رضي الله عنه، أحد مشايخ الإمام الأعظم رحمته، قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفقه من حماد، ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح أكثر رواية الإمام الأعظم أي حنيفة عن عطاء، وتوفي سنة خمس عشرة ومائة، وهو ابن ثمانين سنة [مراقي الفلاح: ٧٠٩]

كتاب الزكاة

هي تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حرّ مسلم مكلف مالك
 لنصاب من نقدٍ ولو تبرأً أو حلياً أو آنية،
فقير وغيره بائع عقر

هي تملك وترد عليه الكفارة إذا مكنت؛ لأن التملك بالوصف المذكور موجود فيها، ولو قال: تملك المال عني وجه لا بد له منه، لانفصل عنها؛ لأن الزكاة يجب فيها تملك المال، ولا تتأدى بالإباحة حتى لو كمل يتيماً فأبقي عليه ناوياً لدركاة لا يعزبه، بخلاف الكفارة. [تبيين الحقائق نخد: ٦٨/٢] مال قال العيني: ولو قال: تملك جزء من المال لكاد أحسن. [حاشية الشنبي على تبيين الحقائق: ١٨٠/٢] **مخصوص**. وهو ربع عشر النصاب، أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

لشخص مخصوص هو أن يكون فقيراً ونحوه من بقية المصارف، غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى. [حاشية الصحطاوي: ٧١٤] **على حر** قيد ناخرية احتراً عن العبد والمدر وأم الولد والمكاتب والمستسعى عند أبي حنيفة؛ لعدم الملك أصلاً فيما عدا المكاتب والمستسعى، ولعدم تمامه فيهما، ولو حذف الحرية واستعني عنها بالملك؛ إذ العبد لا ملك له، وراد في الملك قيد التمام، وهو المملوك رقبةً ويداً؛ ليخرج المكاتب والمشتري قبل القبض كما سيأتي، لكاد أوجر وأتم، وعندهما المستسعى حر مديون، فإن ملك بعد قضاء سعايته ما يبيع بصاباً كاملاً، تحب الزكاة، وإلا فلا. [البحر الرائق نخد: ٣٢٠/٢]

مسلم حرج الكافر؛ لعدم خطائه بالمروع، سواء كان أصبياً أو مرتداً، فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من العبادات أيام رده، ثم كما هو شرط للوجوب شرط لقاء الزكاة عبداً، حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت. [البحر الرائق: ٣٢٠/٢] **مكلف**. أي بالغ عاقل، فلا زكاة على صبي ولا عني مجنون، كما لا صلاة عليهما. فإن قست: فكيف يجب في ما لهما العققات والعرامات؟ قلت: لأهما من حقوق العباد، والعقل والنوع ليسا شرطين لوجوب حقوق العباد. فإن قلت: فكيف يجب العشر والخراج وصدقة الفطر مع أنها من حقوق الله؟ قلت: لأنها ليست عبادة محضة.

مالك أطلق الملك فأنصرف إلى الكامل، وهو المملوك رقبةً ويداً، فلا يجب على المشتري فيما اشتراه للتجارة قبل القبض، ولا على المولى في عبده المعد للتجارة إذا أبق؛ لعدم اليد، ولا المعصوب ولا المبحود إذا عاد إلى صاحبه، ولا يزوم عليه ابن السبيل؛ لأن يد نائه كيده. [البحر الرائق نخد: ٣٢١/٢] **لنصاب من نقدٍ** أفاد وجوب الزكاة في النقدين، ولو كانا لتجمل، أو للنفقة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] **أو حلياً** وهو ما يتحلى به من الذهب والفضة، سواء كان مباح الاستعمال أو لا، ولو حاتم الفضة للرجل، وسوار اليد للمرأة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

أو ما يساوي قيمته من عروض تجارة، فارغ عن الدين وعن حاجته الأصلية، نام ولو تقديراً. وشرط وجوب أدائها: **حولان الحول** على النصاب الأصلي، وأما **المستفاد في أثناء الحول**

فسمه الأولى 'أو ما يساويه قيمة'، والصمير يرجع إلى النصاب؛ لأن النصاب يقوم به، ولا يتقوم. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] **فارغ عن الدين** أطلقه فشمّل الحال والمؤجل. ولو صدق روحته المؤجل إلى اتصال أو موت، وقيل: المهر المؤجل لا ينع؛ لأنه غير مطالب به عادة، خلاف المعجل، وقيل: إن كان الروح على عزم الأداء مع، وإلا فلا، لأنه لا بعد دس، وشمّ كلامه كل دين، وفي الهداية: "وإن أراد دين له مطالب من جهة العاد حتى لا يجمع دين البذر والكفارة." [سحر الرائق حذف: ٣٢٣ ٢]

و**عن حاجته لأصلية** كنيته احتياج إليها لدفع حر والبرد، وكاسفة ودور اسكي، وإلات لحرب والحرفة، وأثاث المنزل ودواب الركوب، وكتب العلم لأهلها، فإذا كان عبده درهم أعدها هذه الأشياء وحال عبده الخور لا تحب فيها الزكاة، وكتب العلم لغير أهلها ليست من الخواص الأصلية، وإن كانت الزكاة لا تحب على صاحبها بدون بية التجارة. (الحر الرائق تنصرف) وقوله: وكالفقة؛ لأنه لا زكاة فيها ولو حال عبده الخور، قال فيه: وهو محال لنا في 'المعراج' والدائع أن الزكاة تحب في القدر كيف أمسكه للفقة، أو لسماء. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥]

باه السماء في الشرح نوعان حقيقي، وتقدير، فالحقيقي: إريادة بالتوائد والتناسل والتجارات، وتقدير: تمكنه من الإريادة يكون من في يده أو يد نائبه، فلا زكاة على من م يتمكن منها في ماله كمال الصمار. [الحر الرائق تنصرف. ٣٢٦ ٢] **حولان الحول** أي تم حول عبه وهو في ملكه. (الحر الرائق)

و**أما المستفاد** أح يعني إذا كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول من حبه، صمه إلى ذلك النصاب وزكاه به. [تبين الحقائق: ٦٢. ٢] حتى إذا كان عبده ثلاثون بقرة مثلاً فاستفاد عشرة، فإنه يضم في حق وجوب لمسة. وفي "البيان": المسألة ذات صور، منها إذا كان له خمس وعشرون باقة، فولدت عند قرب الحول إحدى عشرة منها، ثم تم حول الأمات، فإنه يحب فيها ست لبون، وهذا اتفاق من الأئمة، وكذا إن كان له أربعون بقرة فولدت كلها قبل الحول فتم حولها، تحب فيها مستان.

ومنها: إذا كان له أربعون من العلم فولدت قبل الحول إحدى وثلاثين فتم الحول على الأمات، تحب فيها شاتان كما ذكرنا، وكذا لو ملكها سبب آخر عبداً على ما تقدم، وكذا إذا كان نصاب درهم أو دينار فعدت نصاباً آخر في أثناء حوها ثم حال حول النصاب الأول فإنه يحب زكاة النصابين، وافقوا على أن الإبل لا تضم إلى البقر والعم، ولا بعضها إلى بعض إلا أن تكون متجارة، وكذا لا تضم السائمة إلى الدراهم والديناير، ولا يصمان إلى السائمة. [حاشية الشلي: ٦٢/٢] (تبين الحقائق)

فيضم إلى مجانسه، ويزكي بتمام الحول الأصلي، سواء استفيد بتجارة أو ميراث أو غيره، **ولو عجل ذو نصاب لسنين صح.**

كهيئة وصدة

وشرط صحة أدائها: نية مقارنة لأدائها للفقير أو وكيله، أو لعزل ما وجب، ولو مقارنة حكمية كما لو دفع بلا نية، ثم نوى، والمال قائم بيد الفقير، ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة على الأصح حتى لو أعطاه شيئاً وسماه هبة أو قرضاً ونوى به الزكاة، صحت، ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة، سقط عنه فرضها، وزكاة الدين على أقسام: فإنه قوي، ووسط، وضعيف، فالقوي: وهو بدل القرض، ومال التجارة إذا قبضه، وكان على مقر **ولو مفلساً، أو على جاحد عليه بينة،**

قبضه الخ سواء كان المستفاد من ثمنه أو لا، وبأي وجه استفاده، سواء كان ميراث أو هبة أو غير ذلك، وشرط كونه من حسبه، إذ لو كان من غير حسبه من كل وجه كالعلم مع الإبل، فإنه لا يضم. [الجوهرية البيرة خداف: ١، ١٤٥] **محاسبه** واعلم أن التقديس في الزكاة حسن واحد، فما استفاده من أحدهما يضم إلى ما عده مهتماً، وما استفاده من السائمة يضم إليها، لا إليهما. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] **ولو عجل الخ** صورته. له ثلاث مائة درهم دفع منها مائة من المائتين لعشرين سنة حار. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥]

ذو نصاب قيد بقوله: "ذو نصاب"؛ لأنه لو عجل قبل أن يمكث ثمانية، ثم تم الحول على النصاب، لا يخور، وفيه شرطان آخران: أن لا يقطع النصاب في أثناء الحول، وأن يكون كاملاً في آخره، فتفرع على الأول: أنه لو عجل ومعه نصاب، ثم هلك كله، ثم استفاد، فتم الحول على النصاب، لم يخر المعجل، خلاف ما إذا بقي في يده منه شيء، وعلى الثاني: ما لو عجل شاة من أربعين وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون، فإن كان صرفها إلى الفقراء فالمعجل مل، خلاف ما إذا أدى بعد الحول إلى الفقير، وانتقص النصاب بأدائه، فإن الزكاة وحده. [المر الرائق: ٣٥٣/٢]

أو وكسبه أي وكيل المركبي فيصح، ولو دفع الوكيل بلا نية، أو دفعها بدمي ليدفعها لفقراء حار؛ لأن المعتر بية الأمر. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] **ولا يشترط علم الخ** حتى لو دفعها إلى صبيان أقربائه برسم عيد، أو إلى مبشر، أو مهدي المأكورة حار، إلا إذا نص على التوقيض. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] **ولو مفلساً** هو من قضى القاضي بإفلاسه. أو **على جاحد** أي على من انكر حقه، وقد كان عليه.

زكاه لما مضى، ويتراخى وجوب الأداء إلى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم؛ لأن ما دون الخمس من النصاب عفو لا زكاة فيه، وكذا فيما زاد بحسابه، والوسط: وهو بدل ما ليس للتجارة كثمان ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى، لا تحب الزكاة فيه ما لم يقبض نصاباً، ويعتبر لما مضى من الحول من وقت لزومه لذمة المشتري في صحيح الرواية، والضعيف: وهو بدل ما ليس بمال كالمهر، والوصية، وبدل الخلع، والصلح عن دم العمد، والدية، وبدل الكتابة، والسعاية، لا تحب فيه الزكاة ما لم يقبض نصاباً، ويحول عليه الحول بعد القبض، وهذا عند الإمام،

وكذا قسمه راجح أي في ما راد على الأربعين من أربعين ثابة وثالثة إلى أن يسع مائتين، ففيها خمسة دراهم، وليس المراد: ما راد على الأربعين من درهم أو أكثر كما توهمه عبارة بعض المحشين حيث قال: طاهره ولو دون أربعين. **كس ثاب راجح** أي إذا ناع ثياب بدلته وصار ثمنها ديناً في دمة المشتري حتى حال عليه الحول، فالحكم ما ذكره، ومثله يقال فيما بعده. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦]

نصاب وهو مائتا درهم من الفضة، وعشرون مثقالاً من الذهب. **في صحيح الرواية** اعلم أن الدين المتوسط فيه روايتان: في رواية الأصل: تحب الزكاة فيه، ولا يبرم الأداء حتى يقبض مائتي درهم فيركبها، وفي رواية ابن سماعة عن أبي حيفة لا زكاة فيه حتى يقبض، ويحول عليه الحول؛ لأنه صار مال الزكاة الآن، فصار كالحادث ابتداءً، فلو له ألف من دين متوسط مضى عليها حول ونصف فقضها، يركبها عن الحول الماضي على رواية الأصل، فإذا مضى نصف حول بعد القبض، ركاها أيضاً، وعلى رواية ابن سماعة لا يركبها عن الماضي ولا عن الحال إلا بمضي حول جديد بعد القبض. (رد المختار ملخصاً)

كالمهر راجح أي كمهر الروجة على الروح، ولم يؤده عاماً مثلاً، والوصية: كما إذا أوصى أحد بن ورثته أن يعطى ريد من ماله ألف درهم ولم يعطوه عاماً مثلاً، وبدل الخلع: أي كما إذا حاللت المرأة الروح على ألف مثلاً، ولم تؤد بدل الخلع عاماً فصاعداً، والصلح عن دم العمد: كما إذا قتل ريداً عمرواً، وصاغ أولياؤه على ألف مثلاً، ولم يؤدها عاماً مثلاً، أو قتله ووجب بالتقتل الدية على القاتل، ولم يؤده مدة، أو كاتب عبده على ألف مثلاً، وم يؤده المكاتب مدة، أو أعتق أحد الشريكين بضيئه من العبد المشترك، ووجب على العبد السعاية في باقيه؛ لكون المولى معسراً، ولم يؤد العبد بدله مدة مثلاً، لا يحب عليه الزكاة إلا بشرطين. أحدهما: كونه المقبوض نصاباً كاملاً، والثاني: حولان الحول على المقبوض.

وأوجباً عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقاً، وإذا قبض مال الضمار لا تجب
 زكاة السنين الماضية، وهو كآبق ومفقود، ومغضوب ليس عليه بينة، ومال ساقط في
 البحر، ومدفون في مفازة أو دار عظيمة وقد نسي مكانه، ومأخوذ مصادرة، ومودع
 عند من لا يعرفه، ودين لا بينة عليه، ولا يجزئ عن الزكاة دين أبرئ عنه فقيرٌ بنيتها،
 وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن زكاة النقدين بالقيمة، وإن أدى من عين
 النقدين، فالمعتبر وزنهما أداء كما اعتبر وجوباً، وتضم قيمة العروض إلى الثمنين، ...

مال الضمار: هو مال تعذر الوصول إليه مع قيام الملك. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] ليس عليه فلو كان له بينة
 تجب لما مضى. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] في مفازة أما المدفون في حرر، سواء كان داره أم دار غيره، فتجب؛
 لإمكان التوصل إليه بالحفر. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] مصادرة بأن يأمره الظالم بإتيان ماله ثم يرده.
 من لا يعرفه أما إن كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتفريطه بالسيار في غير محله. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦]
 ولا يجزئ إلخ أي لو كان لملك الصاب دين على أحد فأبرأه عنه ناوياً أداء ركاته، لا يجزئ عنها.

المعتبر إلخ أي يعتبر في الذهب والفضة أن يكون المؤدى قدر الواجب ورناً، ولا تعتبر فيه القيمة، وكذا في حق
 الواجب يعتبر أن يبلغ وزنهما نصائباً، ولا تعتبر فيه القيمة، أما الأول: وهو اعتبار الوزن في الأداء، فهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما. وقال رفر - تعتبر القيمة، وقال محمد - يعتبر الأنفع للفقراء، حتى لو أدى عن
 خمسة دراهم حياض خمسة ريوفاً قيمتها أربعة دراهم حياض، جار عندهما ويكره، وقال محمد ورفر: لا يجوز حتى
 يؤدي الفضل؛ لأن زهر يعتبر القيمة، ومحمد يعتبر الأنفع، وهما يعتبران الوزن، ولو أدى أربعة حيدة قيمتها خمسة
 رديئة عن خمسة رديئة، لا يجوز إلا عند رفر؛ لما يبا، ولو كان له إبريق فضة ورنه مائتان، وقيمتها لصناعته
 ثلاث مائة، إن أدى من العير يؤدي ربع عشرة وهو خمسة، جار عندهما، وقال محمد ورفر: لا يجوز إلا أن
 يؤدي الفضل، ولو أدى من خلاف جسه تعتبر القيمة بالإجماع. [تبين الحقائق: ٧٤/٢]

وتضم قيمة إلخ أي تضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة، ويضم الذهب إلى الفضة بالقيمة، فيكمل به الصاب،
 وما ذكره الشيخ - من أن أحدهما يضم إلى الآخر بالقيمة قول أبي حنيفة، وعندهما: يضم بالأجزاء، حتى لو كان له
 مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم، تحب فيها الزكاة عنده خلافاً لهما، وعكسه لو كان له مائة درهم وعشرة
 دنانير قيمتها لا تبلغ مائة درهم تحب، عندهما ولا تحب عنده، كذا ذكره بعضهم، وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت عشرة
 دنانير لا تبلغ مائة درهم، فالمائة تبلغ عشرة دنانير ضرورة. [تبين الحقائق تحذف: ٨٠/٢، ٨٢]

والذهب إلى الفضة قيمة، ونقصان النصاب في الحول لا يضر إن كمل في طرفيه، فإن تملك عرضاً بنية التجارة، وهو لا يساوي نصاباً، وليس له غيره، ثم بلغت قيمته نصاباً في آخر الحول لا تجب زكاته لذلك الحول. ونصاب الذهب عشرون مثقالاً، ونصاب الفضة مائتا درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل، وما زاد على نصاب،

ونقصان النصاب أي إذا كان النصاب كاملاً في ابتداء الحول وانتهائه، فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة، وعلى هذا قالوا: إذا اشترى عصيراً لتجارة يساوي مائتي درهم في أثناء الحول، ثم تخل، وتخل يساوي مائتي درهم يستأنف الحول لتخل، وتخل الحول الأول. ولو اشترى شيئاً يساوي مائتي درهم، فماتت كلها ودفع جلدتها وصار يساوي مائتي درهم، لا سطر الحول الأول، بل يركبها إذا تم الحول الأول من وقت الشراء، والفرق بينهما: أن أحمر إذا خمرت هبكت كلها وصارت غير مال، فانقطع الحول، ثم بالتخل صار مالاً مستحدثاً غير الأول، والشباه إذا ماتت لم يهت كل مال؛ لأن شعرها وصوفها وفرها لم يخرج من أن يكون مالاً، فلم يطل الحول لبقاء البعض. [تبيين الحقائق ملخصاً: ٧٩/٢]

كل عشرة أي يعتبر أن يكون وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، ونقصان: وهو الدينار عشرون قيراطاً، والدرهم: أربعة عشر قيراطاً، والقيراط: خمس شعيرات، والأصل فيه: أن الدراهم كانت مختلفة في زمن النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على ثلاث مراتب: فبعضها كان عشريين قيراطاً مثل الدينار، وبعضها كان اثني عشر قيراطاً ثلاثة أخماس دينار، وبعضها عشرة قيراط نصف دينار، فالأول: وزن عشرة، أي العشرة منه وزن العشرة من الدينار، والثاني: وزن ستة، أي كل عشرة منه وزن ستة من الدينار، والثالث: وزن خمسة، أي كل عشرة منه وزن خمسة من الدينار، فوقع التدرج بين الناس في الإيفاء والاستيعاء، فأحد عمر من كل نوع درهماً، فحفظه فجعله ثلاثة دراهم متساوية، فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطاً، فبقي العمل عليه إلى يومنا هذا في كل شيء. [تبيين الحقائق: ٧٥/٢]

وما زاد أي ما زاد على النصاب فهو إلى أن يبلغ خمس نصاب، ثم كل ما زاد على الخمس فهو إلى أن يبلغ خمسين، وقالوا: ما زاد خمسين، ويظهر أثر اختلاف فيما لو كان مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان، قال الإمام: يرمه عشرة، وقالوا: خمسة؛ لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وعشر درهم، فبقي السالم من الدين في الثاني نصاب إلا ثمانية وعنده: لا زكاة في النكسور، فبقي النصاب في الثاني كاملاً، وفيما إذا كان له ألف وحال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة وعشرون، وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده، وقالوا: يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم، ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم، ولا خلاف أنه يجب في الأول خمسة وعشرون. [رد المحتار: ٢٩٩ ٢]

وبلغ خمسا زكاه بحسابه، وما غلب على الغش فكأخالف من النقدين، ولا زكاة في الجواهر والآلي إلا أن يملكها بنية التجارة كسائر العروض، ولو تمّ الحول ^{أي وإن ساوت الوفا جمع لولو} على مكيل أو موزون ^{سجاره} فعلا ^{للتجارة} سعره ورخص فأدى من عينه ربع عشره أجزأه، وإن أدى من قيمته تعتبر قيمته يوم الوجوب، وهو تمام الحول عند الإمام، وقالوا: يوم الأداء لمصرفها، ولا يضمن الزكاة مفراط غير متلف، فهلاك المال بعد الحول يسقط الواجب، وهلاك البعض حصته، ويصرف الهالك إلى العفو،

وبلغ خمسا. وهو أربعون درهماً، أو أربعة مثاقيل من الذهب. **ولا زكاة الخ.** قال في الدر: الأصل: أن ما عدا الحجرين والسوائيم إنما يركب سية التجارة عند العقد، فلو بوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئاً للقيّة ناوياً أنه إن وجد ربحاً بعه لا زكاة عليه. [حاشية الطحطاوي: ٧١٨] **فعلا:** هو مركب من الفاء العاطفة و"علا" ماض من الغلو بمعنى ارتفاع الأسعار.

فأدى منه عينه الخ. أي لو اشترى رجل مكيلاً أو موروماً للتجارة فراد قيمته في وقت وانتقص في وقت آخر، فمات الحول عليه أدى من عينه ربع عشر ذلك المكيل أو المورون، فركاته جائزة صحيحة، وإن أدى من قيمته وقد فرضها متعاقبة، فقال: يعتبر قيمته ما كان يوم وجوب الزكاة، أي يوم تمام الحول، وقالوا: بل يعتبر قيمته ما كان عند الأداء لمصرفها، وثمرة الخلاف فيما إذا تفاوتت قيمته على حسب ما قلنا، وعند تمام الحول كانت قيمته ألفاً مثلاً وصارت يوم أدائها إلى الفقراء قيمتها ألفاً وخمسمائة، فعند الإمام: يؤدي زكاة ألف، وعندهما: زكاة ألف وخمسمائة. **ولا يضمن الزكاة الخ.** أي إذا تم الحول ولم يؤد الزكاة من غير عذر حتى ضاع المال من غير صنع منه، يسقط عنه زكاة المال الضائع.

فهلاك المال الخ. أي لا تجب الزكاة في مال هلك بعد ما وجبت الزكاة فيه، ولو هلك بعضه سقطت عنه حسبه. [تبيين الحقائق: ٥٦٢] **وهلاك.** أي ويسقط هلاك البعض حصة الهالك. [حاشية الطحطاوي: ٧١٨] **ويصرف الهالك الخ.** أي لو كان عبده ثلاث نصب مثلاً، وشيء رائد مما لا يبلغ نصاباً رابعاً، فهلك بعض ذلك، يصرف الهالك إلى العفو أولاً، فإن كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في ثلاث نصب تمامه، وإن راد يصرف الهالك إلى نصاب يديه، أي إلى النصاب الثالث ويترك عن النصابين، فإن راد الهالك على النصاب الثالث يصرف الرائد إلى النصاب الثاني، وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول، ثم إن هذا قول الإمام - عليه السلام - وعند أبي يوسف - عليه السلام - يصرف الهالك بعد العفو الأول إلى النصاب شائعاً، وعند محمد: إلى العفو والنصب، فهو هلك بعد الحول أربعون =

فإن لم يجاوزه فالواجب على حاله، ولا تؤخذ الزكاة جبراً، ولا من تركته إلا أن ^{لعدم السنة} يوصي بها، فتكون من ثلثه، ويميز أبو يوسف الحيلة لدفع وجوب الزكاة، وكرهها محمد رحمه الله.

= من ثمانين شاة، نجب شاة كاملة عندهما، وعند محمد نصف شاة، ولو هبت خمسة عشر من أربعين بعيراً تحبست محاص؛ لما مر أن الإمام يصرف الهالك إلى العمو، ثم إلى نصاب يليه، ثم وثم، وعند أبي يوسف: خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من ست محاص؛ لما مر أنه يصرف الهالك بعد العمو الأول إلى النصب، وعند محمد: نصف ست لون وثمنها؛ لما مر أنه يعقب الزكاة بالنصاب والعمو. [رد المختار خذف: ٢٨٣/٢]

ويخير إلح قال في "بحر": أعلم أنه لو وهب النصاب في حلال الحول، ثم تم الحول وهو عبد الموهوب له، ثم رجع للموهب بعد الحول بقضاء أو بعيره، فلا زكاة على واحد منهما، كما في "الحاوية"، وهي من حيل إسقاط الزكاة قبل الوجوب، وفي "المعراج": ولو باع السوائم قبل تمام الحول بيوم فراراً عن الوجوب، قال محمد: يكره، وقال أبو يوسف: لا يكره، وهو الأصح، ولو باعها للفقة لا يكره بالإجماع، ولو احتال لإسقاط الواجب يكره بالإجماع، ولو فرّ من الوجوب خلاً لا تأثماً، يكره بالإجماع. [حاشية الطحطاوي: ٧١٨]

باب المصرف

هو الفقير: وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً ولا قيمته من أي مال كان، ولو صحيحاً ^{ولو كان الفقير} مكتسباً. والمسكين: وهو من لا شيء له. والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصاباً ولا قيمته فاضلاً عن دينه. وفي سبيل الله: وهو منقطع الغزاة أو الحاج. وابن السبيل: ...

باب المصرف هو في اللغة: المعدل، وعرفه القهستاني اصطلاحاً بقوله: وهو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه، ولم يقيد في الكتاب بمصرف الزكاة؛ ليتناول الزكاة والعشر وخمس المعادن، كما أشير إليه في "النهاية"، ويسفي إحراج خمس المعادن؛ لأن مصروفه العائم وقد ذكر الأصناف السبعة، وسكت عن المؤلفة قلوبهم؛ للإشارة إلى السقوط لإجماع الصحابة ^{في}. [الحر الرائق نخد: ٣٨٠/٢]

ما لا يبلغ نصاباً أي أو يملك ما يبلغ النصاب ولكنه مستغرق في حاجته، فمن تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير، ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النقعة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً، يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل؛ لأنه بمنزلة ابن السبيل، وإن كان المديون موسراً معترفاً، لا يحل له أخذ الزكاة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

والمكاتب أي يعان المكاتب في فك رقته، أطلقه، فشمّل ما إذا كان موله فقيراً أو غنياً، ولا فرق بين الصغير والكبير خلافاً لتقييد الحدادي بالكبير. **والمديون** وفي "الفتاوى الظهيرية": والدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير. (الحر الرائق) **منقطع العزاة** بمنع الطاء، والعزاة جمع العاري، أي الذين عجزوا عن اللحوق بنجش الإسلام لفقيرهم ^{بملاك النقعة أو الدانة أو غيرها}، فتحل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين؛ إذ الكسب يقعدهم عن الجهاد، وهم بالاستحقاق أرسح وأولى؛ لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع، وهذا التفسير اختيار أبي يوسف. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

الحاج أي منقطع الحاج، وهو قول محمد، وقيل: طلبة العلم، وقيل: حملة القرآن الفقراء، والخلاف بين أبي يوسف ومحمد إنما هو في تفسير الآية، لا في جوار الدفع إلى الجميع بشرطه. [حاشية الطحطاوي بتصرف: ٧٢]

وابن السبيل هو المنقطع عن ماله لعدده عه. والسبيل: الطريق، فكل من يكون مسافراً يسمى ابن السبيل، وهو عني مكانه حتى تحب الزكاة في ماله، ويؤمر بالأداء إذا وصلت إليه يده، وهو فقير يدا حتى تصرف إليه الصدقة في الحال لحاجته. فإن قلت: منقطع العزاة أو الحج إن لم يكن في وضه مال فهو فقير. وإلا فهو ابن السبيل، فكيف تكون الأقسام سبعة؟ قلت: هو فقير إلا أنه راد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى، فكان معياراً للفقير المطلق الحالي عن هذا القيد، والاستقراض لابن السبيل حرم من قبول الصدقة، ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته. [الحر الرائق نخد: ٣٨٣/٢]

وهو من له مال في وطنه، وليس معه مال. والعامل عليها يعطى قدر ما يسعه وأعوانه. وللمزكي الدفع إلى كل الأصناف، وله الاقتصار على واحد مع وجود باقي الأصناف. ولا يصح دفعها لكافر، وغني يملك نصاباً، أو ما يساوي قيمته من أي مال كان، فاضل عن حوائجه الأصلية، وطفل غني، وبني هاشم ومواليهم. واختار الطحاوي جواز دفعها لبني هاشم،

وليس الخ وهو له مال يكفي موضه لا جرى دفع إليه، وكذا لو كان كسواً. [حاشية الطحاوي: ٨٢]
والعامل ح أظن أنه وهو مفيد غير هاشمي، فإنه إذا كان هاشم لا يجوز صرف الزكاة إليه. **وليس الر** أي صاحب بلد محير، إن شاء أعطاهما جميعهم، وإن شاء اقتصر على صنف واحد، وكذا يجوز أن يقتصر على شخص واحد من أي صنف شاء. [تبيين الحقائق: ١١٨/٢]

نصاباً أظن أنه يشمل النصاب السامي المأخوذ من الدين، فاضل عن خواتم الأصبة، الموجب لكل واحد ماله، والنصاب الذي يساهم الفارح عما ذكر الموجب لثلاثة: صدقة الفطر والأصحية وفقه القريب، فإن كلا منهما محرر لأحد الزكاة. [البحر الرائق: ٣٨٧/٢] **فصل الج** فبدأ بكونه فارغاً عن الخواتم لأصبة؛ لأنه لو كان مستغرقاً لما حلت له، فتحل من ملكه كذا تساوي نصاباً وهو من أهله للحاجة. [البحر الرائق: ٣٨٧/٢]
وطفل غني أصح أن الطفل يشمل الذكر والأنثى، ومن هو في عيان الأب أو لا غنى الصحيح، وقيد بالصغر؛ لأن الدفع بعد العي إذا كان كبير حائز مصنف، ولأن الدفع إلى أب الغني وروخته حائز، سواء فرضها بقعة أو لا. [البحر الرائق: ٣٨٩/٢]

وبني هاشم أي لا يجوز الدفع لهم، أصح في بني هاشم فاشم من كان ناصراً بني هاشم. ومن لم يكن ناصراً به منهم كولد أبي هب، فيدخل من أسمهم منهم في حرمة الصدقة؛ لكونه هاشمياً، وقيد — بني هاشم؛ لأن بني المطلب نحل هم الصدقة، ونيسوا كني هاشم وإن استوروا في قرابة؛ لأن عدم مناف جد الغني لا ينافي لولد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ولعدد مناف أربعة بنين: هاشم والمطلب وبوقل وعبد شمس. وأصح الحكم في بني هاشم، ولم يقيد به برمان ولا بشخص؛ للإشارة إلى رد رواية أبي عصمة عن الإمام: أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه؛ لأن عوضها وهو خمس الخمس - لم يصل إليهم؛ لإهمال الناس أمر العائث وعدم إيصالها إلى مستحقها، وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض، وإلا إشارة إلى رد الرواية بأن الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمي مثله. [البحر الرائق: ٣٩٠/٢] **ومواليهم** قيد عموم الهاشمي؛ لأن مولى الغني يجوز الدفع إليه. [البحر الرائق: ٣٩٦/٢]

وأصل المزكي وفرعه، وزوجته، ومملوكه، ومكاتبه، ومعتق بعضه، وكفن ميت، وقضاء دينه، وثمن قن يعتق. ولو دفع بتحرر لمن ظنه مصرفاً، فظهر بخلافه أجزأه، إلا أن يكون عبده ومكاتبه. وكره الإغناء،

وأصل المزكي الخ أي لا يصح إلى أبيه وحده وإن علا، ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل، قيد بأصله وفرعه؛ لأن من سواه من القرابة يجوز الدفع منه، وهو أقر؛ لما فيه من الصلة مع الصدقة كالإحوة والأحوات والأعمام والعلمات والأحواض والحالات الفقراء، وأطلق في فرعه فشمّل ثلث النسب منه وغيره إذا كان محبوقاً من مائه، فلا يدفع إلى المحلوق من مائه بالربا، ولا إلى ولد أم ولده الذي يقاه. [الحر الرائق بتصرف وريادة: ٣٨٥/٢]

وروحته أي لا يجوز الدفع إلى روحته. أصق الروحة فشمّل الروحة من وجه، فلا يجوز الدفع إلى معتدة من بالن ولو بثلاث. [الحر الرائق: ٣٨٦/٢] ولم يقل: وروحها؛ لأن في دفع الروحة إلى روحها احتلافاً، فلا يصح عند الإمام، ويصح عندهما. **ومملوكه** أي لا يصح الدفع إلى هؤلاء.

وكفن ميت أي لا يصح دفع الزكاة شكفين ميت قال في الدرر نقلاً عن حيل الأشراف: وجبة التكفين لها التصديق على فقير، ثم هو يكفن، فيكون اثواب لهما، وكذا في تعمير المساجد [حاشية المصححون ريادة: ٧٢١]

وقضاء دينه قيد بقضاء دين الميت؛ لأنه لو قضى دين الحي إن قضاها غير أمره يكون متبرعاً، ولا يخرجه عن الزكاة، وإن قضاها بأمره حار، ويكون القايض كالوكيل له في قبض الصدقة. [الحر الرائق: ٣٨٥ ٢]

وثن قن الخ أي لا يجوز أن يشتري بها عند بيعتق. [تبيين الحقائق: ١٢١/٢] **ولو دفع الخ** أي لو دفع المزكي الزكاة إلى رجل، وصح أنه يجوز دفع الزكاة إليه، أي طمأن أنه فقير مثلاً، ثم طهر أنه لم يكن فقيراً، بل كان عبداً أحراراً، ولا يجب عليه أن يعيدها، إلا أن يظهر أن المدفوع إليه الزكاة كان عند المزكي أو مكاتبه، وقال الريلي: وفي قوله: "دفع بتحرر" إشارة إلى أنه إذا دفع بغير تحرر وأخطأ لا يجرئه.

فحاصله: أن هذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: أنه إذا خرى وعلب على طمأن أنه مصرف، فهو جائز أصاب أو أخطأ عندهما، خلافاً لأبي يوسف - فيما إذا تبين حصوه، والثاني: أنه إذا دفعها ولم يخصص سأل أنه مصرف أم لا، فهو على الحوار إلا إذا تبين أنه غير مصرف، والثالث: أنه إذا دفعها إليه، وهو شاك وم يتحرر، أو تخفى ولم يظهر له أنه مصرف، أو علّب على طمأن أنه ليس بمصرف، فهو على الفساد إلا إذا تبين أنه مصرف. [تبيين الحقائق ريادة: ١٢٩/٢] **بخلافه** أي طهر أنه لم يكن مصرفاً بركاة.

وكره الإغناء الخ اعم أن الإغناء المنكره على قسمين: الأول: أن يفضل عبد الفقير بصاب كامل بعد قضاء دينه الواجب عليه، مثلاً كان عليه خمس مائة درهم فأعطاه سبع مائة درهم، والثاني: إذا كان معيلاً أي ذا عيال، فيكره أن يعطيه مقدار ما لو ورعه على عياله ويعطى كل واحد منهم دون بصاب، يفضل عبده بصاب كامل من الذهب أو الفضة، وهذا هو الذي أشار إليه الماتن.

وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه، وبعد إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المدفوع إليه، وإلا فلا يكره. وندب إغناؤه عن السؤال. وكره نقلها بعد تمام الحول لبلد آخر لغير قريب وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليم، والأفضل ولو ما دون مسافة القصر صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه، ثم لجيرانه، ثم لأهل محله، ثم لأهل حرفته، ثم لأهل بلده، وقال الشيخ أبو حفص الكبير: لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاييج، حتى يبدأ بهم، فيسدد حاجتهم.

جمع محوي أي مفتقر

بعد قضاء الح ولو دفع مائتي دراهم فأكثر لنديون لا يفضل له بعد دينه نصاب لا يكره. [الحر الرائق: ٣٩٥/٢] **من عياله** لو كان معيلاً إذا ورع الناحود على عياله ولم يصب كلا منهم نصاب لا يكره. [الحر الرائق بتصرف: ٣٩٥/٢] **لبلد آخر** المعتبر في الزكاة مكان المال، حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد أخرى يفرق في موضع المال، وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه، لا مكان أولاده الصغار وعيده في الصحيح. [تبيين الحقائق: ١٣١/٢] **لغير قريب** فإن نقلها إلى قرابته أو إلى قوم هم إليها أحوج من أهل بلده لا يكره، قالوا: الأفضل في صرف الصدقة أن يصرفها إلى إخوانه، ثم أولادهم، ثم أعمامه الفقراء، ثم أحواله الفقراء، ثم ذوي الأرحام، ثم جيرانه، ثم أهل سكنه، ثم أهل مضره. [تبيين الحقائق بتصرف: ١٣١/٢] **وأورع** هو نقلها إلى فقير في بلد آخر أورع وأصلح كما فعل معاذ. لا يكره، ولهذا قيل: التصديق على العالم الفقير أفضل. [الحر الرائق بتصرف: ٣٩٥/٢]

باب صدقة الفطر

تجب على حر مسلم مالك لنصاب أو قيمته وإن لم يحل عليه الحول، عند طلوع فجر يوم الفطر، ولم يكن للتجارة، فارغ عن الدين وحاجته الأصلية وحوائج عياله، والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير، وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وفرسه وسلاحه وعبده للخدمة، فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء، وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم، ولا تجب على الجد في ظاهر الرواية، واختير أن الجد كالأب عند فقده أو فقره،
 الأب

على حر مسلم إلخ شرط الحرية، ليتحقق التملك، فلا تجب على العبد، والإسلام؛ لتقع قربة، فلا تجب على الكافر، وملاك النصاب؛ لأنها وجبت لإعلاء الفقير، والإعلاء من غير العبي لا يكون. اعلم أن النصب ثلاثة: نصاب يشترط فيه الماء، وتتعلق به الزكاة، وسائر الأحكام المتعلقة بالمال النامي.

ونصاب تجب به أحكام أربعة: حرمة الصدقة، وجوب الأصحية، وصدقة الفطر، وبفقه الأقارب، ولا يشترط فيه النمو بالتجارة، ولا حولان الحول، ونصاب تنبت به حرمة السواك، وهو ما إذا كان عده قوت يومه عند بعض، وقال بعضهم: هو أن يمدح خمسين درهما. [حاشية الطحطاوي بريادة: ٧٢٣]

عند طلوع إلخ بيان لوقت وجوب أدائها، وهو مصبوب وعلى أنه طرف؛ لـ "تجب" أول الباب، فمن مات قبل طلوع الفجر أو ولد أو أسلم بعده، لا تجب عليه. [تنبيه الحقائق: ١٤١/٢] **عن نفسه** شروع في بيان النسب، وهو رأسه، وما كان في معناه ممن يموه ويبي عليه ولاية كامنة مطلقه. [البحر الرائق: ٣٩٩/٢]

وأولاده الصغار قيد بالإضافة، ولم يقل: والصغار لإخراج الصغير الأجنبي إذا ماله؛ فإن صدقة الفطر لا تجب، وأصق "أولاده" فشمّل الذكر والأنثى للعلة المذكورة، وهو وجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة عليه، فاستفيد منه أن الست الصغيرة إذا روجت وسُمّت بن الروح، ثم جاء يوم الفطر لا يجب على الأب صدقة فطرها؛ لعدم المؤنة عليه، وشمّل الولد بين الأبوين، فإن على كل واحد منهما صدقة تامة، وقيد بالفقر؛ لأن الولد النامي يملك نصاب تجب صدقة فطره في ماله. [البحر الرائق تنصريف وتعير: ٣٩٩/٢]

على الجد: قال في "البحر": وخرج ولد الولد، فإن صدقة فطره لا تجب على جده عند عدم أبيه أو فقره على ظاهر الرواية؛ لعدم الولاية المطلقة، فإن ولايته ناقصة؛ لانتقالها إليه من الأب، فصارت كولاية الوصي، وتعقبه في "فتح القدير" بالفرق بين الجد والوصي لوجوب النفقة على الجد دون الوصي، فلم يبق إلا مجرد انتقال الولاية، ولا أثر له بالفرق بين الجد والوصي كمشتري العبد، ولا مخلص إلا بترجيح رواية الحسن أن على الجد صدقة فطرهم. وهذه مسائل يخالف فيها الجد الأب في ظاهر الرواية، ولا يخالف في رواية الحسن هذه. [البحر الرائق: ٣٩٩/١]

وعن ممالكه للخدمة ومديره وأم ولده ولو كفارا، لا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وأبق إلا بعد عوده، وكذا المغصوب والمأسور، وهي نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه، أو صاع تمر أو زبيب أو شعير، وهو ثمانية أرطال بالعراقي، ويجوز دفع القيمة، وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه؛ لأنها أسرع لقضاء حاجة الفقير، وإن كان زمن شدة فالحنطة والشعير، وما يؤكل أفضل من الدراهم، ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر، فمن مات أو افتقر قبله أو أسلم أو اغتني أو ولد بعده لا تلزمه، ويستحب إخراجها قبل الخروج إلى المصلى، وصح لو قدم أو أخر، والتأخير مكروه، ويدفع كل شخص فطرته لفقير واحد، واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير، ويجوز دفع ما على جماعة لواحد على الصحيح. والله الموفق للصواب.

وعن ممالكه للخدمة أطلقه فشميل امديون والمستأجر والمرهون إذا كان عده وفاء بالدين، والعبد الحاني عمداً كان أو خطأ، والعبد المندور بالتصدق به، والعبد المعتق عتقه بمجيء يوم الفطر، والعبد الموصى برفته لإسنان وخدمته لأخر، فإنها على الموصى له بالرفقة، بخلاف العتقة فإنها على الموصى له بالخدمة، وأشار بقوله: "للخدمة" إلى أنه لا يخرج عن عده الآتي، ولا عن المغصوب المحمود إلا بعد عوده، فيلزمه ما مضى، ولا عن عده المأسور؛ لأنه خارج عن يده وتصرفه، فأشبه المكاتب، ولا عن حادته بإجارة أو إعاره. [الحر الرائق بتصرف: ٤٠٠/١]

ومديره المدير: مملوك قال له مولاه: أنت معتق عن دبر مي مثلاً. **واحد ولده** أم الولد: أمة ولدت ولد من مولاهما، وادعى المولى بسبه. **ولو كفارا** أي ولو كان هؤلاء كافرين **وفي مشترك** أي لا يؤديها عن عبد بين شريكين فصاعداً. **ما يحتاجه** أي من هذه الأصناف التي تخرج منها الفطرة بأن كان الرمن رمن حب.

وصح لو قدم أشار بإطلاقه إلى أن لا تفصيل بين مدة ومدة كما في "الهداية"، وهو الصحيح، وعند حلف من أيوب: يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله، وقيل: يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان، وقيل: في العشر الأخير، وعند الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحى، وتسقط بمضي يوم الفطر؛ لأنها قرينة احتضت بيوم العيد، فتسقط بمضيها، كالأضحى تسقط بمضي أيام البحر، قلنا: إنها قرينة مالية لا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالزكاة، والأضحى لا تسقط ولكن يتقل الوجوب إلى التصديق بالقيمة؛ وهذا لأن القرينة في إرافة الدم غير معقولة، وإنما عرفت شرعاً في أيام مخصوصة، ووجه القرينة في التصديق بالمال معقول، وهو سدُّ خلّة المحتاج، فلا يقدر وقت الأداء فيه بوقت. [الكفاية بزيادة: ٢٣٢/٢]

كتاب الحج

هو زيارة بقاء مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره، وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة، فرض مرة على الفور في الأصح، وشروط فرضيته ثمانية على الأصح: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والوقت، والقدرة على الزاد ولو بمكة بنفقة وسط. ^{أردفها بمكة، عرفة}

الحج اعلم أنه يسعى لمريد الحج والعروة أن يستأذن أبيه، فإن حرج بدون إذن مع الاحتياج إليه سحمة أمه، وقيل: بكره. والأحاديث وأحداث كالأبوس عند فقدهما ولأب معه إذا كان صبيح الوجه حتى يتنحي وإن استعفى عن خدمته، كذا يستفاد من "البرال". وفي "الفتاوى" العلامة إذا كان صبيح الوجه لا يخرج الأب من بيته وإن كان بالغاً، كما لا يخرج منه؛ لأن الست يشتهها الرجال فقط، والأمرد إن كان صبيح الوجه يشتهيه الرجال والنساء معاً، فافطنة فيه من الحاسين. ويسعى أن يستأذن رب الدين والكفيل، ويستحجر في هل يشتري أو يكتري، وهل يسافر براً أو بحراً، وهل يرافق فلان أو فلانة؛ لأن الاستحارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل لها، ويبدأ من التوبة مراعيًا شروطها من رد المظالم إلى أهلها عند الإمكان، وقضاء ما قصر فيه من العبادات، والدم على تقريطه، والعزم على أن لا يعود، والاستحلال من ذوي الخصومات والمعاملات. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٦]

بفعل مخصوص بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً وطائفاً في زمن من ابتداء طلوع فجر البحر، ويمتد إلى آخر العمر وفقاً في زمن من روائ يوم عرفة إلى طلوع فجر البحر. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] **في أشهره** الحج فائدة الوقت بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجها لا يخرج منه، وأنه بكره الإحرام قبلها وإن أمسى على نفسه من انحطوط لشهه بالركن، وإطلاقها يفيد التحريم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

على الفور اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الأصوليين يسمى مشكلاً؛ لأن فيه جهة المعيارية والصرفية، فمن قال بالفور، لا يقول بأن من أخره عن العام الأول يكون فعله قصاء، ومن قال بالتراخي، لا يقول بأن من أخره لا يأثم أصلاً كما إذا أخر الصلاة عن الوقت الأول، بل جهة المعيارية راححة عند القائل بالفور، حتى أن من أخر يفسق وتردّ شهادته، لكن إذا حج بالأخرة كان أداء لا قصاء، وجهة الطرفية راححة عند القائل بخلافه، حتى إذا أذاه بعد العام الأول لا يأثم بالتأخير، لكن لو مات ولم يعج أمه عنده أيضاً. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

الإسلام. فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد ما اعتقر، لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة، بخلاف ما لو ملكه مسلماً فمعه يعج حتى اعتقر حيث يتقرر وحوه دينا في دمه. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

والقدرة على الزاد وأطلق في الزاد فأفاد أنه يعتبر في حق كل إنسان ما يصح به بدنه، والناس متفاوتون في ذلك. [البحر الرائق: ٤٨٨/٢] فالاعتدال لحمه ونحوه إذا قدر على حزن وحسن لا بعداً قادراً. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

والقدرة على **راحلة** مختصة به، أو على شق محمل بالملك والإجارة **لا الإباحة** والإعارة،
لغير أهل مكة ومن حولهم، إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة، وإلا فلا بد من
 الراحلة مطلقاً، وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله إلى حين عودته، وعمّا لا بد
 منه **كالمنزل** وأثاثه وآلات المحترفين وقضاء الدين. ويشترط العلم بفرضية الحج لمن
 أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الإسلام. وشروط وجوب الأداء خمسة على الأصح:
 صحة البدن، وزوال المانع الحسي عن الذهاب للحج، وأمن الطريق، وعدم قيام العدة،

ر حدة الراحلة في اللغة: المركب من الإبل دكراً كان أو أنثى، وهي فاعلة بمعنى مفعولة، وفيه إشارة إلى أنه
 لو قدر على غير الراحلة من نعل أو حمار، فإنه لا يجب عليه ولم أره صريحاً، وإنما صرحوا بالكراهة، ويعتبر في
 حق كل إنسان ما يسعه، فمن قدر على رأس رامية، وهو المسمى في عرفنا راكب مقبب وأمكه السفر عيه
 وجب، وإلا بأن كان مترفعاً، فلا بد أن يقدر على شق محمل وهو المسمى في عرفنا بحارة أو موهية، وإن أمكه
 أن يكتري عقبة لا يجب عليه؛ لأنه غير قادر على الراحلة في جميع الطريق، وهو الشرط، سواء كان قادراً على
 المشي أو لا، والعقبة: أن يكتري ثمان راحلة يتفقن عيها، يركب أحدهما مرحلة والآخر مرحلة، وشق المحمل
 حاسه؛ لأن للمحمل حابين، ويكفي لراكب أحد حاسيه. [البحر الرائق: ٢/٤٨٨]

لا الإباحة فهو بدل الإس لأية الطاعة، ونحوه أراد والراحلة لا يجب عليه الحج، وكذا لو وهب له ما ليحج
 به لا يجب عليه القول؛ لأن شرائط أصل الوجوب لا يجب عليه تخصيصها عند عدمها [البحر الرائق: ٢/٤٨٨]
لغير أهل مكة مرتبط بقوله: والقدرة على راحلة. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨] **عياله** في التعريفات:
 عيال الرجل هو الذي سكن معه، وتحت نفقته عيه، كعلامه وامرأته وولده الصغير. (أقرب الموارد)
كالمنزل ولا يبرم بيع ما استعني عنه من بعض مسرته ليحج به، نعم هو الأفضل، وكذا لا يبرمه لو كان
 عنده ما شترى به مسكناً وحادماً لا يبقى بعده ما يكفي للحج [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]

أو **الكون** أطلقه فشمّل ما إذا علم أو لم يعلم، وسواء نشأ على الإسلام أو لا. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]
وأمن الطريق اعلم أن حقيقة أمن الطريق أن يكون الغالب فيه السلام، واحتنف في سقوطه إذا لم يكن به من
 ركوب البحر، فقيل: البحر بمع الوجوب، وقال الأكرمان: إن كان الغالب في البحر السلامة من موضع حرت
 العادة بركوبه بحراً، وإلا فلا. [البحر الرائق تحذف: ٤٩٠/٢] **وعدم قيام العدة** أي ومن شرائط وجوب الأداء
 عدم كون المرأة المريدة للحج معتدة، أطلق 'العدة' فأفاد عموم العدة من طلاق بائن كانت أو رجعي أو وفاة.

وخروج محرم ولو من رضاع أو مصاهرة، مسلم مأمون عاقل بالغ، أو زوج لامرأة في سفر، والعبرة بغلبة السلامة برًا وبحرا على المفتى به، ويصح أداء فرض الحج بأربعة أشياء للحر: الإحرام، والإسلام، وهما شرطان، ثم الإتيان بركنيه، وهما الوقوف محرما بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع إلى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما، والركن الثاني هو أكثر طواف الإفاضة في وقته، وهو ما بعد طلوع فجر النحر.

وواجبات الحج: إنشاء الإحرام من الميقات، ومدُّ الوقوف بعرفات إلى الغروب، ...
العابة داخلية في المعاي

وخروج محرم الح هو من لا يخور له ما كحتها على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة، أطلقه فشمّل الحر والعبد. **مسلم** الأول: أن يقول: غير محرمي كما في "التنوير"؛ لما مر أنه يكفي الدمى. (حاشية الطحطاوي بتصرف) **مأمون الح** وحرّح به المحمسي الذي يعتقد بإباحة نكاحها، والمسلم القريب إذا لم يكن مأمونا، والصبي الذي لم يحتتم، والمحمون؛ لأن المقصود من المحرم الحفظ والصيانة لها، وهو مفقود في هؤلاء الأربعة. [الحر الرائق: ٤٩١/٢] **لامرأة** أطلق المرأة فشمّل الشاة والعجور؛ لإطلاق الصوص، والمرأة هي البالغة؛ لأن الكلام فيما يجب عليه الحج، فلدا قالوا في الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم؛ فإن بلغت لا تسافر إلا به. [الحر الرائق بتصرف: ٤٩١/٢] **في سفر** قيد بالسفر، وهو ثلاثة أيام بلياليها؛ لأنه يباح لها الخروج إلى ما دون ذلك لحاجة بعمر محرم، وأشار بعدم اشتراط رضا الروح إلى أنه ليس له معها عن حجة الإسلام إذا وجدت محرما؛ لأن حقه لا يظهر في المرائض، بخلاف حج التطوع والمندور. [الحر الرائق: ٤٩١/٢] **عدم الجماع** فإن فعل ذلك فسد حجه، وعيه أن يمضي فيه كالصحيح، وأن يقضي من قابل. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩] **هو أكثر الح**. هو أربعة أشواط، والثلاثة الباقية واجبة بحجر تركها بالدم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩]

فجر الحر إلى آخر العمر، والواجب فعله أيام الحر. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩] **الميقات**: أي المكان الذي لا يتجاوزُه إلا محرمًا حمسة، فالميقات مشترك بين الوقت المعين والمكان المعين، والمراد هنا الثاني. الأول: ذو الحليفة - يضم الحاء المهملة والفاء - بين مكة نحو عشر مراحل أو تسع، وبين المدينة ستة أميال، وقيل: سعة، وهو ميقات أهل المدينة، وهو أبعد المواقيت، وهذا المكان آثار تسميه العوام: آثار علي بن أبي طالب. لأن علي بن أبي طالب قاتل الحر في بعض تلك الآثار، وهو كذب من قائله. والثاني: ذات عرق - بكسر العين وسكون الراء - لجميع أهل المشرق، وهي بين المشرق والمغرب من مكة، قيل: وبينها وبين مكة مرحلتان.

والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس، ورمي الجمار، وذبح القارن والمتمتع، والخلق، وتخصيصه بالحرم وأيام النحر، وتقدم الرمي على الخلق. ونحر القارن والمتمتع بينهما، وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر، والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج، وحصوله بعد طواف معتد به، والمشي فيه لمن لا عذر له، وبداة السعي من الصفا، وطواف الوداع، وبداة كل طواف بالبيت من الحجر الأسود، والتيامن فيه، والمشي فيه لمن لا عذر له، والطهارة من الحدثين، وستر العورة، وأقل الأشواط بعد فعل الأكثر من طواف الزيارة، وترك المحظورات كلبس الرجل المخيط، وستر رأسه ووجهه، وستر المرأة وجهها، والرّفث، والفسوق، والجدال،.....

= وإثبات: أحقة نصح الحيم وسكون الحاء المهملة، واسمها في الأصل: منبغة، قال النووي: بينها وبين مكة ثلاث مراحل، وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من صريق تنوك، وهي طريق أهل الشام ونواحيها اليوم، وهي ميقات أهل مصر والمغرب والشام.

والرابع: قرن بفتح القاف وسكون الراء، وهو جبل مظل على عرفات سه وبين مكة نحو مرحلتين، وهو ميقات أهل نجد.

والخامس: يسمى، وهو ميقات أهل اليمن، وهو مكان حوئي مكة، وهو جبل من جبال قحاة على مرحلتين من مكة. [البحر الرائق بزيادة وتصرف: ٤٩٣/٢]

القارن من القرن، هو جامع بين الحج والعمرة في إحرام واحد. من الصفا فهو بدأ بالمرورة لا يعتد بالشروع الأول في لأصح. [حاشية اصطفاوي: ٧٢٩] كل طواف أي من الواجب أن يتدئ بطواف بالبيت من حجر الأسود. الرّفث الح: رقت: الجماع، وقيل: الكلام الفاحش، إلا أن ابن عباس يقول، إم يكون كلام فاحش رقتا حضره نساء. والفسوق: المعاصي، وهو منهي عنه في الإحرام وغيره، إلا أنه في الإحرام أشد كس الحرير في الصلاة، والتطير في قراءة القرآن. والجدال: الخصومة مع الرفقاء والخدم ومكارين. [البحر الرائق بحدف: ٥٠١/٢]

وقتل الصيد، والإشارة إليه، والدلالة عليه.

وسنن الحج منها: الاغتسال ولو لحائض ونفساء، أو الوضوء إذا أراد الإحرام، ولبس إزار ورداء جديدين أبيضين، والتطيب، وصلاة ركعتين، والإكثار من التلبية بعد الإحرام رافعا بها صوته متى صلى أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبا وبالأسحار، وتكريرها كلما أخذ فيها، والصلاة على النبي ﷺ، وسؤال الجنة، وصحبة الأبرار، والاستعاذة من النار، والغسل لدخول مكة، ودخولها من باب المعلاة فمارا، والتكبير والتهليل^{ي في حجة النعيم} تلقاء البيت الشريف، والدعاء بما أحب عند رؤيته،

وقتل الصيد أريد بالصيد ههنا المصيد، إذ لو أريد به المصدر وهو الاصطياد - لما صح إسناد القتل إليه. [اسحر الرائق: ٥٠٢٢] **والدلالة عليه** الفرق بين الإشارة والدلالة: أن الإشارة تقتضي الحصر، والدلالة تقتضي الغيبة. [اسحر الرائق ٥٠٢/٢] إزار ورداء أوهما لستر العورة، وثانيهما لستر الكتفين، فإن الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٠]

والتطيب أي يسر به استعمال الطيب في يده قبل الإحرام. أطلقه فشم ما تبقى عليه بعده كالمست وبعالية، وما لا تبقى. وقيدا بالبدن؛ إذ لا يجوز التطيب في الثوب بما تبقى عليه على قول إحدى الروايتين عنهما، فانوا: وبه أخذ. [البحر الرائق حذف: ٤٩٨ ٢] **رافعا** الخ اعلم أن مستحب عند في الدعاء والأدكار الخفية، إلا فيما يتعلق بإعلانه مقصود كالأذن والخصة وغيرهما، واستبىه أيضا لنشروع فيما هو من أعلام الدين، فهذا كان المستحب رفع الصوت بها، كذا في "مسووظ". [الكفاية: ٣٥١/٢] **صوته** فإن ترك رفع الصوت كان مسيئا، ولا شيء عليه، ولا يباع فيه، فيجهد نفسه؛ كلما بتصرره. [فتح القدير بتصرف: ٣٥١/٢]

صلى أصلى الصلاة فشم فرصها وواجهها وغلها، وهو طاهر الرواية، وحضها الصحاوي بامكتوبات قياسا على تكبيرات التشريق. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] **أو لقي ركبا** جمع راكب كنجر جمع تاجر. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] **وتكريرها** أي يكررها كلما أحد فيها ثلاث مرات، ويأتي بها على التوالي، ولا بقصعها بكلام. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] **المعلاة** أي من ثبة كداء بالفتح وامتد: أشية العيد بأعلى مكة عند المفرة، ولا يصرف للعلمية والثأيت، وتسمى تلك الجهة المعلى، ونرت الحاح دك في هذه الأيام. [حاشية الطحطاوي حذف: ٧٣٠]

والتكبير والتهليل أي حين مشاهدة البيت المكرم، ومعاده: الله أكبر من الكعبة والتوحيد؛ لئلا يقع نوع شرك. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٠]

وهو مستجاب، وطواف القدوم، ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه، والرمل
 إن سعى بعده في أشهر الحج، والهرولة فيما بين الميلين الأخضرين للرجال، والمشى
 على هينة في باقي السعي، والإكثار من الطواف، وهو أفضل من صلاة النفل
 للآفاقي، والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحجة بمكة، وهي خطبة واحدة بلا
 جلوس يعلم الناس فيها، والخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية من مكة لمنى،
 والمبيت بها، ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات، فيخطب
 الإمام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر بمجموعة جمع تقدم مع الظهر خطبتين
 يجلس بينهما، والاجتهاد في التضرع والخشوع، والبكاء بالدموع، والدعاء للنفس
 والوالدين والإخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين،

والاضطباع هو أن يدخل ثوبه تحت يده اليمنى، ويلقيه على عاتقه الأيسر. [الحر الرائق: ٥٠٨/٢]
والرمل هو المشى بسرعة مع تقارب الخطأ وهو الكتفين في الثلاثة الأول استناداً، فلو ترك أو سبه في الثلاثة
 الأول لم يرمل في الباقي، ولو راحه الناس وقف حتى يجد فرجة. [حاشية الصحطاوي: ٧٣٠]
الميلين الأخضرين هما شيطان على شكل ميلين، محوَّتان من نفس حدار المسجد الحرام، إلا أنهما مفصلان عنه، وهما
 علامتان لموضع الهرولة في ممر بطن الوادي بين الصفا والمروة. [الحر الرائق: ٥١٥/٢] **عنى هسه** أي عنى السكينة
 والوقار، فعنة من أهون. (العناية) **للافاقي** وأما غيره، وهو المقيم بالحرم، فإن كان رمى الموسم فالنفل أفضل من
 الطواف، وفي غيره الأفضل له الطواف أيضاً.

يوم التروية قيل: إنما سمي بذلك؛ لأن إبراهيم رأى ليلة التروية كأن قائلاً يقول له: إن الله يأمر بدمح اسلك
 هذا، فلما أصبح تروى أي تفكر في ذلك من الصباح إلى الرواح، أم من الله تعالى هذا الحكم أم من الشيطان؟ فمن
 ثم سمي يوم التروية، فلما أمسى رأى مثل ذلك، فعرف أنه من الله تعالى، فمن ثم سمي يوم عرفة، ثم رأى مثله في
 الليلة الثالثة فهمَّ سحره، فسمي اليوم بيوم البحر. وقيل: إنما سمي يوم التروية بذلك؛ لأن الناس يروون بأناء من
 العطش في هذا اليوم، ويحملون الماء بالروايا إلى عرفات ومي، وإنما سمي يوم عرفة به؛ لأن جبريل علم إبراهيم
 الناسك كلها يوم عرفة، فقال له: أعرفت في أي موضع تطوف؟ وفي أي موضع تسعى؟ وفي أي موضع تقف؟ وفي
 أي موضع ترحل وترمي؟ فقال: عرفت، فسمي يوم عرفة. [العناية: ٣٦٨/٢]

والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات، والنزول بمزدلفة مرتفعاً عن بطن الوادي بقرب جبل قزح، والمبيت بها ليلة النحر بمضى أيام منى بجميع أمتعته، وكره تقديم ثقله إلى مكة إذ ذاك، ويجعل منى عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار، وكونه راكباً حالة رمي جمرة العقبة في كل الأيام، ما شيا في الجمرة الأولى التي تلي المسجد، والوسطى، والقيام في بطن الوادي حالة الرمي، وكون الرمي في اليوم الأول فيما بين طلوع الشمس وزوالها، وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الأيام، وكره الرمي في اليوم الأول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس، وكره في الليالي الثلاث، وصح؛ لأن الليالي كلها تابعة لما بعدها من الأيام إلا الليلة التي تلي عرفة حتى صح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد، وليالي رمي الثلاث؛ فإنها تابعة لما قبلها، والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم الأول، وبهذا علمت أوقات الرمي كلها جوازا وكراهة واستحبابا،

مزدلفة. وكنها موقف إلا بطن محسر. [حاشية الطحطاوي: ٧٣١] **قزح** يضم ففتح، لا يصرف لعلمية والعدل عن قارح بمعنى مرتفع، والأصح أنه المشعر الحرام. [حاشية الطحطاوي: ٧٣١]

إذ ذاك أي أيام الرمي والمبيت بها، وظاهر كلامهم أن كراهية التقديم تحريمية، وأشار إلى أنه يكره ترك أمتعته بمكة، ولدهاب إلى عرفات بالطريق الأولى؛ لأنها العبادة المقصودة، بخلاف الرمي، ويسفي أن يكون محل الكراهة في المسألتين عند عدم الأمن عليها بمكة، أما إن أمن فلا؛ لعدم شغل القلب. [المحرر الرائق: ٥٣٥/٢ وحاشية الطحطاوي]

أوقات الرمي إلح. اعلم أن أوقات الرمي أربعة أيام: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده، ففي الأول وقت مكروه: وهو ما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومسنون: وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال، ومباح: وهو ما بعد الزوال إلى الغروب، وما بعد ذلك إلى طلوع الفجر مكروه، وفي اليوم الثاني والثالث من طلوع الشمس إلى الزوال لا يجوز، وما بعده إلى الغروب مسنون، ومن بعد الغروب إلى طلوع الفجر مكروه، فإن رمى بالليل قبل طلوع الفجر حار، ولا شيء عليه، وأما اليوم الرابع فعند أبي حنيفة - -: من طلوع الفجر إلى الغروب، إلا أن ما قبل الزوال مكروه، =

ومن السنة: هدي المفرد بالحج، والأكل منه ومن هدي التطوع والمتعة والقران فقط. ومن السنة: الخطبة يوم النحر مثل الأولى يعلم فيها بقية المناسك، وهي ثلاثة خطب الحج، وتعجيل النفر إذا أراد من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، وإن أقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر، فلا شيء عليه، وقد أساء، وإن أقام، بمعنى إلى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه. ومن السنة: النزول بالخصب ساعة بعد ارتحاله من منى، وشرب ماء زمزم، والتضلع منه، واستقبال البيت، والنظر إليه قائما، والصب منه على رأسه وسائر جسده، وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة. ومن السنة: التزام الملتزم، وهو أن يضع صدره ووجهه عليه.....

= وما بعده مسنون، وعندهما: وقته ما بعد الزوال، ولا حور قبله قياسا على اليوم الثاني والثالث، وأبو حنيفة قاسه على اليوم الأول، فإذا غربت الشمس اليوم الرابع لا يجوز أن يرمي بالنبل؛ لأنه قد مضى وقت الرمي، فسقط فعله، ويجب عليه دم للسقوط. [الجوهرة النيرة: ١٩٣/١]

فقط أي لا يأكل من هدي حيايات. (حاشية الطحطاوي) **وتعجل النفر** يفتح أبواب وسكون بقاء، وهو رجوع، فالיום الأول يسمى: يوم النحر، والثاني: يوم القر باقاف؛ لأن الناس يقرون فيه، واليوم الثالث: النفر الأول، واليوم الرابع يسمى: يوم النفر الثاني، واليوم الرابع هو اليوم الثالث عشر. [الجوهرة النيرة: ١٩٤/١]

بالخصب بضم ففتحين: الأنطح، وليست المقررة منه، وهو موضع بقرب مكة، يقال له: لأطح ذو حصي، والتحصين: السور فيه، وذكر في 'المسوط': أنه ستة عدينا، حتى لو تركه يصير مبيثا. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٢] **وشرب ماء زمزم** وكيفيته: أن يأتي زمزم، فيسقي نفسه الماء، ويشربه مستقبلا القبلة، ويتصلع منه، ويتنفس فيه مرات، ويرفع بصره في كل مرة ويظهر إلى البيت، ويمسح برأسه ووجهه وجسده، ويصب عليه إن تيسر. [تبيين حقائق: ٣١٨ ٢] **والتضلع منه** تضلع الرجل امتلا شعا وريبا. (أقرب الموارد)

من أمور الدنيا وقد شره جماعة من العلماء لطالب حليلة فالوها ببركه. [تبيين الحقائق: ٣١٩/٢] **الملتزم**: وهو ما بين الحجر وباب البيت. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٢]

والتشَبُّثُ بالأستار ساعة داعياً بما أحب، وتقبيل عتبة البيت، ودخوله بالأدب والتعظيم، ثم لم يبق عليه إلا أعظم القربات، وهي زيارة النبي ﷺ وأصحابه، فينويها عند خروجه من مكة من باب سَبِيكَةَ من التَّيْنَةِ السفلى، وسنذكر للزيارة فصلاً على حدته إن شاء الله تعالى.

فصل في كيفية تركيب أفعال الحج

إذا أراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايغ، فيغتسل أو يتوضأ، والغسل، وهو أحب للتنظيف، فتغتسل المرأة الحائض والنفساء إذا لم يضرها، ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب ونتف الإبط وحلق العانة وجماع الأهل، والدهن ولو مطيباً، ويلبس الرجل إزاراً ورداء جديدين أو غسيلين، والجديد الأبيض أفضل، ولا يزوره ولا يعقده ولا يخلله،

الست الح هو التعق، والمراد بالأستار أستار الكعبة إن كانت تحت يها، وإلا وضع يديه فوق رأسه مسوطتين على الحذار قائمتين، ويجتهد في إخراج ادمع من عينه. ولم يذكر انصاف أنه يمشي القهقري، وذكره في 'الجمع' لكن يفضله على وجه لا يحصل منه صدم أو وضاء لأحد، وهو ناك منحصر على فراق البيت الشريف، وبصره ملاحظ له حتى يخرج من المسجد. [الحر الرائق: ٥٣٧/٢] **كرايغ** هو كسر الموحدة: وادي بين الحرتين، قريب من البحر، وهو قبل الحجة شيء قبيل على يسار الذهاب إلى مكة. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٢]

والنساء نساء الأول وفتح الثاني، وفتح الأول وسكون الثاني، وفتحها، هي امرأة إذا وضعت. (أقرب الموارد) **الطافه** نصف الشيء من كرم - نفاقة: بقي من الموضع والندس وحسن وهؤ، فهو نظيف. (أقرب الموارد) **الشارب** هو ما يست من الشعر على الشفة العليا من الإنسان. (أقرب الموارد) **نتف** نتف الشعر وبريش ونحوه: رعه. (أقرب الموارد) **ولا يزوره** من رز القميص رزاً: شد أزراره، وأدخلها في العري، والرز بالكسر: وهو الحبة تجعل في العروة، والجمع: أزرار وررور. (أقرب الموارد) **ولا يعقده** بأن يعقد طرفيه ببعضهما. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣] **ولا يخلله** أي سحو محيط يدخله خلاله. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣]

فإن فعل كره، ولا شيء عليه، وتطيب وصل ركعتين، وقل: "اللهم إني أريد الحج فيسره لي، وتقبله مني"، ولبّ دبر صلواتك تنوي بها الحج، وهي: "ليبك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك"، ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً، وزد فيها: "ليبك وسعديك، والخير كله بيدك لبيك، والرغبى إليك"، والزيادة سنة، فإذا لبّيت ناوياً فقد أحرمت فاتّق الرّفث: وهو الجماع، وقيل: ذكره بحضرة النساء، والكلام الفاحش، والفسوق، والمعاصي،

ويطيب أي أيها الطالب حجا أو عمرة، وقال العيني: وإنما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريصاً على تعلم أمور الإحرام، واهتماماً لشدة الاحتياج إلى معرفته. [حاشية الشنبي: ٢/٢٤٩] **ركعتين** ويقرأ فيهما ما شاء، وإن قرأ في الأولى بصفة الكتاب وقل بأبها الكافرون، وفي الثانية بصفة الكتاب وقل هو الله أحد؛ تركا بفعله **ركعتين** فهو أفضل. [العمدة: ٢/٣٣٩] **ولبّ** أمر من التلبية من لّتي يلي: قال: لبيك.

تنوي بها الحج بيان للأكمل، وإلا فيصح الحج بمطلق التلبية ولو نقله بشرط مقارنتها لذكر بقصد به انتعظيم كتسبيح وتحميل ولو بالفارسية وإن أحسن العربية والتلبية. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣] **إن الحمد لله** اختلف في همر إن الحمد بعد الاتفاق على حوار الكسر والفتح، واختار في "هداية" أن الأوحد الكسر على استئناف الشاء، وتكون التلبية للذات، وقال الكسائي: الفتح أحسن على أنه تعليل للتسمية أي لبيك؛ لأن الحمد إيج، ورجح الأول في "فتح القدير" بأن تعليق الإحانة التي لا هاية لها بالذات أولى منه باعتبار صفة هذا وإن كان استئناف الشاء لا يتعين مع الكسر؛ لحوار كونه تعليلاً مستأنفاً كما في قولك: علم است العلم، إن العلم بفعله، قال تعالى: **سبح** **الحمد لله** (التوبة: ١٠٣)، وهذا مقرر في مسائل العلة من علم الأصول، لكن لما جاز فيه كل منهما يحمل على الأول؛ لأولويته وأكثريته، بخلاف الفتح ليس فيه سوى أنه تعليل. [البحر الرائق: ٢/٥٠٠]

فقد أحرمت أفاد أنه لا يكون محرماً إلا بهما، فإذا أتى بهما فقد دخل في حرمت محبوسة، فهما غير الإحرام شرعاً، وذكر حسام الدين الشهيد: أنه يصير شارعاً بالنية، لكن عند التسمية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية، لكن عند التكبير لا بالتكبير، ولا يصير شارعاً بالنية وحدها قياساً على الصلاة. [البحر الرائق: ٢/٥٠١] **بخضرة النساء** قيد بخضرتها؛ لأن ذكر الجماع في غير خضرتها ليس من الرّفث. [العمدة: ٢/٣٤٥] **والمعاصي** لعل الواو ههنا ريدت من بعض الناسخين، والأصل: "الفسوق المعاصي" يعبر الواو كما عليه عامة الكتب الفقهية.

والجدال مع الرفقاء والخدم، وقتل صيد البر، والإشارة إليه، والدلالة عليه، ولبس
 المحيط والعمامة والخفين، وتغطية الرأس والوجه، ومس الطيب، وحلق الرأس،
 والشعر، يجوز الاغتسال والاستظلal بالخيمة والحمل وغيرهما، وشد الحميان في
 الوسط، وأكثر التلبية متى صليت، أو علوت شرفاً، أو هبطت وادياً، أو لقيت ركبا،
 وبالأسحار رافعا صوتك بلا جهد مضر، وإذا وصلت إلى مكة يستحب أن تغتسل،
 وتدخلها من باب المعلى؛ لتكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً،
 ويستحب أن تكون ملياً في دخولك حتى تأتي باب السلام،

وقيل صيد البر قيد به؛ لأن صيد الحر يحور لمحرّم. وإشارة الله إلى الإشارة تقتضي الحصر، والدلالة تقتضي
 العبية. (الكفاية) ويعطيه الرأس الخ أي واحتب تعطينهما، والمراد ستر الرأس: تعطينه عما يعطى به عادة كالثوب،
 احترازاً عن شيء لا يعطى به عادة كالعدل والطق، ولا فرق بين ستر الكل والعصاة، ولهذا ذكر قاضي
 حان في "فتاواه": أنه لا يعطى فاه ولا دقه ولا عارصه، ولا بأس بأن يضع يديه على أنفه. [البحر الرائق: ٥٠٣/٢]
 ومس القصب أي واحتبه مطلقاً في الثوب والبدن. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

وحلق الرأس الخ أي واحتب هديب، والمراد إزالة الشعر كيما كان حلقاً وقصاً وتنعاً وتوراً وإحراقاً، من
 أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو تمكياً، لكن قال الحلبي: ويستثنى منه قطع الشعر النات في العين،
 فقد ذكر بعض مشايخنا أنه لا شيء فيه عندنا. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

والاستظلال استظل بالظل: مال إليه وقعد فيه. (أقرب الموارد) واحمل هو فتح الميم الأولى وكسر الثانية أو
 عكسه، وهو مفيد بما إذا لم يصب رأسه ولا وجهه، فلو أصاب أحدهما يكره، كما لو حمل ثياباً على رأسه فإنه
 يلزمه الحراء، خلاف ما إذا حمل نحو الطق والإحاة والعدل المشعول. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢]

المسان هو بالكسر، ما يحمل فيه الدراهم ويشد على الحقوة، أطلقه فشمّل ما إذا كان فيه بقلته أو بقلته غيره؛
 لأنه ليس بلس المحيط ولا في معناه، وأشار إلى أنه لا يكره شد المنطقة والسيب والسلاح والتحم بالخاص.
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] رافعا الخ اعلم أن رفع الصوت بالتلبية سة، إلا أنه لا يجهد نفسه كما يفعله العوام.
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] تغتسل اعلم أن من الاعتسالات المسبوبة الاغتسال لدخولها وهو لتنطافة، فيستحب
 لنحائض والفساء، ولم يقيد بدول مكة برمس خاص، فأفاد أنه لا يصره ليلاً دخلها أو نهاراً، وأما المستحب
 فالدخول نهاراً. [البحر الرائق: ٥٠٦/٢]

فتدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملبيا ملاحظا جلاله المكان مكبرا مهلا مصليا على النبي ﷺ متلطفًا بالمزاحم داعيا بما أحببت، فإنه مستجاب عند رؤية البيت المكرم، ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا مهلا رافعا يديك كما في الصلاة، وضعهما على الحجر، وقبّله بلا صوت، فمن عجز عن ذلك إلا بإيذاء، تركه، ومس الحجر بشيء وقبّله أو أشار إليه من بعيد مكبرا مهلا حامدا مصليا على النبي ﷺ. ثم طف آخذا عن يمينك مما يلي الباب مضطجعا، وهو أن تجعل الرداء تحت الإبط الأيمن وتلقي طرفيه على الأيسر، سبعة أشواط داعيا فيها بما شئت، وطف وراء الحطيم، وإن أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الأشواط الأول، وهو المشي بسرعة مع هز الكتفين كالمبارز يتبختر بين الصفين، فإن زحمة الناس وقف، فإذا وجد فرجة رمل لا بد له منه، فيقف حتى يقيمه على الوجه المسنون، بخلاف استلام الحجر الأسود؛ لأن له بدلا وهو استقباله،

منلطفًا أي إذا راحه أحد من الحجاج ينصف له. **داعيا** حديث عطاء أنه عليه الصلاة والسلام قال: يد بقي البيت: "أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعباد القبر". [تبيين الحقائق: ٢/٢٦٦] وقد ذكر في المناقب أن أبا حنيفة رضي الله عنه وصي رجلا يريد السفر إلى مكة أن يدعو الله عند مشاهدة بيت يستجابه دعائه، فمن استجبت هذه الدعوة صار مستجاب الدعوة. [المحرر الرائق: ٢/٥٠٦ وربعي]

الحطيم اعلم أن الحطيم له ثلاث أسماء: وحطيرة، وحجر، وهو اسم موضع متصل ببيت من الحجاب العربي يبه وبين بيت فرجة؛ وسمي له لأنه حطم من البيت أي كسر، فعيل بمعنى مفعول كالقنيل بمعنى المنقول، أو لأن من دعا على من طعمه فيه حطمه الله كما جاء في الحديث، فهو بمعنى فاعل، وليس كنه من البيت بل مقدار ستة أذرع من البيت برواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها وفي 'عناية سبائك': أن فيه قبر هاجر وإسماعيل عليهما السلام. [المحرر الرائق: ٢/٥٠٨] **كسار الخ** هو الذي يمر من صف القنار قتال العدو، فإنه يظهر جلالته وقوته لمن يارزه.

ويستلم الحجر كلما مر به، ويختم الطواف به، وبركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، أو
 من غير إهداء
 حيث تيسر من المسجد، ثم عاد فاستلم الحجر، وهذا طواف القدوم، وهو سنة
 للآفاقي، ثم تخرج إلى الصفا، فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبراً
 مهتلاً ملبياً مصلياً داعياً، وترفع يديك مبسوطتين، ثم تهبط نحو المروة على هينة، فإذا
 وصل بطن الوادي سعى بين الميلين الأخضرين سعياً حثيثاً، فإذا تجاوز بطن الوادي
 مشى على هينة حتى يأق المروة، فيصعد عليها،

وختمة الخ ويستحب أن يدعو بعد ركعتي الصواف عند احجر بدعاء آدم على سبأ وعبيد السلام، وهو: 'اللهم
إني أعوذ بك من شر ما وعدني فاعبل معذرتي، وتعمد حاجتي فأعصني، اللهم إني سألتك إيماناً يثمر فيني، وبقياً صادقاً
حتى أعظم أنه لا يصيبني إلا ما كنت عني، وأرضا عما قسمت"، فأوحى الله إليه: قد عفرت لك، ولن يأتي أحد من
دريثك يدعو لي مثل ما دعوتني إلا عفرت ذنوبه، وكشفت همومه، وسرعت الفقر من بين عيبيه، وأخرت له كل
ناحر، وأنه الدنيا وهي راعمة، وإن كان لا يريد بها. [تيسر الحقائق: ٢ ٢٧٧]

مقام إبراهيم وهي حجارة يقوم عليها عند سروله وركوبه من ليل حتى يأتي إلى زيارة هاجر وودها إسماعيل، وذكر النقاصي في تفسيره: أنه الحجر الذي فيه أثر قدميه. وموضع الذي كان فيه حتى قام عليه ودعا الناس إلى الحق، وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله [اسحر الرائق حذف: ٥١٣، ٢]

من المسجد بيان لتقصية، وإلا فحيث أراد ولو بعد الرجوع إلى أهله؛ لأنها على التراخي ما لم يرد أن يطوف أسوعاً آخر، فتكون على الفور. [الحر الرائق: ٥١٣/٢] طواف القدوم اعلم أن هذا الطواف به أربعة أسماء: طواف القدوم، وطواف التحية، وطواف اللقاء، وطواف أول العهد. [العبادة: ٣٦٠، ٢]

داعيا ويقول: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا بعد إلا إياه لمخلص له الدين ولو كره الكافرون، يقول ذلك ثلاث مرات. [تيسير الحقائق: ٢/٢٧٨] **على هبة** بكسر الهاء من اهول، ويفتح الهاء وهو السكينة، فأصلها هوبة قلت انوار ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٤]

الميلين. هما شيطان على شكل الميلين محوتا من نفس جدار المسجد الحرام، لا أنهما مفصلا عنه، وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي. [الكفاية: ٢/٣٦٢]

ويفعل **كما فعل** على الصفا، **يستقبل البيت** مكبراً مهللاً ملبياً مصلياً داعياً باسماً بأيديهِ نحو السماء، وهذا شوطٌ، ثم يعود قاصداً الصفا فإذا وصل إلى الميلىن الأخضرين سعى، ثم مشى على هينة حتى يأتي الصفا، فيصعد عليها، ويفعل كما فعل أولاً، وهذا شوط ثان، فيطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة، ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها، ثم يقيم بمكة محرماً، ويطوف بالبيت كلما بدا له، وهو أفضل من الصلاة نفلاً للآفاقي، فإذا صلى الفجر بمكة ثامن ذي الحجة تأهب للخروج إلى منى، فيخرج منها بعد طلوع الشمس، ويستحب أن يصلي الظهر بمنى، ولا يترك التلبية في أحواله كلها إلا في الطواف، ويمكث بمنى إلى أن يصلي الفجر بها بغلس، وينزل بقرب مسجد الخيف،

كما فعل أي كما فعل على الصفا من الصعود والتكبير وتهليل والصلاة والدعاء، ولكل سنة، حتى لو ترك المرولة بين أيدي لا شيء عليه، [البحر الرائق: ٥١٥/٢] **يستقبل الحج** هذا باعتدال ما كان، وإلا فقد حال الساء بين المرولة والبيت الآن، ولكنه يقف مستقلاً. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٤]

وهذا **شوط** ونقل عن الطحطاوي: أن الذهاب من الصفا إلى المروة، والرجوع منها إلى الصفا شوط، قياساً على الطواف، فإنه من الحجر إلى الحجر شوط، وفي "الفتاوى الطهيرية" ما يخالفه، فإنه قال: لا خلاف بين أصحابنا أن الذهاب من الصفا إلى المروة شوط محسوب من الأشواط السبعة، فأما الرجوع من المروة إلى الصفا هل هو شوط آخر؟ قال الصحاوي: لا يعتبر الرجوع من المروة إلى الصفا شوطاً آخر، والصحيح أنه شوط آخر. [البحر الرائق: ٥١٥/٢]

فإن قيل: ما الفرق بين الطواف والسعي حتى كان مبدأ الطواف هو المنتهى دون السعي؟ أجب بأن الصواف دوران لا يتأتى إلا بحركة دورية، فيكون المبدأ والمنتهى واحداً بالضرورة، وأما السعي فهو قطع مسافة بحركة مستقيمة، وذلك لا يقتضي عوده على بدايته. [العناية: ٣٦٢، ٢ والبحر الرائق]

الميلىن الأخضرين أحدهما في ركني الحدار والآخر متصل بدار عباس. (ربيعي) ثم يقيم بمكة فلا يخور له التحلل حتى يأتي بأفعاله، فأفاد أن فسح الحج إلى العمرة لا يخور. [البحر الرائق: ٥١٦/٢] **منى** وهي قرية فيها ثلاث سكك، يسها وبين مكة فرسخ، وهي من الحرم، والغالب عليه التدكير والصرف، وقد يكتب بالألف. [البحر الرائق: ٥١٧/٢]

ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس يأتي مسجد
نمرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس
بينهما، ويصلي الفرضين بأذان وإقامتين، ولا يجمع بينهما إلا بشرطين: الإحرام،
والإمام الأعظم، ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة، وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى
كل واحدة في وقتها المعتاد، فإذا صلى مع الإمام يتوجه إلى الموقف، وعرفات كلها
موقف إلا بطن عُرنة، ويغتسل بعد الزوال في عرفات للوقوف، ويقف بقرب جبل
الرحمة مستقبلاً مكبراً مهللاً ملتبساً داعياً ماداً يديه كالمستطعم،

عرفات. وهي علم للموقف، وهي مونة لا غير، ويقال لها عرفة أيضاً، ويوم عرفة التاسع من ذي الحجة.
[البحر الرائق: ٥١٧/٢] **والعصر** أشار بذكر العصر بعد الظهر إلى أنه لا يصلي سعة الظهر البعدية، وهو
الصحيح كما في 'التصحیح'، فالأولى أن لا يتمل بينهما، فلو فعل كره وأعاد الأذان للعصر لانقطاع فوره، فصار
كلاشتعال بينهما بفعل آخر. [البحر الرائق: ٥١٨/٢] **الإحرام** المراد بالإحرام: إحرام الحج حتى لو كان محرماً
بالعمرة يصلي العصر في وقته عدّه، وهذا الشرطان لا بد منهما في كل من الصلاتين لا في العصر وحدها، حتى لو
كان مُحَرَّمًا بالعمرة في الظهر محرماً بالحج في العصر لا يخور له الجمع عدّه كما لم يكن محرماً في الظهر، وأطلق في
الإحرام، فأفاد أنه لا فرق بين أن يكون محرماً قبل الزوال أو بعده، وهو الصحيح. [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

ولا يفصل إلخ تصريح بما عدم سابقاً ضمناً في قوله: "الظهر والعصر". **عرنة.** وفي "المغرب" عرنة واد بجدهاء
عرفات، وتبصيرها سميت عرنة ينسب إليها العرنون، وذكر القرطبي في تفسيره: أنها بفتح الراء وصمها بغري
مسجد عرفة، حتى لقد قال بعض العلماء: إن الحدار الغربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرنة،
وحكى الباحي عن ابن جيب: أن عرفة في الحل، وعرنة في الحرم. [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

جبل الرحمة. هو الحبل الذي بوسط أرض عرفات يقال له: "إلال" على وزن هلال. [تبيين الحقائق: ٢٨٩/٢]
داعياً إلخ. قال ابن عباس رضي الله عنه "رأيت رسول الله ﷺ بعرفات يدعو، ويداه إلى صدره كاستطعام المسكين"، رواه أبو ذر،
ويقول: منهم جعل في صدري نور، وفي سمعي نور، وجعني من داعي الله ﷻ فكنت منهم سرحان صدري، وسرح
في فمري، منهم من سمع كلامي، وفي مكاني، منهم من سمع دعائي، ولا حتى حسنت سمعي من فمري، من سألني
لتفجير مستعيب مستعيب معروء، فمأثرت مسألة مستعيب، وأقبلت بك من مستعيب، ودعوت دعاء الخائف
حقير، من حصعبت رقتك، وفحصت حبسك، ورعيت نفعك، ولا تخعني بدعائك، وبشقتك، وكان في رؤوفها
رحمتك، خير من سؤال، وما أكره مدحهم، ويختار من الدعاء ما شاء. [تبيين الحقائق: ٢٩١/٢]

ويجتهد في الدعاء لنفسه ووالديه وإخوانه، ويجتهد على أن يخرج من عينيه قطرات من الدمع، فإنه دليل القبول، ويلح في الدعاء مع قوة رجاء الإجابة، ولا يقصر في هذا اليوم؛ إذ لا يمكنه تداركه سيمًا إذا كان من الآفاق، والوقوف على الرحلة أفضل، والقائم على الأرض أفضل من القاعد، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هينتهم، وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً، ويتحرز عما يفعله الجهلة من الاشتداد في السير والازدحام والإيذاء؛ فإنه حرام، حتى يأتي مزدلفة، فينزل بقرب جبل قُروح، ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمارين، ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة، ولو تطوَّع بينهما أو تشاغل أعاد الإقامة، ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة، وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر، ويسنّ المبيت بالمزدلفة، فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغسل، ثم يقف والناس معه، والمزدلفة كلها موقف

ويلح من ألح المسائل في السؤال: ألحف، أو أقل عليه مواظباً. (أقرب الموارد) **أفاض**: أفاض الناس من عرفات: اندفعوا ورجعوا وتفرقوا وأسرعوا منها إلى مكان آخر. (أقرب الموارد) **حل قروح** يعني المشعر الحرام، وهو غير مصروف للعدل والعمية كعمر، من قروح الشيء ارتفع، يقال: إنه كابون آدم على سبيل وعينه السلام، وهو موقف الإمام كما رواه أبوداود. [البحر الرائق: ٥٢٢/٢]

ولو تطوَّع ولو سنة مؤكدة على الصحيح. [البحر الرائق: ٥٢٣/٢] **ولم تجز الح** أي لم تجز صلاة المغرب قبل الوصول إلى المزدلفة، وأشار إلى أن العشاء لا تجز بالطريق الأولى وإن كان بعد دخول وقتها؛ لأن صاحبة الوقت وهي المغرب إذا كانت لا تجز به فغيرها أولى. [البحر الرائق: ٥٢٣/٢] **المبيت** وهذه ليلة جمعت شرف المكان والزمان، فيسعي أن يجتهد في إحيائها بالصلاة وال تلاوة والذكر والتضرع. [البحر الرائق: ٥٢٣/٢] **فإذا طلع الح** أي إذا طلع الفجر يوم النحر يصلي الإمام بالناس الفجر بغسل، والغسل: طهارة الحر الليل، وفي بعض الشروح ناقلاً عن 'الديوان': آخر طهارة الليل، وهو أوفق لما نحن فيه. [العناية: ٣٧٩ ٢]

إلا بطن مُحَسَّرٍ، ويقف مجتهدا في دعائه، ويدعو الله أن يتم مراده وسؤاله في هذا الموقف كما أتمه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإذا أسفر جدا أفاض الإمام والناس قبل طلوع الشمس، فيأتي إلى منى، وينزل بها، ثم يأتي جمره العقبة، فيرميها

إلا حص محسر هو بضم الميم وفتح الخاء المهملة وكسر السين المهمة المشددة وبالراء؛ سمي بذلك لأن فيه أصحاب الليل حسر فيه، أي عبي وكل، ووادي محسر: موضع فاصل بين منى ومردلة ليس من واحدة منهما، قال الأزرقي: إن وادي محسر خمسمائة دراع وخمس وأربعون دراعا، وأما مردلة فلها كلها من الحرم، سميت بذلك من الترفل والاردلاف، وهو التقرب؛ لأن الخجاج يتقربون منها، وحدها ما بين وادي محسر وما رمي عرفة، ويدخل فيها جميع تلك الشعاب والخاب الداحلة في الحد المذكور. [الحر الرائق: ٢٠٥/٢]

ثم دعاه ويقول في دعائه: اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب، اللهم إن لكل وفد حائرة وقرى، فاجعل قراي في هذا المكان قول توبتي والتجاوز عن خطيئتي، وأن تجمع على اهدي أمري، اللهم عجت لك الأصوات بال الحاجات وأنت تسمعها، ولا يشعلك شأن عن شأن، وحاجتي أن لا تصيب نعي وصبي، وأن لا تعصي من المحرومين، اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف الشريف، وارزقني ذلك أبدا ما أبقيتني، فلاي لا أريد إلا رحمتك، ولا أنتهي إلا رضاك، واحشني في رمة المحتنين، والمتعين لأمرك، والعاملين بمراضك التي جاء بها كتابك، وحث عليها رسولك ﷺ. [تبين الحقائق: ٢٩٩/٢]

استمر وفسر الإسفار بأن تدفع حيث لم يبق إلا صنوع الشمس إلا مقدار ما يصبي ركعتين كما في "المحيط". [الحر الرائق: ٥٢٦/٢] **جره العمد** [أي المكان المسمى بذلك (الحر الرائق)] الحمار هي الصغار من الحجارة جمع حمرة، ولها تنمو المواضع التي ترمى حجارا وحمرا؛ لما بينهما من الملازمة، وقيل: لتجمع ما هانت من الحصى من تعمر القوم إذا تجمعوا، وجر شعره إذا جمعه على قماء. [الحر الرائق: ٥٢٦، ٢]

فرمىها الخ اعلم أن الكلام في الرمي في اثني عشر موضعا: أحدها: الوقت، وهو يوم النحر وثلاثة أيام بعده، والثاني: في موضع الرمي، وهو بطن الوادي يعني من أسفله إلى أعلاه، والثالث: في محل الرمي إليه، وهو ثلاثة: حمرة العقبة، ومسجد الحيف، والوسطى، والرابع: في كمية الحصيات، وهي سعة عند كل حمرة، وإحامس: في المقدار، وهو أن يكون مثل حصى الخدوف، والسادس: في كيفية الرمي وهو ما ذكره في الكتاب، وقيل: يأخذ الحصى بطرف إبهامه وسنانه، والسابع: مقدار الرمي، وقد ذكره في الكتاب، والثامن: في صفة الرامي، وهو أن يكون راكبا أو ماشيا لا فرق بينهما.

والتاسع: في موضع وقوع الحصيات، والعاشر: في الموضع الذي يؤخذ منه الحجر، وهما مذكوران في الكتاب. والحادي عشر: في ما يرمى به، وهو ما كان من جس الأرض، والثاني عشر: أنه يرمى في اليوم الأول حمرة العقبة لا غير، وفي بقية الأيام يرمى الحمار كلها، وكلامه في الكتاب واضح [الغاية بريادة: ٣٨٢، ٢]

من بطن الوادي بسبع حصياتٍ مثل حصى الحزف، ويستحبُّ أخذ الجمار من المزدلفة أو من الطريق، ويكره من الذي عند الجمرة، ويكره الرمي من أعلى العقمة لإيذائه الناس، ويلتقطها التقاطاً، ولا يكسر حجراً جماراً، ويغسلها ليتيقن طهارتها، فإنها يقام بها قربة، ولو رمى بنجسة أجزأه وكره، ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها، وكيفية الرمي: أن يأخذ الحصاة بطرف إبهامه وسبائته في الأصح؛ لأنه أيسر وأكثر إهانة للشيطان.

والمسنون: الرمي باليد اليمنى، ويضع الحصاة على ظهر إبهامه، ويستعين بالمسبحة، ويكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع، ولو وقعت على رجل أو حمل وثبتت أعادها، وإن سقطت على سننها ذلك أجزأه، وكبر بكل حصاة، ثم يذبح المفرد بالحج إن أحبه، ثم يحلق أو يقصر، والحلق أفضل، ويكفي فيه ربع الرأس، والتقصير أن يأخذ من رؤوس شعره مقدار الأتملة، وقد حلَّ له كل شيء إلا النساء، ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعده،

أحرف قال في "الحر": وهو باءاء والبداء المنعجمين: أن ترمي حصاة أو نواة أو نحوها تأخذه بين سائتيك، وقيل: أن تصع طرف الإبهام على صرف المساة، وقعه من باب صرب، وفي "الطحطاوي" نقلاً عن "القاموس": هو بالراء المنعجمة كل ما عمل من طين وشوي بالبار حتى يكون فحاراً. ويكره **أح** وجه الكراهة أنه حصى من م يقلل حجه، فإنه من قبل حجه رفع حصاه كما ورد في الحديث. [البحر الرائق يتصرف: ٥٢٧/٢] ولا يكسر كما يفعله كثير من الناس اليوم. [البحر الرائق: ٥٢٧/٢]

وأكره إهانة لأنه لم ينتقم إليه حيث لم يرمه بكل يده، بل حقره ولم يعش به حتى رماه بأطراف أصابعه [حاشية الصحطاوي: ٧٣٦] خمسة أذرع لأن ما دون ذلك يكون طرخاً، ولو طرحتها طرخاً جازاً؛ لأنه رمى إلى قدميه إلا أنه مسيء مخالفة السنة [تبيين الحقائق: ٣٠٣/٢] ولو وقعت **أح** أي لو وقعت الحصاة على ظهر رجل أو على حمل وثبتت عليه، كان عليه إعادتها. [البحر الرائق: ٥٢٦/٢] المفرد هذا الذبح ليس بواجب على المفرد، ويجب على القارن والمتمتع. (الرابع يتصرف) **واحلق** ويجب إجراء الموسى على الأفرع على المختار. [تبيين الحقائق: ٣٠٧/٢]

فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط، وحلت له النساء، وأفضل هذه الأيام أولها، وإن أخره عنها لزمه شاة؛ لتأخير الواجب، ثم يعود إلى منى، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث، يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الخيف، فيرميها بسبع حصيات ماشيا، يكبر بكل حصاة، ثم يقف عندها داعيا بما أحب، حامدا لله تعالى، مصليا على النبي ﷺ. ويرفع يديه في الدعاء، ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين، ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك، ويقف عندها داعيا، ثم يرمي جمرة العقبة راكبا، ولا يقف عندها.

فإذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك، وإذا أراد أن يتعجل نفر إلى مكة قبل غروب الشمس، وإن أقام إلى الغروب كره، وليس عليه شيء، وإن طلع الفجر^{ارتحل} - وهو بمنى - في الرابع لزمه الرمي، وجاز قبل الزوال، والأفضل بعده، وكره قبل طلوع الشمس، وكل رمي بعده رمي، **ترميها ماشيا؟**

سبعة أشواط أي: لا ترمل فيه ولا تسعى بعده بين الصفا والمروة، إن كنت رملت في طواف القدوم، وسعت بين الصفا والمروة بعده، وإلا فارمل في هذا الطواف واسع بعده. [تبيين الحقائق: ٣١٠/٢] **فإذا كان الحج** يعني: إذا رالت الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر، رمى الجمار الثلاث مثل ما رمى في اليوم الثاني. [العاية: ٣٩٢/٢]

ترميها ماشيا هذا لبيان الأفضلية، وأما الجوار فثابت كيفما كان؛ لحصول المقصود، وهو الرمي، والأول مروى عن أبي يوسف رحم، فإنه قد ذكر ابن الحراح - وهو من أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس رحم، وكان عالما بالمسالك - أنه قال: دخلت على أبي يوسف وقد أغمي عليه فأفاق، فلما رأي قال: يا إبراهيم! ما تقول في رمي الجمار يرميها الحاج راكبا أو ماشيا؟ فقلت: يرميها ماشيا، فقال: أخطأت، فقلت: يرميها راكبا، فقال: أخطأت، قلت: فمادا يقول الإمام، قال: كل رمي بعده رمي، يرميها ماشيا، وكل رمي ليس بعده رمي، يرميها راكبا، فخرجت من عنده، فسمعت بكاء الناس في داره، فقيل لي: قضى أبو يوسف رحم، فتعججت من حرصه على العلم في مثل هذه الحادثة. [تبيين الحقائق بزيادة: ٣١٥/٢]

اللهم اجعل عبدك إعراز علي ممن جعله قدوة في جميع مسالكه عامة وفي هذا المسلك خاصة. آمين.

لتدعو بعده، وإلا راكبا؛ لتذهب عقبه بلا دعاء، وكره المبيت بغير منى ليالي الرمي، ثم إذا رحل إلى مكة نزل باخصب ساعة، ثم يدخل مكة، ويطوف بالبيت سبعة أشواط بلا رمل وسعي إن قدمهما، وهذا طواف الوداع، ويسمى أيضا طواف الصدر، وهذا واجب إلا على أهل مكة ومن أقام بها، ويصلي بعده ركعتين، ثم يأتي زمزم، فيشرب من مائها، ويستخرج الماء منها بنفسه إن قدر، ويستقبل البيت، ويتضلع منه، ويتنفس فيه مرارا، ويرفع بصره كل مرة ينظر إلى البيت، ويصب على جسده إن تيسر، وإلا يمسح به وجهه ورأسه، وينوي بشربه ما شاء، وكان عبد الله ابن عباس إذا شرب يقول: "اللهم إني أسألك علما نافعا، ورزقا واسعا، وشفاء من كل داء"، وقال غيره: "ماء زمزم لما شرب له"،

بغير منى الحج وهو نيات في غيره من غير عذر لا يلزمه شيء عندنا. [تبيين الحقائق: ٣١٥/٢] **باخصب** اسم موضع، ويسمى الأبطح، وهو موضع ذو حصي بين مكة ومنى، نزل به رسول الله . [العمدة: ١٩٥، ٢] **طواف الصدر** وله خمسة أسماء: صواف الصدر؛ لأنه يصدر عنه أي يرجع. والصدر: الرجوع، وطواف الوداع؛ لأنه يودع البيت به، وطواف الإفاضة؛ لأنه لأحله بقبض إلى البيت من منى، وطواف آخر عهد بالبيت؛ لأنه لا طواف بعده، وطواف الواجب. [المحرر الرائق بتصرف: ٥٣٥/٢]

إلا على الحج لأنه يجب بمفارقة البيت وتوديعه، وهم لا يفارقونه ولا يصدرون عنه، وكذا من كان في حكم أهل مكة من أهل الموافيت ومن دوها إلى مكة. لأهم في حكم أهل مكة بدليل جوار دخولهم مكة بغير إحرام (الخوهرية البيرة) ثم يأتي زمزم أي بعد تقبيل العتة، وإتيانه الملتزم، وإصاقه حدة جدار الكعبة. [العمدة: ٣٩٨، ٢] **ويتضلع**: تضع الرجل امتلا شعبا ورياء. (أقرب الموارد)

لما شرب له وعن جماعة من العلماء أهم شربوه لحقاصد فحسنت، وعن الشافعي أنه شربه لرمي، فكان يصيب في كل عشرة تسعة، وشربه الحاكم لحسن التصنيف ولغير ذلك، فكان أحسن أهل عصره تصيفا، قال شيخنا فاضي القصدة شهاب الدين العسقلاني الشافعي: ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمر ما رواها، قال: وأنا شربته في بداية طلب الحديث أن يرزقني الله حالة الذهبي في حفظ الحديث، ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة، وأنا أحد من نفسي المريد على تلك الرتبة، فسألت رتبة أعلى منها، وأرجو الله أن أنال ذلك منه =

ويستحب بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ويقبل العتبة، ثم يأتي إلى الملتزم، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع صدره ووجهه عليه، ويتشبث بأستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين، ويقول: "اللهم إن هذا بيتك الذي جعلته مباركاً، وهدي للعالمين، اللهم كما هديتني له فتقبل مني، ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك، وارزقني العود إليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين"، والملتزم من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة، وهي خمسة عشر

= والعبد الضعيف يرحو الله سبحانه شربه للاستقامة والوفاء على حقيقة الإسلام معها. [فتح القدير: ٤٠٠/٢]
والعبد الضعيف محشي هذا الكتاب شرب ماء رمرم في ححته بعد ما اطعم عبي فصائنها، ودعا الله أن يرقه علماً نافعا وأن يحشره في زمرة الريانيين من العلماء.

باسنار الكعبة جمع ستر وهو ما يستر به الشيء كأنما ما كان. خمسة عشر قال في الشرح لالنية: ورأيت نظاماً
لشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين ملا راده العصامي، ذكر فيه مواطن للدعاء في مكة المشرفة، وعين فيه
ساعاتها زيادة على ما في رسالة احسن البصري طبق ما صرح به الشيخ العلامة أبو بكر بن الحسن النقاش
في مناسكه، فكانت خمسة عشر موضعاً، فقال:

قد ذكر النقاش في المناسك	وهو لعمرى عدة للناسك
أن الدعاء في خمسة وعشره	بمكة يقبل ممن ذكره
وهي المطاف مطلقاً والملتزم	بنصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر	بين يدي جذعيه فاستقر
وتحت ميزاب له وقت السحر	وهكذا خلف المقام المفتخر
وعند بئر زمزم شرب الفحول	إذا دنت شمس النهار للأفول
ثم الصفا والمروة والمسعى	بوقت عصر فهو قيد يرعى
كذا منى في ليلة البدر إذا	تنصف الليل فخذ ما يحتذى
ثم لدى الجمار والمزدلفة	عند طلوع الشمس ثم عرفه
بموقف عند غروب الشمس قل	ثم لدى السدرة ظهراً وكمل
وقد روي هذا الوقوف طراً	من غير تقييد بما قد مرا

موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمته الله بقوله: في الطواف، وعند الملتزم، وتحت الميزاب، وفي البيت، وعند زمزم، وخلف المقام، وعلى الصفا، وعلى المروة، وفي السعي، وفي عرفات، وفي منى، وعند الجمرات.

والجمرات ترمى في أربعة أيام: يوم النحر، وثلاثة بعده كما تقدم، وذكرنا استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم، ويستحب دخول البيت الشريف المبارك إن لم يؤذ أحدا، وينبغي أن يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وهو قبل وجهه، وقد جعل الباب قبل ظهره، حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع، ثم يصلي، فإذا صلى إلى الجدار يضع خدّه عليه، ويستغفر الله، ويحمده، ثم يأتي الأركان، فيحمد ويهلل ويستبّح ويكبر، ويسأل الله تعالى ما شاء، ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وباطنه، وليست البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم. وما تقولونه العامة من أنه العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها،

بحر العلوم الحسن البصري عن غير الوري ذاتا ووصفا ومن
صلى عليه الله ثم سلما وآله والصحب ما غيثها

[حاشية الطحطاوي: ٧٣٧]

وذكرنا الحج وعن عطاء أنه كان يقول إذا لقي البيت: يا بيتي ، ويرفع يديه، ومن أهم الأدعية طلب الحجة بلا حساب، فإن الدعاء مستجاب عند رؤية البيت. [فتح القدير: ٣٥٢/٢]

وسحب الحج وأعلم أن دخول البيت مستحب إذا لم يؤذ أحدا، ثبت دخوله صلى الله عليه وسلم إياه، وأنه كثر في بواحيه، وعن ابن عباس عنه: "عجبا للمراء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف يدع ذلك إجلالا لله تعالى وإعظاما، دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حلف بصره موضع سجوده حتى حرج مهما. [فتح القدير تحذف: ٣٩١/٢]

والمسار الذي في وسط البيت يسمونه سرّة الدنيا، يكشف أحدهم عورته وسرته، ويضعها عليه، فعل من لا عقل له فضلا عن علم، كما قاله الكمال، وإذا أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع، وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت باكيا أو متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد، ويخرج من مكة من باب بني شيبه من الثنية السفلى.

والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها، وتسدل على وجهها شيئا تحته عيدان كالقبة تمنع مسّه بالغطاء، ولا ترفع صوتها بالتلبية، ولا ترمل ولا تهرول في السعي بين الميادين الأخضرين، بل تمشي على هينتها في جميع السعي بين الصفا والمروة، ولا تخلق، وتقصر، وتلبس المخيط، ولا تراحم الرجال في استلام الحجر، وهذا تمام حج المفرد، وهو دون المتمتع في الفضل، والقران أفضل من التمتع.

والمسار لا يوجد هذا البعظ في "فتح القدير". مسك اسم الفاعل من التكاثر، ومعناه: التكيف بالكاء. لا يكشف رأسها والمراد بكشف الوجه عدم مماسة شيء له، فلذا يكره لها أن تلبس البرقع؛ لأن ذلك يماس وجهها، كذا في "المبسوط". [البحر الرائق: ٥٤١/٢] وسدل وفي "فتح القدير": إنه يستحب، مشتق من سدل بمعنى إرخاء الثوب من بصر. [البحر الرائق: ٥٤١/٢] ولا ترمي أشار إلى أنها لا تضطجع؛ لأنه سة الرمل وهي لا ترمي. [البحر الرائق بحذف: ٥٤١/٢]

ولا تهرول المضارع المضي من الهرولة وهو نوع السير بين العدو والمشي. ويقصر أفاد أنها كالرجل فيه. خلافا لما قيل: إنه لا يتقدر في حقها بالربع، بخلاف الرجل. [البحر الرائق: ٥٤١/٢] وتلبس المخيط وكذا تلبس الحفنين والقمارين. [البحر الرائق: ٥٤١/٢] ولا تراحم أي: لم ترك الشيخ أحكاما مخصوصة بها؟ منها أنها لا تحج ولا تمحرم، بخلاف الرجل، ومنها أنها تترك طواف الصدر بعدد الحيض كما صرح الشارح الربيعي في شرحه لتكسر، قلت: لأن مثل هذه الأحكام ليس مما نحن فيه؛ لأن الأول لا يختص بالحج، بل هو حكم كل سفر، وكذا الثاني؛ لأن الحيض غير ممكن من الرجل حتى تحالقه في أحكامه.

فصل [في القرآن]

القرآن: هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة، فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني، ثم يلبي، فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط، يرمل في الثلاثة الأول فقط، ثم يصلي ركعتي الطواف، ثم يخرج إلى الصفا، ويقوم عليه داعيا مكبرا مهللا ملبيا مصليا على النبي ﷺ. ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الميئين، فيتم سبعة أشواط، وهذه أفعال العمرة، والعمرة سنة، ثم يطوف طواف القدوم للحج، ثم يتم أفعال الحج كما تقدم، فإذا رمى يوم النحر جمرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سُبُع بدنة،

القرآن **ح** علم أن المحرمين أربعة: مفرد بالحج إن أحرم به مفردا، أو مفرد بالعمرة إن أحرم بها في غير أشهر الحج، وصاف لها كذلك، حج من عامه أو لا، أو طاف فيها ولم يحج من عامه، أو أحرم بها في أشهر الحج وصاف كذلك ولم يحج من عامه، أو حج وأتم بينهما بأهله إنما صحيحا، وتمتع إن أتى بأكثر أشواط العمرة في أشهر الحج بعد ما أحرم بها فقط مطلقا، ثم حج من عامه من غير أن يتم بأهله إنما صحيحا، وقارن إن أحرم بها معا، أو أدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوفها أكثر الأشواط، أو أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يطوف للقدوم ولو شوطا، ولا إساعة في القسمين الأولين، وهو قارن، مسيء في الثالث. [البحر الرائق: ٥٤٤/٢]

ان **ح** **ح** أطلقه، فشمّل ما إذا كان الجمع حقيقة أو حكما، فيدخل فيه ما إذا أحرم بالعمرة ثم أحرم بالحج قبل أن يطوف لها الأكثر، أو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة قبل أن يصوف له، وإن كان مسيئا في الثاني. [البحر الرائق بتصرف: ٥٤٧/٢] **فقد** **ح** المراد الية لا التلفظ، إن كان عظمه على 'يجمع'، فيكون من تمام أحد، وإن رفع كان ابتداء كلام بيانا للسنة، فإن السنة للقارن التلفظ بها. **بعد** **د** اعلم أن تقدم العمرة في الذكر مستحب؛ لأن الواو لترتيب. [البحر الرائق بزيادة: ٥٤٧/٢] **ب** وهذا الترتيب، أعني تقدم العمرة في أفعال الحج، واجب. [البحر الرائق: ٥٤٨/٢]

وجب **عند** قيد بالذبح بعد الرمي؛ لأن الذبح قبله لا يجوز؛ بوجوب الترتيب. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢] **بدن** أطلق البدنة، فشمّت البعير والفرقة، والسبع جزء من سبعة أجزاء. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢]

فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر من أشهر الحج، وسبعة أيام بعد الفراغ من الحج ولو بمكة بعد مضي أيام التشريق، ولو فرقتها جاز.

فصل [في التمتع]

التمتع هو أن يحرم بالعمرة فقط من الميقات،

رد المحتار قال الطحطاوي: آخرها يوم عرفة لح، وفي "الحر" وهو بيان للأفضل، وإلا فوقته وقت الحج بعد الإحرام بالعمرة؛ لأن المراد بالحج في الآية: **فمن تمتع بالعمرة** (البقرة: ١٩٦) وقته؛ لأن نفسه لا يصلح صرفاً، وإنما كان الأفضل التأخير؛ لأن الصوم بدل عن الهدى، فيستحب تأخيره إلى آخر وقته رجاء أن يقدر على الأصل. **قل مجيء الحج** وإن لم يصم الثلاثة حتى دخل يوم النحر لم ينحره الصوم أصلاً، وصار الدم متعباً؛ لأن الصوم بدل، والأبدال لا تنصب إلا شرعاً، والنص حصه بوقت الحج، وحوار الدم على الأصل.

واعلم أن شرط إحرائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج وإن كان في شوال، وكما أخرها إلى آخر وقتها فهو أفضل؛ رجاء أن يدرك الهدى، ولذا كان الأفضل أن يجعلها السابع من ذي الحجة، ويوم التروية، ويوم عرفة، وأما صوم السبعة فلا ينعور تقديمه على الرجوع عن متى بعد إتمام أعمال الواجبات؛ لأنه معلق بالرجوع، قال تعالى: **فمن تمتع بالعمرة** (البقرة: ١٩٦) والمعنى بالشرط عدم قل وجوده، فتقديمه عليه تقدم على وقته، بخلاف صوم الثلاثة، فإنه تعالى أمر به في الحج، قال تعالى: **فمن حج** (البقرة: ١٩٦) والمراد: وقته؛ لاستحالة كون أعماله ظرفاً له، فإذا صام بعد الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، فقد صام في وقته فيحوز، فإن قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعدها قل يوم النحر لرمه الهدى، وسقط الصوم؛ لأنه حلف، وإذا قدر على الأصل قل تأذي الحكم بالحلف بطل الحلف، وإن قدر عليه بعد الحلق قل أن يصوم السبعة في أيام الذبح أو بعدها، لم يلزمه الهدى؛ لأن التحلل قد حصل بالحلق، فوجود الأصل بعده لا ينقص الحلف، كروية التيمم الماء بعد الصلاة بالتيمم، وكذا لو لم يجد حتى مضت أيام الذبح، ثم وجد الهدى؛ لأن الذبح موقت بأيام النحر، فإذا مضت فقد حصل المقصود، وهو إباحة التحلل بلا هدى، وكأنه تحلل ثم وجد، ولو صام في وقته مع وجود الهدى يطر، فإن بقي الهدى إلى يوم النحر لم ينحره؛ لقدرة على الأصل، وإن هلك قل الذبح جاز؛ للعجز عن الأصل، فكان المعتر وقت التحلل. [فتح القدير: ٤١٨/٢، والبحر الرائق]

من استبد هو للاحتراز عن مكة، فإنه ليس لأهلها تمتع ولا قران، لا للاحتراز عن ديرة أهله أو غيرها، ولم يقيد إحرامها بأشهر الحج؛ لأنه ليس بشرط، لكن أداء أكثر طوافها فيها شرط، فلو طاف الأقل في رمضان مثلاً، ثم طاف الباقي في شوال، ثم حج من عامه كان متمتعاً. [البحر الرائق نخد: ٥٥٢/٢]

فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة فيسرها لي، وتقبلها مني، ثم يلبي حتى يدخل مكة، فيطوف لها، ويقطع التلبية بأول طوافه، ويرمل فيه، ثم يصلي ركعتي الطواف، ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا - كما تقدم - سبعة أشواط، ثم يحلق رأسه أو يقصر إذا لم يسق الهدى، وحل له كل شيء من الجماع وغيره، ويستمر حالاً، وإن ساق الهدى لا يتحلل من عمرته، فإذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم، ويخرج إلى منى، فإذا رمى جمره العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر، وسبعة إذا رجع كالقارن، فإن لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة، ولا يجزئه صوم، ولا صدقة.

فصل [في العمرة]

العمرة سنة، وتصح في جميع السنة،

ثم حلق إنما ذكر الحلق لبيان تمام أفعال العمرة، لا لأنه شرط في التمتع؛ لأنه محير بيبه وبين بقائه محرماً بها إلى أن يدخل إحرام الحج، ولا يرد عليه التمتع الذي ساق الهدى، فإنه لا يجوز له الحلق للعمرة، حتى لو حلق لها لزمه دم؛ لأن سوق الهدى عارض معه من التحلل على خلاف الأصل. [البحر الرائق: ٥٥٢/٢] أو **يقصر** قال شيخ الإسلام في 'مسووه': هذا انتحير، إما كان له إذا لم يكن شعره ملداً، أو معقوصاً، أو مضطراً، وأما إذا كان ملداً، فإنه لا يتحير؛ لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالقص، وذلك متعذر فيتعين الحلق. [العاية: ٤٢٢/٢] **يوم النحر** وهو الثامن من ذي الحجة، يباد للجوار، وإلا فالأفضل أن يكون قبله للمسارعة إلى الخير. [البحر الرائق: ٥٥٣/٢]

من الحرم بيان لميقات المكاني لأهل مكة. [البحر الرائق: ٥٥٣/٢] **صاد** بعد إحرامها في أشهر الحج. (حاشية الطحطاوي) **العمرة سه** [وهي إحرام، وطواف، وسعي، وحلق أو تقصير. (الدر المختار: ٤٧٢/٢)] أي إذا أتى بها مرة فقد أقام السنة، غير مقيد بوقت غير ما ثبت الهبة عنها، إلا أنها في رمضان أفضل، هذا إذا أمردها، فلا ينافيه أن القراء أفضل؛ لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمرة. [رد المختار: ٤٧٢/٢]

والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة؛ لعدم القيام بحقوق البيت والحرم، ونفى الكراهة صاحباها رحمهما الله.

مكروهة قال في "المجمع": والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لهما، وبقوله قال الحائفون المختاطون من العلماء كما في 'الإحياء'، قال: ولا يظن أن كراهة القيام تنافض فصل النقعة؛ لأن هذه الكراهة عنتها ضعف الخلق، وقصورهم عن القيام بحق الموضع، قال: وفي "الفتح" وعلى هذا فيجب كون الحوار في المدينة مشرفة كذلك، يعني مكروها عنده، فإن تصاعف السيئات أو تعاضلها إن فقد فيها فمحافة السامة، وقلة الأدب المفصي إلى الإخلال بواجب التوقير والإجلال قائم. [رد المحتار: ٥٢٤/٢]

باب الجنايات

هي على قسمين: جناية على الإحرام، وجناية على الحرم، والثانية لا تختص بالحرم، وجناية المحرم على أقسام: منها: ما يوجب دما، ومنها: ما يوجب صدقة، وهي نصف صاع من بُرٍّ، ومنها: ما يوجب دون ذلك، ومنها: ما يوجب القيمة، وهي جزاء الصيد، ويتعدد الجزاء بتعدد القتالين المجرمين، فإلّا يوجب دما هي: ما لو طيب محرم بالغ عضواً،.....

باب الجنائات جمع جناية، وهي ما تكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم، وقد يح بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة ففصلها. [الدر المختار: ٥٤٣/٢] وحاصل الأول سعة:

محرم الإحرام ترك واجب	إزالة الشعر وقص الظفر
واللبس والوطي مع الدواعي	والطيب والدهن وصيد البر

وحاصل الثاني: التعرض لصيد الحرم وشجره، قال في "الحر": وحرّج بقوله: "نسب إلخ" ذكر الجماع خصرة النساء؛ لأنه منهى عنه مطلقاً، فلا يوجب الدم. [رد المختار بتصرف: ٥٤٣/٢] دما اعلم أن الدم حيث أطلق يراد به الشاة، وهي ثمرى في كل شيء إلا في موضعين: الأول: إذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق، والثاني: إذا طاف لريادة جسا أو حائضا أو نساء؛ فإن الواجب في هذين الموضعين الدية. [حاشية الطحطاوي: ٧٤١] صدقة اعلم أن كل صدقة في الإحرام غير مقدرة، فهي نصف صاع، إلا ما يجب بقتل القمل والحراد، فإنه يطعم ما شاء، وأشار إلى ذلك بقوله: "ومنها ما يوجب دون ذلك". [حاشية الطحطاوي بريادة: ٧٤١]

ويتعدد إلخ قال في 'التوير' وشرحه: ولو قتل محرمان صيدا تعدد الجزاء؛ لتعدد الفعل، ولو حلل لآلان صيد الحرم لا؛ لاتحاد المحل. [حاشية الطحطاوي: ٧٤١]

لو طيب أطلقه، فشمّل ما إذا طيب ناسيا أو جاهلا أو مكرها، وشمّل العصور الفم ولو تأكل طيب كثير، وما يبلع عضوا لو جمع، والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس، وإلا فلكل طيب كفارة، وأما إذا لبس ثوبا مطيبا أكثره، فيشترط لمرور الدم دوام لسه يوما. **محرّم** أخرج بالحرم إحلال؛ لأن الحلال لو طيب عضوا، ثم أحرم، فانتقل منه إلى مكان آخر من بدنه، فلا شيء عليه اتفاقا، وأخرج بالنالغ الصبي، فلا شيء عليه، وقيد بالعضو؛ لأن تطيب ما دونه فيه صدقة. [حاشية الطحطاوي بتصرف: ٧٤٢]

أو خضب رأسه بحناء، أو ادهن بزيت ونحوه، أو لبس مخيطاً، أو ستر رأسه يوماً كاملاً،
أي أطلق بالدعوى
أو حلق ربع رأسه، أو محجمه، أو أحد إبطيه، أو عاتته، أو رقبته، أو قص أظفار يديه
نحوه
ورجليه بمجلس، أو يداً أو رجلاً، أو ترك واجباً مما تقدم بيانه، وفي أحد شاربه حكومة.

حـ كسر الحياء وتشديد اللون، سات بررع ويكر حتى يقارب الشجر الكمار، ورفه كورك الرمان وعيدانه
كعيدانه، له رهر أبيض كالعاقيد، يتحد من ورقه الحصاب الأحمر. وإنما صرح بالحناء مع دخولها تحت الطيب؛
لقوله . . . للاختلاف، وإنما اقتصر على الرأس. ولم يذكر اللحية كما وقع في 'الأصل'؛ ليقيد أن
الرأس بما مرادها مضمومة، وأن الواو بمعنى "أو" في عبارة 'الأصل' دليل على اقتصار معنى الرأس في 'الجامع الصغير'.
وما كان مصرحاً فيما يأتي بأن تعطية الرأس موجبة للدم لم يقيد الحناء بأن تكون مائعة، فإن كانت مسدة ففيه
دما: دم تطيب مطلقاً، ودم للتعطية إن دام يوماً وليلة وعطى الكل أو الربع، فلو كان التليد بغير الحناء لزمه دم
أيضاً، والتليد أن يأخذ شيئاً من الحطمي والأس والصمغ، فيجمعه في أصول الشعر ليتند. [المر الرائق: ٨/٣]
رب أطلقه، فشمّل ما إذا كان مطوحاً أو غير مطوح، مطباً أو غير مطب، وأراد بارت دهن الريحون
والسمسم، وهو المسمى بالشرح، فحرج بقية الأدهان كالشحم والسمن، وقيد بالأدهان؛ لأنه لو أكله أو
داوى به شقوق رجليه أو أقطر في أذنه لا ينجب دم ولا صدقة. [المر الرائق حذف: ٩/٣]
دـ ليس مخيطاً. أعلم أن حقيقة لس المحيط أن يحصل بواسطة الحيضة اشتمال على البدن واستمسك، فمدا لو
ارتدى بالقميص أو اتشح أو اتزرها بالسراويل، فلا بأس به؛ لأنه لم يمس لس المحيط؛ لعدم الاشتمال،
أطلق في المس، فشمّل ما إذا أحدث اللبس بعد الإحرام، أو أحرم وهو لابس، فدام على ذلك، بخلاف انتفاعه
بعد الإحرام بالطيب السابق عليه قبله؛ للمس، ولولاه لأوجب فيه أيضاً، وشمّل ما إذا كان ناسياً أو عامداً، علماً
أو جاهلاً، محتاراً أو مكرهاً، وشمّل ما إذا لس ثوباً واحداً أو جمع اللباس كله: القميص والعمامة والخفين، ولد
لم يقل: ليس ثوباً كغيره. [المر الرائق بحذف: ١١/٣]

حـ أراد المصنف بالخلق الإزالة، سواء كان مانوساً أو بغيره، وسواء كان محتاراً أو لا، فهو أزاله بالورة،
أو تنف لحيته، أو احترق شعره بخبرة، أو مسه بيد فسقط، فهو كالخلق كما في "المحيط". [المر الرائق: ١٤، ٣]
محلس قيد بالمجلس؛ لأنه لو قصّ الكل في المجالس، في كل مجلس عضو، لزمه أربعة دماء. [المر الرائق: ١٨/٣]
حكومد وتفسيره: أنه يطر أن هذا المأخوذ كما يكون من ربع اللحية، فيجب عليه بحسبانه من الطعام، حتى إذا
أخذ منه نصف ثم اللحية يجب عليه ربع الدم، وذكر الأحد في الشارب، وهو القص؛ لأنه هو السة، وهو أن
يقص منه حتى يوارى الإطار، وهو الحرف الأعلى من الشفة العليا. [تبيين الحقائق: ٣٥٩/٢]

والتي توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي: ما لو طيب أقل من عضو، أو لبس مخيطاً، أو غطى رأسه أقل من يوم، أو حلق أقل من ربع رأسه، أو قصّ ظفراً، وكذا لكل ظفر نصف صاع، إلا أن يبلغ المجموع دماً، فينقص ما شاء منه، كخمسة متفرقة، أو طاف للقدوم، أو للصدر محدثاً، وتجب شاة ولو طاف جنباً، أو ترك شوطاً من طواف الصدر، وكذا لكل شوط من أقله، أو حصاة من إحدى الجمار، وكذا لكل حصاة فيما لم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دماً، فينقص ما شاء، أو حلق رأس غيره، أو قص أظفاره، وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر تخير بين الذبح أو التصدق بثلاثة أصوع على ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام، والتي توجب أقل من نصف صاع، فهي ما لو قتل قملة أو جرادة، فيتصدق بما شاء.

والتي توجب القيمة هي ما لو قتل صيداً، فيقومه عدلان في مقتله،

بصف صاع الباء للتصوير أو الصدقة معى التصديق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] ونحو شاة أي وحب نصف صاع، أو قيمته كان فيما إذا طاف وهو محدث، وأما إذا طاف حباً فيحب شاة. أو ترك. عطف على ما تحب فيه صدقة. (حاشية الطحطاوي) وكذا لكل الحج أي وكذا يحب ما ذكر من نصف الصاع، أو قيمته إذا ترك شوطاً من أقل الطواف، وهو ثلاثة أشواط. **حصاة** أي وكذا يحب ما ذكر إذا ترك حصاة من حصيات الرمي إذا لم يبلغ الترك متروك رمي يوم.

فيما لم يبلغ أما إذا بلغه أو أكثره فيه دم. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] إلا أن يبلغ الحج أي إلا أن يبلغ مجموع ما وحب عليه لمن دم، فله أن يقص ما شاء. غيره أطلقه فشمّل ما إذا كان الغير محرماً أو حلالاً، وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره، أو ألبسه مخيطاً، فإنه لا شيء عليه إجماعاً. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣] **بعذر** قيد بالعذر؛ لأنه لو فعل شيئاً منها لغيره لزمه دم، أو صدقة معينة، ولا يغتره غيره كما صرح به الإمام الإسيحاني. [المحرر الرائق: ٢٠/٣] **قتل قملة** أطلقه فشمّل ما إذا قتلها بعد ما أخرجها من بدنه، أو ألقاها، أو ألقي ثوبه في الشمس؛ لتموت، ويحب في الكثير منه، وهو ما راد على ثلاثة، نصف صاع، ويحب الخراء في القمل بالدلالة عليه كالصبيد.

[حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣]

أو قريب منه، فإن بلغت هديا فله الخيار، إن شاء اشتراه وذبحه، أو اشترى طعاما وتصدق به، لكل فقير نصف صاع، أو صام عن طعام كل مسكين يوما، وإن فضل أقل من نصف صاع تصدق به، أو صام يوما، وتجب قيمة ما نقص، وتنتف ريشه الذي لا يطير به وشعره، وقطع عضو لا يمنعه الامتناع به، وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه، وتنتف ريشه، وكسر بيضه، ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع، وإن صال لا شيء يقتله، ولا يجزئ الصوم بقتل الحلال صيد الحرم، ولا بقطع حشيش الحرم، وشجرة النابت بنفسه، وليس مما ينبته الناس بل القيمة، وحرم رعي حشيش الحرم، وقطعه، إلا الإذخر والكمأة.

أو قريب أي مكان قريب من مقتله ما نقص فيقوم الصيد سليما وحريرا، فيعزم ما بين القيمتين، مثلا كانت قيمته سبيما درهمين، ثم إذا نتف ريشه نقصت قيمته درهما، فيعزم ما بين القيمتين، وهو درهم. ولا تخاور الخ أي إذا راد قيمة السبع الذي قتله الحرم على الشاة يؤدي قيمة الشاة، فيكفيه فيه الشاة، ولا يراد على هذا السبع المراد به حيوان لا يؤكل وهو حشيرة أو قمل. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٣]

ولا حرى الخ أي إذا قتل رجل حلال غير محرم صيد الحرم، فعليه قيمة ما قتله، يتصدق بها على الفقراء والمساكين، ولا يخرئه الصوم، فيدا بالخلال احترازا عن الحرم بقتل صيد الحرم، فإنه يرمه كفارة واحدة؛ لأجل الإحرام، ولا يجب عليه شيء لأجل الحرم استحسانا، لأن معنى تمويت الأمل إذا اعتبر مرة؛ لإيجاب الصمان لا يمكن اعتباره ثانيا؛ لإيجاب صمان، وإنما أوجبا صمان الإحرام؛ لأن فيه معنى الحرم، وصمان المحل، وصمان الحرم لا يشمل على معنى صمان الإحرام، فكان في معنى إيجاب ما هو مشتمل على المعين أو.

حشيش الحرم عنه أن شجر الحرم أنواع أربعة: ثلاث جل قطعها، والانتفاع بها من غير حراء، وواحدة منها لا يجل قطعها والانتفاع بها، وإذا قطعها راحل فعليه الحراء، أما الثلاث فكل شجر أسته الناس، وهو ليس من جنس ما يسته الناس، وكل شجر أسته الناس وهو من جنس ما يسته الناس، وكل شجر است نفسه وهو من جنس ما يسته الناس، وأما الواحدة فهي كل شجر است نفسه وهو ليس من جنس ما يسته الناس، ويستوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة لإنسان أن تست في ملكه أو لا يكر، حتى قالوا في رجل است في ملكه أم عيلا فقطعها إنسان، فعليه قيمتها للمالكها، وقيمة أخرى لحق الشرع، بمنزله ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم، وبعد ما أدى جزء الشجرة بكره لقاطع الانتفاع بها. [الكفاية: ٣٣/٣]

فصل

ولا شيء بقتل غراب وحدأة وعقرب وفارة وحية وكلب عقور وبعوض ونمل
 أي إلا العنق بكسر ففتحين
 وبرغوث وقراد وسلحفاة وما ليس بصيد.

فصل

الهدي أدناه شاة، وهو من الإبل والبقر والغنم، وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا.
 يفيد أن له أعلى
 والشاة تجوز في كل شيء إلا في طواف الركن جنبا، ووطء بعد الوقوف قبل الحلق،
 ففي كل منهما بدنة، وخص هدي المتعة والقران بيوم النحر فقط،

قتل غراب لم يقل: ليس في قتل الحرم إلح حراء، بل أطلق بمي الحراء في قتلهم ليميد أنه لا يستعقب جزاء في الحرم،
 ولا في الإحرام. [فتح القدير: ١٦/٣] **وكلب عقور** قيل: المراد به الذئب، وقيل: الأسد. (هداية، فتح القدير)
برغوث بياء مصومة وعين معجمة مضمومة وو او معروفة وثاء مثثة، نوع من الحشرات يقال له بالأردية: **برو**.
قراد بضم القاف ودال مهملة، دوية متطفلة تعيش على الحيوانات وخاصة على الكلب، يقال له بالأردية: **ججزي**.
سلحفاة بضم الأول وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وفاء وثاء، حيوان برمائي من الرواحف يقال له
 بالأردية: **كجوا**. **الإبل إلح** ويكون مما مضى عليه خمس سنين، ومن البقر ما مضى عليه ستان، ولو قال: وأعلاه
 إبل وبقر، لكان أولى. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٤] **حار في احداث** فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة
 عن العيوب التي تمنع الجوار كالعمور والعرح، يشترط هنا. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٤]

نحور إلح يعني أن كل موضع ذكر فيه الدم من كتاب الحج تحزئ فيه الشاة إلا فيما ذكره، وليس مراده
 التعميم؛ فإن من نذر بدنة أو حرورا لا تحزئه الشاة، وإنما لزمّت البدنة فيما إذا طاف حسا؛ لأن الحنابة أعظم،
 فيجب حبر نقصاها بالبدنة إظهارا للتمايز بين الأصغر والأكبر، ويحق به ما إذا طافت حائضا أو نساء،
 وليس موضعا ثالثا كما في "فتح القدير"؛ لأن المعنى الموجه للتعليل واحد. [السر الرائق: ٩٨/٣]

سوم البحر فقط بيان لكون الهدي مؤقتا بالمكان سواء كان دم شكر أو حنابة، وأما توقيته بالزمان فمخصوص
 بهدي المتعة والقران، وأما بقية الهدايا فلا يتقيد برمان، وأفاد أن هدي التطوع إذا بلغ الحرم لا يتقيد برمان، وهو
 الصحيح، وإن كان دخه يوم البحر أفضل. [السر الرائق بخلاف: ١٠٠/٣]

وخص ذبح كل هدي باخره إلا أن يكون تطوعا وتعيب في الطريق، فينحر في محله،
 ولا يأكله غني، وفقير الحرم وغيره سواء، ^{ولا يشترط له مئى} وتقنّد بدنة التطوع والمتعة والقرا^ن فقط،
 ويتصدق بجلاله وخطايه، ^{بكن فقيره افضل} ولا يعطى أجر الجزار منه، ولا يركبه بلا ضرورة،
 ولا يحلب لبه، إلا أن بعد المحل فيتصدق به، وينضح ضرعه إن قرب المحل بالنقاح،
 ولو نذر حجا ماشيا لزمه، ولا يركب حتى يطوف للركن، فإن ركب أراق دما،
 وفضل المشي على الركوب للقادر عليه. وفقنا الله تعالى بفضله، ومن علينا بالعود
 على أحسن حال إليه بجاه سيدنا محمد ^{صلى الله عليه وسلم} آمين

مفصل في زيارة النبي ﷺ على مذهب الاختصار

تبعاً لما قال في الاختيار

لما كانت زيارة النبي ﷺ من أفضل القرب وأحسن المستجابات،

ك **هـى** دخل فيه اهدي المذود، خلافاً للسنة المذكورة، فإنها لا تنفذ بحرمه عند أبي حنيفة ومحمد .
[البحر الرائق: ١٠٠٣] **ح** **ج** **د** **هـ** جمع الخيل، وهو ما يسمى على سنة، والحصاة هو الزمام، وهو ما
يحمل في ألف العير. [البحر الرائق: ١٠٠٣] **أجر حرار ج** قيد بالأحر؛ لأنه لو صدق شيء من حملها
عليه سوى أجرته جاز؛ لأنه أهل لتصدق عليه. [البحر الرائق: ١٠١٣] **ولا تركه** نشر في أنه لا يحمل عليها
أيضاً، وفي أنه لو ركبها أو حمل عليها فقصت، فعليه ضمان ما نقص. [البحر الرائق: ١٠١٣]
ويصح صرعده ا ج أي يرش الماء بارد حتى يتقصص، والنقاح يانول المضمومة والقفاف وحاء معجمة: ماء
اعدب الذي يقح الفؤاد برده، كذا في 'نصباح' و'المغرب'. وفي 'النصباح امير': يصح من مالي اضرب
وتقع' فعلى هذا تكسر صدره وتفتح، فهو هـ. إذا كان قريباً من وقت الدخ، وإن كان بعيداً نخنها، ويصدق
للسها، كي لا يصترها ذلك. [البحر الرائق: ١٠١٣] **لزمه** قيل: يحشي من حين جرحه، وقيل: من بيته، وهو
الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] **ردرة التي ج** قلنا: إن كان الحرج فرصاً قدمه عليها، ولا يخبر، =

[illegible]

- والأولى في الريادة تحريد البية لريادة قبره . وقيل: يموي ريادة المسجد أيضا؛ لأنه من المساجد الثلاث التي تشد إليها الرحال. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] قال ابن الهمام: والأولى فيما يقع عند العبد الضعيف تحريد البية لريادة قبره . ثم يحصل له إذا قدم ريادة المسجد، أو يستمتع بفضل الله تعالى مرة أخرى يمويها فيها؛ لأن في ذلك ريادة تعظيمه وإجلاله، ويوافقه طاهر ما ذكرناه من قوله
 زيارتي كان حقا على أن أكون شفعاً له يوم القيامة"

ونقل الرحمتي عن العارف الملاحمي أنه أفرر الزبارة عن الخج حتى لا يكون له مقصدٌ غيرها في سفره. وفي الحديث المتفق عليه: [رد المحتار: ٦٢٧/٢] ومن ههنا ظهر بطلان ما احتلق على مشايخ الديوبندية أنهم منعوا زيارة قبره ، كيف لا! وقد صرحوا قولا وعملا أنها من أفضل القربات.

وبالغ في الدبد أي بالغ في طمسها، والمبالغة ذكر الوعيد على الترك، والوعد على الفعل. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥]

سعد بفتح السين ورمما كسرت، وفي حديث ذكره القاري: [رد المحتار: ٦٢٧/٢] رواه ابن عدي بسند حسن. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] **وحث** أي ثنت له شفاعتي، والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود، فإنها عامة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥]

في حياي فإن قلت: هذا يستلزم أن يكون كل من رآه **١٢٠** أو قبره المبارك من الصحابة، ولم يقل به أحد. قلت: المراد أن له أجراً، كأجر من رآني حياً، والمثبه لا يعطى حكم المثبه به من كل وجه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥]

حجب عن البصار الخ فمثله **١٢١** بعد وفاته كمثّل شمع في حجرة أعقب باهما، فهو مستور عن هو خارج الحجرة. ولكن نوره كما كان، بل أريد، ولهذا حرم نكاح أرواحه بعده **١٢٢**. ولم يجر أحكام الميراث فيما تركه؛ لأنهما من أحكام الموت.

واطمئنانه على حشمه أو أمتعته، متواضعا بالسكينة والوقار، ملاحظا جلاله المكان، قائلا: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ". رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني مخرج صدق، واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره، واغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك". ثم يدخل المسجد الشريف، فيصلي تحيته عند منبره ركعتين، ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بحذاء منكبه الأيمن، فهو موقف النبي ﷺ. وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به ﷺ. وقال: منبري على حصى فتسجد شكرا لله تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد؛ شكرا لما وفقك الله تعالى ومنّ عليك بالوصول إليه، ثم تدعو بما شئت ثم تنهض متوجها إلى القبر الشريف، فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الأدب مستدبر القبلة محاذيا لرأس النبي ﷺ.

حشمه الحشم محرّكة للواحد والجمع: وهو العيال والقرابة، وخاصته الذين يعصون له من أهل أو عبيد أو حيرة، أماده في "القاموس"، والمراد الأول. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] **حلاله المكرب** أما ناخيم فمعناه يلاحظ عظمة مكان حضر لديه، وأما بالحاء المهملة، فمعناه يلاحظ من حلّ المكان وهو النبي ﷺ **بسم الله** أي دخلت بسم الله، وعقدت نيتي على اتباع ملة رسول الله ﷺ.

مدخل صدق أي إدخالا مرضيا لا أرى فيه ما يكره. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **مخرج صدق** أي إخراجا مرضيا لك بحيث لا يكون عليّ فيه مواحدة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **سلطان نصير** أي قوة تصرفي بها على أعدائك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **إلى آخره** أي إلى آخر صلاة التشهد. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **أبواب رحمتك** أي هيئ لي الأسباب المقتضية للرحمة والإحسان. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]

روضة من رياض الخ أي إنه يصير كذلك يوم القيامة، أو إنه لما يحصل فيه من الثواب والأجر كأنه كذلك، أو لأنه يوصل إليها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **مسري** لا مانع لمن حمّله على الحقيقة [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **ثم تنهض الخ** أي تقوم بالأدب، والمراد أنه لا يتراخى، وإن كان بالتأني والتمهل. **مسددر القدس** كما هو السنة في زيارة الأموات. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]

ووجهه الأكرم **مُلاحظاً** نظره السعيد إليك، وسماعه كلامك، وردّه عليك سلامك،
وتأمينه على دعائك، وتقول: "السلام عليك يا سيدي يا رسول الله، السلام عليك
يا نبي الله، السلام عليك يا حبيب الله، السّلام عليك يا نبيّ الرحمة، السلام عليك
يا شفيع الأمة، السلام عليك يا سيد المرسلين، السلام عليك يا خاتم النبيين، السلام
عليك يا مزمل، السلام عليك يا مدثر، السلام عليك وعلى **أصولك الطيبين**،
وأهل بيتك الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً، جزاك الله
عنا أفضل ما جرى نبيا عن قومه، ورسولا عن أمته، أشهد أنك رسول الله، قد
بلغت الرسالة، وأدّيت الأمانة، ونصحت الأمة، وأوضحت ^{لربها} الحجة، وجاهدت في
سبيل الله حق جهاده، وأقامت الدين حتى أتاك اليقين، صلى الله عليك وسلم،
وعلى أشرف مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه، صلاة وسلاما دائمين من
رب العالمين عدد ما كان وعدد ما يكون بعلم الله، صلاة لا انقضاء لأمدها
يا رسول الله، نحن وفدك وزوّار ^{معك} حرمك، تشرفنا بالحلول بين يديك، وقد جئناك
من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة، ^{بعيدة} ^{جمع مكان}

مُلاحظاً أي تلاحظ أنه ^{ناظر إليك}. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **مزمل** أصله: المتزمل أدعت التاء في
الزاء، أي المتصفّ بثيابه حين محي الوحي له؛ خوفاً منه فبيته، ومثله المدثر أصلاً ومعنى. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]
أصولك الطيبين هو يعم الذكور والإناث. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] **السلام** أي الصلاة وغيرها مما في
فعله ثواب وتركه عقاب، أي نعت ذلك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **جهاد** أي جهاده الحق، أو أعظم
جهاده. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]

بعم ^{بعم} متعلق بـ "كان" و"يكون" على التنازع. **الأمدة** الأمد بفتح الميم: العاية والمنتهى. (أقرب الموارد)
وفدك أي الوافدون، والواردون عليك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]

نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك، والنظر إلى مآثرك ومعاهدك، والقيام بقضاء بعض حقلك، والاستشفاع بك إلى ربنا، فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا، والأوزار قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى، والمقام المحمود والوسيلة، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ عَنْهُمْ مِنْهُمْ غُنًى﴾ ^{عصف مرفوع} فاستغفروا لله وسعير **نبي الرسول** ^{أحمد} ^(النساء: ٦٤)، وقد جئناك ظالمين لأنفسنا مستغفرين لذنوبنا، فاشفع لنا إلى ربك، واسأله أن يميتنا على سنتك، وأن يحشرنا في زمرك، وأن يوردنا حوضك، وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى، ^{حيث} الشفاعة! الشفاعة! يا رسول الله". يقولها ثلاثا. ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾. ^{أي يطلب منك الشفاعة} وتبلغه سلام من أوصاك به، فتقول: "السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك إلى ربك فاشفع له وللمسلمين". ثم تصلي عليه، وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبر القبلة،

السهل هو من الأرض صد الحرد. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **مآثر** جمع مآثرة، وهي المكرمة المتواترة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **ومعاهدك** جمع معهد، المنزل المعهود به الشيء. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **قصمت** من القصم: الكسر مع الإلابة أو عدمها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **كواهلنا** جمع كاهل: الحارك أو مقدمه أعنى الظهر مما يلي العنق، وهو الثث الأعلى، وفيه ست فقر، أو ما بين الكتفين، أو موصل العنق في الصلب. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **ولوسية** هي ممرلة في الحجة لا تكون إلا له. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **الرسول** فيه التفات عن الخطاب تفخيما لشانه. (حاشية الطحطاوي) **بكأسك** الكأس: الإناء الذي يشرب فيه، أو ما دام الشراب فيه، والمراد: كؤوس حوضك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] **غير خزايا** جمع خزيان بمعنى مهين. **ولا ندامى** جمع ندام بالفتح بمعنى متأسف. **سبعه** ذكروا أن تلبيع السلام واجب؛ لأنه من أداء الأمانة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]

ثم تتحول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر **رضي**، وتقول: "السلام عليك يا خليفة رسول الله ﷺ، السلام عليك يا صاحب رسول الله، وأنيسه في الغار، ورفيقه في الأسفار، وأمينه على الأسرار، جزاك الله عنا أفضل ما جزى إماما عن أمة نبيه، فلقد خلفته بأحسن خلف، وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك، وقاتلت أهل الردة والبدة، ومهدت الإسلام، وشيّدت أركانه، فكنت خير إمام، ووصلت الأرحام، ولم ترل قائما بالحق ناصرا للدين ولأهله، حتى أتاك اليقين، سل الله سبحانه لنا دوام حبك، والحشر مع حزبك، وقبول زيارتنا، السلام عليك ورحمة الله وبركاته".

ثم تتحول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب **رضي**، فتقول: "السلام عليك يا أمير المؤمنين، السلام عليك يا مظهر الإسلام، السلام عليك يا مكسّر الأصنام، جزاك الله عنا أفضل الجزاء، لقد نصرت الإسلام والمسلمين، وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين، وكفلت الأيتام، ووصلت الأرحام، وقوي بك الإسلام، وكنت للمسلمين إماما مرضيا، وهاديا مهديا، جمعت ^{معهم} شملهم، وأعنت فقيرهم، وجبرت كسيرهم، السلام عليك ورحمة الله وبركاته". ثم ترجع قدر نصف ذراع،

أبي بكر هو عبد الله بن عثمان، أسلم أبوه وصارت له صحة، وتأخر بعد موت الصديق، ولم يسجد الصديق **رضي** لصنم أصلا. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] **حنيفة** أي كبت حليفته، وبقيت بعده. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] **حسن** يقال: هو حنف صدق من أبيه: إذا قام مقامه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] **أهل الردة** أي الذين ارتدوا بعد وفاته. **الأرحام** أي أرحامه. وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق **رضي** [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] **وفرى** بك الإسلام فقد كان يصلي محتفيا هو ومن أسلم معه في دار الأرقم حتى أسلم عمر. **فصل** في الحرم. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] **نصف ذراع** فيكون متوسطا بين أبي بكر وعمر **رضي** [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]

ثم يأتي الاسطوانة الحنّانة، وهي التي فيها بقية الجذع الذي حنّ إلى النبي ﷺ. حين تركه، وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن، ويترك بما بقي من الآثار النبوية، والأماكن الشريفة، ويجتهد في إحياء الديار مدة إقامته، واغتنام مشاهدة الحضرة النبوية، وزيارته في عموم الأوقات.

ويستحب أن يخرج إلى البقيع، فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة ... ثم إلى البقيع الآخر، فيزور العباس والحسن بن علي، وبقية آل الرسول ... ويزور أمير المؤمنين عثمان بن عفان ... وإبراهيم بن النبي ... وأزواج النبي ... وعمته صفية، والصحابة والتابعين ...

ويزور شهداء أحد، وإن تيسر يوم الخميس فهو أحسن، ويقول: "سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار". ويقرأ آية الكرسي، والإخلاص إحدى عشرة مرة، ...

أخبرنا أخرج اندرسي من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: كان النبي ﷺ يحض إلى جدح، فأتاه له مبر، فلما فارق جدح، وعلم أن مبر بني صبع به خرج جدح. فحنّ كما نحن نأفقه، فرجع النبي ﷺ فوضع يده عليه، قال: ...
أخبرنا، فثبت من أمها، ها، عدها، فحدثت ... فسمع النبي ﷺ وهو يقول: نعم، قد فعلت، مرتين، فمثل النبي ﷺ، فقال: ... وأخرجه نظري في "الأوسط"، وأبو نعيم مثله من طريق عبد الله بن بريدة.

والمزارات قيل: إنه مات ثمانية المورة من الصحابة عشرة آلاف، غير أن غالهم لا يعرف مكاهم باحصوص، [حاشية المصحطوي: ٧٥٠] و**إبراهيم** وفي مشهده رقية ... وعثمان بن مطعون، وهو الأخ لرضاعي النبي ﷺ وعبد رحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة، وعبد الله بن مسعود وهو من أجل صحابه وفقههم بعد لأربعة. [حاشية المصحطوي: ٧٥٠]
و**الإخلاص** ح عن عبي ... قال: من مرّ على المقابر وقرأ: ... (الإخلاص: ١) إحدى عشرة مرة، ثم وهب أجزها للأموات، أعطى من الأجر بعدد الأموات. رواه الدار قطني. (مراقبي الملاح)

وسورة "يس" إن تيسر، ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء، ومن بجوارهم من المؤمنين، ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره، ويصلي فيه، ويقول بعد دعائه بما أحب: "يا صريخ المستصرخين، يا غياث المستغيثين، يا مفرج كرب المكروبين، يا مجيب دعوة المضطرين، ^{أي معيت} صل على سيدنا محمد وآله، واكشف كرب ^{أي دي عوث} كربي وحزني كما كشفت عن رسولك حزنه وكُربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كثير المعروف ^{هو العطي ابتداء} والإحسان، يا دائم النعم، يا أرحم الراحمين".

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً دائماً أبداً، يا رب العالمين. آمين.

مسجد قباء هو أفضل المساجد، أي بعد المساجد الثلاثة، أي المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى. [حاشية الطحطاوي: ٧٥١] يا أرحم الراحمين روى الحاكم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: **يا رب** **صلى الله على سيدنا محمد وآله** **واكشف كرب كربي وحزني كما كشفت عن رسولك حزنه وكُربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كثير المعروف والإحسان، يا دائم النعم، يا أرحم الراحمين** روى الحاكم عن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: **يا رب** **صلى الله على سيدنا محمد وآله** **واكشف كرب كربي وحزني كما كشفت عن رسولك حزنه وكُربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كثير المعروف والإحسان، يا دائم النعم، يا أرحم الراحمين** [حاشية الطحطاوي: ٧٥١] **وصلى الله على سيدنا محمد وآله** **واكشف كرب كربي وحزني كما كشفت عن رسولك حزنه وكُربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كثير المعروف والإحسان، يا دائم النعم، يا أرحم الراحمين** [حاشية الطحطاوي: ٧٥١]

الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب.....	٥	فصل في ما لا ينقض الوضوء.....	٣٣
كتاب الطهارة		فصل في ما يوجب الاغتسال.....	٣٣
المياه المطهرة.....	٩	فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها.....	٣٥
أقسام المياه.....	١٠	فصل في بيان الغسل.....	٣٦
مسألة غلبة الماء.....	١١	فصل في سنن الغسل.....	٣٧
فصل في بيان أحكام السور.....	١٢	فصل في آداب الاغتسال ومكروهاته.....	٣٨
فصل في التحري في الأولي والثياب.....	١٤	فصل الأشياء التي يسها الاغتسال.....	٣٨
فصل في أحكام الآثار وتصهيرها.....	١٤	باب التيمم.....	٤٠
فصل في الاستحشاء.....	١٦	شروط صحة التيمم.....	٤٠
فصل في ما يحوو به الاستحشاء وما يكره به وما		س التيمم.....	٤٤
يكره فعنه.....	١٩	أحكام التيمم.....	٤٥
فصل في الوضوء.....	٢٢	باب المسح على الخفين.....	٤٧
سب الوضوء وحكمه.....	٢٢	شروط جوازه.....	٤٧
شروط وجوب الوضوء.....	٢٣	نواقض المسح.....	٤٩
شروط صحة الوضوء.....	٢٣	فصل في الجبرة ونحوها.....	٥٠
فصل في تمام أحكام الوضوء.....	٢٤	باب الحيض والنفاس والاستحاضة.....	٥٢
فصل في سنن الوضوء.....	٢٥	ما يحرم بالحيض والنفاس.....	٥٣
فصل في آداب الوضوء.....	٢٧	ما يحرم بالجناية والحدث.....	٥٥
فصل في مكروهات الوضوء.....	٢٨	أحكام المعنور.....	٥٦
فصل في أوصاف الوضوء.....	٢٩	باب الأخاس والطهارة عنها.....	٥٩
فصل في نواقض الوضوء.....	٣٠	فصل في طهارة جلد الميتة ونحوها.....	٦٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أوقات الصلاة	٦٥	فصل في ما لا يكره للمصلي	١٢٣
فصل في الأوقات المكروهة	٦٧	فصل في ما يوجب قطع الصلاة وما	
باب الأذان	٧٠	يجيزه وغير ذلك	١٢٥
حكم الأذان والإقامة	٧٠	باب الوتر	١٢٦
باب شروط الصلاة وأركانها	٧٤	فصل في النوافل	١٢٩
فصل في متعلقات الشروط وفروعها	٨٠	فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى	
فصل في واجب الصلاة	٨٤	وإحياء الليالي	١٣٠
فصل في سننها	٨٧	فصل في صلاة النفل جالسا والصلاة	
فصل في آداب الصلاة	٩٢	على الدابة	١٣١
فصل في كيفية تركيب الصلاة	٩٣	فصل في صلاة الفرض والواجب	
باب الإمامة	٩٨	على الدابة	١٣٣
أحكام الإمامة	٩٨	فصل في الصلاة في السفينة	١٣٣
فصل في مسقطات الجماعة	١٠١	فصل في التراويح	١٣٤
فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف ...	١٠١	باب الصلاة في الكعبة	١٣٨
فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه		باب صلاة المسافرين	١٣٩
من واجب وغيره	١٠٤	باب صلاة المريض	١٤٤
فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض	١٠٥	فصل في إسقاط الصلاة والصوم	١٤٦
باب ما يفسد الصلاة	١٠٧	باب قضاء الفوائت	١٤٨
باب زلة القارئ	١١٣	باب إدراك الفريضة	١٥٠
فصل في ما لا يفسد الصلاة	١١٦	باب سجود السهو	١٥٤
فصل في ما يكره للمصلي	١١٧٠	فصل في الشك	١٥٨
فصل في اتخاذ السترة ودفع المار		باب سجود التلاوة	١٦٠
بين يدي المصلي	١٢٢	فصل في سجدة الشكر	١٦٥
		فائدة مهمة لدفع كل مهمة	١٦٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الجمعة.....	١٦٦	فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره	
باب العيدين.....	١٧٢	وما يستحب.....	٢١٧
باب صلاة الكسوف والخسوف		فصل في العوارض.....	٢١٩
والأنفاز.....	١٧٧	باب ما يلزم الوفاء به من منذور الصوم	
باب الاستسقاء.....	١٧٨	والصلاة ونحوهما.....	٢٢٣
باب صلاة الخوف.....	١٨٠	باب الاعتكاف.....	٢٢٥
باب أحكام الجنائز.....	١٨٢	كتاب الزكاة	
فصل في صلاة الجنائز.....	١٨٧	تعريف الزكاة وفرضيتها.....	٢٢٨
فصل في بيان أحق الناس بالصلاة عليه.....	١٨٩	شرط وجوب أداء الزكاة.....	٢٢٩
فصل في حملها ودفنها.....	١٩٢	زكاة الدين.....	٢٣١
فصل في زيارة القبور.....	١٩٦	باب المصرف.....	٢٣٦
باب أحكام الشهيد.....	١٩٧	باب صدقة الفطر.....	٢٤٠
كتاب الصوم		كتاب الحج	
أحكام الصوم.....	١٩٩	فرضية الحج وشرائطه.....	٢٤٢
فصل في صفة الصوم وتقسيمه.....	٢٠٠	شروط فرضية الحج.....	٢٤٣
فصل في ما يشترط تبين النية وتعيينها		شروط وجوب أداء الحج.....	٢٤٤
فيه وما لا يشترط.....	٢٠٢	سنن الحج.....	٢٤٦
فصل في ما يثبت به الهلال وفي صوم		فصل في كيفية تركيب أفعال الحج.....	٢٥٠
الشك وغيره.....	٢٠٤	فصل في قرآن.....	٢٦٥
باب مالا يفسد الصوم.....	٢٠٨	فصل في التمتع.....	٢٦٦
باب ما يفسد به الصوم وتجب به		فصل في العمرة.....	٢٦٧
الكفارة مع القضاء.....	٢١٠	باب الجنائيات.....	٢٧٠
فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة.....	٢١١	فصل.....	٢٧٤
باب ما يفسد الصوم من غير كفارة.....	٢١٤	فصل في أحكام الهدي.....	٢٧٤
فصل.....	٢١٧	فصل في زيارة النبي ﷺ على سبيل الاختصار...	٢٧٥

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

المقامات للحريري	عوامل النحو
التفسير للبيضاوي	الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد	قطبي
المسند للإمام الأعظم	ديوان الحماسة
تلخيص المفتاح	الجامع للترمذي
المعلقات السبع	الهدية السعيدية
ديوان المتنبي	شرح الجامي
التوضيح والتلوين	

☆.....☆.....☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات)	منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)	نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث	شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات)	تعريب علم الصيغة
البيان في علوم القرآن	مختصر القدوري
مختصر المعاني (مجلدين)	شرح تهذيب
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

(ملونة كرتون مقوي)

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحو (مع الخلاصة)	المرفقات
هداية النحو (المتداول)	الكافية
شرح مائة عامل	شرح تهذيب
دروس البلاغة	السراجي
شرح عقود رسم المفتي	إيساغوجي
البلاغة الواضحة	الفوز الكبير

مکتبۃ البشریٰ کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد / کارڈ کور

فضائل اعمال فقہ احادیث

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆.....☆.....☆

زیر طبع کتب

حصن حصین تعلیم العقائد

آسان اصول فقہ فضائل حج

عربی کا معلم (سوم، چہارم) معلم الحجاج

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (مکمل)

خصائل نبوی شرح شامل ترمذی بہشتی زیور (۳ حصے)

الحزب الأعظم (ماہانہ ترحیب پر) تفسیر عثمانی (۲ جلد)

خطبات الاحکام لجمععات العام

رنگین کارڈ کور

الحزب الأعظم (جیبی) ماہانہ ترتیب پر تیسیر المنطق

الحجامة (پچھنا لگانا) جدید ایڈیشن علم انگو

علم الصرف (اولین و آخرین) جمال القرآن

عربی صفوة المصادر سیر الصحابیات

عربی کا آسان قاعدہ تسہیل المبتدی

فارسی کا آسان قاعدہ فوائد مکیہ

عربی کا معلم (اول، دوم) بہشتی گوہر

خیر الاصول فی حدیث الرسول تاریخ اسلام

روضۃ الادب زاد السعید

آداب المعاشرت تعلیم الدین

حیاء المسلمین جزاء الاعمال

تعلیم الاسلام (مکمل) جوامع الکلم